

تُحْفَةُ الْمُحَقِّقِ شَرْحُ نِظَامِ الْفُلُوقِ تَأَلِيفُ الْعَلَّامَةِ الْعِدِيِّ الْبَكْرِ مُحَمَّدٍ الرَّحْمَنِ
بْنِ شَهَابٍ الدِّينِ الْعَدَوِيِّ الْحَمِصِيِّ

A 0069

Aug 5th

كتاب

تحفة المتوقف يشرح نظام المنطق

﴿ تأليف ﴾

(العلامة السيد أبي بكر عبد الرحمن)

« بن شهاب الدين الهوي الحسيني »

ملزم الطبع الفاضل ذو الايادي العظيمة والمواهب الجلية

﴿ الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ عبد العزيز علي آل ابراهيم ﴾

زاده الله رغبة في الخير ونشر العلم

حقوق الطبع محفوظة

(الطبعة الاولى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم يا جاعلَ المنطقَ آلةَ لبيانِ ما يختلجُ من المعاني في الجنانِ ،
وواضعَ الميزانِ لتعصمَ مراعاته عن الخسارِ وعن الطغيانِ ، نحمدك على
ما الممتنانِ التصديقَ باستحالةِ تصورِ ذاك ، وارشدنا الى الاذعانِ
بامتناعِ قياسِ حادثِ صفاتِ مخلوقاتك على قديمِ صفاتِكَ ،

والصلاة والسلامُ على الجوهرِ الذي هو جنسُ الاجناسِ العاليِ ،
والمبدأُ الفياضُ على كلِّ مقدمٍ وتاليٍ ، سيدنا ومولانا محمدَ الذي هدانا الى
الدينِ القويمِ بدلالتهِ ، واقامَ الحجةَ البالغةَ والبرهانَ المبينَ على صدقِ
رسالتهِ ، وعلى آلهِ المدلينِ بجميعِ النسبِ الموصلةِ الى استيلاءِ اسرارهِ ،
والاقرارِ المنعكسةِ الى مرآتي هياكلهم الطاهرةِ لوامعِ انوارهِ ، وعلى
اصحابهِ الذين رسموا بجدِّ الحسامِ انواعَ الاشكالِ في اشباحِ الجاحدينِ ،
وعلى التابعينَ لهم باحسانٍ الى يومِ الدينِ ،

﴿ اَمَّا بَعْدُ ﴾ فهذه تطبيقات بين البسط والاختصار ، وتقريبات
ينبغي بها صدأ الشك عن نواظر الافكار ، وضمتها على منظومتي المسماة
نظام المنطق ، وسميتها (تحفة المحقق ، بشرح نظام المنطق) كتبها تيمما

للقائدة بذكر ما لم يذكر فيها من مهم الامثلة ، وتفسير ما يحتاج الى التأمل من بعض المعاني المشككة ، وزيادة بعض ما تدعو الحاجة اليه من المسائل ، وايضاح ما لبعض الضوابط والاحكام من الملل والدلائل ، وكنت اود ان اكتب عليها شرحاً متكفلاً يبين مقاصدها ، ملتزماً بتكميل فوائدها ، أنعرض فيه لقوامض الاعراب والتقدير ، واين فيه اسباب التقديم والتأخير ، واستطرد الى ذكر ما اشتمل عليه النظم من اللطائف الأدبية ، واكشف قناع الخفاء عن ما فيه من النكت العريية ، فكان الصارف عن ذلك قصور الباع والاطلاع ، وضيق الوقت عن الاتيان من ذلك بالمستطاع ، على ان الأغراض مختلفة في اقتناء انواع نقائس الرغائب ، والأهوية متغايرة في الغرام بعرائس المطالب ،

هوى ناقتي خلقي وقدامي الهوى واني وإياها لمختلفان
فلربما استقل طالب الدر تنقيته من بين البواقيت ، وعز على مريد الصبر
تمييزه من المسك القتيب ، ولما انحلت عرى العزم عن الشرح على المنهج
المذكور ، امتطيت نجيب قاعدة « الميسور لا يسقط بالمصور » وشرعت
في ذلك مقتصر على ذكر المباحث الميزانية ، معتمداً على المعونة الربانية ،

حَمْدًا لِمَنْ صَوَّرَ أَشْكَالَ الْأُمَمِ	وَرَكِبَ الْعَقْلَ لِإِنْتِاجِ الْحِكْمِ
وَعَرَّفَ الْإِنْسَانَ فَصْلَ الْقَوْلِ فِي	جُحْمِ قَضَايَا الْعَادِثِ الْمُؤَلَّفِ
وَصَيَّبُ الصَّلَاةِ وَالْتَّسْلِيمِ	يَنْهَلُ بِالْإِكْرَامِ وَالْتَعْظِيمِ
عَلَى ضَرِيحِ جَوْهَرِ الْأَكْوَانِ	مَنْ جَاءَ بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ
مُحَمَّدٌ وَآلِهِ الْأَطَائِبِ	وَالصَّحْبِ أَهْلِ الْمَجْدِ وَالْمَنَاقِبِ

في الخطبة براعة الاستهلال ، والتوجيه البديهي يعض مصطلحات
الفن ، بألفاظ يكثر بها التمثيل لدى اهله كما سترها

وَبَدَأَ فَالْمَنْطِقُ مِيزَانُ الْعُلُومِ تَجَلَّى بِهِ عَنْ نِيرِ الْفِكْرِ الْفُيُومِ
يَبِينُ لِلْسَّارِي بِهِ أَقْوَى سَنَنْ نَعَمْ وَبِالْقُوَّةِ فِي ذَا الْفَنِّ عَنْ
عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ تَدْفَعُ الشُّبُهَةَ قِيَالَهَا يَتَنَ الْعُلُومِ مَرَاتِبَهُ

اعلم ان المنطق معيار النظر والاعتبار ، وميزان البحث والافتكار ،
وصيقل الذهن ، ومشحذة القوة المفكرة من العقل ، وبه تنقسم عن نير
الفكر غيوم الوم والخيال ، ويبين به مستقيم سنن التعرف والاستدلال ،
وهو بالنسبة الى الأدلة العقلية كالعروض بالنسبة الى الشعر ، والنحو
بالإضافة الى الاعراب ، فكما لا يعرف الا بميزان العروض منزحف
الشعر من موزونه ، ولا يميز الا بعلم النحو مرب الكلام من ملحونه ،
فكذلك لا يفرق الا بالمنطق بين فاسد الدليل وقويمه ، وصحيحه وسقيمه ،
﴿ قال الامام الغزالي ﴾ قدس سره العزيز : كل نظر لا يتزن بهذا الميزان ،
ولا يتقدر بهذا المعيار ، فاعلم انه فاسد المعيار ، غير مأمون القوائيل
والاعرار . انتهى

ولا يذهب عنك انه منقسم الى قسمين - . قسم خلا عن الفلسفة
كالذكور في هذه المنظومة - . وقسم لم يخل عنها . والثاني هو محل
الخلافا ، والأول لاخلاف في جواز الاشتغال به ، بل هو كما قال
العلامة الحفناوي وغيره : فرض كفاية . لان تحرير العقائد الاسلامية
ودفع الشكوك والشبه عنها واجب على سبيل فرض الكفاية وذلك مما

يتوقف على القوة في هذا الفن « وما يترتب عليه الواجب واجب »
 وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَتَرَفِ الْمُنْطَقَ لَمْ يُؤْتَقَ بِهِ إِذْ بِالْخَطَاءِ يُتَّهَمُ
 التعبير هنا بقيل ليس للتضعيف بل لمجرد العزو، وصاحب هذه المقالة هو
 الامام ابو حامد الغزالي قدس سره ، ونص مقاله كما نقلها شيخ الاسلام
 زكريا الأنصاري في شرحه على متن « إيساغوجي » : من لا معرفة له
 بالمنطق لا ثقة بطلمه ولا يلتقى منه بالقبول لكونه خاليا عن الأدلة العقلية
 التي تستفاد من هذا الفن »

وَقَدَرَأَيْتُ مِنْ بَنِي هَذَا الزَّمَنِ تَنَافَسُوا فِي ذَلِكَ الْفَنِّ الْحَسَنَ
 فَعَنِّي لِي إِسْعَافُ كُلِّ مُبْتَدِي ذِي رَغْبَةٍ فِي نَيْلِ هَذَا الْمَقْصِدِ
 بِنَظْمٍ مَا يَلْزَمُ مِنْ قَوَاعِدِهِ وَيَقْلُبُ أَسْتَعْمَالَهُ لِرَائِدِهِ
 القواعد جمع قاعدة وهي والضابط : الامر الكلي المنطبق على جميع جزئياته
 فِي بُذْنَةِ رَائِقَةِ النَّظَامِ بِادْرَةِ الْمَعْنَى إِلَى الْأَفْهَامِ
 آتَرْتُ بَسْطَهَا مَعَ الْإِيَانِ عَلَى اخْتِصَارِ غَامِضِ الْمَعَانِي
 وَشَجْتُ مَشَاهِدَ ذِكْرِ الْأَمْثَلِ حَتَّى تَكُونَ لِلْعَرَامِ مُوَصَّلِ
 وَلِي بِمُسْدِي الْفَضْلِ مُتَعَيُّ الْأَمَلِ فِي أَنْ يَأْتِيَنِي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ
 وَأَنْ يَعْمَ قَهْمًا وَيَعْظُمَا فَإِنَّهُ أَجَلٌ مِنْ تَكْرَمَا

يتوقف على القوة في هذا الفن « وما يترتب عليه الواجب واجب »
 وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَنْطِقَ لَمْ يُوثِقْ بِهِ إِذْ بِالْخَطَاةِ يُتَمِّمُ
 التمييز هنا بـ « قيل ليس للتضعيف بل لجرد العزو »، وصاحب هذه المقالة هو
 الامام ابو حامد الغزالي قدس سره ، ونص مقاله كما نقلها شيخ الاسلام
 زكريا الانصاري في شرحه على متن « ايساغوجي » : من لا معرفة له
 بالمنطق لا ثقة بعلمه ولا يلتقى منه بالقبول لكونه خاليا عن الادلة العقلية
 التي تستفاد من هذا الفن »

وَقَدْ رَأَيْتُ مِنْ بَنِي هَذَا الزَّمَنِ تَنَافَسًا فِي ذَلِكَ الْفَنِّ الْحَسَنَ
 فَمَنْ لِي إِسْعَافُ كُلِّ مُبْتَدِي ذِي رَغْبَةٍ فِي نَيْلِ هَذَا الْمَقْصِدِ
 بِنَظْمٍ مَا يَلْزَمُ مِنْ قَوَاعِيدِهِ وَيَقْلِبُ اسْتِعْمَالَهُ لِرَأْيِهِ

القواعد جمع قاعدة وهي والضابط : الامر الكلي المنطبق على جميع جزئياته
 فِي بُذَّةٍ رَائِقَةٍ النَّظَامِ بِإِدْرَةِ الْمَعْنَى إِلَى الْأَفْهَامِ
 أَثَرْتُ بَسْطَهَا مَعَ الْبَيَانِ عَلَى اخْتِصَارِ غَامِضِ الْمَعَانِي
 وَشَحْتُ مَشَاهِدَ بَذَرِ الْأَمْثَلِ حَتَّى تَكُونَ لِلرَّامِ مُوَصِّلَةٌ
 وَلِي بِمُسْدِي الْفَضْلِ مُنْتَهَى الْأَمَلِ فِي أَنْ يُشَيِّنِي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ
 وَأَنْ يَعْمَ تَقْعُمَا وَيَمْظُمَا فَإِنَّهُ أَجَلٌ مِنْ تَكْرَمَا

مقدمة

المقدمة عبارة عما يترتب على معرفته الشروع في العلم . والعلم هنا هو حقيقة الإدراكات - لكن يُضطر هنا في تعليم الإدراكات وتقسيمها الى ما بينها وهو المعلومات والالفاظ ، فهذا تطلق المقدمة عليها مجازا لشدة ارتباط الالفاظ بالمعاني ، وهي في هذا الفن : ذكر تعريف العلم وتقسيمه الى التصور والتصديق ، وتقسيم كل منهما الى البديهي والنظري ، وتعريف النظر والفكر ، وبيان الحاجة الى المنطق ، وتعيين حده وموضوعه وفائده وغايته كما ستراه

أَلْعِلْمُ الْإِدْرَاكُ وَهُوَ يُرْسَمُ بِأَنَّهُ الصُّورَةُ ذُو تَرْتِيمٍ
فِي الْعَقْلِ مِنْ شَيْءٍ وَهَذَا أَقْسَمَا إِلَى تَصَوُّرٍ وَتَصْدِيقٍ فَمَّا
يَكُونُ إِذْعَانًا بِنِسْبَةِ الْخَبَرِ إِيحَابًا أَوْ سَلْبًا لَدَى الْعَقْلِ حَضَرَ
فَذَلِكَ التَّصْدِيقُ قَالَ الْحَكَمَا لَا الْفَخْرُ وَهُوَ الْحُكْمُ أَيْضًا فَمِمَّا
رَدَفَانٍ وَالتَّصَوُّرُ السَّاذِجُ مَا سِوَاهُ فَالْإِدْرَاكُ جِنْسٌ لِهَمَّا

العلم هو الصورة الحاصلة بمعنى المرتسمة من الشيء عند العقل فهو مرادف للإدراك ، والمراد بالصورة الصورة الناشئة المنتزعة من الشيء سواء كانت له أم لم تكن ، والمراد بالعقل هنا ما يرادف النفس الناطقة ، وهو جوهر مجرد عن المادة في ذاته لافي قله ، ومعنى التجرد فيه انه ليس قابلا للإشارة الحسية لا اصاله كالصورة - ولا تبعاً - كالحويولي . اما في افهامه من التدبير والتصرف فمشرط فيه مقارنة المادة ، وليس المراد

ما يراى الملك ولا غيره من المائي . فان قيل : يخرج عن تعريف العلم علم البارئ سبحانه وتعالى . قلنا : لا بأس بخروجه . لان المقصود هنا هو تعريف علم البشر الحادث بقرينة ان المبحوث عنه هو العلم بالكسب والمكتسب ، والمنقسم الى التصور والتصديق ، والى البديهي والنظري ، وعلم البارئ منزّه عن جميع ذلك . وتعميم قواعد الفن انما هو بحسب الحاجة ، وهذا التخصيص لا ينافي التعميم المقصود ، وانما ينافي مطلق التعميم وهو غير مقصود فلا محذور .

ثم العلم ينقسم الى قسمين : تصديق وتصور ساذج — فان كانت الصورة الحاصلة لدى العقل من شيء اذعاناً واعتقاداً لنسبة خبرية ايجابية كانت أو سلبية فهو التصديق . وان لم يكن كذلك فهو التصور الساذج . والمراد بالساذج ان لا يكون مع التصور حكم وإذعان بما مر ، بل يكون إدراكاً مجرداً ، سواء كان إدراكاً لامر واحد — كتصور زيد — أو لأمور متعددة بدون نسبة — كتصور زيد وعمرو وبكر — أو مع نسبة غير حكمية سواء كانت تامة — كالنسبة الانشائية في اضرب مثلاً — أو غير تامة — كالنسبة التقييدية في غلام زيد

ثم التصديق على رأي الحكماء بسيط ، وتصور الطرفين والنسبة شرط فيه خارج عنه ، والحكم نفس التصديق لاجزاء منه ، وهو على رأي الامام الرازي ومتابعيه مركب من مجموع التصورات الثلاثة والحكم ، فالحكم عنده جزء من التصديق وبين الامرين فرق يظهر بالمثال . فانا اذا تصورنا الانسان وحكنا عليه بأنه كاتب اوليس بكاتب — فهنا أمور أربعة : تصور الانسان المحكوم عليه ، وتصور مفهوم الكاتب المحكوم به ،

وتصور نسبة الكتابة الى الانسان من غير رابطة بينهما بنفي أو اثبات ، والرابع إدراك ان النسبة واقعة أو لا واقعة ، وهو الحكم . وهذا هو التصديق نفسه عند الحكماء ، وجزء منه على رأي الامام (وقال الفزالي) العلم ينقسم الى العلم بذوات الاشياء كعلمك بالانسان والشجر والسماء وغير ذلك ويسمى هذا العلم تصورا ، والى العلم بنسبة هذه الذوات المتصورة بعضها الى بعض إما بالانجاب أو السلب كقولنا : الانسان حيوان ، أو الانسان ليس بحجر ، فانك تفهم الانسان والحجر فهما تصوريا لثباتيهما ثم تحكم بأن أحدهما مسلوب عن الآخر أو ثابت له ، ويسمى هذا تصديقا لانه يتطرق اليه التصديق والتكذيب . انتهى

قَالَ كُلُّ مَنْ كُلِّ مِنَ النُّوعَيْنِ لَيْسَ الضَّرُورِيُّ الَّذِي نَسْتَنِي
عَنِ اكْتِسَابِهِ وَلَيْسَ النَّظَرِيُّ اَلْمَخْرُجُ الَّذِي هُوَ إِلَى التَّفَكُّرِ
بَلْ فِي كِلَا التَّصَدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ بَعْضٌ بِيَدَيْهِ وَبَعْضٌ نَظَرِي
تتوقف معرفة التقسيم المذكور على معرفة البديهي والنظري، ولهذا اردف كلا منهما بما يميزه . فالضروري مالا يحتاج في حصوله الى نظر - كتصور الوجود والشيء والحرارة والبرودة ، والتصديق بأن الكل أعظم من الجزء ، وان النار محرقة ، والشمس مشرقة - والنظري ما يحتاج في حصوله الى نظر - كتصور حقيقة الملك والجنان ، والتصديق بأن العالم حادث ، والصائغ موجود - والوجدان مغني عن تجشم إيراد الأدلة على ذلك اذا علمت ذلك فاعلم ان كل واحد من التصور والتصديق ليس ضروريا كله ، وليس كسبيا كله ، بل البعض من كل منهما ضروري لا يحتاج

في تحصيله الى نظر وفكر ، والبعض الآخر من كل منهما نظري يمكن
تحصيله من البعض الآخر الضروري . فظهر مما مر ان كلامنا من التصور
والتصديق منقسم الى ضروري ونظري ، وان كلامنا الضروري والنظري
منقسم الى تصور وتصديق

وَالْفِكْرُ تَرْتِيبُ أُمُورٍ عُلِمَتْ فِي الذَّهْنِ كَيْ تُذَرَى أُمُورٌ جُهِّلَتْ
الفكر هو ترتيب أمور معلومة اي حاصلة عند العقل ليتوصل
بذلك الترتيب الى امور مجهولة ، بمعنى ان الوجه المطلوب منها مجهول ،
لانها مجهولة من جميع الوجوه ، لان طلب المجهول المطلق عال
بالضرورة ، مثال ذلك اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان رتبنا الامور
المعلومة لنا وهي الحيوان وائناطق ، بان جعلناهما بحيث يطلق عليهما اسم
الواحد بالنسبة القبيدية بينهما حتى يتأدى الذهن منه الى تصور الانسان .
وكما اذا حاولنا التصديق بحدوث العالم وسطنا المتغيرين طرفي المطلوب .
لأننا قد عرفنا تغير العالم وعرفنا حدوث المتغير وحكمنا بان العالم متغير
وان كل متغير حادث - فحصل لنا التصديق بأن العالم حادث . والمراد
بالمعلومة هنا ما حصل تصورها في العقل عند المرتب ، يشمل التعريف
اليقينية - كما مر مثاله - والظنيات والجهليات كقولنا في الظني : هذا
الحائط ينتثر منه التراب وكل حائط ينتثر منه التراب ينهدم فهذا الحائط
ينهدم ، واما في الجهلي فكما اذا قيل : العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن
عن المؤثر قديم فالعالم قديم ، وانما اعتبر الجهل في المطلوب لان استعمال
المعلوم تحصيل حاصل

وَذَلِكَ التَّرْتِيبُ لَيْسَ دَائِمًا لِأَن يَكُونَ صَائِبًا مُلَازِمًا
 أَلَا تَرَى تَبَايُنَ الْآرَاءِ بَيْنَ أُولِي الْأَحْلَامِ وَالذِّكَاةِ
 بَلْ رُبَّمَا الْوَاحِدُ يَتَنَ أَمْسِهِ وَيَوْمِهِ يَنْقُضُ فِكْرَهُ نَفْسِهِ
 الترتيب المذكور لا يلزم ان يكون دائما صائبا بدليل ان العقلاء
 يناقض بعضهم بعضا في مقتضى افكارهم ، فن واحد يتأدى بفكره الى
 التصديق بحدوث العالم مثلا ، ومن آخر يتأدى به الى التصديق بقدمه .
 بل الانسان الواحد ربما يناقض نفسه بحسب وقتي فكره ، وأحد المتكبرين
 خطأ لا محالة ، فلا بد من قاعدة كلية لوروعيت لم يقع الخطأ في الفكر
 وهي المنطق

فَاحْتِيجَ وَالْحَالُ بِهَاتِيكَ الدِّقَّةِ لِيُوضَعَ قَانُونٌ يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ
 بِطُرُقِ اكْتِسَابِ عِلْمٍ مَا جُوِلَ مِنَ الضَّرُورِيِّ وَكَيْفَ يَنْتَقِلُ
 فِيمَهُمُ الْفِكْرَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي وَهْدَةِ الْخَطَاةِ مَهْمَا رُوِيَ
 وَذَلِكَ الْقَانُونُ عِلْمُ الْمُنْطِقِ بِهِ الْحِجَابُ عَنِ الْمَضْيِضِ يَرْتَبِي
 حيث كان الحال كما علمت من ان التفكير لا يلزم الصواب بدليل
 ما ذكر من مناقضة افكار العقلاء ، فالحاجة ماسة الى وضع قانون (اي
 امر كلي منطبق على جميع جزئياته) لتعرف احكامها منه) بعيد ذلك القانون
 معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية والتصديقية من ضروراتها
 حتى يكون الاكتساب ممتبرا فتنتج منه الاحاطة بالافكار الصحيحة
 والفاصلة الواقعة في تلك الطرق حتى يعرف منه بان كل نظري باي
 طريق اكتسب واي فكر هو صحيح واي فكر هو فاسد ، وذلك

القانون هو علم المنطق الذي يرتقي به العقل عن حضيض الخيرة ، ويهتدي به القهم الى مناهج الصواب . فاحتياج الناس الى المنطق ليعصم عن الخطاء في التفكير ثابت بالمقدمات الثلاث المتقدمة - الأولى ان العلم إما تصور او تصديق - الثانية ان كلاً منهما إما أن يحصل بلا نظر او لا يحصل الا بنظر - الثالثة ان النظر قد يقع فيه الخطاء ، فهذه المقدمات الثلاث تثبت احتياج الناس الى ذلك القارن

وَلَيْسَ كُلُّهُ بَدِيهِيًّا فَذَا مِنْ حَاجَةٍ إِلَيْهِ أَنْ يُسْتَعْلَمَا

التفريع بالقاء واقع على المنفي لا على النفي كما سيأتي ما يوضحه قريباً
وَلَيْسَ كَسِيًّا وَالْأَيَّامُ يَحْصُلُ بِذَلِكَ الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ
بَلْ بَعْضُ الْأَجْزَاءِ بَدِيهِيٌّ كَمَا فِي أَوَّلِ الْأَشْكَالِ حِينَ نَظَّمَا
وَأَبْصُرُ مِنْهَا نَظَرِيٌّ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْعَمَرُورِيِّ بِتَرْتِيبِ التَّوَادُّ
كَسَائِرِ الْأَشْكَالِ إِذْ تُسْتَتَجُّ فَذَلِكَ مِنْ أَوَّلِهَا مُسْتَخْرَجٌ

انما ذكر القوم هنا بحث كون المنطق ليس بديهياً ولا كسبياً لما عورضوا به في بيان الحاجة الى المنطق في اكتساب العلوم النظرية من ان المنطق بديهي والبديهي لا حاجة الى تعلمه اذ لو لم يكن بديهياً لكان نظرياً فيحتاج في تحصيله الى قانون آخر ولا يمكن ان يكون نفس ذلك القانون الأول لامتناع تحصيل الشيء من نفسه وذلك القانون الثاني محتاج الى قانون ثالث وهكذا . فان وجدنا في سلسلة الاكتساب ما يفترق الى ما لا يفترق اليه لزم الدور ، وان لم يوجد لزم التسلسل الى ما لا نهاية له وهما محالان . وتقرر الجواب عن ذلك هو ما في المتن من ان المنطقي

ليس جميع اجزائه بديهيًا وإلا لم يحتاج الى تعلمه كما ذكر المعترض ولا بجميع اجزائه كسيما وإلا لزم الدور أو التسلسل كذلك ، بل بمض اجزائه يدهي كالشكل الاول ، وبمضها نظري كسائر الاشكال ، وبالمض النظري مستفاد من البعض البديهي بطريق ضروري كما يكتسب غير اليين من الاشكال الاربعة من اليين منها بطريق بين بترتيب مقدماته كالخلف والاقتراض والعكس على ما يأتي يانه ، فلا يلزم حينئذ الاستثناء عن تعلمه ولا الدور أو التسلسل كما يذكر المعترضون - على ان المعارضة المذكورة لا تدل الا على الاستثناء عن تعلم المنطق ، والاستثناء عن تعلمه لا يناقض الاحتياج اليه اذ لا يبعد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا بجميع اجزائه ، أو يكون معلوما بشيء آخر وتكون الحاجة ماسة الى نفسه في محصيل العلوم النظرية

وَوَاضِحٌ تَمْرِيفُهُ وَفَاتَهُ مِمَّا ذَكَرْتُ وَكَذَا فَاَيْدُهُ

تعريف للمنطق وفاته وفائده معلومات مما سبق ، ولزدها ايضاحا . اما رسمه فانه آلة قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر . فالآلة بمنزلة الجنس ، والقانونية بمنزلة الفصل مخرج لآلات ارباب الصنائع الجزئية ، وهولم : تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر يخرج العلوم القانونية التي لا تصمم مراعاتها عن الضلال في الفكر بل في المقال مثلا كعلوم العربية . وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب التكبسية في الاكتساب ، وانما كان قانونا لان مسائله قوانين كلية مطبقة على سائر جزئياتها ، كما اذا عرفنا ان السالبة الضرورية

تتمكس الى سالة دائمة عرفنا منه ان قولنا : لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة ، ينمكس الى قولنا لاشيء من الحجر بانسان دائما . وانما قالوا : تعصم مراعاتها عن الخطاء ، ولم يقولوا : تعصم عن الخطاء ، لان المنطق نفسه لا يعصم عن الخطاء في الفكر ، وإلا لم يمرض للمنطقي خطأ أصلاً وليس كذلك لانه ربما يخطئ لاهمال الآلة ، وغايته المصمة عن ذلك الخطاء . واما فائده فهي الاحتراز عن الخطاء في الفكر بجمل الصحيح فاسد أو عكسه

مَوْضُوعُهُ قَالُوا هُوَ الْمَعْلُومَاتُ	تَصَوُّرِيَّاتُ وَنَصْدِيقِيَّاتُ
مِنْ حَيْثُ إِنْ كُلُّ قَدِيمٍ يُوصَلُ	مِنْهَا إِلَى مَا كَانَ مِنْهُ يُجْزَلُ
كَالْبَحْثِ عَنْ جِنْسٍ وَفَسَلٍ عِلْمًا	تَعَوُّرًا مِنْ حَيْثُ تَرَكِيهْمَا
كَيْفَ لِيَكُنْ يَكُونُ مُوَصَّلًا إِلَى	تَعَوُّرِي النَّوْعِ حَيْثُ جُهَلَا
وَالْخَبَرَيْنِ كَيْفَ تَأْلِيْفُهُمَا	حَتَّى تَرَى الْآلِثَ بَدْرَى مِنْهُمَا

اعلم ان موضوع المنطق أخص من مطلق الموضوع ، ولعلم بالخاص محتوقف على العلم بالعام ، فينبغي اولا معرفة موضوع العلم ليعلم موضوع المنطق . فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية - كبدن الانسان لعلم الطب ، فانه باحث عن عوارضه من الصحة والمرض - وكافعال المكلفين لعلم الفقه لان الفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحزمة والصحة والفساد - وكالادلة السمعية لعلم أصول الفقه لان الاصولي يبحث عنها من حيث استنباط الاحكام الشرعية منها . والمرض الذاتي هو ما يمرض للشيء اما اولا وبالذات - كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان ، او يلحق الشيء لجزئه - كالحركة بالارلدة اللاحقة للانسان

بواسطة انه حيوان وهو جزء الانسان . واما بواسطة امر خارج مساوي
لذلك الشيء - كالضحك الذي يمرض حقيقة للمتعب بالفعل المساوي
للانسان ، ثم ينسب عروضة للانسان بواسطة المرض الذي هو التعجب
مجازاً ، واما ما يلحق الشيء بواسطة امر اخص كالحق الضحك للحيوان
لكونه انساناً أو بواسطة امر خارج اعم - كالحق الحركة للابيض لانه
جسم ، او بواسطة امر ميان - كمعرض اللون للجسم بواسطة السطح
فلا يسمى عرضاً ذاتياً بل غريباً وسيأتي لهذا مزيد بيان في الخاتمة ان شاء الله .
اذا علم هذا فموضوع المطلق هو المعلومات التصورية والتصديقية
لكن لا مطلقاً بل كما ذكر في المتن انه من حيث كونه اي المعلوم موصل
الى مجهول تصوري او تصديقي إما ايضاً قريباً - كالحد والرسم ، كما
يبحث عن الجسم - كالحيوان - وانفصل كالناطق - وهما مملومان تصورياً
من حيث انهما كيف يركبان ليوصل المجموع الى مجهول تصوري
كالانسان ، وكما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا : العالم متغير وكل
متغير حادث ، وهما مملومان تصديقيان من حيث انهما كيف يركبان ،
فيصير المجموع قياساً موصلاً الى مجهول تصديقي - كالعالم حادث -
وكالاستقراء والتمثيل ، او ايضاً بعيداً ككون التصورات كلية او
جزئية ذاتية او عرضية وجنساً او فصلاً ، فان مجرد امر من هذه الامور
لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه امر آخر ، فاذا ضم اليه يحصل منهما
الحد والرسم ، وككون المعلوم التصديقي قضية او عكس قضية او نقيض
قضية ، فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديقي ، او ايضاً
أبعد كما في البحث عن التصورات من كونها موضوعات ومحمولات

فإنها لا توصل الى التصديق إلا اذا انضم اليها امر آخر تحصل منه القضية ،
ثم ينضم اليها امر آخر حتى يحصل القياس او الاستقراء او التمثيل . وانما
قيد البحث عن المعلومات التصورية والتصديقية بحقيقة الايصال الى آخره
ليخرج البحث عنها من غير تلك الحقيقة ككونها موجودة أو غير
موجودة أو جواهر أو اعراضا مطابقة للمعنى أو لا ، وليخرج البحث
ايضا عما لا يوصل الى مجهول تصوري كالمور الجزئية المألومة - نحو
زيد وعمر - او تصديقي كقولنا : النار حارة ، فان البحث بهذه الحقائق
ليس من وظائف المنطقي ولا ينظر فيه

وَذَلِكَ قَوْلُ شَارِحٍ إِنْ أَوْصَلَ إِلَى تَصَوُّرٍ وَإِنْ آدَى إِلَى
مَطَالِبِ التَّصْدِيقِ فَبَوَّاهُ الْحُجَّةُ يُدْرَى بِذَيْنِ وَاضِحِ الْمَحَبَّةِ
المألوم التصوري الموصل الى مجهول تصوري يسمى في اصطلاح المناطقة
قولا شارحا ومعرفا ، كالحيوان الالاطق الموصل الى تصور الانسان ، والمألوم
التصديقي الموصل الى مجهول تصديقي يسمى في اصطلاحهم حجة ، كقولنا :
العالم متغير ، وكل متغير حادث ، الموصل الى التصديق بقولنا : العالم حادث
وَالطَّبْعُ يَقْضِي السَّبْقَ لِلتَّصَوُّرِ فَكَانَ بِالتَّقْدِيمِ فِي الْوَضْعِ حَرِي
إِذْ كُلُّ تَصْدِيقٍ كَمَا قَدْ مَرَّ لَا يَنْفَكُ عَنْ تَصَوُّرٍ وَالْعَكْسُ لَا
لما كان التصور متقدما بالطبع على التصديق كان حريا بتقدمه في الوضع
أي الذكر ، ايوافق الوضع الطبع ، ولهذا قدموا ذكر مباحث التصور
- كالكليات والتعريفات - على مباحث التصديق - كالمقضايا والقياس
والصناعات الخمس - ومعنى السبق بالطبع توقف المسبوق على السابق بحيث
يحتاج اليه كاحتياج الكل الى جزئه والمشروط الى شرطه ، ولا يكون

علة تامة له يلزم من حصولها حصوله ، والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق ، لكن لما كان بيان المقدمة الثانية وهي انتفاء كون التصور علة تامة للتصديق ظاهراً سكنت عنه في المتن ، لان التصور لو كان علة تامة للتصديق للزم من كل تصور تصديق وبطلانه واضح ، و اشار الى بيان المقدمة الاولى بقوله « اذ كل تصديق الخ » أي لا يتحقق التصديق إلا بعد تحقق ثلاثة تصورات ، تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به ، وتصور النسبة . اذ لو جهل واحد من هذه الامور امتنع الحكم بالارتباط ، واذا امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق . واعلم انه لا يتوقف التصديق على تصور المحكوم عليه وبه بالكنه ، لانا نحكم على الجسم المعين بانه شاغل للحيز مع جهلنا انه انسان أو فرس أو حمار ، وكذا نحكم على زيد بانه انسان مع اننا لانعرف من الانسان الا شيئاً له الضحك أو التعجب ، لا يقال : لو كان التصديق غير متوقف على التصور بالكنه لزم ان يكون التصور بأي وجه كان كافياً في التصديق ، وليس كذلك ، الا ترى انك اذا قلت : هذا الشيء متعجب ، وتصورت ذلك الشيء بأنه فرس لم يحصل التصديق ، لانا نقول : ان التصديق وان لم يتوقف على التصور بالكنه ، لكن ليس التصور بأي وجه كان كافياً في التصديق بل لا بد في كل تصديق من نوع تصور يقتضيه الحكم وعلامته ، كالتصديق بأن هذا الشيء مضحك فانه يتوقف على تصور انه انسان ، لان هذا التصديق يقتضي ذلك ويستلزمه ، لا تصور انه فرس أو غيره مما هو مناف للضحك ، وكذا التصديق بأنه ماش ، فانه يتوقف على تصور انه حيوان لا على تصور انه جماد . وقس على ذلك .

﴿ الدَّلَالَةُ اللَّفْظِيَّةُ الْوَضِيعَةُ ﴾

من الواضح اليين انه لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ، لكن لما توقفت افادة المماني واستفادتها على الالفاظ من حيث انها دلائل المماني قدموا الكلام في الالة ، وسيأتي تعريفها في المتن ، وانما قيد الدلالة في الترجمة باللفظية الوضعية لانها هي المقصودة هنا لكون التقسيم الآتي انما يجري فيها دون غيرها من بقية الدلالات

صِرْوَرَةُ الشَّيْءِ بِحَالٍ لَزِمًا	مِنْ عِلْمِيَّاتِهِ إِذَا أَنْ تَلَمَّا
شَيْئًا سِوَاهُ سُمِّيَتْ دَلَالَةً	وَأَوَّلُ الشَّيْءِ لَا مَحَالَهُ
هُوَ الدَّلِيلُ وَقُلِ الْمَدْلُولُ	ثَانِيهَا وَإِنْ يَكُ الدَّلِيلُ
لَقَطًا فَذِي الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةُ	وَسَمِيَا اللَّفْظِيَّةُ الْوَضِيعَةُ
أَيْضًا إِذَا كَانَتْ بِجَلِّ الْجَاعِلِ	وَهَذِهِ مَقْصُودَةُ الدَّلَالَةِ

تعريفه مطلق الدلالة هو كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الاول هو الدال ، والشيء الثاني هو المدلول
ثم ان كان الدليل لفظاً سميت الدلالة لفظية ، والافير لفظية كدلالة الخطوط والمقود والاشارات والنصب ودلالة الافر على المؤثر ، والدلالة اللفظية ان كانت بجعل جاعل أي بوضع واضح فهي اللفظية الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وهي المقصودة هنا ، والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى ، وان لم تكن بجعل جاعل فاما أن تكون بحسب اقتضاء الطبع كدلالة (اخ) على الوجع قطعية ، فان طبع الالفاظ يقتضي التلفظ بذلك

اللفظ عند عروض المسمى له المسمى هو الوجود أو لم يكن كذلك فعملية ،
 كدلالة اللفظ على وجود اللفظ ، وليس المراد باللفظ ما يكون للعقل
 مدخل فيها والالكان جميع الدلالات عقلية ، بل ما لا مدخل فيها سوى العقل

فَإِنْ تَكُنْ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى	تَقَامُ مَا الْوَضْعُ لَهُ قَدْ جُمِلَا
فَإِنَّ فِي دُصْلَاحِ الْمَنَاطِقَةِ	مَدْعُوَّةٌ دَلَالَةُ الْمَطَابَقَةِ
وَأَنْ تَكُنْ بِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنْ	مَمْنَاهُ إِنْ كَانَ فِي التَّضَمُّنِ
وَأَنْ تَكُنْ بِهِ عَلَى مَا مَحْرَجًا	عَنْهُ فَلَا تَزَامُ وَالنَّشَأُ جَا
دَلَالَةُ الْإِنْسَانِ، بِالتَّطَابُقِ	عَلَى تَقَامِ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ
وَدَلُّنَا ضِمْنًا عَلَى جُزْءٍ بِهِ لَا	مِمَّا وَخِذَ فِي الْعَيَّانِ مَثَلًا
وَدَلُّنَا أَيْضًا التَّزَامِيًّا عَلَى	مَا خَصَّ كُلَّ الصَّاحِبِ أَوْ مَا شَاكَ لَا

الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم الى ثلاثة أقسام ، لأنها إما أن تكون
 على تمام ما وضع له اللفظ ، ونسمى مطابقة ودلالة مطابقة للتطابق بين اللفظ
 والمسمى ، كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ، فان الانسان إنما يدل على
 الحيوان الناطق لاجل أنه موضوع للحيوان الناطق ، أو تكون على جزء
 ما وضع له اللفظ ، ونسمى تضمناً ودلالة تضمّن لكون المذلول في هتمن
 الموضوع له ، كدلالة الانسان على واحد من الحيوان أو الناطق من هتمن
 المجموع ، لا على اعماده والا كانت مجازاً ، ولذا على المجموع منها والا
 كانت مطابقة ، وكل واحد منهما جزء ما وضع له الانسان داخل فيه ،
 (قال التزالي) وكذلك دلالة كل وصف أخص على الوصف الأعم انطى ،
 أو تكون على أمر خارج عما وضع له اللفظ ، ونسمى التزاماً ودلالة التزام ،

ليكون الدلالة بسبب اللزوم الذهني ، كدلالة الإنساني على الهواجي
وعلى قابل البلم وصناعة الكتابة ، فإن الضحك والقلبية المذكورة خارجة
عن المعنى الموضوع له قطعا لكنها لازمة له على ما ذكره للبكر في كتبهم
ولا مناقشة في التالي

وَأَعْتَبُوا فِي الْخَارِجِ الْمَدْلُولِ حُصُولُهُ فِي الذِّهْنِ كَالدَّلِيلِ
لَا كَوْنَهُ مُحَقَّقًا فِي الْخَارِجِ حَيْثُ الدَّلِيلُ فِيهِ صَادِقٌ تَأْتِي
كَيْتَلْ مَا دَلَّ عَلَى الْبَصَرِ فَلَيْسَ لِلزُّومِ خَارِجًا آثَرُ

يشترط في دلالة الالتزام ان يكون الخارج المدلول حاصلا في الذهن
مهما جعل الدال في الذهن ، أي يلزم من تصور الدليل في الذهن تصور
المدلول والا لا متع فهمه من اللفظ ، ولا يشترط كونه بحالة يلزم من
تحقق الدال في الخارج تحقيقه فيه ، كدلالة الملوك على الاعداء ، فان
دلالة المعنى على البصر مثلا باللزوم الذهني بينهما ، ولا ملازمة بينهما في
الخارج أصلا ، ولو جعل الزوم الخارجي شرطا لم تحقق دلالة الالتزام
بدونه لا متع تحقق الشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا المزوم
لان الملوك مثلا تدل على اعدامها التزاما مع ان بينهما معاندة في الخارج
(وبتلخيص) ان اللوازم ثلاثة ، لازم ذهني وخارجا كالزوجة للإنسان ،
ولا لازم خارجا فقط كسواد الثياب والزهني ، ولا لازم ذهني فقط كالزوم
البصر للهيء والمتمد في دلالة الالتزام الذهني سواء كانا خارجا أم لا ،
والمعتبر المعتد به في التعريفات دلالة المطابقة والتضمن . اما دلالة الالتزام
فلا تعتبر ، لان المدلول فيها غير محدود ولا محصور ، اذ لوازم الاشياء

ولوازم لوازمها لا تنضبط ولا تنحصر ، فلو اعتبرت لأدى الى ان يكون اللفظ معرقاً لما لا يتناهى من المعاني وهو محال

وَتَلَزَمُ الْأَوَّلَى الْآخِرَتَيْنِ إِذْ هُمَا لَهَا فَرَاعَانِ وَالْعَكْسُ يُبْذَرُ

دلالة التضمن ودلالة الالتزام يستلزمان المطابقة ، بدليل ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى وعلى لازمه فرعان للدلالة على تمام المسمى ، أي تابعا لها كما يعلم من تعريفها ، ولأن القصد الاول من وضع الالفاظ هو المدلول المطابق ، وكل تابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع لترتبه عليه ، فمما لا يوجدان بدون المطابقة ولا عكس ، أي ان دلالة المطابقة لا تستلزم التضمن ولا الالتزام ، اما الاول فلأنه قد يكون مسمى اللفظ بسيطاً لاجزاء له كالوحدة والنقطة ، فانه يدل عليه بالمطابقة لا تنفاه الاجزاء ، واما الثاني فلجواز ان يكون للمسمى لازم بين يلزم من فهمه فهم المسمى ، وحينئذ تتحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه ولا يستلزم التضمن الالتزام ولا الالتزام التضمن ، لانه يجوز ان يكون للفظ معنى مركب لا لازم له فيتحقق التضمن بدون الالتزام ، وان يكون له معنى بسيط له لازم فيتحقق الالتزام بدون التضمن ، فالاستلزام غير واقع في شي من الطرفين ، وانما لم يذكر هذا أعني عدم اللزوم بين التضمن والالتزام في المتن ، لان بيان عدم استلزام المطابقة للتضمن والالتزام يهدي اليه ، فمن علم جواز لفظ له معنى بسيط لا لازم له أوشك أن يخاطر بباله جواز لفظ له معنى مركب لا لازم له وللفظ له معنى بسيط له لازم ذهني .

﴿ المركبُ والمفردُ وأقسامُ كلِّ منهما ﴾

اللفظُ مَهْمَا دَلَّ إمَّا مُفْرَدٌ أَوْ لَا وَذَا الْمَرْكَبُ الَّذِي تَقْصِدُ
بِجُزْءٍ لَقِظِهِ دَلَالَةٌ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْمَعْنَى كَشَارِبِ الطَّلَا

ينقسم اللفظ الدال الى قسمين : مركب ويسى أيضاً، ولتأقولا، ومفرد، فالمركب ما يدل جزؤه على جزء معناه كرامي الحجارة وشارب الخمر، ونحو قام زيد، والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، والمراد بالجزء في التعريفين ما يترتب في المسوع ليخرج الفعل الدال على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته، ويظهر مما مر أن المركب لا يتحقق الا بأربعة أمور، أن يكون للفظ جزءا، وأن يكون لذلك الجزء دلالة على معنى، وأن يكون ذلك المعنى جزءا من معنى اللفظ، وأن تكون دلالة ذلك الجزء على بعض ذلك المعنى مقصودة، فيخرج بالاول ما لا يكون للفظه جزء كهزة الاستفهام، وبالثاني ماله جزء لا يدل على شيء كزيد، وبالثالث ماله جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله علما، فان أحد جزئييه وان دل على معنى لكن ليس ذلك المعنى جزءا للمعنى المقصود بالوضع وهي الذات المشخصة، وبالرابع ما كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود في الجملة لكن دلالاته ليست مقصودة حال التكلم كالحيوان الناطق اذا سمي به انسان، فان الحيوان يدل فيه على جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة التي هي ماهية الانسان مع الشخص دلالة مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة حالة التكلم اذ القصد العلمية، وهذه الخوارج بالتعريف أقسام في المفرد كما لا يخفى على ذي تحصيل،

وانما لم يجلوا مثل عباد الله ومثل الحيوان الباطق حلقه علميتها مركبين
كاجلها النجاة لان نظير النجاة في الالفاظ وحدة وكثرة، ونظر المناطقة
في الالفاظ تابع للسماني فيكون افرادها وتركيبها تابعين لوحدة المعاني
وكثرتها لا لوحدة الالفاظ وكثرتها .

وغيره المفرد وهو يرجع قسمين ما اسناده ممتنع
فهو أداة كالي ولا وعن والثاني ان هيئته على زمن
دلت بكلمة كقام ينمو وخذ وان لم تكن دلت فاسم

قد سبق ان المنفرد مالا يبدل جزؤه على معنى، وهو ينقسم باختيار
متعددة، منها انه ينقسم الى أداة وغيرها. فالأداة ما يمتنع اسناده أي ما لا يصلح
بلاجة ذاتية لان يغير به عن شيء نحو الى ولا وعن، وهذا هو الجرف
عند النحاة، والحي ان الافعال الناقصة من الاداة لانها لا تبدل الا على نسبة
اخبارها الى اسماؤها وهي غير مستقلة، وانما سميت أفعالا وكلمات لتعريفها
ودلائها على الزمان كالنكليات، وغير الاداة ينقسم الى قسمين، لانه اما ان تبدل
هيئته على زمن من الازمنة الثلاثة مع دلالة على المعنى أولا، والاول الكلمة
نحو قام وينمو وخذ، والكلمة هي الفعل عند النحاة غالبا، والثاني الاسم
وهو الاسم عند النحاة أيضا، وانما قيدت الدلالة على الزمن في تعريف
الكلمة بالهيئة، أعني الهيئة بالمسألة للحروف باختيار تقديمها وتأخيرها وحركانها
وسكنها لا بعبادة الكلمة أعني حروفها لإخراج ما يبدل على الزمان لا بهيئته
بل بحسب جوهره ومادته، كالزمان واليوم والإس والفرد والصبح
والفوق ونحوها، فان دلالتها على الزمان بجواهرها وموادها لا بهيئاتها

بمخلاف الكلمات فإن دلالتها على الزمان بحسب هياتها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وإن أجمدت المادة كضرب ويضرب، وأجماد الزمان عند أجماد الهيئة وإن اختلفت المادة كضرب وغلب، وأيضاً إنما قيدوا كون الكلمة عند المناطق هي الفعل عند النحاة بالقابلية لأن الفعل المضارع المسند إلى المتكلم وإلى المخاطب ليس كلمة عند أهل المعقول لأحتماله لصديق والكذب فهو عندهم خبر مركب.

وَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يُقَيَّدَ وَاحِدًا مِنْ الْمَعْنَايِ أَوْ يُقَيَّدَ زَائِدًا

الاشارة راجعة الى المفرد، والمراد هنا مطلق المفرد الذي هو مرتبة لا بشرط شيء لا المفرد المطلق الذي هو مرتبه بشرط لأشياء لأن كلا من الكلمة والاداة لا يكون علما ولا متواطئا ولا متشككا لما حققوه في مواضعه من أن معناها لا يتصف بالكلية ولا بالجزئية، ولم تجمل الإشارة عائدة على الاسم فيكون هو المقسم لأن الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز تجري في الفعل والحرف أيضاً.

فَإِنْ أَقَادَ وَاحِدًا مَعْنَا	فَذَلِكَ جُزْئِي حَقِيقٌ هُنَا
وَهُوَ إِذْ أَلَمْ يَكْ مُضْمِرًا وَلَا	إِشَارَةً كَيْفَلِ أَنْتَ وَأَوْلَا
وَلَيْسَ مَسْنُودًا بِأَنْ فَهُوَ الْعَلَمُ	كَخَالِدٍ وَشَذَمٍ وَذِي سَلَمٍ
وَإِنْ تَرَ التَّصْيِينَ عَنْ هَذَا قَبِي	فَذَلِكَ كُلِّي وَحَيْثُ كَانَ فِي
أَفْرَادِهِ عَلَى السَّوَاءِ حَاصِلًا	فَمُتَوَاطِيٍّ كَطَيْمٍ وَظَلَا
وَإِنْ حُصُولُهُ بِأَوَّلِهِ	فِي الْبَعْضِ أَوْ بَعْدِهِ أَوْ تَوْنِهِ
فَهُوَ مُشْتَبِكٌ وَذَا لَمْ يُتَبَيَّنْ	هَذَا كَثِيرٌ مُلْحَقٌ بِمَا نَحْنُ

مِثَالُهُ الْوُجُودُ مَهْمَا يُنْسَبَ لِمُمْكِنٍ يُعْنَى بِهِ وَوَاجِبٍ

هذا تقسيم المفرد بالقياس الى معناه ، فهو اما أن يفيد معنى واحداً أو معاني متعددة ، والاول اما أن يكون المعنى الذي أفاده معيناً أي مشخصاً لا يصلح أن يقال على كثيرين - كزيد وهذا وأنت والرجل المجهود - فهو الجزئي الحقيقي ، أي عند أهل المقول كما أشار اليه في المتن بقوله «هنا» ، وهذا أعني الجزئي الحقيقي اذا لم يكن ضميراً ولا إشارة ولا مبهوداً بال يسمى علماً كخاله وشذم وذو سلم ، والمراد بالعلم هنا العلم الشخصي لا العلم الجنسي ، لان الاعلام الجنسية ليست اعلاماً حقيقية في عرف المناطق لان نظرم الى المعنى ، ومعاني هذه الامور كلية ، وانما أدخلها النحاة في العلم نظراً الى ما يجري عليها من الاحكام اللفظية كجواز كونها مبتدأً وموصوفاً بالمعرفة ونحو ذلك فهو من باب اختلاف الاصطلاحين باختلاف النظيرين

واما ان يكون المعنى الواحد الذي أفاده الاسم المفرد غير معين بأن صلح أن يقال على كثيرين فهو الكلي والكثيرون أفراد ، وهو منقسم الى متواطئ ومشكك ، فالمتواطئ ما كان حصول ذاك المعنى في أفراد الذهنية والخارجية وصدقه عليها على السوية كالظبي والطلاء ، فان الظبي له أفراد في الخارج والذهن ، وصدقه عليها على السوية ، والطلاء له أفراد كذلك وصدقه عليها أيضاً على السوية من غير فرق ، وسمي متواطئاً ليواطئ أفراد أي توافقها في معناه . والمشكك ما كان حصول معناه في أفراد يتفاوت بأولية أو بأولية أو نحوهما ، وذلك كالوجود اذا نسبته

الى الممكن والواجب فان صدقه على الواجب أولى من صدقه على الممكن، لان وجود الواجب لذاته ووجود الممكن بالغير ، وصدقه على الواجب أيضاً أقدم من صدقه على الممكن ، لانه علة له وهي سابعة على الملول .
 والتعير بالاولية والاولوية مجرد تمثيل ، فان التشكيك لا ينحصر فيها بل قد يكون بالشدة والضعف ونحوهما ، وذلك كائر اليباض في الثلج والعاج فانه في الثلج أشد منه في العاج . وانما سمي هذا القسم مشككاً لان أفراده مشتركة في أصل معناه ومختلفة بالاولية أو الاولوية أو نحوهما ، فالناظر ان نظر الى جهة الاشتراك تخيل انه متواطى لتوافق أفرادها ، وان نظر الى جهة الاختلاف تخيل انه مشترك كأنه لفظ له معان مختلفة كالعين ونحوها ، فالناظر فيه يتشكك هل هو متواطى أو مشترك ، فلهذا سمي بهذا الاسم . وبعضهم لم يعتبر هذا قسماً على حدة لان أصل المعنى حاصل في الكل على السواء ، والتفاوت خارج عن أصل المعنى ولا اعتداد بذلك الخارج ، فيكون هذا القسم من المتواطى ، (وأجاب) عنه بعضهم بان التفاوت وان كان خارجاً عن أصل المعنى الا انه لما وجد في وقوعه على أفرادها وحصوله فيها اعتبر قسماً على حدة مقابلاً لما ليس فيه هذا التفاوت

وَإِنْ تَجِدْهُ فَوْقَ مَعْنَى قَدْ حَوَى	وَكَانَ مَوْضُوعاً لَهَا عَلَى السَّوَا
فَذُو اشْتِرَاكِ إِنْ نَسَبْتَهُ إِلَى	كَلِمَتَيْهَا وَسَمَّ ذَاكَ جُمْلَةً
إِذَا إِلَى الْوَاحِدِ مِنْ هَذَيْنِ	نَسَبْتَهُ مِثْلَ النَّدَى وَالْعَيْنِ
وَحَيْثُ خَصَّ الْوَضْعُ مَعْنَى أَوَّلًا	ثُمَّ إِلَى سِوَاهُ مِنْهُ نُقْلًا

وَاشْتَهَرَ اسْتِمَالُهُ فِي الثَّانِي فَذَاكَ مَنْقُولٌ وَلِلنَّعَالِ
يُنْسَبُ مِنْ شَرَعٍ وَمِنْ عُرْفٍ يَنْمُ أَوْ كَانَ مَحْتَصَاً بِقَوْمٍ يَنْهَمُ
مِثَالُ نَقْلِ الشَّرْعِ صَوْمٌ وَصَلَاةُ وَدَابَّةٌ لِلْعُرْفِ أَوْ فِعْلُ النُّجَاهِ
وَحَيْثُ لَمْ يُشْهَرِ قِسْمُ الْآوَلَا حَقِيقَةٌ وَبِالْمَجَازِ مَاتَلَا
كَاسِدٌ لِلْحَيَوَانِ الْمُقْتَرِسِ وَالرَّجُلِ الشَّجَاعِ فَاغْرَفَهُ قَسِ

المذكور في هذه الايات هو القسم الثاني من قسمي المفرد باعتبار
وحدة معناه وتمده ، والاول قد مر وهذا مقابله ، فالمفرد المفيد للمعنيين
فاكثر أي موجودات مختلفة بالحد والحقيقة لا يخلو من ان يكون موضوعا
للمعنيين أو المعاني على السواء أولا ، فان كان موضوعا لها على السواء أي
كما كان موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر الى
المعنى الاول ، فهو المشترك اذا نسبته الى كلا المعنيين أو كل من المعاني
كالندى والعين ، فان الندى موضوع للكرم والبلال على السواء ، والعين
موضوعة للباصرة وينبوع الماء والذهب على السواء ، وان نسبته الى
واحد من معنييه أو معانيه غير معين سمي مجملا ، وهو ما لم يتضح معناه ،
وهذا بما ينبغي اجتناب استعماله في الخطابات فضلا عن البراهين ، والفرق
بين المشتركين والمتواطئين ان المشتركين هما المختلفان في المعنى المتفقان في
الاسم بحيث لا يكون بينهما اتفاق أو تشابه في المعنى البتة ، والمتواطئان
هما المشتركان في الحد والرسم المتساويان فيه بحيث لا يكون الاسم لاحدهما
بمعنى الا وهو للآخر . بذلك المعنى ، وان لم يوضع لها على السواء بل
وضع أولا لمعنى ثم نقل الى معنى آخر ، فلا يخلو من ان يشتهر استعماله

في المعنى الأخير أو لا يشتر ، فإن اشتهر استعماله في المعنى الأخير بحيث صار لا يستعمل في المعنى الأول الا مع القرينة لا انه لا يستعمل فيه أصلاً فهو المنقول ، وينسب الى ناقله ، والناقل يكون اما الشارع فيكون منقولاً شرعياً كالصلاة والصوم فانها وضعت في الاصل للدلالة ولطلق الامساك ثم نقلها الشرع الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوص مع النية ، وأما العرف العلم فيكون منقولاً عرفياً كالعادة فانها وضعت في الاصل لكل ما يدب ، ثم نقلها العرف العام الى ذوات الاربع القوائم من الخيل والبغال والحمير ، وإما العرف الخاص فيكون منقولاً اصطلاحياً كالقول ، فانه وضع للحدث الصادر من الفاعل كالاكل والشرب والضرب ، ثم نقله النحاة الى كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة ، وان لم يشتر استعماله في المعنى الأخير بحيث كان يستعمل فيه تارة وفي الأول أخرى فهو حقيقة ان استعمال في المعنى الأول ، ومجاز ان استعمال في المعنى الثاني ، كالاسد فهو حقيقة ان استعمال في الحيوان المتفترس ، ومجاز ان استعمال في الرجل الشجاع لمعلاقة بينهما وهي الجرأة هنا ، وقد ظهر مما مر ان الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء ، وان المجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له أولاً

وَكُلُّ لَفْظٍ وَافَقَ الْآخَرَ فِي مِثَالِ هَذَا مَطَرٌ وَغَيْثٌ
مِثْلُهُ وَضَعَهُ بِالْمَرَادِفِ
وَأَسَدٌ وَقَسْوَرٌ وَلَيْثٌ
مُبَايِنًا كَالْحَيَوَانِ وَالشَّجَرِ
وَكُلٌّ مَا اَلْخِلَافُ فِيهِ قَدْ ظَهَرَ

اعلم ان ما مر من تقسيم اللفظ كانه بالقياس اليه نفسه لا بالقياس اليه

لفظ آخر ، وبالنظر الى نفس معناه لا بالنظر الى حال معناه ، وهذا تقسيم للفظ بالنظر الى نسبته الى لفظ آخر ، وبالقياص الى حال معناه من الاتحاد والتخالف ، فكل لفظ وافق لفظا آخر في معناه الموضوع له فهو مرادف له ، واللفظان مترادفان كالطر والنيث ، فانهما مترادفان لاتحادهما في المفهوم وهو الماء النازل من السحاب ، وكذلك الاسد والليث لاتحادهما فيه ، وهو الحيوان المفترس ، فلما راد باتفاقهما في المعنى ان يكونا دالين على معنى مندرج تحت حد واحد كآمر والمراد بالمعنى الموضوع له لغة ، فيخرج عن مامر التوكيد المنوي والمؤكد ، والحد والمحدود ، وكذا التابع والمتبوع نحو خراب يباب ، لانه لا معنى للتابع حال الاقتراد ، واللفظان المتحدان في المعنى المجازي ، وكل لفظ خالف لفظا آخر في معناه الموضوع له لغة أي كان لاحدهما معنى وللآخر معنى آخر فهو مبين له ، واللفظان متباينان كالحيوان والشجر ، لاختلافهما في المفهوم ، فانهما اللفظان مختلفان دالان على معنيين مختلفين بالحد والحقيقة

(تنبيه) قد تعدد الاسم للذات الواحدة بحسب اختلاف الصفات ونحوها ، فيظن ان الاسمين مترادفان وليس كذلك ، وذلك كأن يكون أحد الاسمين من حيث مجرد الذات والآخر من حيث وصفها كقولنا سيف وصارم ، فان الصارم يدل على ذات بصفة الحدة وليس كذلك السيف ، وكأن يكون أحدهما دالا على صفة للذات والآخر دالا على صفة أخرى لتلك الذات كالصارم والمهند ، فان الصارم يدل على حدته ، والمهند يدل على نسبته ، وكأن يكون أحدهما دالا على وصف والآخر على وصف الوصف كالناطق والتصحيح ، فلينبه لامثال ذلك

وَاللَّفْظُ ذُو التَّرْكِيبِ أَيْضًا فِيمَا لَدَيْ تَمَامٍ وَلِغَيْرِهِ فَمَا
عَلَيْهِ يَحْسُنُ السَّكُوتُ الْأَوَّلُ وَهُوَ إِذَا مَا صِدْقُهُ مُحْتَمَلٌ
وَكِذْبُهُ لِدَاتِهِ قَضِيَّةٌ وَخَيْرٌ كَالْأَرْضِ كُرْوِيَّةٌ
وَذَا الْمَرْكَبُ الَّذِي يَنْفَعُ فِي مَطَالِبِ التَّصَدِيقِ بَلْ يَهَائِنِي

هذا شروع في تقسيم المركب وبيان أقسامه بعد الفراغ من تقسيم المفرد وبيان أقسامه ، فالمركب ينقسم الى قسمين تام وناقص ، فالتام ما يحسن السكوت عليه أي من المتكلم والسامع ، بمعنى انه يفيد مخاطب فائدة تامة ولا يكون حينئذ مستتبعا للفظ ينتظره المخاطب ، كما اذا قيل زيد فيبقى المخاطب منتظرا لان يقال قائم أو قاعد مثلا بخلاف ما اذا قيل قم أو اشرب والارض كروية مثلا . والناقص ما لا يحسن السكوت عليه ، ثم التام ينقسم الى قسمين أحدهما الخبر ويقال له القضية أيضا (وثانيهما) الانشاء ، فالخبر ما يحتمل الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر وقطعه عن الواقع ونفس الامر ، فلا تخرج عنه الاخبار التي لا تحتمل الصدق والكذب باعتبار المادة والخارج لكنها تحتملها بمجرد المفهوم ، كقولنا الله ربنا ، ومحمد رسول الله ، فانه لا يحتمل الكذب ، وكقولنا المشرة أقل من الخمسة والجزء أعظم من الكل فانه لا يحتمل الصدق لكن باعتبار الخارج لا مجرد المفهوم ، وهذا المركب هو الذي ينفع به في المطالب التصديقية .

وَأَنْ تَرَ أَحْتِمَالَ مَا مَرَّ فَعِذْ مِنْهُ فَإِنْشَاءً وَهَذَا ابْتِغَاءُ
صَبِيئَتِهِ دَلَالَةً عَلَى الطَّلَبِ لِلْفِعْلِ لَا لِالْإِخْبَارِ عَنْ ذَلِكَ الطَّلَبِ

أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَاءِ كَقَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ تَفْ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ
 أَنْ كَانَ مَا يُطْلَبُ ضَلَا غَيْرَ كَفَ وَأَنْ يَكُنْ كَقَوْلِ النَّبِيِّ أَتَعَفَ
 وَأَنْ يَكُنْ مَعَ الْخُضُوعِ قَدْعًا كَقَوْلِنَا رَبِّهِ آغْنِنَا أَجْمَعًا
 وَهِيَ الْتِهَامُ حِينَئِذَا تَجَرَّدَا عَنْ ذَيْنِ بَلٍّ فِيهِ الْقِسَاوِي وَجِدَا
 كَقَوْلِ بَعْضِنَا لِبَعْضٍ قُمْ بِنَا إِلَى الرِّيَاضِ وَأَسْتَعَا كَأَسَ الْهَنَّا
 أَوْ لَا قَتْنِيَّةٍ وَمِنْهُ يُحْسَبُ نَحْوُ التَّحْنِي وَكَذَا التَّجَبُّ

القسم الثاني من أقسام المركب التام الانشاء ، وهو ما لا يتحمل
 الصدق والكذب ، لان مدار الصدق والكذب على الحكاية ، والانشاء
 ليس بحكاية فلا احتمال لشيء منها فيه ، ثم هو منقسم الى ما يدل على طلب
 الفعل بصيغته وما لا يدل بها ، والدال بصيغته على طلب الفعل ان كان مع
 الاستعلاء من الطالب فهو أمر ان كان الفعل المطلوب غير كف ، كقول
 السيد لعبده تَفْ يباب المسجد ، ونهي ان كان الفعل المطلوب كفا ، كقول
 ابيه عز وجل و لا يَتَّبِعْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَأَنْ كَانَ مَعَ الْخُضُوعِ قَدْعًا كَقَوْلِنَا:
 رَبِّ آغْنِنَا وَإِنْ تَجَرَّدَ عَنِ اسْتِعْلَاءِ وَالْخُضُوعِ بَلْ وَجَدَ فِيهِ الْقِسَاوِي فَهُوَ
 التَّمْلِيسُ ، كَقَوْلِ بَعْضِنَا لِبَعْضٍ : قُمْ بِنَا نَنْسِبْ إِلَى الرِّيَاضِ وَاسْقِنَا كَوُوسَ
 الْحَنَاءِ ، وَأَمَّا قِدِيدَةُ الدَّلَالَةِ هُنَا بِكُونِهَا بِصِيغَةِ الْفِعْلِ لِيُخْرَجَ مَا يَدُلُّ عَلَى
 طَلَبِ الْفِعْلِ لَابْصِيغَتِهِ بَلْ بِوَاسِطَةِ تَنْ أَوْ تَرْجٍ أَوْ نَحْوِهَا ، كَقَوْلِكَ : آيْتَ
 الْحَبِيبِ يَزُورُنِي ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِيَاهُ لَمَلِ اللَّهُ يَحْدُثُ . بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرٌ ،
 أَمَّا الْأَخْبَارُ الْوَالَّةُ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : اطْلُبْ مِنْ اللَّهِ الرِّضَاءَ فَهَذَا
 عَنِ الصَّحَابَةِ الصَّادِقِ وَالْكَذِبِ فِي جِدِّ الْإِنْشَاءِ قَدْ مِنْهَا مِنَ الدُّخُولِ فِيهِ فَلَا

حاجة لاخراجها بالقيود ، على انها لم تكن دالة عليه بالصيغة بل بالمادة ،
والاخبار بالطلب والانشاء الذي لا يدل على طلب الفعل لمصمته عليه
لانه ينه على ما في ضمير المتكلم ، ويندرج فيه التمني والترجي والتعجب
والندم والاستفهام والتعجب والفاظ العقود ، وكذا فعلا المدح والذم
اصطلاحا ، وانما قالوا فيها اصطلاحا لانها بحسب اللفظ خبران ،
وليست انشاءتعا الا بحسب الاصطلاح على انها لانشاء المدح
والذم ، واعلم انه لا يدخل للانشاء في الكسب أصلا ، وانما ذكره التمام
ويعتبر اقسامه من الامر والنهي وغيرهما لزيادة انكشاف تسمية الذي
هو الخبر ،

وغير ذي التمام مما زكيا امامية كشيخ مجتبي
بالوصف او قيد بالاضافة كما تقول ساكن الرصافة
وفي التعريف هو الذي ينعم لانه لاحكم فيها يقع
بل بعضها لبعض وصف او مضاف اليه والتعريف ثم فيه كاف
او غيره كقولك اثني عشر ونحو في الدار ومثل ان جبرئيل

هذا يبان المركب الناقص واقسامه المقابل للمركب التام المتكتم
فالمركب الناقص - وهو ما لا يحسن السكوت عليه كما تقدم - اما مركب
تقيدي او غير تقيدي ، فالتقيدي ما كان فيه التاني رتبة قيدا للاول رتبة ،
سواء تقدم في الذكر او تأخر ، أي خرجا له عن الشروع والاطلاق بوجه
من الوجوه ، وهو غالبا يكون امام قيدا بالوصف كشيخ مجتبي كما قبل به
في المتن ، لان معنى الموصوف من حيث انه موصوف لا يتم بدون المعتم على

قيد له مخرج له عن الشروع بين مجرد الشيوخ في المثال، أو مقيداً بالاضافة
 كساكن الرصافة و غلام زيد لذلك ، وانما قلنا غالباً لان المركب التقيدي
 لا ينحصر في الوصفي والاضافي بل قيد يكون القيد حالاً أو ظرفاً أو نحوهما ،
 وهذا المركب هو التافع في المطالب التصورية لانه لاحكم في أجزاء التعريف
 بل بعضها وجب للبعض أو مضاف اليه ، وتقريره في باب التعريفات كاف
 عن تفصيله هنا ، والمركب الناتص غير التقيدي ما كان بخلاف ذلك ،
 وهو يتركب من اسمين كقولك اثني عشر ، أو من اسم واداة كقولك
 في الدار ، أو من اداة وكلمة نحو ان جرى ، ونحو قد قام ، اذا لوحظ الفعل
 بلا فاعل ، والا كان مركباً تاماً

﴿ الجزئي والكلّي وتقسيمه ﴾

هذا شروع في مباحث المعاني المفردة بعد الفراغ من المقدمات
 اللفظية مبتدئاً منها بتعريف الجزئي والكلّي ، ثم بيان أقسام الكلّي ، ثم باقي
 مباحثه ، وليس للجزئي في شيء من كتب هذا الفن مباحث ، وصاحبه
 غني عنها . قال ابن سينا في الشفاء انا لا نشغل بالنظر في الجزئيات لكونها
 لا تنهاى ، وأحوالها لا تثبت وليس علمنا بها من حيث هي جزئية يفيدنا
 كلاً حكماً أو يبلّغنا الى غاية حكمة بل الذي يهمننا النظر في الكلّيات اهـ

في الاصطلاح كل مفهوم متّح
 فيه كذا وحجى جزئى
 نفس تصوّره اشتراكاً أن يقع
 وحيث لم ينمّه فالكلّي
 كجاسد وقرس فذان
 تحلاً على الأفراد يعدّ قان
 اعلم أن المفهوم وهو ما حصل في العقل فلا أو قوة اما جزئي أو كلي ،

واللفظ الدال عليهما يسمى جزئياً وكلياً بالتبعية والمرضى تسمية الدال باسم المدلول ، فان منع نفس تصويره من حيث انه متصور عن وقوع الشركة فيه بين كثيرين فهو الجزئي كهذا وحجى ، فان الهاذية اذا حصلت في العقل امتنع صدقها على أمور متعددة، ومدلول حجى اذا حصل في العقل امتنع كذلك تصور مشاركة فيه ، وان لم يمنع نفس تصويره من حيث انه متصور وقوع الشركة فيه فهو الكلي كالاسد والفرس ، فان مفهوم كل منهما اذا حصل في العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين ، وانما قيد في تعريف الجزئي بنفس التصور لئلا تدخل الكليات التي تمنع الشركة بالنظر الى الخارج في تعريفه فلا يكون مانعاً، وقيد بالنفس في الكلي لئلا تخرج تلك الكليات من تعريفه فلا يكون جامعاً ، وذلك كواجب الوجود فانه كلي والشركة فيه مقطوعة العرق بالدليل الخارجى ، لكن اذا جرد العقل بالنظر الى مفهومه لم يتمتع من صدقه على كثيرين ، فان مجرد تصويره لو كان مانعاً من الشركة لم يفتقر في اثبات الوحدة الى دليل آخر ، ومن هنا قالوا ان الكلي لا يجب ان يكون صادقاً على أفراد، بل منها ما يتمتع ان يكون صادقاً عليه في الخارج وان لم يمنع العقل من صدقها بمجرد تصويره كما سيأتى

وَهُوَ الَّذِي أَفْرَادُهُ ذَاتٌ شَدَدٌ وَلَوْ إِلَى الْقَرَضِ التَّعَدُّدُ آسَنَدٌ

هذا اليت مشمول لما قبله مفهوم منه، وانما صرح به زيادة للايضاح لصعوبة المقام ، وتمهيدا لما سيأتى بعده من التقسيم ، وحاصله : ان الكلي له أفراد متعددة هو مشترك بينها لا بحسب الخارج لجواز امتناع بعض

أفراده وعددها ، بل مناط الكلية هو امكان فرض الاشتراك ، ومناط الجزئية استحالة

قال العلامة الخبيصي في شرح التهذيب : فإن قلت : الجزئي لا يمتنع بمجرد حصوله في المستقبل فرض صدقه على كثيرين وكل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي وهو محال ، قلت : المراد من الجزئي ان كان ما صدق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد وغيره فلا نسلم الصغرى وان كان المراد لفظ الجزئي فلا نسلم استحالة النتيجة . انتهى

وَتِلْكَ فِي الْخَارِجِ إِمَّا امْتَنَّتْ كَيْدَ خَالِقِ الْوَرَى أَوْ امْكُنَتْ
وَلَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً أَوْ وَاحِدَةً فَحَسْبُ مَعَ امْكَانٍ غَيْرِ يُوجَدُ
أَوْ امْتَنَعَ الْغَيْرُ أَوْ جَمٌّ وَجِدَ مَعَ التَّامِّهِ أَوْ تَأْهِياً فَقَدْ
هذا تقسيم للكلي بحسب الوجود الخارجي ، وقد جرت عادتهم
بذكره عقب تعريف الكلي دفعا لما يتبادر من انه لا بد من كثيرين في
نفس الامر ، أو انه لا بد من امكان الكثيرين ، والامر بخلاف ذلك ،
ينقسم الكلي بحسب الوجود الخارجي الى ستة أقسام ، (الاول) ما يمتنع
جميع أفراده في الخارج ككثيريك الباري سبحانه وتعالى فإنه كلي ممتنع
الأفراد في الخارج (الثاني) ما أمكنت أفراده ولم تكن موجودة خارجا
كالنقاء وجبل ياقوت وبحر زبقي ، فإنها كلية ممكنة الأفراد لكنها لم توجد
في الخارج (الثالث) ما لا يوجد إلا فرد واحد من أفراده مع امكان
وجود النور كالشمس على رأي أهل الهيئة القديمة ، فإنه كلي ممكن
الأفراد في الخارج ولكن لم يوجد من أفراده إلا فرد واحد (الرابع)

مالا يوجد الا فرد واحد من أفرادهِ مع امتناع وجود الغير كقهوم
واجب الوجود، فانه كلي لم يوجد من أفرادهِ الا فرد واحد وهو الباري
جل وعلا مع امتناع غير ذلك الفرد (الخامس) ما وجد كثير من أفرادهِ
في الخارج مع كون ذلك الوجود متاهياً كالكوكب السيار فانه كلي
كثير الافراد في الخارج لكنها متاهية منحصرة في عدد (السادس)
ما وجد كثير من أفرادهِ في الخارج لكن لا تنهاى أفرادهِ الى حد لا
يوجد بعده فرد كمعلومات الباري تعالى ومقدوراته، فانها كلية غير متاهية
العدد وكل هذه الاقسام مذكورة في المتن كما رآها

وَأَعْتَبَرُوا كُلِّيَّةَ الْكُلِّيِّ	بصِدْقِ حَمَلِهِ عَلَى الْجُزْئِيِّ
حَمَلَ الْمَوَاطِنَ بِذَاتِ الْكُلِّيِّ	أَنْنِي بِلا واسِطَةٍ فِي الْحَمْلِ
لَا حَمْلَ الْإِشْتِقَاقِ مِنْ شَيْءٍ ثَبَتَ	بِهِ أَتَصَافُ الْفُرْدَ وَبذَوَاتِهِتْ
وَنَحْوِهِ إِلَيْهِ نِسْبَةً وَذَانِ	لَيْسَ بِحَمْلٍ وَمَجَازاً يَذْكُرَانِ
فَالْفَضْلُ إِنْسَانٌ وَشَاعِرٌ وَذُو	عِلْمٍ يَبَيِّنُ الْكُلَّ مِنْهُ يُؤْخَذُ
فَهَذِهِ لِلْفَضْلِ كُتْلِيَّاتٌ	تَوَاطَوْا عَلَيْهِ مَحْمُولَاتٌ
وَالشَّعْرُ وَالْعِلْمُ مَبَايِنَانِ	لِلْفَضْلِ تَقْسِيمٌ وَكُلِّيَّاتٌ
لِشَعْرِهِ وَعَلَيْهِ الَّذِينَ	كَانُوا بِذَاتِ الْفَضْلِ قَائِمِينَ
وَرَبَّمَا سُمِّيَ هَذَا حَمْلٌ هُوَ	ذُو هُوَ وَالْأَوَّلُ حَمْلٌ هُوَ هُوَ

قد علمت مما تقدم ان السكلي مالا يمنع نفس تصويره عن وقوع
الشركة فيه ، ومعناه انه يمكن صدقه على كثيرين اذ احمل على كل منها
والكثيرون هم أفرادهِ وجزئياته، والمعتبر عندهم في حمل السكلي على جزئياته

هو حمل المواطأة ، فجزيئات الكلبي هي ما يصدق حملها عليها بالمواطأة له
بالاشتقاق ، وحمل المواطأة - كما قال الشيخ - ان يكون الشيء محمولا على
الموضوع بالحقيقة أي بلا واسطة اشتقاق أو نسبة ، كقولنا : الانسان
حيوان ، فان الحيوان محمول بذاته مباشرة على الانسان ، وكذا يقال في
قولنا : زيد شاعر وذو علم ، واما حمل الاشتقاق فغير معتبر ، وهو ان يشتق
من المحمول الاشتقائي صيغة اسم فاعل أو نحوها كان ذلك المحمول مبدأ
لها كالشاعر من الشعر ويضاف الى المبدأ لفظ ينسب اليه « كذو » من
ذو علم وكصاحب من صاحب مال ، وحيثذ يكون اللفظ المشتق أو
المنسوب محمولا على الموضوع بالمواطأة كلياً له ، والمبدأ كالشعر والعلم
محمولان عليه حمل اشتقاق أي بتوسط الاشتقاق والنسبة ، فليسا بكليتين
لموضوعهما ، اذ لا حمل في الحقيقة ، واطلاق لفظ الحمل عليهما مجاز ، لانه
لا يقال : الانسان شعر أو علم بل بواسطة الاشتقاق أو ذو ، فيقال زيد
شاعر أو ذو علم ، وقد بين كل هذا في تمثيل المتن بقوله : الفضل انسان
وشاعر وذو علم ، فهذه الثلاثة محمولات على الفضل مواطأة وكليات له
الاول ذاتي والآخران عرضيان ، ولكن الشعر والعلم اللذان هما مبدآن
للشاعر وذو العلم مباينان للفضل لا كليات له ، ثم هما كليات ذاتيان للشعر
والعلم القائمين بذات الفضل ، واطلاق محمولتيهما على الفضل بالاشتقاق
والنسبة مجازي ، اذ لا حمل في الحقيقة كما مر بك . وربما فسر حمل الاشتقاق
بنوعيه بحمل هو ذو هو ، وفسر حمل المواطأة بحمل هو هو

وَكُلِّ جُزْئِي عَلَى مَا سَبَقَا يَأْتُهُ مِنَ الْمَعَانِي صَدَقَا
فَهُوَ حَقِيقِيٌّ وَكُلُّ مَا دَخَلَ تَحْتَ عُمُومٍ غَيْرِهِ نَحْوُ الْجَلِّ

فهو الإضافي وذا أعم من ما مر مطلقاً وإن نظر بين
اعلم ان لفظ الجزئي مشترك بين معنيين (أحدهما) ما سبق من انه
ما يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه كزيد ، وهو المقابل للكلّي
الحقيقي ويسمى هذا جزءاً حقيقياً لانه جزئي بالقياس الى نفس حقيقته
لكونها مائة عن الاشتراك في الخارج (وثانيها) ما دخل تحت عموم
غيره كالانسان والجل ، وهذا المعنى ليس بمقابل للكلّي بل قد يجامعه
كالانسان فانه كلي بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما ، وجزئي باعتبار انه
داخل تحت عموم الحيوان ، وقد لا يجامعه كزيد فانه جزئي اضافي لكونه
مندرجاً تحت الانسان الاعم منه ، وليس كلياً لامتناع صدقه على كثيرين ،
ويسمى بهذا المعنى جزئياً اضافياً ، فان جزئيته بالاضافة الى غيره وهو
الاعم منه ، حتى لو لم يوجد أعم منه لبطلت جزئيته ، والنسبة بين الجزئي
الحقيقي والجزئي الإضافي العموم المطلق ، فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي
بدون العكس ، اما الاول فلا أن كل جزئي حقيقي مندرج تحت ماهيته
المراة عن الشخصات ، كما اذا جردنا زيدا عن الشخصات التي صار بها
شخصاً معيناً بقيت الماهية الانسانية وهي أعم منه ، فيكون كل جزئي حقيقي
مندرجاً تحت أعم منه ، فيكون جزئياً اضافياً ، وأما الثاني فلجواز ان يكون
الجزئي الإضافي كلياً لانه الاخص من غيره والاخص من شيء يجوز ان
يكون كلياً تحت كلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يتمتع ان يكون كلياً
وكل كلي على الماضي صدق فهو بأن يدعى الحقيقي أحق
وما سواه تحت في الواقع مندرج قبالإضافي دعي .

كما ان لفظ الجزئي مشترك بين معنيين فكذلك لفظ الكلّي أيضاً مشترك بين معنيين حقيقي واضافي على قياس الجزئي ، فالكلّي الحقيقي هو مالا يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشرّكة فيه كما سبق وهو مقابل الجزئي الحقيقي ، والكلّي الاضافي ما ندرج تحته شيء بحسب نفس الامر والواقع وهو مقابل للجزئي المندرج تحت شيء آخر

ولكن الكلّي ذو قدسباً تعريفه أعم من ذا مطلقاً

الكلّي الحقيقي الذي سبق تعريفه أعم مطلقاً من الكلّي الاضافي ، فكل كلي حقيقي كلي اضافي بدون العكس ، (وبيانه) ان الكلّي الحقيقي أعم من الكلّي الاضافي من جهتين (الاولى) ان الكلّي الحقيقي قد لا يمكن اندراج الشيء تحته كما في الكليات الفرضية كالثاني ، ولا يتصور ذلك في الاضافي (الثانية) ان الكلّي الحقيقي ربما أمكن اندراج الشيء تحته ولم يندرج بالفعل لاذهنأ ولا خارجاً ، ولا بد من الاندراج بالفعل في الاضافي

الكليات الخمس

الْمُرَدُّ الْكَلِمَةُ إِلَى خَمْسٍ فَقَطْ مُنْقِصٌ وَالْحَدُوثُ بِالْعَقْلِ أَنْضَبُ
النَّوْعُ وَالْجِنْسُ وَقَصْلٌ وَعَرَضٌ وَخَاصَّةٌ وَشَرْحٌ كُلٌّ مُفْتَرَضٌ

الكلّي باعتبار الذات والخروج عنها على قسمين ذاتي وعرضي ، فالذاتي في اصطلاح المناطقة هنا عبارة عما لا يكون خارجاً عن الذات عارضاً لها سواء كان عيناً لها أو جزءاً منها ، فلا يرد ان الذاتي ما يكون منسوباً الى الذات ، والنوع يكون عين الذات فكيف يكرز منسوباً اليها ، لأنه لا بد

من المتأثرة بين المنسوب والمنسوب اليه اذ لا يتصور نسبة الشيء الى نفسه،
لانا نقول هذا المعنى للذاتي انما هو في الاصطلاح ولا مناقشة فيه، فيدخل
في هذا القسم للنوع والجنس والفصل (والمرضي) ما يكون خارجاً
عن الذات لاحقا وهو العرض العام والخاصة كما سيأتي

ثم الكلي المفرد بالنسبة الى ما يحمل عليه في نفس الامر في الذهن
أو الخارج خمسة أقسام باستقراء العقل، النوع والجنس والفصل والعرض
العام والخاصة ، وأما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها ذهناً ولا
خارجاً كاللاشيء واللاموجود فخارجة عن القسم ، وليس يتعلق بالبحث
عنها عرض يمتد به ، اذ لا كمال في معرفة الممدومات ، ولا بد من بيان
انحصار القسمة في الخمسة ثم بيان كل منها على حدة

فالكلي المفرد اذا نسب الى أفراد في نفس الامر فاما ان يكون
عين ماهية تلك الافراد وهو النوع ، أو يكون جزءاً من ماهيتها ، وهذا
ان كان تمام المشترك بين شيئين منها وبين بعض آخر فهو الجنس ، وان لم
يكن تمام المشترك بأن لم يكن مشتركاً أصلاً أو كان بعض تمام المشترك
فهو الفصل ، ويقال لهذه الثلاثة ذاتية ، أو يكون خارجاً ويقال له العرضي ،
وهذا اما ان يخص بافراد حقيقة واحدة أو لا يخص ، والاول هو الخاصة
والثاني هو العرض العام فهذا دليل انحصار الكليات في الخمسة المذكورة
ولا يحتل الحصر بمفهوم واجب الوجود لانه بمجرد حصوله في العقل كلي
داخل في الخمسة وجزئي بالنظر الى برهان التوحيد ، ولا يرد الصنف كالرومي
مثلا فانه بالنسبة لجميع الافراد عرض عام ، وبالنسبة لمجموعها خاصة
فالنوع ما كان بنفس ذاته تمام ماهية جزئياته

كشَلِ الْإِنْسَانَ فَاتَهُ تَمَامُ حَقِيقَةِ الْفَضْلِ وَسَعْدٍ وَعَصَامٍ
وَاللَيْثِ وَالْبَغْلِ فِي التَّطْيِيقِ طُولُ وَيُرْسَمُ النَّوعُ بِأَنَّهُ الْمَمُولُ
عَلَى كَثِيرٍ فِي الْحَقِيقَةِ أَتَقَنَ جَوَابَ مَا هُوَ وَالْمِثَالُ قَدْ سَبَقَ

الاول من الكليات الخمس النوع ، وهو ما كان تمام ماهية جزئياته
كالانسان الذي هو تمام ماهية الفضل وسعد وعصام وغيرهم ، ولما كانت
تمام ماهية جزئياته كانت متفقة الحقيقة ، فاذا سئل عن أحدها أو عن
جميعها صلح النوع في الجواب ، كما اذا قيل ما زيد ؟ كان الجواب الانسان ،
وكذلك اذا قيل ما زيد وعمرو وبكر ؟ فهذه الجزئيات لا تزيد عليه الا
بمواضع مشخصة خارجة عنه بها تمتاز عن مشخص آخر ، ويرسم النوع
بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو ، فالمقول على
كثيرين جنس لجميع الكليات ، والتقييد بالاتفاق في الحقائق يخرج الجنس ،
وقولهم في جواب ما هو يخرج الثلاث الباقية ، وهي الفصل والخاصة
والعرض العام ، اما الفصل والخاصة فلائهما مقولان في جواب أي شيء .
هو ، واما العرض العام فلائنه لا يقال في جواب أصلا

(فائدة) اعلم ان «ما هو» سؤال عن تمام الحقيقة . والمقول في جواب
«ما هو» هو الدال على تمام الحقيقة المسؤول عنها بالمطابقة ، فان اقتصر في
السؤال على ذكر أمر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به ،
وهذا الواحد ان كان أمراً شخصياً أو اموراً حقيقياً واحدة لا فرق بينها
الا بالتشخيص يقع النوع في الجواب ، كما اذا سئل عن زيد بما هو أو عن
زيد وعمرو وبكر بما هم فيقال في الجواب الانسان ، لانه تمام ماهية المسؤول

عنه ، وإن كان ذلك الواحد حقيقة كلية يقع الحد التام في الجواب ، كالإنسان ماهو ؟ فيقال : الحيوان الناطق ، لأنه تمام ماهية الإنسان ، وإن جم في السؤال بين أمور مختلفة الحقيقة كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة فيقع الجنس في الجواب ، اذ هو تمام الماهية المشتركة بين الحقائق المختلفة كما يأتي ، فإذا سئل عن الإنسان والفرس والحصان بما هم ، فيقال في الجواب : الحيوان ، فالجنس لا بد أن يقع جواباً عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة للماهية في ذلك الجنس ، ثم إن كان جواباً عن الماهية وكل مشارك لها فهو جنس قريب كالحيوان والابن جنس بعيد كالجسم كما سيأتي في تقسيم الجنس بزيادة إيضاح . لا يقال : الحد التام لا بد أن يكون نوعاً بالنسبة إلى أفراد النوع والا لبطل الحصر في الأقسام الخمسة فما المانع من وقوعه في الجواب عنها ؟ لانا نقول : النوع هو الكلّي المفرد ، والحد التام مركب ، فلا نسلم نوعيته ، ولا يلزم الاختلال في الحصر لأن المقسم هو الكلّي المفرد ، لا الأعم منه ومن المركب ، والمانع من وقوعه في الجواب الاستثناء عنه بالنوع ، والطول في الجواب به بلا طائل

وَالنَّوْعُ بِالرَّسْمِ الَّذِي تَقَدَّمَ نَوْعًا حَقِيقِيًّا لَدَيْهِمْ وَنَسَبًا
لفظ النوع مشترك بين معنيين أحدهما - ويسمى حقيقياً - ما تقدم
رسمه بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب « ماهو » . ويسمى
حقيقياً لأن نوعيته بالنظر إلى الحقيقة الواحدة في أفرادها مع قطع النظر
عن اندراجها مع الغير تحت الجنس ، وثانيها النوع الإضافي وهو ما سيأتي

٦ - نعمة الحق

وَيُطْلَقُ النَّوعُ الْإِسْطَقِي عَلَى مَاهِيَةٍ أُخْرَى الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ
 مَاهِيَةٍ سَمِعَ عَلَيْهَا وَعَلَى جِنْسٍ إِذَا اسْتَأْنَبَ مَا هُوَ السُّوَالُ

هذا هو الثاني من معني النوع ، أي نفس نوعاً إضافياً كل ماهية
 صرح أن يقال عليها وعلى ماهية غيرها جنس في جواب ما هو قولاً أولاً ،
 فلا يكون إلا كلياً ذاتياً لما تحته لاجزئياً ولا عرضياً ، فيخرج بقولهم : صرح
 أن يقال عليها وعلى غيرها جنس ، الكلي غير المندرج تحت جنس كالماهية
 البسيطة التي لا تكون عبارة عن مختلفات الحقائق كماهية واجب الوجود
 والنقطة ، ويخرج بقولهم : في جواب ما هو ، التفصيل والخاصة والعرض
 العام ، لأنه وإن قيل عليها وعلى غيرها جنس لكن لا في جواب ما هو ،
 فإنه إذا شئنا عن الناطق والضحك والمشي عام . لا يقال في الجواب
 الحيوان ، ويخرج بقولهم قولاً أولاً أي بلا واسطة ، الصنف وهو النوع
 المختص بقيود مختصة كلية كالرومي والهندي ، فإنه يقال عليه وعلى القريس
 مثلاً : الحيوان ، لكن لا أولاً بل بواسطة حمل المافل عليه وهو الإنسان

فَهُوَ إِذَا ذُو دَرَجَاتٍ أَرْبَعٍ عَاطِلًا بَنُوْعَ الْآنَوَاعِ دُعِيَ
 بِالْجِسْمِ مُطْلَقًا مِثَالُ حَاصِلٍ لِمَا عَدَلًا وَبِالْعَارِ السَّاقِلِ
 وَالْجِسْمُ ذُو النَّوْنِ نَمِ الْحَيَوَانِ لِلرُّبُوبَةِ الْمَوْسَطَى مِثَالُ يَتَمَنَانِ
 وَالرَّابِعُ الْمَعْرُودُ كَالْمَقْلِ إِذَا قُلْنَا لَهُ الْجَوْهَرُ جِنْسٌ أَخِذَا

النوع الإسْطَقِي ذو درجات أربع ، أعلاها الجسم المطلق ، فاذ هو
 الجوهر وهو ليس بنوع ، وسفلهما كالإنسان والحيوان تحتها الأفراد ،
 ومتوسطها كالجسم الثامي والحيوان ، والرابع مابين الثلاثة وهو المفرد

كالقول ان فلان الجوهر جنس له، حتى يقال عليه وعلى غيره في جواب
ما هو، وتكون القول المشرة أفراداً له لأنواعاً، حتى لا يتحقق تحته
نوع ليكون نوعاً مفرداً لا عالياً، والقول المشرة كما يزعم الحكماء هي
الجواهر الثابتة عن الحواس الانسانية المؤثرة في الاجسام، وهي في
مستقدم ارواح الافلاك التي أعظمها العرش، وزعموا انه المراد بقول
النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أول ما خلق الله العقل» الحديث، واما من
وافقهم من أهل الشرع فيقال لها عديم الملائكة، وم أشرف الملائكة،
وانما جعل المفرد من المراتب مع انه غير واقع في المراتب باعتبار أن
الترتيب ملحوظ فيه عندما كما ان الترتيب في غير المفرد ملحوظ وجوداً
وَالنِّسْبَةُ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ إِذَا حَقَّقْتَ مَا بَيْنَ الْحَقِيقِيَّ وَذَا

النسبة بين النوع الحقيقي والنوع الاضافي هي العموم من وجه،
فيجتمعان في نحو الانسان فانه نوع اضافي لاندرجه تحت جنس وهو
الحيوان، وحقيقي اذ ليس تحته جنس ولا نوع، وينفرد الاضافي بنحو
الجسم النامي فاز فوجه جنس وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو
الحيوان، وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالقول المطلق عند الحكماء على
القول بنفي جنسية الجوهر له

وَالْجِنْسُ لِلنَّوْعِ الَّذِي قَدْ مَرَّ بِكَ	فَيَأْتِيهِ جُزْءٌ تَمَامُ الشُّمُوكِ
مَا يَتَنَبَّأُ وَيَبْنِي نَوْعٍ آخَرَ	إِذْ عَتَمَ مَا يَكُونُ خَبَرًا
كَالْحَيَوَانِ أَوْ كَجِسْمٍ نَائِي	أَوْ مُطْلَقٍ لِلْمَعْنَى فِي التَّمَامِ
يُنْسَبُ الْأَوَّلُ إِلَى الْإِنْسَانِ	مَعَ الْهَزِيرِ وَالْعَيْنِ فِي الثَّانِي

عَلَيْهِ وَالْبَيْتِ وَصَدَقِ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ وَالْحَدِيدُ فَأَعْرِفْ تَرْتَقِي
فَكَانَ فِي جَوَابِ مَا هُوَ الصَّادِقُ بِمَدَدٍ مُخْتَلِفٍ حَقَائِقًا

الثاني من الكليات الجنس، وهو جزء الماهية الذي هو تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الأنواع المخالفة لها في الحقيقة، لأنه صالح لأن يقال على الماهية وعلى ما يخالفها بالنوع في جواب ما هو، وذلك كالحيوان والجسم النامي والجسم المطلق بالنسبة إلى الإنسان، فإن الحيوان جزء ماهية الإنسان التي هي الحيوان الناطق، وهو تمام المشترك بين الإنسان والاسد مثلا، والجسم النامي جزء ماهية الإنسان لأنه جزء الحيوان، وجزء الجزء جزء، وهو تمام المشترك بين ماهية الإنسان وبين النبات مثلا، والجسم المطلق جزء ماهية الإنسان أيضاً لما مر، وهو تمام المشترك بينها وبين الحديد مثلا، فإذا سئل عن الإنسان والفرس مثلا بما هما كان الجواب: الحيوان، وإذا سئل عن الإنسان والنبات بما هما كان الجواب: الجسم النامي، وإذا سئل عن الإنسان والحديد بما هما كان الجواب: الجسم المطلق، لأن المطلوب بالسؤال عن الحقائق المختلفة بما هو إنما يكون تمام الجزء المشترك بينها، وظهر بهذا أنه يجوز أن يكون لماهية واحدة كالإنسان أجناس مختلفة بعضها فوق بعض. ويرسم الجنس بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو، فالمقول على كثيرين جنس شامل للكليات، وقولهم: مختلفين بالحقائق، مخرج للنوع لأنه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو، وقولهم: في جواب ما هو، مخرج للثلاث الباقية الفصل والعرض العام والخاصة، لأن

الفصل .مقول في جواب أي شيء هو في ذاته، والخاصة مقولة في جواب أي شيء هو في عرضه. والمرض العام لا يقال في جواب أصلا الا اضطرارا

وَهُوَ لِمَا كَانَ الْجَوَابُ عَنْهُ بِهِ مِنْ بَعْضِ مَا شَارَكَهَا يُجَابُ بِهِ
بِمَعْنَى عَنْهَا وَعَنْ جَمِيعِ مَا شَارَكَهَا جَنْسٌ قَرِيبٌ مِثْلَ مَا
أَذَا سُئِلَتْ مَا هُوَ الْإِنْسَانُ وَاللَّيْثُ فَالْجَوَابُ حَيَوَانُ
وَهُوَ الْجَوَابُ عَنْ الْإِنْسَانِ مِنْ أَيِّ مُشَارِكٍ لَهُ نَسْأَلُ يَقَعُ
وغيرُهُ الْبَعِيدُ إِذْ لَمْ يَتَّحِذْ بِهِ الْجَوَابُ فَأَمَّا حَتَّى تَسْتَفِيدَ
وَهُوَ إِذَا فِي الْبُعْدِ ذُو تَقَاوُتٍ كَالْجَنَمِ الْإِنْسَانِ أَوْ لِلنَّاتِبِ

قد علم مما مر مكرراً ان الجنس هو تمام المشترك بين الماهية وغيرها، وهو ينقسم الى قريب وبعيد، فالقريب ما يكون تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس، فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو بعينه الجواب عنها وعن كل ما شاركها فيه، فلا يكون الجواب الا واحداً وهو ذلك الجنس فقط كالحيوان بالنسبة للانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل واحد مما يشاركه في الحيوانية كالفرس والاسد وغيرها، والجنس البعيد ما يكون تمام المشترك بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه لا بالقياس الى كل ما يشاركها فيه، فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها غير الجواب عنها وعن بعض آخر ويكون الجواب متعدداً، لانه يكون تارة هو الجواب وتارة يكون غيره، كالجسم النامي بالنسبة للانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركتها فيه كالنبات، ولكن الجواب عن الانسان وعن بعض

أشهر كالقوس ليس آية ، لأنه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان ، وكلما
 زاد جواب زاد الجنس مرتبة في البعد عن النوع ، لأن الجواب الأول
 هو الجنس القريب ، فإذا حصل جواب آخر يكون بعيداً مرتبة ، وإذا
 كان جواب ثالث يكون البعد مرتبتين وهكذا ، فالضابط لمراتب البعد
 أن عدد الاجوبة يزيد دائماً بواحد على مراتب البعد ، وكلما كانت مراتب
 البعد أقل كان أحسن لأنه كلما زاد بعد الجنس نقص الذاتيات ، وفائدة
 هذا التقسيم معرفة الحد التام والناقص لأن التام لا بد أن يكون مشتملاً
 على الجنس القريب والناقص على الجنس البعيد

فالجنس ذو مراتب فاعري عن كون جنسي فوقه كالجواهر
 فذلك المالي وما قد رتبنا من فوقه جنس وتحتة أتى
 كالجنس مطلقاً وتامياً فذي مرتبة وسطى وتحتها الذي
 من فوقه الجنس فحسب حاصل كالحيوان وهو يدعى السافل

كما أن النوع أربع درجات فالجنس كذلك ذو أربع مراتب ، لكن
 المالي كالجواهر يسمى جنس الاجناس ، والنوع السافل يسمى نوع الانواع
 وذلك لأن جنسيته أعلاهي بالقياس إلى ما تحته ، فهو إنما يكون جنس
 الاجناس إذا كان فوق جميع الاجناس ، ونوعية الشيء إنما تكون بالقياس
 إلى ما فوقه ، فهو إنما يكون نوع الانواع إذا كان تحت جميع الانواع ،
 إذا علمت ذلك فاعلم الاجناس هو المالي كالجواهر ، وأخصها هو السافل
 كالحيوان ، وما بينهما المتوسط كالجسم النامي والجسم المطلق ، والاربع
 المفرد كالمتنقل على تقدير أن لا يكون الجواهر جنساً له وتكون القول

العشرة الداخلة تحت مختلفة الصفات أنواعاً لأفراداً لكن كل منحصر في فرد واحد كالشمس

﴿ ثيبه ﴾ الانواع باقسامها كثيرة لا تنتهي وكذلك الاجناس السافلة والمتوسطة ، واما الاجناس العالية التي هي أعلى الاجناس فقد ذكر المنطقيون أنها عشرة ، أحدها الجوهر ، وتسعة أعراض ، وهي الكم والكيف والابن والمضاف والمتى والوضع والملك والفعل والاعتقال ، فالجوهر ما قد علمت ، والكم مثل قولنا : ذو ذراع وذو ثلاثة أذرع ، والكيف كقولنا : أبيض واسود ، والمضاف مثل قولنا : ضف ونصف ، والابن مثل قولنا في السوق وفي الدار ، ومتى مثل قولنا : في زمان كذا ووقت كذا ، والوضع مثل قولنا : جالس ومشي ، والفعل مثل قولنا يشرب ويأكل ، والملك مثل قولنا : متطيل ، والاعتقال مثل قولنا منتقل ومنسلخ ، وقد تجتمع هذه العشرة في سياق الكلام في شخص واحد كما تقول : ان الفقيه الثلاثي الطويل الاسمر ابن فلان الجالس في بيته في سنة كذا يعلم ويتعلم وهو متطيل ، فحينئذ هي أجناس الموجودات ، وهذه الالتقاط الدالة عليها بواسطة آثارها في النفس ، أي ثبوت صورها في النفس وهو العلم بها ، فلا معلوم الا وهو داخل في هذه الاقسام ، ولا لفظ الا وهو حال على شيء من هذه الاقسام ، وتنقسم بالقسمة الاولى الى الجوهر والعرض ، والعرض ينقسم الى هذه الاقسام التسعة ، ويكون المجموع عشرة ، وهذه المقولات تمحيقات وتعميل يطلب من مواضع ولله اعلم

وَالْفَصْلُ جُزْءٌ لَا تَمَامُ الْمُشْتَرَكِ بَلْ بَعْضُهُ مَسْلُوبٌ أَوْ لَا مُشْتَرَكُ
أَسْمَاءٌ وَحَيْثُ كَانَ الْأَوَّلُ فَذَلِكَ فَصْلٌ جِنْسِيًّا أَوْ مَاتِلًا

فَهوَ بَفَرْدَةٍ مِنَ الْحَقَائِقِ فَحَسَبُ مُعْتَصِلٍ كَمِثْلِ النَّاطِقِ
وَكَيْفَ كَانَ فَهوَ لِلْمَاهِيَةِ فَصْلٌ مُبَيَّنٌ وَلَوْ فِي الْجُمْلَةِ
عَمَّا بِجَنَسٍ أَوْ وَجُودٍ شَارِكًا وَمَا عَنَّا بِالْفَصْلِ إِلَّا ذَلِكَ

الثالث من الكليات الخمس الفصل ، وهو جزء الماهية الذي ليس تمام المشترك بينها وبين نوع آخر ، بل اما ان يكون بعض تمام المشترك مساوياً له ، أو لا يكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر أصالة ، فان كان الثاني أعني ان لم يكن مشتركاً أصلاً فيكون جزءاً مختصاً بها بميزا لها عن جميع أغيارها ، وهو الفصل القريب كما يأتي كالناطق بالنسبة للانسان ، فانه جزء من ماهية الانسان التي هي الحيوان الناطق ، وليس تماماً للمشارك الذي هو الحيوان ، بل ليس مشتركاً أصلاً ، وانما هو مختصٌ بحقيقة الانسان فهو فصل مميز لها عن سائر الاغيار ، وان كان الاول أعني ان كان بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فيكون فصلاً لتمام المشترك لاختصاصه به ، وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس ، فهو فصل أيضاً للماهية مميز لها عن بعض أغيارها ، وذلك كالحساس بالنسبة للانسان ، فانه بعض من تمام المشترك الذي هو الحيوان مساوٍ له ، لان الحيوان هو الجيم الحساس ، فالحساس فصل للحيوان الذي هو جنس للماهية ، وجميع أغيار الحيوان أغيار للانسان فيكون ميزاً للماهية الانسان عن تلك الاغيار كالنبات ، فكيفما كان فهو مميز للماهية ولو في الجملة عما يشاركها في جنس أو وجود ، وما عناه بالفصل الا المميز في الجملة ، وانما قالوا : عن مشاركتها بجنس أو وجود لان الماهية ان كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن

المشاركات الجنسية ، وان لم يكن لها جنس كما لو فرضنا ماهية مركبة من أمرين متساويين أو من أمور متساوية كماهية الجنس العالي والفصل الأخير ، فإنه يكون كل منهما أو منها فصلا لها لانه يميزها عن ما يشاركها في الوجود ، ويحمل عليها في جواب : أي موجود هو ؟

وَيُرْسَمُ الْفَصْلُ بِكُلِّيِّ حَيْثُ عَلَى كَثَرٍ فِي الْجَوَابِ إِنْ سُئِلَ
بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ وَالنَّاطِقُ الْحَسَّاسُ مِنْ أَمَلَاتِهِ

يرسم الفصل بأنه كلي يحمل على كثيرين في جواب « أي شيء هو في حقيقته » كالناطق والحساس فإنه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد بأي شيء هو في حقيقته ؟ فالجواب انه ناطق أو حساس ، وقوله « كلي » يشمل سائر الكليات ، وقوله يحمل على كثير كذلك وهو شامل لمتنق الحقيقة ومختلفها ، وقوله في الجواب اذا سئل بأي شيء هو ، يخرج للجنس والنوع والمرض العام ، وقوله « في حقيقته » يخرج به المرض العام أيضاً والخاصة لانها تعيد التمييز المرضي لا الذاتي ، ثم اعلم ان السائل بأي لا يطلب بها عام المشترك بين الماهية وشيء آخر ، وانما يطلب بها مميز الماهية عما يشاركها فيما يضاف اليه لفظ أي ، فاذا قيل : الانسان أي حيوان هو ؟ كان سؤالاً عن المشاركات في الحيوان ، وان قيل الانسان أي شيء هو ؟ كان سؤالاً عن المشاركات في الشيئية . والسؤال بأي على ثلاثة أضرب ، أحدها أن لا يزداد شيء على قولنا : أي شيء هو ، ثانيها أن يزداد قولنا : في حقيقته ، ثالثها أن يزداد قولنا : في عرضه ، فان كان الاول كان الجواب ما يميز المسؤول

عنه مطلقا فصلا قريبا أو بعيدا أو خاصة، وإن كان الثاني كان الفصل وحده جواباً، ولا يجاب عنه بالخواص لأنها تميز المرضي لا الذاتي، وإن كان الثالث كان الجواب عنه بالخاصة وحدها، ولا يجاب عنه بالفصول لأنها تميز الذاتي لا المرضي. إذا علمت ذلك فالسؤال بأي شيء هو في حقيقته لا يكون إلا عن الفصل الذي الكلام فيه.

وَهُوَ قَرِيبٌ حَيْثُ مَازَ التَّنَوُّعَ عَنْ مُشَارِكِهِ فِي الْجِنْسِ حَيْثُ يَقْرُبَنَّ وَهُوَ الْبَعِيدُ أَنْ يَكُ التَّمْيِيزُ فِي بَعِيدِهِ وَفِي الْقَرِيبِ مَتْنِي

الفصل اما بعيد أو قريب، فالقريب ما يميز النوع عن جميع مشاركاته في الجنس القريب، كالناطق المميز للانسان عن جميع مشاركاته في الحيوانية، والصاهل المميز للفرس عن مشاركاته فيها. والبعيد ما يميز النوع عن مشاركاته في الجنس البعيد بشرط انتفاء التميز في الجنس القريب، كالحساس المميز للانسان عن جميع مشاركاته في الجسم النامي كالنابت مع انتفاء تميزه عن مشاركاته في الحيوانية كالفرس، وانما قيد في تعريف البعيد باشتراط انتفاء التميز في الجنس القريب لئلا يصدق التعريف على الفصل القريب فلا يكون مانعا، اذ ما من فصل قريب الا وهو يميز عن جميع المشاركات في الاجناس البعيدة، وبالقيد المذكور يمتنع صدق التعريف على الفصل القريب فيكون مانعا، وانما اعتبروا القريب والبعيد في الفصل الجنسي ولم يعتبروه فيما يم الجنس والوجودي لما ذكره السيد، قال قدس سره: الصواب أن يقال: الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصور في الفصول المميرة عن المشاركات الوجودية، فإن الماهية اذا تركبت من أمور متساوية كان تميز كل واحد

منها للماهية كميزا الاخر لها فلا يمكن عد بعضها قريبا وبعضها بعيدا فذلك
 خص اعتبار الانقسام الى القريب والبعيد باعتبار القصول المميزة عن
 المشاركات الجنسية

التقويم والتقسيم

لِلْفَصْلِ نِسْبَتَانِ فَالتَّقْوِيمُ لِلنَّوْعِ وَالْجِنْسِ لَهُ التَّقْسِيمُ
 أَيَّ إِنَّهُ فِي النَّوْعِ جُزْءٌ مِنْهُ فِي قَوَامِهِ لَهُ دُخُولٌ فَأَعْرِفِ
 وَهُوَ إِذَا ضُمَّ إِلَى الْجِنْسِ اجْتَمَعَ قِسْمٌ مِنَ الْجِنْسِ لَهُ نَوْعًا يَقَعُ
 فَنَاطِقٌ مَقْوَمٌ لِلْإِنْسَانِ مُقَسِّمٌ أَيْضًا لِجِنْسِ الْحَيَوَانِ

للفصل نسبتان نسبة الى النوع ونسبة الى جنس ذلك النوع ، أما
 نسبه الى النوع فانه مقوم له أي داخل في قوامه وجزء له ، وأما نسبه
 الى الجنس فانه مقسم أي يحصل قسما له ، فانه اذا انضم الى الجنس صار
 المجموع قسما من الجنس ونوعا له ، مثاله الناطق فانه اذا نسب الى الانسان
 فهو داخل في قوامه وماهيته واذا ضم الى الجنس ونسب اليه صار حيوانا
 ناطقا وهو قسم من الحيوان

وَجَائِزٌ فِي الْجِنْسِ أَلَا عَلَى حَيْثُذَ قَسْلٌ مَقْوَمٌ وَذَا الْقَوْلُ أَخِذْ
 مِنْ قَوْلِهِمْ يَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّفَا مِنْ مُتَسَاوِينَ لَا إِذَا آتَتْ

اذا تحققت ماسبق علمت انه يجوز أن يكون للجنس العالي فصل
 يقومه لجواز أن يتركب من أمرين متساويين يساويانه ويميزانه عن
 مشاركاته في الوجود ، والقول بالجواز مأخوذ من القول بجواز أن تركب

الماهية من أمرين متساويين ، وهو قول المتأخرين . أما على قول المتقدمين :
انه لا يجوز تركيبها من أمرين متساويين بل ان كل ماهية لها فصل يقومها
لا بد أن يكون لها جنس - فلا يجوز أن يكون للجنس العالي فصل مقوم
وواجب فصل له بقسمة إذ تحته النوع وفصل يلزمه
أي يجب أن يكون للجنس العالي فصل يقسمه ، لانه يجب أن
تكون تحته أنواع ، وفصول الانواع لازمة لها وهي بالقياس الى الجنس
مقسمة له

وَأَوْجِبُوا لِسَافِلِ الْأَنْوَاعِ مُقَوِّمًا وَالثَّانِ ذُو امْتِنَاعٍ
أي ان النوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ، لوجوب أن
يكون له جنس فوقه ، وماله جنس لا بد أن يكون له فصل يميزه عن
مشاركاته في ذلك الجنس ويمتنع أن يكون له فصل مقسم لامتناع أن يكون
تحته أنواع والا لم يكن سافلا

وَلَيْسَ يَخْلُو النَّوعُ وَالْجِنْسُ إِذَا تَوَسَّطَا مِنْ نَوْعِيٍّ الْفَصْلُ وَذَا
يُقِيدُ أَنْ كُلُّ مَا يَقَوْمُ جِنْسًا وَنَوْعًا عَالِيَيْنِ يَلْزَمُ
لِمَا مَقَمِي تَقْوِيمُ ذَلِكَ الْفَصْلِ مَا تَحْتَهُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّي
وَكُلُّ مَا قَمَمَ جِنْسًا بِأَفْلَا مَقَمٍ لِمَا عَالَا وَالْعَكْسُ لَا

المتوسطات انواعا كانت او اجناسا لا تخلو عن قسمي الفصل ، اعني
يجب ان يكون لها فصول مقومات باعتبار نوعيتها الاضافية لأن فوقها
اجناسا ، وفصول مقسمات باعتبار جنسيتها لان تحتها انواعا ، ويستفاد من

هذا ان كل فصل يقوم النوع العالي والجنس العالي كالحساس المقوم للحيوان فهو فصل مقوم للسافل كالانسان ، لأن مقوم العالي وهو الحساس جزء لتلك العالي وهو الحيوان ، والعالي جزء مقوم للسافل وهو الانسان وجزء الجزء جزء ، فمقوم المقوم مقوم من غير عكس كلي ، أي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي : لأنه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل ، ولو كان جميع مقومات السافل مقومات للعالي لم يكن بين العالي والسافل فرق ، وانما قالوا من غير عكس كلي لان العكس الجزئي متحقق ، وذلك لأن بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو الذي كان مقوما للعالي نفسه ، وذلك كالنامي فانه مقوم للحيوان الذي هو العالي ، ويقوم السافل الذي هو الانسان ، لان الحيوان داخل في حقيقة الانسان ، واما المقسم فبعكس ذلك ، فكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالي ، لأن السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسما فقد حصل للعالي قسما ، لأن قسم القسم قسم ، ولا ينعكس كليا أي ليس كل مقسم للعالي مقسم للسافل لأن الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي ، وليس مقسما للسافل الذي هو الحيوان ، ولكن ينعكس جزئيا فان بعض مقسم العالي يقسم السافل ، وهو مقسم السافل ، فان الناطق مثلا بانضمامه الى الجوهر وجودا وعدما مقسم للجسم ، ومع ذلك فهو مقسم للحيوان ، واعلم ان المراد بالعالي هنا كل جنس أو نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر أو لم يكن ، والمراد بالسافل كل جنس أو نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر أو لم يكن حتى ان الجنس المتوجع عال بالنسبة الى ماتحته سافل بالنسبة الى ما فوقه ، فافهم ذلك وفكك الله

وَهَذِهِ الثَّلَاثُ ذُو تَقَدَّمَتْ لِلذَّاتِ فِي اصطلاحهم قد نُسِيتْ
هذه الثلاث الكليات المتقدمة اعني النوع والفصل والجنس نسبت
في اصطلاح المناطقة الى الذات ، ويقال لها ذاتية ، وقد سبق أول الباب
بيان وجه التسمية وما أورد عليه وجوابه فارجع اليه

وَالرَّضِيُّ الْخَارِجُ الْكُلِّيُّ عَلَى قَسْمَيْنِ ذُو الْعُومِ مِنْهُ مَا عَلَى
أَكْثَرِ مِنْ حَقِيقَةٍ يُقَالُ وَالْآكِلُ الْمَاشِي لَهُ مِثَالُ
وَالرَّسْمُ مِنْهُ لِدَوِي الْأَفْهَامِ يُعْرَفُ وَهُوَ رَابِعُ الْأَقْسَامِ
قد علمت ان الذاتي من الكلي ثلاثة اقسام ، وقد مر بيانها ، واعلم
الآن ان القسم العرضي من الكلي وهو الخارج عن ماهية الافراد ينقسم
الى قسمين هما العرض العام والخاصة ، أما العرض العام وهو الرايع من
الكليات الخمس فهو المقول على افراد حقائق متعددة قولاً عرضياً ، وهذا
التعريف يعلم من سياق المتن ، فالقول على افراد حقائق شامل للكليات ،
وقولنا متعددة مخرج للنوع والفصل القريب والخاصة لأن كل واحد
منها لا يقال الا على افراد حقيقة واحدة فقط ، وقولنا قولاً عرضياً مخرج
للجنس والفصل البعيد ، لأن قولهما ذاتي ، وقد مثله في المتن بالآكل
والماشي ، فالآكل والماشي عرضان عامان لازمان لماهية الانسان وغيره
من الحيوان ان اخذا بالقوة ، ومفارقان ان اخذا بالقول ، وعلى كلا التقديرين
كل منهما غير مختص بحقيقة واحدة ، فيكون لماهية الانسان ولماهية القرس
مثلاً عرضاً عاماً بهذا الاعتبار ، وأما بالنظر الى القدر المشترك بين الانواع
وهو الحيوان فان كلا منهما خاصة لازمة له ان اخذ بالقوة ، ومفارقة ان
اخذ بالقول ،

واعلم ان المراد بالمرض هنا ما يمرض للذات وهو الخارج عن
الماهية قديماً كان أو حادثاً ، وهو مصطلح أهل الميزان لا العرض المقابل
للجوهر وهو ما لا يقوم بنفسه كما هو مصطلح أهل الكلام ، وبين التفسيرين
عموم من وجه ، يجتمعان في نحو اليأس والسواد وينفرد الاول في نحو
القدرة والثاني في نحو الناطقية ، كذا حققه بعضهم

وَ كُلِّ مَا خُصَّتْ مِنَ الَّذِي فَرَطَ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ بِهِ فَقَطْ
فَخَاصَّةٌ سُيِّ وَ الْإِسْأَلُ فِي كِتَابٍ وَ ضَاحِكٌ يُقَالُ
وَ خَمَاسُ الْأَقْسَامِ ذَا وَ الرُّسْمُ أَنْ تَرِدُهُ فَالْمَقُولُ الْأَفْرَادِ مِنْ
حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ قَوْلًا نُسِبَ لِلْمَرَضِ الْمَذْكُورِ فَأَعْرِفُهُ نُصِيبُ

القسم الخامس من الكليات الخمس الخاصة ، وهي القسم الثاني من
المرض الخارج عن الماهية ، وهي التي تختص منه بافراد حقيقة واحدة
فقط ، والمراد بالحقيقة ما يشمل الحقيقة النوعية والحقيقة الجنسية ، كالضاحك
والكاتب في الاولى فلهما خاصتان لنوع الانسان ، وكلاشي واللون في
الثانية فان الماشي خاصة للحيوان واللون خاصة للجسم ، وان كانا عرضين
صامتين بالنسبة الى الانسان ، ووم من قال انها لا تكون الا للنوع ،
ورسم بانها كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً ، فيخرج
بقولنا واحدة فقط الجنس والمرض العام ، لانهما مقولان على حقائق
مختلفة ، وبقولنا قولاً عرضياً النوع والفصل ، لان قولهما على ما تحتها
ذاتي لا عرضي ، ثم الخاصة مقولة بالاشتراك على معينين ، أحدهما ما يخص
الشيء بالقياس الى ما ينافيه وتسمى خاصة مطلقة ، أي لم تهيد بشيء دون

شيء وهي الممدودة من الخمس والمعرفة بما مر وثانيهما ما يخص الشيء
 بالقياس الى بعض ما يغيره وتسمى خاصة اضافية ، ويقال لها أيضاً غير
 مطلقة أي انها تكون بالنسبة الى شيء دون شيء كالماشي بالنسبة الى
 الانسان باعتبار كونه مقابلاً للحجر مثلاً ، لا باعتبار كونه مقابلاً لبقية
 أنواع الحيوان ، والخاصة أيضاً مركبة أو بسيطة ، لانها اما ان يكون
 اختصاصها بالماهية بسبب التركيب وهي المركبة ، فلا بد من ان تتشتمل من
 أمور كل منها أهم مما هو خاصة له كالطائر الولود للخفاش ، واما ان
 لا يكون اختصاصها بسبب التركيب وهي البسيطة ، كالضاحك للانسان ،
 وأشرف الخواص هي الخاصة اللازمة اليه لانها المنفع بها في الرسوم ،
 اذ المطلوب من التعريف ايضاح الماهية المعرفة ، ولا بد ان يكون الايضاح
 بأقرب الامور اليها ، وأقرب الامور الخارجية الى الماهية هي اللوازم
 اليه ، فتمين التعريف بها

والرَضِيُّ مُطْلَقًا أَيْضًا قُسِمَ	إِلَى مُفَارِقٍ وَلَا زِمٍ عُلِمَ
فَالْأَوَّلُ الْجَائِزُ أَنْ يَنْفَكَّ عَنْ	مَعْرُوضِهِ كَاللَّوْنِ أَوْ سَمِّ الْبَدَنِ
فَمِنْهُ مَا قَالُوا يَزُولُ إِنْ وَقَعَ	إِمَّا يَبْطِءُ كَالْتَحَوُّلِ مِنْ وَجَعٍ
أَوْ سُرْعَةً كَمِثْلِ حُرَّةِ النَّجْلِ	وَقَدْ يَدُومُ لَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ بَلْ
يَحْتَسِبُ الْإِمْكَانَ وَالْوُقُوعَ	كَحَرَكَاتِ أَفْكَائِ الرَّفُوعِ
وَالْأَزِمُ الَّذِي عَنِ الْمَعْرُوضِ لَا	يَجُوزُ أَنْ يَنْفَكَّ ثُمَّ ذَا عَلَى
قِسْمَيْنِ إِمَّا لِأَزْمِ الْمَاهِيَةِ	مِثْلُ زَوْجِ الزَّوْجِ لِلْأَرْبَعَةِ
أَوْ الْوُجُودِ كَالسَّوَادِ لِلْحَبَشِ	أَوْ كَالزُّوْمِ السَّمِّ أَنْيَابَ الْعَفَنِ

وَبِاعْتِبَارٍ آخَرَ فَالْإِزْمُ لِيَيْنٍ وَغَيْرِهِ مُنْقَسِمٌ
فَالْيَيْنُ التَّيْنُ عَنْ دَلِيلٍ كَالْوَتْرِ فِي الْوَاحِدِ أَوْ تَطِيلُ
وغيره مُخَوِّجٌ ذَهْنِ الْفَاهِمِ إِلَى الدَّلِيلِ كَحُدُوثِ الْعَالَمِ

ينقسم السكلي المرضي - خاصة كان أوعرضاعاما - إلى قسمين : مفارق
ولازم ، فالعرض المفارق هو الذي يزول عن معروضه ، اما مع بقاء
كالتحول بسبب المرض ، أو مع سرعة كحجرة الخجل وصفرة الوجع ،
وقد يدوم ولكن دوامه بحسب الامكان والواقع لا بحسب حكم العقل ،
بل العقل يجوز لا تفكاكه عن الماهية كما حققه السيد قدس سره ، وذلك
كحركات الفلك فانها عوارض دائمة له بحسب الواقع ، وان لم يتمتع اتفكاكها
عنه بالنظر إلى ذاته . والعرض اللازم هو الذي يستحيل انفكاكه عن
معروضه ، ثم اللازم على قسمين ، إما لازم للماهية كالزوج للاربعة ، فانه
متى تحققت ماهية الاربعة في الذهن أو في الخارج امتنع انفكاك الزوج
وهو المنتقسم بمساويين عنها ، وإما لازم الوجود كالاسود للعشي فانه
لازم لوجوده وشخصه للماهية لان الانسان يوجد كثيرا بغير السواد
ولو كان الاسود لازما للانسان لكان كل انسان اسود وليس كذلك .
وينقسم اللازم باعتبار آخر أيضا إلى قسمين : يَيْنٌ وهو التني عن الدليل
والوسط المائل به ، وغير يَيْن . واليْن قسمان ، يَيْنٌ بالمعنى الاخص ، وهو
المعتبر في الدلالة الالتزامية عند المحققين ، وهو الذي يلزم من تصويره
تصور اللزوم كالوتر للواحد ، فانه لازم يلزم من تصور الواحد فقط
تصوره ، لان من تصور الواحد ادرك انه وتر ، ومثله البصر للمنى
٨ - تحفة المحقق

ونحو ذلك . وبين بالمعنى العام ، وهو الذي يلزم من تصور مع تصور
 الملزوم والنسبة بينهما الجزم بالزوم ، وذلك كالزوج للاربة ، فان العقل
 اذا تصور الاربة والزوج ونسبة الزوجية الى الاربة يحكم جزماً بان
 الزوجية لازمة للاربة . وغير الين هو ما افتقر الذهن في الجزم به الى
 دليل ، كالحديث للعالم ، فانا لو تصورنا الحدوث والعالم والنسبة بينهما لم
 يكن يجزم الذهن بالزوم بينهما ، بل يفتر الى الوسط والدليل ، وهو
 قولنا : العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث .

النسب الأربع بين الكلين

معرفة هذه النسب نافعة في مباحث المرف والكيلات ، ووجه
 التخصيص بان النسب الاربع بجميع أقسامها لا تجري الا بين الكلين
 ما ذكره القطب الرازي في شرح الشمسية قال : وانما اعتبرت النسب بين
 الكلين دون المفهومين ، لان المفهومين اما كليان أو جزئيان أو كلي
 وجزئي ، والنسب الاربع لا تحقق في القسمين الآخرين ، اما الجزئيان
 فلاهما لا يكونان الا متباينين ، واما الجزئي والكلي فلان الجزئي ان
 كان جزئياً لذلك الكلي يكون أخص منه مطلقاً ، وان لم يكن جزئياً له
 يكون مابنا له . انتهى ، على انه لا يبحث في الفن عن الجزئي الحقيقي الا
 استطراداً لانه ليس كاسباً ولا مكتسباً :

وَكُلُّ كِلَيْتَيْنِ إِنْ تَطَابَقَا فِي كُلِّ مَا كُلُّهُ عَلَيْهِ صَدَقَا
 بِالْفِعْلِ كَالنَّاطِقِ وَالْإِنْسَانِ فَلِلنَّاسِ وَالْمَحْضِيِّ يُنْسَبَانِ

كل كليين لابد ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع: التساوي ،
 والموم والخصوص المطلق ، والموم والخصوص من وجه ، والتباين
 الكلي ، وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر فصديق كل واحد
 منهما على ما يصدق عليه الآخر كذلك فهما المتساويان كالناطق والانسان ،
 لصدق الانسان على كل ما يصدق عليه الناطق ، وصدق الناطق على كل
 ما يصدق عليه الانسان ، والمراد بالصدق في باب النسب الصدق في نفس
 الامر وإلا لم تنحصر النسب في الاربع ، لانه يمكن للعقل ان يفرض
 صدق أحد المتساويين على غير الآخر ، وصدق الخاص على جميع أفراد
 العام . وقيد الصدق في المتن بالعمل لانه هو المراد أيضا في هذا الباب ،
 سواء اتحد زمان المتصادقين كالمثال السابق أم لم يتحد كالتام والمستيقظ
 وَهُوَ إِلَى كَلَيْتَيْنِ وَهُمَا مُوجِبَتَانِ رَاجِعٌ فَاقْتَضَاهُمَا

التساوي بين الكليين يرجع ويؤول الى انعقاد قضيتين موجبتين
 كليتين مطلقتين عامتين نحو : كل انسان ناطق بالعقل ، وكل ناطق انسان
 بالعقل ، لان صدق الكلي كالانسان على جميع أفراد كلي آخر موجبة
 كلية ، وصدق هذا الآخر على جميع أفراد ذلك الكلي موجبة كلية
 أخرى ، وسيأتي ما يبين قضيي المتساويين من النسب .

وَإِنْ تَرَى الْوَاحِدَ صَادِقًا عَلَى جَمِيعِ مَا لِلثَّانِي ثُمَّ الْعَكْسَ لَا
 كَالْجِسْمِ إِنْ تَنَسَّبَ إِلَيْهِ الزُّبْقَا فَهُوَ مُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقًا

واذا نسب الكلي الى كلي آخر فصديق أحدهما على جميع ما يصدق
 عليه الآخر من الافراد ولم يصدق الآخر على كل أفراد الاول والنسبة

بينهما العموم والخصوص المطلق ، فالصادق على كل ما صدق عليه الآخر أم مطلقا ، والآخر أخص مطلقا ، كالحیوان والانسان ، فان الحيون صادق على جميع أفراد الانسان فهو أم مطلقا والانسان لا يصدق على جميع أفراد الحيوان فهو أخص مطلقا ، وكالجسم والزئبق فان الجسم يصدق على كل ما يصدق عليه الزئبق من غير عكس كلي .

وَهُوَ إِلَى مُوجِبَةٍ كَلِّيَّةٍ مَوْضُوعُهَا الْأَخْصَرُ مَعَ جُزْئِيَّةٍ
سَالِيَةٍ مَوْضُوعُهَا الْأَعْمُ يَرْجِعُ فَأَعْلَمُ ذَا وَنِمْ الْعِلْمُ

العموم والخصوص المطلق بين الكلين يرجع الى موجبة كلية مطلقة عامة موضوعها الاخص ومحمولها الاعم ، وسالبة جزئية دائمة موضوعها الاعم ومحمولها الاخص ، نحو : كل انسان حيوان بالقول ، وبعض الحيوان ليس بانسان دائما ، وذلك لان صدق الاعم على جميع أفراد الاخص موجبة كلية ، هي مادة التصديق ، وعدم صدق الاخص على بعض أفراد الاعم سالبة جزئية هي مادة التفارق ، ففي العموم والخصوص مطلقا مادتان ، مادة الاجتماع ومادة التفارق ، ونقيضاهما بالمعكس ، وسيأتي بيانها وإن وَجَدْتَ صِدْقَ كُلٍِّ مِنْهُمَا بَعْضٍ مَا لِآخَرٍ فَانْسِبْهُمَا
إِلَى عُمُومٍ وَخُصُومٍ وَجْهِي كَالْحَرِّ وَالتَّقْيَةِ يَا ذَا الْقَهَةِ

واذا نسب الكل الى كلي آخر فصدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط ، لا على الكل فالنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه ، فكل واحد منهما عام بالنظر الى انه شامل للآخر ولنظيره ، خاص بالنظر الى كونه الآخر شاملا له ولنظيره كالحیوان والا يرضى ، فان

الحيوان يصدق على بعض ما يصدق عليه الايض كالفرس الايض ، ولا يصدق على الحبر الايض ، والايض يصدق على بعض ما يصدق عليه الحيوان كالفرس الايض ، ولا يصدق على الفرس الاسود ، ومثله الحمر والفقيه

فَعَيَّ ثَلَاثُ صَوَرٍ آتَتْ إِلَى سَالَتِي جَزِيَّةٍ لِيَجْتَلَا
مَعَ ذَاتِي الْإِيْجَابِ وَالْجَزِيَّةِ تَأْتِيكَ بِالرَّكِبِ ذَا جَلِيَّةٍ

لا بد للكليين هنا من ثلاث صور ، أحدها للتصادق والأخرى ان للتفارق ، فيكون مرجع العموم والخصوص من وجه الى موجبين جزئيتين مطلقتين عامتين ، وسالبتين جزئيتين دائمتين ، نحو : بعض الحيوان أبيض بالفضل ، وبعض الابيض حيوان بالفضل ، وبعض الحيوان ليس بأبيض دائماً ، وبعض الابيض ليس بحيوان دائماً . وذلك لان صدق هذا الكلي على بعض أفراد ذلك الكلي موجبة جزئية ، وصدق ذلك الكلي على بعض أفراد هذا الكلي موجبة جزئية أخرى ، وعدم صدق هذا الكلي على جميع أفراد ذلك الكلي سالبة جزئية ، وعدم صدق ذلك الكلي على جميع أفراد هذا الكلي سالبة جزئية أخرى ، ولكن لا يحتاج في النظم الا الى موجبة جزئية فقط وسالبتين جزئيتين لان عكس القضية لازم لها ، والموجبة الجزئية لا تنعكس الا موجبة جزئية كما يأتي فيكنى بالواحدة ، بخلاف السالبة الجزئية فلها لا عكس لها لزوماً ، فالموجبة مادة التصادق ، والسالبتان مادة التفارق .

وَحَيْثُ كُلُّ غَيْرٍ صَادِقٍ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ اشْتِمَالًا

ثَانِيهِ مَقْهُومًا فَلِلْمَبَايَةِ يَنْسَبُ نَحْوُ نَخْلَةٍ وَضَائِحَةٍ

إذا نسب الكلبي الى كلبي آخر فلم يصدق شيء منها على شيء مما يصدق عليه الآخر فالنسبة بينهما المباينة الجزئية ، نحو الانسان والحجر ، فان الانسان يصدق على شيء مما يصدق عليه الحجر ، والحجر لا يصدق على شيء مما يصدق عليه الانسان ، ومثلها النخلة والضائحة ، فكل منهما مباین للآخر .

وَهِيَ إِلَى كُلِّئِثْنٍ رَاجِعَةٌ سَالِبَتَيْنِ فَاعْنِ بِالْمَرَاJَمَةِ

المباينة الكلية راجعة الى سالتين دائمتين ، نحو : لاشيء من الانسان بحجر دائما ، ولا شيء من الحجر بانسان دائما ، وذلك ان عدم صدق الكلبي كالانسان على شيء من أفراد ذلك الكلبي سالبة كلية ، وعدم صدق ذلك الكلبي على شيء من أفراد ذلك الكلبي سالبة كلية ، وعدم صدق ذلك الكلبي على شيء من أفراد هذا الكلبي كلية أخرى ، فليس بين المباينين الامادة التناقض

ثُمَّ نَقِضًا مَا تَسَاوَا بِاَنْسَبِ إِلَى التَّسَاوِي وَالذَّلِيلَ فَاطْلُبْ

هذا شروع في ذكر النسب بين النقيضين بعد الفراغ من ذكرها بين العينين ، فالنسبة بين نقيض المتساويين التساوي ، فكل ما صدق عليه أحد نقيض المتساويين صدق عليه نقيض الآخر ، لانه لو صدق أحدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر لاستحالة ارتفاع النقيضين ، فيصدق عين الآخر بدون عين الاول لا متناع اجتماع النقيضين ، وصدق عين الآخر بدون عين الاول يرفع التساوي بين العينين ، مثلاً : يجب ان

يصدق كل لاإنسان لاناطق، وكل لاناطق لاإنسان، ولو صدق اللاإنسان على شيء، ولم يصدق عليه اللناطق، لصدق على ذلك الشيء عين الناطق، فيصدق الناطق ههنا بدون الانسان، فيرفع التساوي بين المينين وهذا خلف

أَمَّا نَقِيضُ ذِي الْمَوْمِ مُطْلَقًا	مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ أَخَصُّ مُطْلَقًا
مَنْ النَّقِيضِ لِأَخَصِّ ثَمًا	بَيْنَ نَقِيضِي الَّذِي قَدْ عَمَّا
وَالْخَاصِّ مِنْ وَجْهِ هِيَ الْمَبَآئِنُ	جُزْئِيَّةً وَأَصْعَ لَهَا مُبَيَّنَةٌ
يَأْنِ يَكُونُ مِنْهُمَا كُلُّ حَرِي	بِالْصِّدْقِ فِي الْجُمْلَةِ ذَوْنِ الْآخَرِ
سِوَا أَنْ تَصَادَقَا فِي الْبَعْضِ أَوْ	تَبَايَنَا فِي الْكُلِّ هَذَا مَا رَوَا

ذكر في هذه الايات الخمسة النسبة بين نقيضي العام المطلق والخاص المطلق، وبين نقيضي العام من وجه والخاص من وجه، أما نقيضا العام المطلق والخاص المطلق فالنسبة بينهما بمكسها في المينين، فنقيض العام مطلقا أخص من نقيض الخاص مطلقا، ونقيض الخاص مطلقا أم من نقيض العام مطلقا، فكل ما صدق عليه نقيض العام صدق عليه نقيض الخاص، وليس كل ما صدق عليه نقيض الخاص صدق عليه نقيض العام. أما صدق نقيض الخاص على كل ما صدق عليه نقيض العام فإنه لو صدق نقيض العام على شيء بدون نقيض الخاص لصدق مع عين الخاص لاستعالة ارتفاع النقيضين، فيصدق عين الخاص بدون عين العام، فلا يبقى الخاص أخص، هذا خلف. مثلا: لو صدق اللاحوان على شيء بدون صدق اللاإنسان عليه لصدق على ذلك الشيء عين الانسان، اذ لو لم يصدق عليه عين الانسان لزم ارتفاع النقيضين، ويمتنع عليه صدق

الحيوان لترض صدق اللاحيان واستحالة اجتماع التقيضين فيصدق
الانسان بدون الحيوان وهو خلاف المفروض ، فانا قد فرضنا بينهما
عموماً وخصوصاً مطلقاً ، وأما عدم صدق تقيض الاعم على كل ما يصدق
عليه تقيض الاخص فلانه قد ثبت أنه يصدق تقيض الاخص على كل ما
يصدق عليه تقيض الاعم ، فلو كان تقيض الاعم أيضاً يصدق على كل ما
يصدق عليه تقيض الاخص لكان بين التقيضين تساوي لتصادقهما كلياً على
هذا التقدير ، واذا تساوى التقيضان تساوى الميزان للامر ، والمفروض أن بين
المتين عمومًا وخصوصًا مطلقًا ، هذا خلاف ، واما تقيضا الامرين اللذين بينهما
عموم وخصوص من وجه ، فالنسبة بينهما التباين الجزئي ، وهو صدق كل من
الكليين بدون الآخر في الجملة ، أي سواء لم يتصادقا أصلاً أو تصادقا في
بعض ولم يتصادقا في بعض ، وعلى الاول النسبة بينهما عموم وخصوص
من وجه ، وعلى الثاني النسبة بينهما التباين الكلي ، فالتباين الجزئي عموم
وخصوص من وجه أو تباين كلي ، فلا يرد ان التباين الجزئي نسبة أخرى
سوى الاربع المذكورة فيطل الحصر ، مثال الاول الحيوان والايط ،
فان النسبة بينهما العموم من وجه ، وبين تقيضيهما وهما اللاحيان واللاايط
أيضاً عموم من وجه ، لانهما يتصادقان مما كما في الحجر الاسود ، ويتحقق
اللاحيان بدون اللاايط أيضاً في الحجر الايط ، ويتحقق اللاايط
بدون اللاحيان في الحيوان الاسود كالنراب ، ومثال الثاني الحيوان
والانسان ، فان بينهما عمومًا من وجه ، لتصادقهما في القرس ، وتناقضهما
في زيد والحجر ، وبين تقيضيهما وهما اللاحيان والانسان مباينة كلية ،
ضرورة لمتناع صدق الخاص بدون العام ، ولما رقاوا ان بين تقيضي

الاعم والالاخص من وجه ثبائنا جزئيا لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط

وَهَكَذَا يَتَنَقِضُ لَمَّا تَبَيَّنَا النَّسَبُ مَا يَتَنَبَّهَا

النسبة بين تقيضي الكليين المتباينين هي التباين الجزئي أيضاً، لان العيين لا يصدق أحدهما مع الآخر كالانسان لا يصدق مع الحجر، والحجر لا يصدق مع الانسان، وحينئذ يلزم صدق كل مع نقيض الآخر، مثلاً الانسان اذا لم يصدق مع الحجر لا بد ان يصدق مع نقيضه وهو الاحجر، والا يلزم ارتفاع التقيضين، وكذا الحجر اذا لم يصدق مع الانسان فلا محالة يصدق مع الانسان، لاستحالة ارتفاع التقيضين، واذا صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الآخر لم يصدق كل واحد منهما مع عين الآخر، واذا صدق كل من التقيضين مع عين الآخر يصدق كل من التقيضين بدون الآخر، وهذا هو التباين الجزئي، ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان بين تقيضيها وهما الالموجود والالمعدوم تبايناً كلياً، وإلا لزم كون الشيء الواحد موجوداً ومعدوماً وهو محال، وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالانسان والحجر فان بين تقيضيها وهما الانسان والاحجر عموماً من وجه، لاجتماعهما في الشجر، وتمازعهما في الحجر وزيد،

تتميم

إِطْلَمْ أَنَّ مَا مَضَى مِنَ النَّسَبِ مُعْتَبَرٌ فِي الْمُفْرَدَاتِ بِحَسَبِ

الصِّدْقُ وَهُوَ حَمْلُهَا وَبَعْلَى فَمَا إِذَا أُخْبِرَ عَنْهُ اسْتَعْمَلَا
 كَمَا تَقُولُ الْحَيَوَانُ صَادِقُ عَلَى الْحَيَارِ وَالْيَتَانِ سَابِقُ
 وَفِي الْقَضَايَا قَالَ أَهْلُ الْمَنْطِقِ بِحَسَبِ الْوُجُودِ وَالتَّحْقِيقِ
 تُتَبَرَّرُ النَّسَبُ لَا بِالْعَمَلِ إِذْ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْكِنٍ فِي الْعَقْلِ
 فَخِثُ قِيلَ فِي الْقَضَايَا تَهْدَقُ فَالْقَصْدُ بِالصِّدْقِ بِهَا التَّحْقِيقُ
 فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِذَا قِيلَ الدَّوَامُ أَعْمُ مِنْ ضَرُورَةٍ كَانَ الْعَرَامُ
 مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كَلِمًا تَحَقَّقَتْ فِي نَفْسِهَا ذَاتُ الْوُجُوبِ اسْتَكْرَمَتْ
 تَحَقَّقَ الدَّائِمَةُ الْأَعْمُ مِنْهَا لِمَا لَمْ يَخْفَعْ عَنْ ذِي فَيْهٍ

اعلم ان ما رويانه من النسب الاربع انما يعتبر في المفردات بحسب
 الصدق، ومعناه حمل المفرد على المفرد، ويستعمل بلفظ على، فيقال: الحيوان
 صادق على الحمار وعلى الانسان، واما في القضايا فالمعتبر انما هو بحسب
 الوجود والتحقق لا بالحمل، لانه لا يتصور في العقل حمل قضية على أخرى،
 واذا استعمل فيها الصدق فالمراد به التحقق، ويكون مستعملا بكلمة في،
 فيقال هذه القضية صادقة في نفس الامر، أي متحققة في نفس الامر،
 حتى اذا قيل «كلما صدق كل (ج ب) بالضرورة، صدق كل (ج ب)»
 دائما، كان معناه كلما تحقق في نفس الامر مضمون القضية الضرورية، تحقق
 في نفس الامر مضمون القضية الدائمة التي هي أهم من الضرورية، لما
 لا يخفى من ضرورة صدق الاعم على جميع افراد الاخص، فليكن هذا
 الفرق منك على بال،

المعرفات

قد مر بك ان نظر المنطقي انما هو في القول الشارح أو في الحجة ،
ولكل منهما مقدمات يتوقف عليها ، ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات
القول الشارح شرع يتكلم فيه فقال ،

مَعْرِفُ الشَّيْءِ الْمَقُولُ كَيْ يُفِيدَ تَصَوُّرَ الشَّيْءِ بِكُنْهِ أَوْ يُفِيدَ
تَمْيِيزَ ذَاكَ الشَّيْءِ بِالْأَنَارِ عَنْ كُلِّ مَاعِدَاءُ مِنْ أَغْيَارِ

معرف الشيء هو المقول عليه ليفيد تصويره بكنه الحقيقة، أو امتيازه
عن كل ماعداء ، فالمقول على الشيء بمعنى المحمول عليه جنس شامل لجميع
المحمولات، وقوله ليفيد تصويره بكنه الحقيقة فصل يخرج سائر المحمولات
التي تحمل على الموضوعات لافادة ثبوت صفة من الصفات لموضوعاتها،
وقوله أو تميزه عن كل ماعداء ، يدخل به الحد الناقص والرسوم في
التعريف ، لان الحمل عليها لا يستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازه عن
جميع أغياره ، وتصور الحقيقة انما يكون بالحد التام

وَهُوَ إِلَى حَدِّ وَرَسْمٍ ذُو انْقِسَامٍ وَكُلُّ قَسَمٍ نَاقِصٌ أَوْ ذُو تَمَامٍ
فَالْحَدُّ بِالْمَحْضِ مِنَ الدَّائِيَّ جَا وَالرَّسْمُ مَا الْخَارِجُ فِيهِ أَنْدَرَجَا

المراد بالدائى هنا مالا يمكن تصور الماهية بدونه والعرضي بخلافه

وَالْحَدُّ ذُو التَّمَامِ مَا قَدْ وَتَمَّ بِالْجَنَسِ وَالْفَصْلِ الْقَرِيبَيْنِ مَمَّا
وَالْحَدُّ نَاقِصًا يَفْصِلُ قَرَبًا فَحَسَبُ أَوْ جِنْسًا بَعِيدًا صَحْبًا

وَالرَّسْمُ ذُو تَمِّ بِجَنَسٍ يَقْرُبُ وَخَاصَّةً كَحَيَّوَانٍ يَكْتَسِبُ
وَالرَّسْمُ نَاقِصًا بِهَا فَحَسَبُ أَوْ جِنْسًا بَعِيدًا صَحِبَتْ كَذَا حَكُوا

ينقسم التعريف الى أربعة أقسام: حه ورسم، وكل منهما تام أو ناقص، فالحد ما كان بمحض الذاتيات، والحد لغة المنم، وهذا لما كان مانعاً عن دخول الاغيار الاجنبية فيه لاشتماله على الذاتيات سبي حدًا في الاصطلاح أيضاً، والرسم ما اندرج فيه شيء من العرضيات، والرسم لغة الاثر، وهذا لما كان تعريفاً بالخارج اللازم الذي هو أثر من آثار الشيء سبي به في الاصطلاح أيضاً، والحد إن ركب من الجنس والفصل القريين فهو التام كتعريف الانسان بالحيوان الناطق، ولذكر الذاتيات فيه بتمامها سبي تاماً، وإن كان بالفصل القريب وحده أو ركب منه مع الجنس البعيد فهو الناقص، كتعريف الانسان بالناطق أو بالجسم الناطق، ولخلف بعض الذاتيات عنه سبي ناقصاً، والرسم إن ركب من الجنس القريب والخاصة فهو التام كتعريف الانسان بالحيوان الكاتب، ولمشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر يخص بالشيء سبي تاماً، وإن كان بالخاصة وحدها أو ركب منها ومن الجنس البعيد كتعريف الانسان بالكاتب أو بالجسم الكاتب فهو الناقص، ولخلف أجزاء بعض الرسم التام عنه سبي ناقصاً. وطريق حصر المرف في هذه الاقسام الاربعة ان يقال: التعريف اما بمجرد الذاتيات أولاً، فان كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجمعها وهو الحد التام، أو ببعضها وهو الحد الناقص، وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة وهو الرسم التام، أو بغير ذلك وهو الرسم الناقص. لا يقال: ان

هنا أقساماً آخر وهي التعريف التام بالاكل من الحد التام والخاصة كالحيوان الناطق الضاحك ، أو بالعرض العام مع الفصل ، أو مع الخاصة ، أو بالفصل مع الخاصة ، أو بأعراض عامة مجموعها يخص الشيء ، أو بالمثال كما يوجد كثيراً . لانا نقول : هذه التعريفات لم تعتبر أقساماً ، لان المقصود من التعريف إما التمييز أو الاطلاع على الذاتيات ، والتعريف بالاكل هو في الحقيقة اجتماع القسمين ، والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما ، ولا فائدة في ضمه مع الفصل والخاصة لحصول المقصود بدونه ، اما المركب من الفصل والخاصة ، فالفصل فيه يفيد التمييز والاطلاع على الذاتي فلا حاجة في ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز ، لان الفصل افاده مع شيء آخر ، واما التعريف بمجموع الاعراض العامة التي يخص مجموعها الشيء فهو تعريف بالخاصة المركبة كما سيأتي في المتن قريباً ، والتعريف بالمثال كذلك تعريف بالخاصة التي هي المشابهة وسيأتي أيضاً ،

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَسَمًا	عُرِفَ إِذْ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُعْلَمَ
ضُرُورَةً قَبْلَ الَّذِي يُعَرَّفُ	وَالشَّيْءُ قَبْلَ نَفْسِهِ لَا يُعَرَّفُ
وَلَا أَعْمَ مِنْهُ لِلْقَصُورِ فِي	إِفَادَةِ الْمَقْصُودِ بِالْمَعْرِفِ
وَلَا أَخْصَّ إِذَا يَكُونُ اخْفَى	حَيْثُ وَالْجَمْعُ عَنْهُ يَنْفَى
• وَلَا مُبَاطِلًا لِأَنَّهُ إِذَا	بَسَاطَتِهِ لَمْ يَجْزَ فَكَيْفَ ذَا
فَلَيْسَ إِلَّا فِي الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ	مُسَاوِيًا يَكُونُ وَهُوَ ذُو زُومِ
لَأنَّ يَكُونُ كَيْفَ كَانَ جَامِعًا	أَفْرَادُهُ وَعَنْ سِوَاهَا مَا يَمَّا

لا يجوز ان يكون المريف من حيث انه معرف قس الشيء المعروف

بحيث لا يثار به وجه من الوجوه ، لان من حق التعريف وجوباً ان يعلم
قبل الشيء التعريف لان معرفة المرفعة لمعرفة الشيء المرفوع والمعرفة
واجبة التقدم على المعلول بالضرورة ، فلو كان نفسه للزم ان يعلم قبل
نفسه وهو محال ، ولا يجوز ان يكون أعم من الشيء المرفوع ، لان الأعم
قاصر عن افادة المقصود بالتعريف من التصور بالكنه أو التمييز الذي هو
أقل مراتب التعريف ، ولا يكون حيثئذ مانعاً ، ولا يجوز ان يكون
أخص منه ، لان الأخص أقل وجوداً في العقل ، فان وجود الخاص في
العقل مستلزم لوجود العام ، وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص ،
وما هو أقل وجوداً في العقل يكون أخفى والأخفى غير صالح للتعريف ،
لانه لا بد ان يكون المرفوع أجلى من المرفوع كما يأتي ، ولا يكون حيثئذ
جامعاً . وكذا الحال في الأعم والأخص من وجه ، ولا يجوز ان يكون
مبايناً لان الأعم والأخص اذا لم يصلحا للتعريف مع قربهما الى الشيء
فالباين لا يصلح بالطريق الاولى ، لانه في غاية البعد عنه ، وحيث قرر
ان المرفوع لا يجوز ان يكون نفس المرفوع ولا أعم منه ولا أخص ولا
مبايناً تمين ان يكون مساوياً له في العموم والخصوص ، أي يكون بحالة
متى صدق المرفوع صدق الشيء المرفوع ومتى صدق الشيء المرفوع صدق
هو ، ويلزم الكلية الاولى الاطراد والمنع ، لان الاطراد معناه التلازم أي
متى وجد المرفوع وجد المرفوع وهو عين الكلية الاولى ، ومتى المنع
أن يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من أغيار المرفوع وهو ملازم لها ،
ويلزم الكلية الثانية الانمكس والجمع ، لان الانمكس هو التلازم في الانشاء
أي متى انشئ المرفوع انشئ المرفوع ، وهو ملازم الكلية الثانية ، ومتى الجمع

أن يكون متاولا لكل واحد من أفراد المرف بحيث لا يشذ منه فرد، وهذا أيضاً ملازم لها، ومن هنا تعرف ان ما وقع في عباراتهم من انه لا بد أن يكون التعريف جامعاً مانعاً أو طرداً منعكساً راجع الى المساواة في المصوم والمخصوص،

وَالشَّرْطُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ أَجَلِي فَلَيْسَ بِالْأَخْفَى يُجُوزُ أَصْلًا
وَلَا مُسَاوِي فِي جِهَالَةٍ وَفِي مَصْرِفَةٍ مَا هِيَ الْمَصْرِفُ

يشترط في التعريف أن يكون المرف بكسر الراء أجلى من المرف أي أعرف منه في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول هو المرف، فلا يكتفى في التعريف بالاخفى لما علمت، ولا بالمساوي للمعرف معرفة وجهالة بحيث يكون العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل باحدهما مع الجهل بالآخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون، وكتعريف أحد المتضايضين بالآخر كتعريف الابن بمن له أب، والاب بمن له ابن. فان كلا من المرف والمرف في المثالين في رتبة واحدة من العلم والجهل، فن علم أحدهما علم الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر. ومعرفة المرف يجب أن تكون أقدم من معرفة المرف ضرورة انها علة لها كما مر

وَلَا يَبْا يُمْلَمُ بِالْمَعْرِفِ فَحَسَبُ الدَّوْرِ وَلِلتَّوَقُّفِ

ولا يجوز تعريف الشيء بما لا يعلم الا بذلك الشيء المرف، للدور المتمم، وذلك كتعريف الشمس بكونها النهار، والنهار بزمان كونها الشمس فوق الافق، ويسمى حيث كانت التوقف بمرتبة واحدة دوراً مصرحاً كالنخل السابق، ودوراً مضمراً ان كان بمراتب، كتعريف الاثنين بالزوج

الاول ، والزوج بالعدد المنقسم بمساويين ، والمتساويين بالشئين اللذين لا يفضل أحدهما على الآخر ، والشئين بالاثنتين .

وَلَا يَوْحِيهِ مِنَ اللَّفْظِ أَنَّهُمْ وَلَا آَلِ الْمَجَازِ لَا إِنْ الْقَصْدُ افْتَهُمَ

لا يجوز ان تستعمل في التعريف ألقاظ وحشية غريبة لأنها غير

واضحة الدلالة ، فيفوت غرض التعريف ، وهذا بالنسبة الى السامع فلذلك

قيد في المتن بالانهم ، ليخرج مالمو كان للسامع علم واطلاع بالالفاظ

الوحشية فلا مانع حينئذ عن استعمالها لحصول المقصود بها ، ولا يجوز

أيضاً استعمال الالفاظ بمعناها المجازي ، لان الغالب تبادر المعاني الحقيقية

الى الفهم ، وهذا عند عدم القرينة الدالة على المراد ، اما اذا كان هناك

قرينة يفهم بها المقصود جاز استعمال المجاز فيه ، ومثل المجاز الالفاظ المشتركة

اذا لم يفهم المراد من معانيها ، وكذا كل مالا يكون ظاهر الدلالة على

المراد بالنسبة الى السامع أو باشماله على تكرير من غير حاجة ونحو ذلك

وَلَمْ يَسْغُ بِالْحَكْمِ تَعْرِيفٌ وَأَوْ لِيَعْرِ تَقْسِيمٌ دُخُولَهَا أَبَوَا

لا يسوغ التعريف بالحكم للدور ، لان الحكم على الشيء فرع عن

تصوره فصار التعريف متوقفاً على المعرفة بواسطة أخذ الحكم منه ، ومن

المعلوم ان المعرفة متوقفة على التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فجاء

الدور ، وهذا داخل في عموم قوله سابقاً (ولا بما يعلم بالمعرفة ، فحسب)

البيت ، وأما أعاد ذكره هنا لمزيد التنبيه عليه لكثرة وقوعه في كلامهم ،

كقول الفقهاء ، الحدث الاكبر ما أوجب الفصل ، والا صغر ما أوجب

الوضوء ، والمصبة من يأخذ جميع المال اذا انقرضه ، وكقول النجاة القائل

هَذَا اسْمُ الْمَرْغُوعِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ فَمِثْلُهُ . ونحو ذلك فهو بمنزلة ما ذكر

الخاص بعد العام، ولا يجوز أيضاً دخول لفظه أوه في التعريف ان كانت
 لغير التقسيم بأن كانت للشك والابهام، لأنها تنافي ما قصد من التعريف
 وهو اليان، اما التي للتقسيم فيجوز وقوعها في التعريف، لأنها تعيد ان
 المذكور حدان أو حدود لأمور متخالفة في الحقيقة مشتركة في مطلق
 الماهية، فتفيد ان قسما من الماهية حده كذا وقسما حده كذا

وَالْقَوْمُ لَمْ يَتَّبِعُوهُ بِالْعَرَضِ	ذُو عَمٍّ إِذْ لَيْسَ مُحْصَلُ الْعَرَضِ
لَكِنْ أَرَى مُفْرَدَهُ مَرَادَهُمْ	أَمَّا إِذَا كَانَ بِأَعْرَاضٍ تَعُمُّ
مَجْمُوعَهَا يُحْصَى فَيُقْبَلُ	رَسْمًا إِذِ التَّمْيِيزُ مِنْهُ يَحْصُلُ
فَأَنْ تُرَدَّ تَعْرِيفُ الْإِنْسَانِ تَرَةً	فِي مُسْتَقِيمِ الْقَدِّ بِأَدْيِ الْبَشَرَةِ
عَرِيضٍ أَلَّا غُلْفَارٍ قَصِيرِ الرِّقَةِ	فَكُلُّ هَذَا خَاصَّةٌ مُرَكَّبَةٌ

القوم لم يتبعوا التعريف بالعرض العام لأنه لا يحصل به الغرض
 المقصود من التعريف، وهو إما الاطلاع على كنه المرف أو تمييزه عن
 كل ما عداه كما مر، وكلاهما متف هنا فالتعريف به عبث، لكن الظاهر
 ان مرادهم من عدم اعتباره العرض العام المفرد، اما اذا كان بأعراض
 عامة للمعرف يختص بمجموعها به فهو رسم مقبول عند حصول التمييز به
 كما صرح به بعض المتأخرين، كما اذا عرفت الانسان بمستقيم القامة بأدي
 اليشرة عريض الاغفار قصير الرقة، فإن الشجر يشارك الانسان في
 الاستقامة، والبقيل يشاركه في كونه بأدي البشرية، والقرود مثلا يشاركه
 في عرض الاغفار، وكثير من الحيوانات يشاركه في قصر الرقة،

لكن مجموع هذه الاعراض من حيث هو هو خاصة مركبة لحقيقة
الانسان فقط مميزة له عن كل ماعداه وهي معتبرة في التعريف عندهم

وَبِالْمِثَالِ يَكْثُرُ التَّعْرِيفُ فِي كَلَامِهِمْ وَفِيهِ إِيرَادُ خَفِيِّ
بِأَنَّهُ يُبَيِّنُ الْمَثَلَا أَوَ الْأَخْصُ وَكِلَاهُمَا لَا
يَصِحُّ لَكِنْ فِي جَوَابِهِ يُقَالُ لَيْسَ الْمُرَادُ نَفْسَ ذَلِكَ الْمِثَالِ
بَلْ إِنَّمَا حَقِيقَةُ الرُّسْمِ هِيَ بِالْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ الْمُشَابَهَةُ

التعريف بالمثال كثير شائع في كلامهم وهو وارد على حصص المرف
في الاقسام الاربعة لانه يكون اما مبيناً للمثل كقولنا: العلم كالنور ،
أو أخص منه كقولنا: الاسم كزبد ، وكلا هذين لا يصح به التعريف كما
مر ، والا بطل الحصر في الاقسام الاربعة لانه خارج عنها ، لكن يقال
في جوابه: ليس المراد هنا التعريف بنفس ذلك المثال المبين أو الاخص ،
بل حقيقة التعريف انما هي بخاصة الشيء التي هي المشابهة المختصة به
فيكون من قبيل الرسوم

﴿ مائدة ﴾ بقي من التعريفات التعريف اللفظي ، وانما لم يذكره
لانه ليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما هو في المرف الحقيقي ، بل
هو توضيح لما وضع له اللفظ باحضار معان جزئية مخزونة في الخاطر مرة
ثانية ، اما بلفظ مرادف له كقولهم: الضنفر أسدٌ ، واما بلفظ أعم منه
كقولهم: السمدة نبت ، فان النبت أعم من السمدة اذ هي اسم لنبت
خاص والله أعلم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

القضايا وأقسامها وما يتعلق بها

هذا شروع في التصديقات بعد الفراغ من التصورات ، مبتدأً منه بما تتألف منه الحجة وهي القضايا ثم أقسامها من حملية وشرطية ومن حقيقية وخارجية ومن متصلة ومنفصلة الى غير ذلك ثم ما يتعلق بها كالمكس والتناقض وغيرها

قَوْلٌ لِيَصْدَقَ وَكَذِبُهُ اخْتَلَفَ قَضِيَّةٌ ثُمَّ إِذَا الْحَلُّ حَصَلَ
• فِيهَا لِمُفْرَدَيْنِ فَالْحَكْمِيَّةُ أَوْ لِقَضِيَّتَيْنِ فَالْشَّرْطِيَّةُ
وَالْحَلُّ حَذْفُ الرِّبْطِ ذَوِيهِمَا وَالسَّلْبُ وَالْإِجَابُ يَجْرِي فِيهِمَا

القضية قول يحتمل تصديق قائله وتكذيبه ، فالقول جنس شامل لجميع الاقوال التامة والناقصة ، وقولهم « محتمل التصديق والتكذيب » فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشاءات ، والمراد احتمال التصديق والتكذيب بمجرد مفهوم القضية لا بحسب الواقع ونفس الامر ، فلا تخرج الاخبار التي لا تحتمل ذلك لامر خارج عن المفهوم كما مر موضعاً ، والقضية لا تتحقق بدون الحكم ، فلا بد من ان يكون في القضية محكوم عليه ومحكوم به ، ثم ان انحلت القضية الى مفردين اما بالفعل : كزيد قائم ، أو بالقوة بحيث يمكن ان يعبر عن طرفيها بمفردين مع ملاحظة نوعية الحكم نحو : زيد عالم

يضاده . زيد ليس بعالم ، فلما وان انحلت الى قضيتين ، لكن يمكن ان يعبر عنها مع ملاحظة نوعية الحكم بمفردين ، وهو قولنا : هذا ذاك ، قسمي هذه القضية في اصطلاحهم حمليّة ، ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كما سيأتي ، وان لم نحل الى مفردين بل الى قضيتين عند حذف الرابطة التي هي الادوات الدالة على الارتباط الحكمي سميت القضية في اصطلاحهم شرطية ، والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تالياً ، كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فاما اذا حذفنا أدوات الاتصال وهي لمظان وان والتاء بقي : الشمس طالعة والنهار موجود ، وهما قضيتان ، ومثله اذا قلنا : اما ان يكون هذا المدد زوجا أو فرداً ، ثم حذفنا أدوات المناد وهي اما وأو ، بقي : هذا المدد زوج وهذا المدد فرد ، وهما قضيتان ، والسلب والایجاب يكون في كل من القسمين الحمليّة والشرطية كقولنا في ایجاب الحمليّة : زيد قام أو قائم ، وفي سلبها ليس زيد قائماً ، وفي ایجاب الشرطية : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وفي سلبها : ليس ان كانت الشمس طالعة إلخ ، ولم يثلمها في المتن استغناء بالامثلة الآتية فيه مع ضيق مجال النظم

وإِذْ عَرَفْتَ قِسْمِي الْقَضِيَّةِ	فَأَسْتَمِعِ الْبَيَانَ فِي الْحَمَلِيَّةِ
أَجْزَالُهَا ثَلَاثَةٌ مَوْضُوعٌ	عَلَيْهِ لِلْحُكْمِ بِهَا الْوُثُوعُ
مَحْمُولُهَا الثَّانِي وَهَذَا الْجُزْءُ مَا	بِهِ عَلَى الْمَوْضُوعِ فِيهَا حُكْمًا
ثَلَاثَ ذَيْنِ نِسْبَةِ حُكْمِيَّةِ	بِهَا اِرْتِبَاطُ جُزْئِي الْقَضِيَّةِ
وَاللَّفْظُ ذُو دَلٍّ عَلَيْهَا سَمِيًّا	رَابِطَةٌ كَكَانَ مِنْ كَوْنِ الْحَيَا

سَعًا وَذِي مَسْئُوبَةٍ إِلَى الزَّمَانِ وَنَحْوُهُ مِنْ بَعَائِرِ هُوَ الْجَبَانُ
غَيْرُ الزَّمَانِيَّةِ ثُمَّ الرَّابِطَةُ فِي ثَلَاثَةِ الرُّبُكِ كَثِيرًا سَاكِتَةٌ
حَيْثُ يَكُونُ الذِّهْنُ شَاعِرًا بِمَا لَهَا مِنَ الْمَعْنَى كَمَثَرُ ذُو بَعَى

حيث عرفت تقسيم القضية الى حملية وشرطية بمد معرفة حد كل منهما ، فاسمع الآن بيان كل منهما مفصلاً وتقسيماً ثانوياً ، ولنبدأ من ذلك بالحملية لانها بسيطة والبسيط مقدم على المركب طبعاً ، فيمكن في الوضع كذلك ، فاجزاء القضية الحملية كما مرت الاشارة اليها ثلاثة ، الاول الموضوع وهو المحكوم عليه كزيد في زيد قائم ، وفي قام زيد ، وزيد قام ، فهو متناول للمبتدأ والفاعل ايضاً ، فان زيدا في قام زيد موضوع ، وقام محمول ، لان معناه زيد قائم أو ذو قيام في الزمن الماضي ، وسمي موضوعاً لانه وضع لان يحكم عليه بشيء ، الثاني المحمول وهو المحكوم به على الموضوع ، وقد يكون اسماً كقائم من : زيد قائم ، وكلمة كقام من : قام زيد ، وقضية كابوه قائم من : زيد أبوه قائم ، وسمي محمولاً لانه على شيء ، والثالث النسبة الحكمية ، والمراد بها الايجاب والسلب لا النسبة التي هي مورداهما ، وان كانت جزءاً رابعا للقضية ، لان اللفظ الدال على الاولى دال على هذه ايضاً ، فالجزآن من القضية يتأديان بعبارة واحدة ، ولهذا اخذا جزءاً واحداً حتى انحصرت اجزاء القضية في ثلاثة ، واللفظ الدال على النسبة يسمى رابطة والرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة بين الموضوع والمحمول ، وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه ، لكنها قد تكون في قالب الكلمة كاللفظ كان من كان المطر سحاً ومثل كان باقي

الافعال الوجودية الناقصة كوجد ، وتسمى هذه زمانية ، وقد تكون في قالب الاسم ، كما في قولنا : زيد هو عالم ، ولفظ «هو» مستعار لها عند أهل الميزان ، ومثله متصرفات الافعال الوجودية والتصيرية الناقصة ككائن وصائر ، وتسمى هذه غير زمانية ، وهذه الرابطة كثيرا ما تكون ساقطة في لغة العرب لشعور الذهن بمعناها ، واكتفاء عنها بالحركات التي هي علامات دالة عليها بالالتزام لا بالمطابقة ، كالرفع في الموضوع والمحمول فانه دال على كون احدهما مبتدأ محكوما عليه والآخر خبرا ثابتا له محكوما به ، وانما كانت هذه الدلالة بالالتزام لا بالمطابقة لان الاعراب لم يوضع للربط ، بل للدلالة على المعاني المتورة للعرب ، ويلزمها الربط ويهمل منه المعنى الرباطي

فَهِىَ الثَّنَائِيَّةُ حَيْثُ تَنْحَذِفُ مِنْهَا وَإِلَّا بِالْثَّلَاثِيَّةِ صِفٌ

هذا تقسيم للقضية بحسب التركيب اللفظي ووجود الرابطة وعدمها ، فهي اما ثنائية او ثلاثية لانها ان حذفت منها الرابطة كانت ثنائية لاشتمالها على جزئين فقط بازاء معنيين ، وان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية لاشتمالها على ثلاثة ألقاظ لافادة ثلاثة معان

مُوجِبَةٌ إِنْ بَيَّنَّ مَا حُسِّلَ فِيهَا عَلَى مَوْضُوعِهَا الْحَكْمُ جُلُّ
• كَخَالِدٍ حُرٍّ وَمِنْهَا وَقَفْنَا سَلْبُ ثُبُوتِهِ عَلَى مَا وَضَعْنَا
فِيهَا قِتْلَكَ يَا عَزِيزِي سَالِبَهُ كَقَوْلِنَا لَيْسَ الْأَمِيرُ ذَاهِبَهُ

هنا تقسيم للحملة لامر عارض ، وهو ايقاع النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة وانتزاعها ، لا بحسب الذات كما سبق من تقسيمها الى

ثلاثية وثنائية ، فانه بحسب التركيب اللفظي ، وقد عرفت ان الايجاب
 ايقاع النسبة وان السلب انزعاء ، فقوله : خالده حر : حكم فيها بثبوت الحرية
 لخالده ، وقوله : ليس الامير ذاهبة : حكم فيها بسلب ثبوت واهية الامير
 وهي : إِذَا الْمَوْضُوعُ شَخْصٌ فَيُنَا شَخْصِيَّةٌ مَعَهُ وَصَةٌ كَقَوْلِنَا
 زَيْدٌ شَجَرٌ وَلَيْسَ بَكْرٌ ذَا شَرَفٍ وَسُمِّيَتْ مَحْصُورَةٌ مَسُورَةٌ
 • إِنْ كَانَ كَلِمًا وَفِيهَا يُنَا كَمِيَّةُ الْأَفْرَادِ مِنْهُ وَهَذَا
 سُورًا يُسَمَّى الْفُظُّ ذُو دَلٍّ عَلَى مِقْدَارِ الْأَفْرَادِ ذِيلًا مُجْمَلًا

هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع ، ولهذا لاحظ حاله في
 أسامي الاقسام ، فموضوع الحملية اما ان يكون كليا أو جزئيا حقيقيا ، فان
 كان جزئيا حقيقيا سميت القضية شخصية لكون موضوعها شخصا معينا ،
 ومخصوصة لكونه مخصوصا لا يمتثل الاشتراك ، وهي اما موجبة كقولنا :
 زيد شج ، وهذا كاتبٌ وانا قائمٌ ، واما سالبة كقولنا : ليس بكر شرها ،
 وليس هذا حيوانا ، ولست انت بخيلا ، وان كان موضوعها كليا فلا يخلو من
 ان تين فيه كمية افراد الموضوع من الكلية والبعضية أولا ، فان بين فيها
 كمية الافراد أي حكم على جميع أفرادهِ أو على بعضها سميت محصورة لمصر
 موضوعها بالكلية والبعضية ، ومسورة لاشتمالها على السور ، ويسمى عند
 المناطق اللفظ الدال على كمية الموضوع سوْرًا لاحتياطه بالافراد احاطة بنور
 البلد بها ، وهذه منقسمة لاربعة اقسام ذكرها في المتن بقوله

وَهَذِهِ لِأَرْبَعٍ تَقْسِمٌ كَلِمَةٌ مُوجِبَةٌ إِنْ حَكَمُوا
 فِيهَا بِالْإِجَابِ عَلَى الْجَمِيعِ وَالسُّورُ فَيُنَا سَمَاءُ

كُلُّ حُرٍّ مُبْتَلًى وَسَالِبَةٌ كَلِيَّةٌ إِنْ تَكْ ضِدُّ الدَّاهِيَةِ
 وَسُورُهَا لَأَشْيٌ، أَوْ لَا وَاحِدًا كَمَلٍ لَأَشْيٌ، مِنْ الْكَوْنِ سُدًى
 وَإِنْ بِإِجَابٍ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ حَكَمَتْ فَالْمَوْجِبَةُ الْجَزِيَّةُ
 وَسُورُهَا بَعْضٌ وَوَاحِدٌ سَمَا فِي قَوْلِنَا بَعْضُ الْأَنَامِ ذُو عَنَى
 سَالِبَةٌ جَزِيَّةٌ إِذَا عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْإِفْرَادِ سَلْبٌ حَصَلَا
 وَالسُّورُ لَيْسَ بَعْضٌ لَيْسَ كُلُّ وَبَعْضٌ لَيْسَ وَالْمَثَالُ يَتَلَوُ
 كَلَيْسَ كُلُّ نَاسِكٍ مُسْتَدْرَجًا وَلَيْسَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ذَا جِحَا

تنقسم المحصورة الى اربعة اقسام ، لان الحكم فيها اما على كل الافراد
 او على بعضها ، ويكون ايضا اما بالاجاب او بالسلب ، فان كان الحكم فيها
 بثبوت المحمول على كل افراد الموضوع فهي الكلية الموجبة ، نحو : كل
 انسان حيوان وكل حر مبتلى ، والسور فيها كل الافراي أي الذي
 يشمل كل واحد من أفراد الموضوع أي كل واحد من أفراد « الانسان
 حيوان » وكل واحد من أفراد « الحر مبتلى » ، ومثله كل ما يفيد مفاد كل الافراي
 كلام الاستفراق ، نحو : الانسان حيوان : لا لفظ كل المجموعي الذي هو
 عبارة عن شمول الاجزاء ، فان القضية المشتملة عليه شخصية ، لا متنازع
 صدقه على كثيرين ذهنا وخارجا ، نحو : كل اهل المسجد يحملون الصخرة
 العظيمة ، وقيل مهمل ، وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول عن
 كل أفراد الموضوع لا كل الاجزاء فهي السالبة الكلية ، نحو لاشيء من
 الكون سدى ، ولا شيء من الانسان بحجر ، وسورها لاشيء ولا واحد
 ونظائرهما ، وان كان الحكم فيها بثبوت المحمول على بعض افراد الموضوع

فهي الموجبة الجزئية ، كقولنا بعض الانام أعمى ، وبعض الحيوانات
 انسان . وسورها « بعض » و « واحد » ونظائرها . وانما يكون البعض سور
 الموجبة الجزئية اذا أريد بعض أفراد ما دخل عليه ، بخلاف ما اذا أريد
 بعض أجزائه نحو : بعض الزنجي أسود . فلها لا تكون جزئية بل مهمله ،
 لان لفظ البعض عنوان القضية لاسورها ، فكأنه قيل : جزء الزنجي أسود .
 وله مفهوم كلي يصدق على كثيرين في الذهن لم يبين ان الحكم على كل
 أفراد أو بعضها . وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول عن بعض
 أفراد الموضوع فهي السالبة الجزئية ، كقولنا : ليس كل حيوان انسانا ،
 وليس كل ناسك مستدرجا . وسورها « ليس كل » و « ليس بعض » و « بعض
 ليس » والفرق بين الاسوار الثلاثة ان « ليس كل » دال على رفع الايجاب
 الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام ، والآخران بالعكس من
 ذلك ، لانا اذا قلنا كما في مثال المتن : كل ناسك مستدرج : يكون معناه
 ثبوت الاستدراج لكل فرد من أفراد الناسك ، فاذا قلنا : ليس كل ناسك
 مستدرجا : يكون مفهومه الصريح انه ليس يثبت الاستدراج لكل واحد
 من أفراد الناسك ، وهو رفع الايجاب الكلي ، ويلزمه السلب الجزئي ،
 بمعنى النفي عن البعض ، لانه لو لم يكن المحمول مسلوبا عن شيء من أفراد
 الموضوع لكان ثابتا لكل ، والمقدر خلافه . واما ان « ليس بعض » وبعض
 ليس » يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى رفع الايجاب الكلي
 بالالتزام فظاهر ، لانا اذا قلنا : ليس بعض العلماء ذكيا ، أو بعض العلماء
 ليس ذكيا ، فيكون معناه الصريح سلب الذكاء عن بعض أفراد العلماء

للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه، ويلزمه رفع الایجاب الكلبي،
لانه اذا سلب الحكم عن البعض لا يكون ثابتاً للكل، فيكون الایجاب
الكلبي مرتقماً، هذا هو الفرق بين ليس كل والاخيرين. واما الفرق
بين الاخيرين فهو ان « ليس بعض » قد يذكر للسلب الكلبي، لان البعض
غير معين فان تعين بعض الافراد خارج عن معنى الجزئية، فاشبه النكرة
في سياق النفي، فكما ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم فكذلك
هنا أيضاً، لانه احتمال ان يفهم منه السلب في أي بعض كان، وهو
السلب الكلبي، بخلاف « بعض ليس » فان البعض هنا وان كان غير معين
الا انه ليس واقعاً في سياق النفي، بل السلب انما هو وارد عليه، و« بعض
ليس » قد يذكر للايجاب العدولي، حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس
بانسان، أريد اثبات الانسانية لبعض الحيوان لاسلب الانسانية عنه،
وقد فرق بينهما كما ستقف عليه في محله، بخلاف « ليس بعض » اذ لا يمكن
تصور الایجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع. كذا ذكره القطب
الرازي في تحرير القواعد

وَحَيْثُ لَمْ تَبَيَّنِ الْأَفْرَادَ مِنْ	مَوْضُوعِهَا بِالْكُلِّ وَالْبَعْضِ فَإِنْ
لَمْ يَكْ صَالِحاً بِذِي الْقَضِيَّةِ	كَلِيَّةً تَقْصُدُ أَوْ جُزْئِيَّةً
بِأَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيهَا وَقَعاً	عَلَى طَبِيعَةِ الَّذِي قَدْ وُضِعَ
فَعِي إِذَا طَبِيعَةُ مِثَالِهَا	الْجِسْمُ جِنْسٌ وَلْتَقَسَّ أَشْكَالُهَا
وَأَنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَهِنَّةً	وَالْمَرْءُ فِي خُسْرِ بِهِ مُثَلَّةً
وَهِيَ إِذَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ	يَحْكُمُهَا حَيْثُ أَتَتْ حَرِيَّةً

حيث لم تبين في القضية كمية أفراد الموضوع من الكلية والبعضية فلا يخلو اما ان تصلح القضية لان تقصد كلية أو جزئية، بان يكون الحكم فيها واقعا على أفراد الموضوع أو لا تصلح ، بان يكون الحكم فيها واقعا على طبيعة الموضوع نفسها لا على الافراد ، فان لم تصلح فالقضية طبيعية ، وسميت بذلك لان الحكم فيها على نفس الطبيعة ، كقولنا الجسم جنس والانسان نوع ، فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الجسم والانسان من الافراد ، بل على نفس طبيعتهما ، وان صلحت لان تقصد بها كلية أو جزئية سميت مهمة ، لان الحكم فيها على أفراد موضوعها وقد أهمل بيان كيتها، كقولنا: الانسان في خسر . أي ما صدق عليه الانسان من الافراد في خسر أو ليس في خسر

﴿ فائدة ﴾ اعلم ان القضايا المتبرة في المعلوم هي المحصورات الاربع لا غير ، ووجه انحصارها في الاربع المذكورة ان المهمة في قوة الجزئية بمعنى انها جزئية بالقوة لا بالفعل ، للاختلاف بذكر السور وعدمه ، والاختلاف بالسور لا يوجب اختلافا في حقيقةهما فهما متلازمان في الصدق ، فتي صدقت الجزئية صدقت المهمة وبالعكس ، لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد المطلقة عن الكلية والبعضية ، فالمهمة مندرجة تحت الجزئية ، وأما الشخصية فلا يبحث عنها بالنظر الى انها شخصية لان مفادها معرفة أحوال موضوعاتها وهي جزئية ، والجزئيات متغيرة آنفاً فآناً فلا ثبات لها ، ولا كمال للنفس الناطقة في معرفة أحوالها ، فانا اذا عرفنا من « زيد قائم » انه على صفة القيام ، وهو لا يستمر على هذه الصفة البتة ، فتصير تلك المعرفة جهلا بعد ، نعم قد

تقوم مقام الكلية وتفسير كبرى في الشكل الاول ، نحو هذا زيد ، وزيد
 انسان ، فهذا انسان . لكنه بحسب الظاهر فقط ، واما بحسب الحقيقة
 فالمحمول هو مسئى بزيد ، لان الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا فتكون
 الكبرى هو مسئى بزيد ، وهو ليس بجزئي . وأما الطيمية فلا يبحث عنها
 في العلوم أصلا فان به الطيميات الكلية من حيث مفهومها بقطع النظر
 عن الافراد ، لامن حيث تحققها في الاشخاص غير موجودة في الخارج ،
 بل فرضية ، فلا كمال في معرفة أحوالها اذ كمال الانسان هو معرفة أحوال
 الموجودات على ماهي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية ، وأعيان
 الموجودات هي الموجودات الخارجية . وبما تقرر علم انحصار القضايا
 المتبرة في المحصورات الاربع والله أعلم

﴿ فصل في تحقيق المحصورات الاربع ﴾

قال في شرح المطالع أم المهات في هذا الباب تحقيق المحصورات ،
 لا ابتناء معرفة الحجج التي هي المطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع
 الخبط العظيم بسبب الغفلة عنها انتهى

مَهْمَا يَقُولُوا سَكُلٌ (جَب) تَارَهُ	بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ اَعْتَبَارَهُ
قَدْ ذَكَرُوهُ وَبِحَسَبِ الْخَارِجِ	عَنْ مَوْضِعِ الشُّعُورِ أُخْرَى قَدْ يَحْيِ
فَالْحُكْمُ فِي أَوَّلَاهُمَا عَلَى الَّتِي	لِلْجَمِ مِنْ أَفْرَادِهِ الْمُسْكِنَةِ
جَمِيعًا سِوَاهُ أَنْ تَحَقَّقَتْ	أَمْ لَا بِنَاءٍ لِلْبَاءِ مَفْهُومًا ثَبَتَ
وَضَمْنِ الْآخَرِ الْحُكْمُ مَقْصُورٌ عَلَى	تَحَقُّقِ الْأَفْرَادِ فِي الْخَارِجِ لَا
أَفْرَادِهِ الَّتِي يَلَوْ تَقَدَّرُ	وَالْفَرْقُ فِي النِّثَالِ فَافْهَمْ يَظْهَرُ

فَصِدْقٌ نَحْوُ كُلِّ عَقْفَا طَائِرٍ يَأْتِي عَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ
وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعِ فِي الْخَارِجِ الشِّكْلُ سِوَى الْمُرَبَّعِ
لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ كُلُّ شَيْءٍ مُرَبَّعٌ وَصِدْقٌ هَذَا الْقَوْلُ •
بِالْأَعْتِبَارِ الثَّانِ لَا بِالْأَوَّلِ وَحَيْثُ كَانَ الْحَكْمُ ذُو تَنَاوُلٍ
لِلْكَلِّ نَحْوُ كُلِّ لَيْثٍ حَيَوَانٍ فَذَلِكَ حَيْثُ تَصَدَّقُ الْقَضِيَّتَانِ
فَالنِّسْبَةُ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ كَمَا يُذَرَى بِمَا مَثَلَتْهُ يَنْتَهَمَا

إذا قيل مثلا كل (ج ب) فهنا ثلاثة أمور ، الاول لفظ كل ، وهو
سور القضية والمراد به فيها كل الافرادي ، أي كل واحد واحد من
أفراد الموضوع كما تقدم ، وليس المراد الكلي ولا كل المجموعي ، وهذان
ربما استعملا في الكلام كما يقال « كل انسان نوع » ويراد به الكلي ، و« كل
انسان لا يحويه دار » ، ويبنى به المجموعي . لكن المعبر في القياسات والعلوم
هو المعنى الاول ، والثاني (ج) والمراد به ما يقع موضوعاً للقضية والثالث
(ب) والمراد به ما يقع محمولا لها ، وانما جرت عادة القوم بالتعبير عن
الموضوع (يج) وعن المحمول (ب) للاختصار ، ولدفع توهم الانحصار
فيما لو مثلوا للكلية مثلا بكل انسان حيوان في هذه المادة ، دون
الموجبات الكليات الأخر ، وان ضم معها ما يدل على التمثيل ، لعدم كونه
نصا في عموم جميع الموجبات الكلية ، واحتمال ان يكون المراد ما يكون
من نوع ، ثم المعنى (يج) حيث قلنا كل (ج ب) انما هو ما صدق عليه
(ج) من الافراد لا مفهوم (ج) وحقيقته ، والمعنى (ب) في ذلك مفهوم (ب)
لا ما صدق عليه (ب) من الافراد ، فمعنى كل (ج ب) كل ما صدق عليه (ج) من

الافراد فهو محكوم عليه بمفهوم (ب) وإنما لم يكن المراد منها كل مفهوم (ج) لا ماصدق عليه (ج) من الافراد محكوم عليه بمفهوم (ب) لانه يكون حينئذ (ج) و (ب) لفظين مترادفين فلا يكون حمل في المعنى بل في اللفظ. ولم يجعل أيضا كل ماصدق عليه (ج) من الافراد هو ماصدق عليه (ب) من الافراد لا مفهوم (ب) لان ماصدق عليه (ج) هو بعينه ما يصدق عليه (ب) فلو كان المحمول ماصدق عليه (ب) لكان المحمول ضروري الثبوت للموضوع، ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فتتخصر القضايا في الضرورية فلم تصدق بممكنة خاصة اصلا وحيث قد عرفت اتحاد ماصدق عليه الموضوع وما صدق عليه المحمول من الافراد ومغايرتها في المفهوم فاعلم ان ماصدق (ج) عليه من الافراد الذي هو المحكوم عليه يسمى ذات الموضوع ومفهوم (ج) يسمى وصف الموضوع وعنوانه، وهو قيد في موضوعية الموضوع، لان المراد بالموضوع الذات الموصوفة بمفهوم والذات والعنوان قد يتحدان في الحقيقة، كقولنا كل انسان حيوان، فان حقيقة الانسان عين ماهية الافراد المحكوم عليها التي هي زيد وعمرو وبكر وغيرهم من أفرادهم، وقد يتغايران فيها فر بما يكون العنوان جزءا للذات، كقولنا كل حيوان حساس، فحقيقة الحيوان انما هي جزء لما صدق عليه من الافراد الشخصية المحكوم عليها، وربما يكون خارجا عنها عارضا لها كقولنا كل ماش حيوان، فان الحكم على زيد وعمرو وغيرهما من أفراد الماشي ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها، فمفهوم القضية يرجع الى عقدين، عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بوصفه، وعقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بالمحمول، اما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالفعل عند ابن سينا، أي

ما يصدق عليه (ج) بالفعل وقما مساواة كان في حال الحكم أو في الماضي أو في المستقبل ، وبالإمكان العام المقيد بجانب الوجود عند القارابي ، أي ما أمكن أن يصدق عليه (ج) فيتناول الصدق بالفعل وبالقوة ، ورأي ابن سينا هو المتبع ، لأن اللفظ والعرف يساعدان عليه ، فإن الأبيض مثلا لا يتناول الذات الخالية عن البياض دائما كالزنجي ، وإن أمكن اتصافها به ، وأما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بالضرورة وبالإمكان وبالفعل وبالدوام على ما سيذكر في بحث الموجهات ،

ثم بعد رعاية الأمور المذكورة فقولنا كل (ج) يعتبر عند المتأخرين تارة بحسب الحقيقة ، وتسمى القضية حقيقية حينئذ كلها حقيقة القضية المستعملة في العلوم لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار ، وتعتبر تارة بحسب الخارج وتسمى خارجية ، والمراد بالخارج ما خرج عن موضع الشعور أي القوة الداركة ، أما الأولى اعني الحقيقية فالحكم فيها يكون بمفهوم الباء على ما يصدق عليه (ج) من الأفراد الممكنة المحققة سواء تحققت وجود الأفراد في الخارج أو كانت معدومة مقدرة الوجود بحيث تكون لو وجدت كانت (ج) فالحكم هنا ليس مقصورا على ما في الخارج فقط ، وأما الثانية اعني الخارجية فيكون الحكم فيها بمفهوم الباء مقصورا على ما يصدق عليه الجيم من الأفراد الموجودة في الخارج المحققة فيه بمعنى أن كل ما يصدق عليه (ج) في الخارج من الأفراد محكوم عليه بمفهوم (ب) في الخارج ، سواء كان اتصاف الأفراد بالعنوان قبل الحكم أو بعده ، أو معه ، حتى يصدق قولنا مثلا كل نائم مستيقظ ، ويصح قولنا كل مشيع راجع ، وإنما قيدت الأفراد بالممكنة لئلا ترد القضايا الذهنية ، أي التي لا وجود لموضوعاتها إلا في الذهن

كشريك الباري ممتع ، على انا اذا اعتبرنا في صدق الوصف العنوائي على ذات الموضوع انه بالامكان على رأي الفارابي ، أو بالامكان المقيد بالعقل على رأي ابن سينا ، لم تبق حاجة الى تقيد الافراد بالممكنة ، فيكون التقيد بالممكنة صفة كاشفة لا للاحتراز ، وبالمثال يظهر الفرق بين القضيتين الحقيقية والخارجية ، فانا اذا قلنا مثلا كل عنقاء طائر ، صدقت القضية بحسب الاعتبار الاول أي الحقيقية ، لان موضوعها يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون ، دون الاعتبار الثاني ، لان الموضوع وهو العنقاء في المثال لم يكن موجودا في الخارج ، فالحكم مقصور على الافراد المقدرة الوجود فقط ، والخارجية تستدعي وجود الموضوع في الخارج ، ولو فرضنا انه لم يوجد في الخارج من الاشكال الا المربع ، وقلنا كل شكل مربع لصدقت القضية بالاعتبار الثاني دون الاول ، أي صدقت الخارجية دون الحقيقية لان من أفرادها المقدرة ما لا يكون مربعا ، ولو قلنا كل انسان حيوان ، صدقت القضيتان لأن الموضوع موجود في الخارج ، وقد عرفت ان الحكم بالاعتبار الاول لا يكون مقصورا في الحقيقة على الوجود من الافراد ، بل يتناول الافراد الموجودة والمعدومة الممكنة كما مر ، والحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة ايضا ، وقد تبين بهذه الامثلة ان النسبة بين الموجبتين الكليتين العموم من وجه

وَحَيْثُمَا عَرَفْتَ مَا لِلْمَوْجِبَةِ كَلِمَةً فَفَقِسْ عَلَيْهَا السَّالِبَةَ
وَمِثْلُهَا الْجَزْئِيَّتَانِ وَالنِّسْبَ تُذَرِّكُ بِالْفِكْرِ وَإِذْمَانَ الطَّلَبِ

حينما عرفت مما مر ما للموجبة الكلية من التحقيق ، فيمكنك ان تعرف ما للسالبة الكلية منه بالقياس على ما للموجبة ، وكذا ما للموجبة

والسالبة الجزئيتين، لانه كما كان اعتبار الحكم في الموجبة الكلية تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الخارج، فكذلك تعتبر المحصورات البواقى بهذين الاعتبارين، والامور المعتبرة بحسب الكل ثمة تعتبر في السالبة الكلية كذلك، وفي الجزئيتين بحسب البعض، والمعتبرة ثمة بحسب الثبوت تعتبر في الموجبة الجزئية كذلك، وفي السالبتين بحسب الرفع والانتفاء، فمفهوم السالبة الكلية الحقيقية سلب المحمول على كل فرد من أفراد الموضوع، اما بانتفائه في الخارج تحققة أو تقديرا، أو بانتفائه الحكم أي اثبات المحمول له، ومفهوم السالبة الكلية الخارجية سلب المحمول عن كل فرد من أفراد الموضوع، اما بانتفائه تحققة في الخارج أو بانتفائه ثبوت المحمول له، ومفهوم الموجبة الجزئية الحقيقية الحكم بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع، سواء كان ذلك البعض محققا في الخارج أو مقدرا، ومفهوم الموجبة الجزئية الخارجية الحكم بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع، بشرط ان يكون ذلك البعض محققا في الخارج، ومفهوم السالبة الجزئية الحقيقية سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، سواء كان ذلك البعض المحكوم عليه محققا في الخارج أو مقدرا، ومفهوم السالبة الجزئية الخارجية سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع المحققة في الخارج فقط، وبامعان النظر فيما ذكر تعرف النسب بين الحقيقتين والخارجيات، وسنشير الى ذكرها من غير تجشم للاستدلال عليها لوضوح ذلك،

أما النسبة بين السكيتين الموجبتين فهي عموم وخصوص من وجه وقد تقدم يانها مفصلا، واما بين الموجبتين الجزئيتين فالحقيقة أعم من الخارجية

مطلقا، وأما بين السالبتين الكليتين فالخارجية أهم من الحقيقية مطلقا، وأما بين السالبتين الجزئيتين فهي المبينة الجزئية، وتتحقق اما في المبينة الكلية أو في العموم والخصوص من وجه، وأما بين الموجبة الحقيقية الكلية والموجبة الجزئية الخارجية، فالموجبة الكلية الحقيقية أهم من الموجبة الجزئية الخارجية من وجه لما مر في الموجبتين الكليتين، وأما بين الموجبة الكلية الحقيقية والسالبتين الخارجيتين، فالعموم والخصوص من وجه كذلك، وأما بين الموجبة الكلية الخارجية والموجبة الجزئية الحقيقية فالأولى أخص مطلقا، وأما بين الموجبة الجزئية الحقيقية وبين السالبتين فالعموم والخصوص من وجه، وأما بين السالبة الكلية الحقيقية والسالبة الجزئية الخارجية فالأولى أخص من الثانية مطلقا، وأما بين السالبة الجزئية الحقيقية وبين كل واحدة من الخارجيات المخالقات لها في الكم والكيف فالمبينة الجزئية. هذه هي النسب بين الحقيقتين والخارجيات ذكرناها اجمالا، وان أردت زيادة الايضاح بالاطلاع على دلائلها فليكن بالمطولات

﴿ فصل في المدول والتحصيل ﴾

إِنْ كَانَ حَرْفُ السَّلْبِ نَحْوَيْسَ لَا جُزْءٌ مِنْ الْمَوْضُوعِ أَوْ مَاحِضًا
أَوْ مِنْهَا مِمَّا سِوَاهُ كَانَ مِنْ سَالِبَةٍ أَوْ ذَاتِ إِبْجَابٍ زُكِّنَ
فَيَحْيَى إِذَا مَسْدُولُهُ كَمَا لِلْأَجْمَازِ حَيٌّ وَنَحْوُ الْبَاهِلِيِّ لَا جَوَازَ.

القضية اما مسدولة أو محصلة، فان كانت أداة السلب كليس ولا غيرها مما يشاركها في معنى السلب جزءا من موضوع القضية أو جزءا من محمولها أو جزءا من كل منهما سواء كانت القضية موجبة أو سالبة

سميت القضية معدولة، والجزء الذي جعل حرف السلب جزءا منه معدولا،
 كقولنا في معدولة الموضوع الالاجادحي ، ولا شيء من الالاحي بعالم ،
 وفي معدولة المحمول الباهلي لاجواد ، ولا شيء من العالم بلاحي ، وفي
 معدولة الطرفين الالاكريم لاشجاع ، ولا واحد من الالاكريم بلاجبان ،
 والا فمحصلة ، وستأتي وخرج بقوله في المتن جزءا من الموضوع السالبة
 لان اداة الساب فيها رابطة بين المحمول والموضوع، وليست جزءا لشيء
 منها ، والمراد بالمحمول والموضوع اللفظ الدال عليهما ، واطلاق المحمول
 والموضوع عليه تجوز

وَحَيْثُ حَرَفُ السَّلْبِ لَمْ يَكُنْ بِهَا جُزْءًا لِشَيْءٍ مِنْهَا فَسَمِيَا *
 فِي السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ بِالْمُحَصِّلَةِ كَذَا شَيْءٍ وَلَيْسَ زَيْدٌ تُكَلِّفُ
 اِذَا لَمْ تَكُنْ اِدَاةُ السَّلْبِ جُزْءًا لِشَيْءٍ مِنَ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ سَمِيَتْ
 الْقَضِيَّةُ مُحَصِّلَةً ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُوجِبَةً كَقَوْلِنَا هَذَا شَيْءٌ وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ ،
 أَوْ سَالِبَةً كَقَوْلِنَا لَيْسَ زَيْدٌ تُكَلِّفُ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ بِحَجَرٍ
 وَرُبَّمَا قِيلَ هُنَا لِلْسَّالِبَةِ بَسِيطَةً لِتَحْصَلَ الْمُنَاسَبَةُ

ربما يخصص اسم المحصلة بالموجة ، وتسمى السالبة بسيطة لتحصل
 المناسبة في التسمية ، لان البسيط مالا جزء له ، وحرف السلب وان كان
 موجودا فيها لكنه ليس جزءا لشيء من طرفيها ، وبساطتها انما هي
 بالقياس الى المعدولة ، والا فالمحصلة الموجبة تشاركها في عدم كون اداة
 السلب جزءا من أحد طرفيها ، والامثلة المارة صالحة لان تكون مثلا
 لها فلا عود ولا اعادة

وَالسَّلْبُ وَالْإِيجَابُ قَالُوا يُعْتَبَرُ
فَكُلُّ مَا لَيْسَ بِعَالٍ لَا أَشْمُ
وَقَوْلُنَا لَا وَاحِدٌ مِنَ الْعَرَبِ
بِنِسْبَةٍ لَا اطْرَفَيْنِ فِي الْخَبَرِ
مُوجِبَةٌ وَإِنْ هُمَا ذَوَا عَدَمٍ
يَبْأَخِلُ سَالِبَةٌ لَذَا السَّبَبِ

لما ذكر ان القضية المدولة مشتملة على حرف السلب ، ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ، ذكر معنى الايجاب والسلب ، حتي لا يذهب بك الوم الي ان كل قضية تشتمل على حرف السلب تكون سالبة ، وقد عرفت ان الايجاب هو ايقاع النسبة والسلب انتزاعها فالعبارة في كون القضية موجبة أو سالبة بايقاع النسبة ورفعها لا بطرفيها ، يعني ان كانت النسبة ثبوتية فالقضية موجبة ، وان كانت النسبة سلبية فالقضية سالبة سواء كانت الاطراف وجودية أو عدمية ، وقوله في المثال : كل ما ليس بعالم لا أشم : موجبة ، لانه حكم فيها بثبوت اللاأشمية على ما صدق عليه ليس بعالم ، مع ان الطرفين عدميان لوجود حرف السلب فيهما ، وقوله أيضا : لا واحد من العرب يباخل : سالبة ، لانه حكم فيها بسلب البخل عن كل ما صدق عليه العرب مع ان طرفيها وجوديان لعدم حرف السلب فيهما ، وقوله لذا السبب هو كون الاعتبار بالنسبة لا بالطرفين

وَوَاضِحٌ أَنَّ الْمُدُولَ مُعْتَبَرٌ
أَمَّا عُدُولُ الْوَضْعِ لَا يُعْتَبَرُ
لَهُ لِمَا قَدْ مَرَّ قَبْلُ فَاسْتَمْعِ
وَوَصَفُ ذِي الْحَمْلِ وَلَا خَفَاءُ فِي
مَقْهُومِ ذِي الْوَضْعِ وَبِأَخْتِلَافٍ مَا
إِنْ كَانَ مِنْ جَانِبِ مَعْمُولِ الْخَبَرِ
إِذْ لَيْسَ فِي حَالِ الْقَضَايَا أَثَرُ
أَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ ذَاتُ مَا وَضَعَ
أَنَّ الْمُدُولَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي
عُبْرَةٍ عَنْ شَيْءٍ بِهِ لَنْ يَلْزَمَا

الخلف في الحكم عليه بخلاف عدول ذي الحمل فإن الاختلاف
 به وبألتحصيل في نفس الخبر بالخلف في مفهومه له أثر
 فالحكم بالأمر الوجودي مناف فحكمنا بالعدمي للاختلاف

من الواضح ان المعبر في الفن انما هو العدول من جانب المحمول ،
 واما العدول من جانب الموضوع فلا يمتد لانه غير مؤثر في مفهوم القضية ،
 لما قد مر بك في بحث تحقيق المحصورات ان مناط الحكم ذات الموضوع
 ووصف المحمول ، لا وصف الموضوع ، ولا خفاء في ان العدول والتحصيل
 انما يكون منصبا على وصف الموضوع ، وهو غير المحكوم عليه في القضية ،
 بل المحكوم عليه هو ذات الموضوع ، واختلاف الصفات وجودا وعدما
 لا يوجب اختلاف الذات ، ولا يلزم باختلاف العبارات عن الشيء اختلاف
 الحكم عليه ، بخلاف العدول والتحصيل من جانب المحمول لان الاختلاف
 بها مؤثر في نفس القضية باختلاف مفهومها حيثئذ ، فان الحكم على الشيء
 بالامور الوجودية مناف للحكم عليه بالامور المدمية ، اذ بين الوجود
 والعدم غاية الخلاف ، وربما اعتبر بعضهم عدول الموضوع لكن قل ان
 تكون له ثمرة وفائدة

وغير خاف أن بالتحصيل وبعدول جانب المحمول
 ثربع القسمة زيد عالم وليس بالعالم أو لعالم
 أو ليس بالعالم والأمثلة تدرى بها أقسامها مفصلة

لا يخفى ان اعتبار المدول والتحصيل من جانب المحمول يربع القسمة ،
 لان اداة السلب ان كانت جزءا من المحمول فالقضية معدولة اما موجبة

واما سالبة ، وان لم تكن جزءاً من المحمول فالقضية محصلة اما موجبة
واما سالبة ، فهذه أربع قضايا - .وجبة محصلة كقولنا : زيد عالم ، وسالبة
محصلة كقولنا : زيد ليس بعالم ، وموجبة معدولة كقولنا : زيد لا عالم ،
وسالبة معدولة كقولنا : زيد ليس بالآعالم ، واستثنى بذكر الامثلة في
المتن عن تفصيل الاقسام لوضوح المقام

وَضَابِطُ النِّسْبَةِ بِمَضْيَا إِلَى بَعْضٍ تَرَاهُ هُنَا مَفْصَلًا
فَإِنْ كُلَّ خَبَرَيْنِ اخْتَلَفَا كَيْفُهُمَا وَفِي الْعُدُولِ اثْنَانِ
تَنَاقُضًا بَعْدَ الْمُرَاعَاةِ لِمَا فِي بَابِهِ مِنَ الشَّرُوطِ لَزِمًا

الضابط في نسبة هذه الاربعة القضايا بمضيا الى بعض ان كل قضيتين
منها اختلفتا في الكيف بان كانت احدهما موجبة والاخرى سالبة ،
وتوافقتا في المدول والتحصيل بان كانتا معدولتين أو محصلتين فيما
متناقضتان ، لكن بعد مراعاة الشرائط المعتبرة في باب التناقض الآتي ،
كقولنا : كل انسان حيوان ، ليس كل انسان حيوان ، كل انسان لاجي ،
ليس كل انسان بلاحي

وَإِنْ عَلَى الْعَكْسِ لِهَذَا كَمَا تَرَى فَالنِّسْبَةُ الْعَادُّ صِدْقًا ثَبَتًا
• فِي حَالِ إِجْمَاعِهِمَا وَكَذِبًا إِنْ كَانَ كَيْفُ الْخَبَرَيْنِ سَلْبًا
اذا كان القضيتان على عكس ما مر بان مخالفا في المدول والتحصيل
فكانت احدهما محصلة والاخرى معدولة وتوافقتا في الكيف بان كانتا
موجبتين أو سالبتين ، فالنسبة بينهما في حالة كونهما موجبتين العناد في
الصدق فقط ، أي لا يصدقان معا وقد يكذبان ، كقولنا : زيد عالم ، زيد

لا عالم . فصدقهما في حالة واحدة ممتنع ، ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع ،
والنسبة بينهما في حالة كونهما سالتين العناد في الكذب فقط ، أي
لا يكذبان . ما وقد يصدقان ، كقولنا : زيد ليس بكاتب ، زيد ليس
بلا كاتب ، فكذبهما في حالة واحدة ممتنع ، ويجوز صدقهما اذا عدم الموضوع

وَأَنْ تَرَ الْقَضِيَيْنِ اخْتَلَفًا كَيْفًا فِي الْمُدُولِ لَمْ يَأْتِلَفَا
فَذَاتُ الْإِجَابِ أَخْصُ مُطْلَقًا مِنْ الَّتِي السَّلْبُ عَلَيْهَا صَدَقَ
لِإِنَّ الْإِجَابَ إِذَا يَسْتَدْعِي فِيهَا وُجُودَ جُزْئِهَا ذِي الْوَضْعِ
• مُحَقَّقًا يَكُونُ أَوْ مُقَدَّرًا وَالسَّلْبُ لَا يَلْزِمُهُ مَا ذَكَرَا •
نَعَمْ إِذَا مَا وَجَدَ الْمَوْضُوعُ فِي سَالِيَةٍ فَلَا زَمًا فَلَتَعْرِفِ •

اذا كان القضيتان متخالفتين في المدول والتحصيل وفي السكيف ايضا،
كانت الموجبة منهما اخص من السالبة ، كقولنا : زيد عالم ، زيد ليس بلا
عالم ، زيد لا عالم ، زيد ليس بعالم ، والسري ذلك ان الاجاب يستدعي
وجود الموضوع ، اما محققا في الخارج كما في الخارجيات ، او مقدر
الوجود في الخارج كما في الحقيقيات ، فتي صدقت الموجبة صدقت السالبة
ولا عكس ، أي لا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة ، لجواز ان يكون
صدقهما بانتفاء الموضوع ، فلا تصدق منها الموجبة لتوقفها على وجوده ،
نم اذا كان موضوع السالبة موجودا كاتنا متلازمين وهو ظاهر

وَالْإِتْبَاسُ فِي الْقَضَايَا الْأَرْبَعِ لَفْظًا وَمَعْنَى بَيْنَهُمَا لَمْ يَقَعْ
الْإِجَابِ السَّلْبِ وَالتَّحْصِيلِ مَعَ رَتْبَةِ الْإِجَابِ وَالْمُدُولِ
• وَالتَّفَرُّقُ مَا يَبْتَنِي فِي الْإِنْفِي مَعْنَى وَبِالْفَرْقِ تَرَاهُ أَدْنَى •

- فقي الثلاثية فالقضية • موجبة ان تلك الأقدمية •
- على اداة السلب للرابطة وذات سلب ان عكست كانت
- وفي الثنائية بالنية أو بالأصلا ح منهم كان رأوا
- تخصيص بعض اللفظ ايجابا كلاً وبعضه سلباً كليس مثلاً •

الالتباس بين هذه القضايا الاربع غير واقم لان جهة المعنى مطلقا لما مر، ولا من جهة اللفظ الا بين الموجبة المعدولة المحمول والسالبة المحصلة. ويان ذلك انهما ان كانتا محصلتين فما كان فيها حرف السلب فسالبة، والعريه عنه موجبه، وان كانتا معدولتين فما تمدد فيها حرف السلب فسالبة، وما كان فيها حرف السلب واحدا فوجبه، وان كانت احدهما معدولة والاخرى محصلة فان كانتا موجبتين فما كان فيها حرف السلب فوجبه معدولة، وما لا يكون فيها فوجبه محصلة. وان كانتا سالبتين فما كان فيها حرف السلب متعدد فسالبة معدولة، وما كان فيها حرف السلب واحدا فسالبة محصلة، وان كانت احدهما موجبه محصلة والاخرى سالبة معدولة، فلا التباس كذلك اذ حرف السلب غير موجود في الموجبة المحصلة ومتكرر في السالبة المعدولة، ولم يبق الا الموجبة المعدولة مع السالبة المحصلة، فالتباس واقع بينهما في اللفظ، لان حرف السلب موجود فيهما، فلا يعلم أيهما الموجبة وأيها السالبة، فاذا قيل مثلا زيد ليس بعالم، لا يعلم هل هي موجبه معدولة أو سالبة محصلة، وقد تقدم الفرق بينهما في المعنى في ذكر النسبة بينهما، وهو كون السالبة المحصلة أعم من الموجبة المعدولة لانه متى صدقت الموجبة المعدولة المحمول صدقت السالبة المحصلة من غير عكس

كما مر لما مر ، اللهم الا ان يكون الموضوع موجودا فانهما متلازمان كما سبق أيضا ، واما الفرق بينهما باللفظ فان كانت القضية ثلاثية فهي موجبة ممدولة ان تقدمت الرابطة على حرف السلب ، كقولنا : زيد هوليس بعالم ، وسالبة محصلة ان تأخرت الرابطة عن حرف السلب ، كقولنا : زيد ليس هو بعالم ، لان من شأن حرف السلب ان يرفع ما بعده عما قبله ، وان كانت القضية ثنائية ، فالفرق بينهما يكون بالنية ، فان نوي فيها ربط السلب تكون موجبة ، او نوي سلب الربط تكون سالبة ، او يكون بالاصطلاح على تخصيص بعض ادوات السلب للايجاب الممدول كلا مثلا ، وبعضها للسلب المحصل كليس مثلا ، أو بالعكس

القضايا الموجهات

نسبة محمولات الأخبار الى موضوعها في السلب والإيجاب لا تنفك في الواقع عن كيفية عرفاً تُسمى مادة القضية •
 مثل دوام أو ضرورة ولا ولا وكالامكان أو ماشاكلة
 كل نسبة فرضت إيجابية كانت أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الامر والواقع بكيفية الضرورة أو اللا ضرورة ، ومن جهة أخرى بالدوام أو اللادوام ، وكالامكان أو الامتناع أو ماشا كل ذلك ، فاذا قلنا : مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة ، فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان الى الانسان ، واذا قلنا : كل انسان كاتب بالضرورة ، كان اللا ضرورة هي كيفية نسبة الكتابة الى الانسان ، وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر
 ١٣ — نعمة المحقق

نسمى في عرف المناطقة مادة القضية ، وقوله في المتن ولا ولا اي
لا دوام ولا ضرورة

وَحَيْثَمَا صُرِّحَ فِي قَضِيَّةٍ بِمَا لَدَيْ النَّسْبَةِ مِنْ كَيْفِيَّةٍ
فَسَمَّيَا الْقَضِيَّةَ الْمَوْجِبَةَ وَاللَّفْظَ ذَوْدًا يُسَمَّى بِالْجَهَةِ

اعلم انه قد يصرح في القضية بان تلك النسبة مكيفة في نفس الامر
بكيفية كذا . وقد لا يصرح بذلك ، فان صرح بذلك سميت القضية حينئذ
موجبة ، واللفظ الدال على النسبة في القضية المقبولة وحكم العقل بان النسبة
مكيفة بكذا في القضية المقولة يسمى جهة القضية ، وان لم يصرح بذلك
فترسم القضية مطلقة لعدم كونها مقيدة بالجهة ، ولا ضير في ذلك فان الجهة
أمر زائد على ما يقتضيه مجرد الحمل ، فالقضية الحلية باعتبار الجهة منقسمة
ايضا الى موجبة ومطلقة

وَحَيْثُ بَيْنَ الْجَهَةِ الْمُطَابَقَةِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ فَهِيَ قَطْعًا صَادِقَةٌ
كَقَوْلِنَا كُلُّ حِمَارٍ حَيَوَانٌ ضَرُورَةٌ وَإِنْ هُنَا مُخْتَلَفَانِ
فَهِيَ لِذَلِكَ الْأَخْتِلَافِ كَاذِبَةٌ كَبِالْوُجُوبِ مَكْلُ عَيْنٍ سَاكِبَةٌ

اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة كذا وحكم به العقل وكانت
تلك الكيفية هي الثابتة في نفس الامر والواقع كانت القضية صادقة ،
كقولنا : كل حمار حيوان بالضرورة ، فان كيفية نسبة الحيوان الى الحمار
في نفس الامر هي الضرورة ، وهي الجهة المصرح بها ، فالقضية لا محالة
صادقة ، وان تخالفا بان كانت الجهة المصرح بها غير الثابتة في نفس الامر
لم يكن الحكم مطابقا للواقع ، فلا بد ان تكون القضية كاذبة ، لان الحكم

في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد في صدقه من تحقق الحكم مع القيد ،
مثلا اذا قلنا : كل عين ساكية بالضرورة ، دلت الضرورة على ان كيفية
الساكية الى العين هي الضرورة ، وليس كذلك في نفس الامر ، فلا شك
ان القضية كاذبة . واعلم ان معنى الوجوب والضرورة وال لزوم هو امتناع
الافتكاك ، فمعنى هذه الثلاثة من حيث الما صدق واحد ، ولهذا نجد التعبير
في هذه الارجوزة ولا سيما في هذا الباب عن امتناع الافتكاك تارة
بالضرورة وتارة بالوجوب وتارة باللزوم ، وذلك لضيق مجال النظم مع
اتحاد المعنى فليكن منك على بال

• ثُمَّ الْمَوْجِبَاتُ لَا مَحْصُورَةَ فِي عَدَدٍ لَكِنَّمَا الْمَشْهُورَةُ
مِنْهَا الَّتِي فِي الْعَادَةِ الْبَحْثُ جَرَى عَنْ حُكْمِهَا وَهِيَ ثَلَاثٌ عَشْرًا
القضايا الموجبات غير محصورة في عدد ، لكن المشهور منها ما جرت
العادة بالبحث عن تعرف احكامها من تناقض وعكس وقياس وغير ذلك
ثلاث عشرة قضية ، وهناك قضايا موجبات أخرى خارجة عن الثلاث عشرة ،
يبحث عنها على سبيل التدور لا المادة لكونها عكس قضية أو نقيضا ،
او نتيجة قياس كما سترد عليك في تلك المواضع فلا حاجة الى عدها هنا
استغناء بذكرها ثمة

بَسِطُهَا سَتُ وَالْمَرْكَبَاتُ سَبْعُ أُولَئِكَ ابْسِطِ مِنْهُنَّ الْوَلَوَاتُ
حَقَائِقُ الْكُلِّ بَيْنَ السَّلْبِ فَحَسْبُ أَوْ إِجْمَاعًا فَحَسْبُ
وَمَا مِنَ السَّلْبِ مَعَ الْإِجْمَاعِ أَنْ تَأْلِفُهَا سَمِيَتْ الْمَرْكَبَاتُ •
القضية اما بسيطة أو مركبة ، فالبسيطة هي التي حقيقتها اما ايجاب

تقط ، كقولنا : كل انسان حيوان بالضرورة ، واما سلب فقط كقولنا :
 لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة ، والمركبة هي التي حقيقتها تكون
 ملتبسة من الايجاب والسلب معا ، بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكورا
 بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا : كل انسان ضاحك
 بالقفل لادائما ، أو لم يكن فيه تركيب كقولنا : كل انسان كاتب بالامكان
 الخالص ، فان قولنا : في المثال الاول لادائما اشارة الى حكم سلبى ، أي
 لاشيء من الانسان بضاحك بالقفل ، والمثال الثاني في المعنى قضيتان ممكستان
 عامتان ، أي كل انسان كاتب بالامكان العام ، ولا شيء من الانسان
 بكاتب بالامكان العام ، والعبرة في الايجاب والسلب بالجزء الاول الذي
 هو أصل القضية ، واذا علم هذا فالبسائط من الموجهات الثلاث عشرة
 والمركبات منها سبع ، ولنبداً بذكر البسائط لتقدمها طبعاً

أولى البسائط الضرورية مع	إطلاقها وهي التي الحكم يقع
بكون ذي النسبة فيها واجبة	موجبة كانت إذا أو سلبية
مادام ذات جبرتها الذي وضع	أخا وجود والمثال فاستمع
موجبة في قولنا كل جمل	فحيوان بالوجوب وليقل •
في السلب بالوجوب لاشيء من	جميع خلق ربنا عنه غني

القضية الاولى من الست البسائط الموجهات الضرورية المطلقة ،
 وهي التي يحكم فيها بضرورة نسبة المحمول للموضوع ايجابا كانت أو سلبا
 مادام ذات الموضوع موجودا ، مثال الموجبة قولنا : كل جمل حيوان
 بالضرورة ، فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للجمل في جميع أوقات

وجوده ، ومثالها سالبة قولنا : لاشيء من خالق الله بنفي عنه بالضرورة ،
فإن الحكم فيها بضرورة سلب النفي عن المخلوقين في جميع أوقات وجودهم ،
وسميت هذه القضية ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة ، ولعدم تقييد
الضرورة فيها بوقت أو وصف

وَبَعْدَهَا ذَاتُ الدَّوَامِ الْمُطْلَقَةِ	أَعْمَ مَنْ ذَاتِ الْوُجُوبِ السَّابِقَةِ
وَهِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا بِدَوَامٍ	نِسْبَتِيَا مَا دَامَ مَوْضُوعُ الْكَلَامِ
• أَخَا وَجُودٍ وَسَوَاءَ كَانَا	دَوَامُهَا وَجُوبًا أَوْ إِمْكَانًا •
كَدَائِمًا كُلُّ بَنِي حَوَى بِشَرِّ	وَدَائِمًا لِأَشْيَاءٍ مِنْهُمْ بِحَجَرٍ

الثانية من البسائط هي الدائمة المطلقة ، وهي التي يحكم فيها بدوام نسبة
المحمول الى الموضوع مادام ذات الموضوع موجودا ، مثالها موجبة :
دائما كل انسان بشر ، فقد حكم فيها بدوام ثبوت البشرية للانسان ما دام
ذاته موجودا ، ومثالها سالبة ، دائما لاشيء من الانسان بحجر ، فقد حكم
فيها بدوام سلب الحجرية عن الانسان ما دام ذاته موجودا ، والنسبة بينها
وبين الضرورية السابقة ان هذه أعم من الضرورية ، لصدق هذه على
الدوام الوجوبي والامكاني ، وصدق دوام الضرورية على الدوام الوجوبي
فقط ، كما أشار الى ذلك في المتن بقوله ، وسواء كان دوامها وجوبا أو إمكنا ،
ووجه تسميتها دائمة مطلقة على قياس الضرورية المطلقة

ثَالِثُهَا مَشْرُوطَةُ ذَاتُ عُمُومٍ	وَهِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا بِزُرُومٍ
نِسْبَتِهَا إِجْبَابًا أَوْ حَيْثُ رُفِعَ	مَا دَامَ فِي الْوَاقِعِ وَصَفٌ مَوْضِعٌ

أَيُّ أَنَّهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ الْوَصْفِ فَاعْتَبِرِ الْوَصْفُ لَهُ كَالظَّرْفِ
 كَبِالْوُجُوبِ كُلِّ مَاشٍ حَيَّوَانٍ مَا دَامَ مَا شَيْئاً وَفِي هَذَا يَبَانَ
 وَقَدْ تَقَالُ لِلْقَضِيَةِ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا بِوُجُوبِ النِّسْبَةِ
 بِشَرَطِ وَصْفِ مَا بِهَا قَدْ وُضِعَا قَدْ اتُّذِيَ الْوَضْعُ وَوَصَفُهُ مَعَا
 جُزْآنٍ وَالْوُجُوبُ إِنَّمَا نَسَبُ هُنَا لِمَجْمُوعِهِمَا فَافْهَمِ تُصَبُّ
 تَقُولُ فِي التَّشْيِيلِ كُلِّ كَاتِبٍ ضَرُورَةُ مُحَرِّكِ الرُّوَاكِيبِ
 بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ كَاتِباً وَقَسْ عَلَى الْمَثَالَيْنِ وَمِنْهُمَا اقْتَبَسْ

الثالثة من البسائط المشروطة العامة، وهي التي يحكم فيها بضرورة
 نسبة المحمول الى الموضوع ايجاباً كانت أو سلباً مادام وصف الموضوع
 العنوانى موجوداً، ففني مادام الوصف موجوداً انه محكوم بضرورة النسبة
 في جميع أوقات الوصف، أعم من ان يكون للوصف مدخل في تحقق
 الضرورة أولاً، فالوصف هنا معتبر على انه ظرف للضرورة لاجزء لما
 نسبت اليه الضرورة، كما في المشروطة بالمعنى الثاني الآتي قريباً، فنتى
 اعتبر في المشروطة مادام الوصف كانت ضرورة نسبة المحمول الى ذات
 الموضوع فقط كما حققه السيد قدس سره، مثالها موجبة بالضرورة كل
 ماش حيوان مادام ماشياً، فانه حكم فيها بثبوت الحيوانية لذات الماشي
 في جميع أوقات كونه متصفاً بالمشي، ثم المشروطة العامة قد تقال بهذا المعنى
 وقد تقال للقضية التي حكم فيها بضرورة نسبة المحمول الى الموضوع بشرط
 وصف الموضوع، بأن يكون لوصف الموضوع مدخل في تحقق الضرورة،
 وبهذا الاعتبار تكون ذات الموضوع ووصفه بزمين للمحكم عليه بالضرورة،

فتكون الضرورة بالقياس الى مجموعهما ، مثالها قولنا : بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع بشرط كونه كاتباً ، ومناه كل ذات متصفة بالكتابة يثبت لها تحرك الاصابع بالضرورة بشرط اتصافها بها ، ثبوت تحرك الاصابع وان كان ضرورياً لذات الكاتب الا انه لما كان للوصف أعني الكتابة مدخل في تحقق الضرورة كان ما تنسب اليه الضرورة ايجاباً أو سلباً مجموعهما ، وقس على مثالي الموجبتين مثالي السالبتين ، والفرق بين المعنيين كما ذكره العلامة الخيضي وغيره ، ان وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الاول دون الثاني ، كما في مثال المتن : بالضرورة كل ماش حيوان مادام ماشياً ، فانه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وصف الموضوع ، ثبوت الحيوانية لذات الماشي ضروري في جميع أوقات وصفه بالمشي ، وهو المعنى الاول وليس ضرورياً له بشرط وصفه بالمشي وهو المعنى الثاني ، فنصدق المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني - وان كان لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة ، فان كان ضرورياً في وقت من الاوقات كالانحساف للقمر في المثال الآتي - فقد ذكر أهل الهيئة ان الانحساف ضروري للقمر في وقت معين وهو وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس يستحيل وجوده في ذلك الوقت بلا انحساف - صدقت المشروطة بالمعنيين ، كقولنا : بالضرورة كل منخفض مظلم مادام منخفضاً ، سواء اريد بشرط كونه منخفضاً أو في جميع أوقات الانحساف ، أما صدقها بالمعنى الاول فلأن ثبوت الاظلام ضروري لذات الموضوع ، أي القمر في جميع أوقات وصفه أي الانحساف ، وأما صدقها بالمعنى الثاني فلأن

ثبوت الاغلام ضروري لذات القمر بشرط وصفه وهو الانخفاض، وان لم يكن وصف الموضوع ضروريا لذات الموضوع في وقت ماصدقت بالمشروطة بالمعنى الثاني دون الاول، كما في مثال المتن : بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ، فان ثبوت التحرك ضروري لذات الموضوع، أي أفراد الكاتب بشرط وصفه ، ولكن ليس ضروريا له في جميع أوقات الوصف ، لان الوصف وهو الكتابة ليست ضرورية لذات الموضوع في وقت من الاوقات ، فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقا، فتصدق المشروطة بالمعنى الثاني دون الاول، وظهر بهذا ان النسبة بين معنيي المشروطة العامة هي العموم من وجه ، وانما سميت مشروطة عامة لاشتمالها على شرط الوصف ولانها أعم من المشروطة الخاصة ، وتستجى في المركبات ، ثم المشروطة بالمعنى الاول أعم من الضرورية مطلقا لانها متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات ثبتت في جميع أوقات الوصف بدون العكس ، وأعم من الدائمة من وجه ، لتصادقها في مادة الضرورة المطلقة ، وصدق الدائمة بدونها حيث يخلو الدوام عن الضرورة ، وبالعكس حيث تكون الضرورة في جميع أوقات الوصف ولا يدوم في جميع أوقات الذات ، والمشروطة بالمعنى الثاني أعم من الضرورية والدائمة من وجه ، لصدق القضايا الثلاث في مادة الضرورة حيث اتحد ذات الموضوع ووصفه ، كقولنا : كل انسان حيوان بالضرورة أو دائما ، أو مادام انسانا ، ولصدق الضرورية والدائمة دون المشروطة في مادة الضرورة حيث تنابر ذات الموضوع ووصفه ، ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة أو دائما لا بالضرورة

بشرط كونه كاتباً، فإن وصف الكتابة لادخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب، ولصدق المشروطة دون الضرورة والدائمة حيث لم تكن المادة مادة الضرورة الذاتية والدوام الذاتي، وكان هناك ضرورة بشرط الوصف كالمثال السابق : بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع بشرط كونه كاتباً : فإن تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائماً بشرط الكتابة

رَابِعَةُ البَسَاطَةُ العُرفِيَّةُ ذَاتُ العُمُومِ وَذِهِ القَضِيَّةُ *
 هِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِدَوَامٍ نِسْبَتِهَا مَا دَامَ مَوْضُوعُ الكَلَامِ
 مُتَّصِفًا بِوَصْفِهِ العُنَوَانِي كدائماً كُلُّ فقيرٍ عَانِي
 مَا دَامَ ذَا فَقْرٍ وَضِمْنَ السَّابِقَةِ أُمثلةٌ بِمَا لَهْذِي صَادِقَةٌ *

الرابعة من البسائط العرفية العامة، وهي التي يحكم فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفاً بوصفه العنواني، مثالها موجبة : كل فقير عان مادام فقيراً . ومثالها سالبة قولنا : دائماً لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً : وكل مثال للسابقة يكون مثالا لهذه، الا انه يقيد ثم بالضرورة، وهنا بالدوام، وسميت عرفية عامة لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة اذا اطلقت، حتى اذا قيل : لاشيء من الثائم بمستيقظ : يفهم العرف ان المستيقظ مسلوب عن الثائم مادام نائماً، فلما أخذ هذا من العرف نسب اليه، ولانها أعم من العرفية الخاصة الآتية في المركبات وهي أيضاً أعم من المشروطة العامة، لانها متى ثبتت الضرورة بحسب الوصف ثبت الدوام بحسبه من غير عكس، وأعم أيضاً من الدائمتين لان متى ثبتت الضرورة

أو الدوام في جميع أوقات الذات ، ثبت الدوام في جميع أوقات الوصف ،
من غير عكس

خَامِسُهَا مُطْلَقَةٌ تَعَمُّ وَهِيَ الَّتِي فِيهَا يَكُونُ الْحُكْمُ
بِنِسْبَةِ الْمَحْمُولِ لِلْمَوْضُوعِ بِالْقَلِيلِ أَيْ فِي الْجُمْلَةِ الْوُقُوعِ
كَكُلِّ إِنْسَانٍ قَدْ ذُو تَنَفُّسٍ بِعَامِّ الْأَطْلَاقِ وَنَحْوَهُ قِسٍ
وَمِثْلُهُ بِمَا مَضَى لِأَشْيَاءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ ذُو تَنَفُّسٍ فَكُنْ قَطْنٍ

الخامسة من البسائط المطلقة العامة ، وهي التي يحكم فيها بثبوت
نسبة المحمول للموضوع أو سلبها عنه بالقليل ، أي الوقوع أو الانزعاج
في الجملة ، مثالها موجبة : بالاطلاق العام كل إنسان متنفس ، وسالبة : بالاطلاق
العام لأشياء من الإنسان بمتنفس . وانما سميت مطلقة عامة لان القضية
إذا اطلقت ولم تقيد بقيد دوام ولا ضرورة يفهم منها فطية النسبة ، فلما كان
هذا المعنى مفهوم القضية سميت بها ، ولانها أعم من الوجودية اللادائمة
واللاضرورية كما سيجيء ، وهي أيضا أعم من القضايا الاربع المتقدمة ،
لانه متى صدقت ضرورة أو دوام بحسب الذات أو بحسب الوصف
صدقت القطعية ، وليس يلزم من فطية النسبة ضرورتها أو دوامها

سَادِسُهَا الْمَكْنَةُ الَّتِي تَعَمُّ وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا حُكْمُهُمْ
عَلَى خِلَافِ النِّسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ بِكَوْنِهِ مُتَسَلِّبِ الْضَّرُورَةِ
نَحْوُ بِالْإِمْكَانِ الَّذِي يُمْكُلُ نَارٍ لَهَا حَرَارَةٌ وَالسَّلْبُ قُلْ
لِأَشْيَاءٍ بَارِدٌ مِنَ النَّارِ بِمَا مَرَّ مِنَ الْإِمْكَانِ فَادِرٍ وَافِهِمَا

السادسة من القضايا البسائط هي الممكنة العامة ، وهي التي يحكم

فيها على خلاف نسبة المحمول الى الموضوع بسلب الضرورة عنه ، أي
 ان خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضرورياً ، فان كانت القضية ايجابية
 بخلافها سلبية ، فالامكان العام في الموجبة بمعنى ان سلبها ليس ضرورياً ،
 فقولنا « بالامكان العام كل نار حارة » موجبة ، ومعناها ان سلب الحرارة عن
 النار ليس بضروري ، وان كانت النسبة سلبية بخلافها ايجابية فالامكان في
 السالبة بمعنى ان ايجابها ليس ضرورياً ، فقولنا « بالامكان العام لانيء من
 النار يبارد » سالبة ، ومعناها ان ايجاب البرودة للنار ليس بضروري ، وسميت
 ممكنة عامة لاحتوائها على معنى الامكان ، ولانها أعم من الممكنة الخاصة
 كما سيبيء في المركبات ، وهي أيضاً أعم من المطلقة العامة لانه متى صدق
 الايجاب بالفعل صدق الايجاب بالامكان ، ولا ينمكس لجواز ان
 يكون الايجاب ممكناً ولا يكون واقفاً أصلاً ، ومتى صدق السلب بالفعل
 صدق السلب بالامكان ، لجواز ان يكون السلب ممكناً ولا يكون غير
 واقع ، وهي أيضاً أعم من القضايا السابقة كلها ، لانها كما علمت أعم من
 المطلقة العامة ، والمطلقة العامة أعم من تلك القضايا كما مر بيانه ، والاعم
 من الاعم أعم قطعاً

أَمَّا الْمُرَكَّبَاتُ فَالْمَشْرُوطَةُ ذَاتُ الْخُصُوصِ وَهِيَ الْمَشْرُوطَةُ
 ذَاتُ الْعُمُومِ مَعَ قَيْدِ الْأَدْوَامِ بِحَسَبِ الذَّاتِ وَزِيْدِ زَيْنِ الْكَلَامِ
 لَا دَائِمًا عَلَى مِثَالِ الْعَامَّةِ تَجِدُ بِهِ أَمْثَالَ هَذِي تَامَّةِ

حيث فرغ من عد البسائط ويأن ماهيتها وأمتلتها ، شرع في ذكر
 المركبات وهي سبع ، الاولى المشروطة الخاصة ، وهي المشروطة العامة مع

قيد اللادوام بحسب الذات ، أي دون الوصف لئلا يلزم التناقض ، لان
 المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف ، والضرورة بحسب الوصف
 دوام بحسبه . فيمتنع أن يقيد باللا دوام بحسب الوصف ، فان قيد تقييدا
 صحيحاً فلا بد أن يقيد باللا دوام بحسب الذات ، حتى تكون النسبة في
 الخاصة ضرورية ودائمة في جميع أوقات وصف الموضوع . ولا دائمة في
 بعض أوقات ذات الموضوع ، وتركيب المشروطة ان كانت موجبة فمن
 موجبة مشروطة عامة . وسالبة مطلقة عامة . كقولنا : بالضرورة كل كاتب
 متحرك الاصابع ما دام كاتباً لادأماً . فالجزء الاول هو المشروطة العامة
 الموجبة ، ومفهوم قيد اللادوام المزاد هنا على المشروطة العامة هو السالبة المطلقة
 العامة ، أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ، لان ايجاب
 المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة ، وهو
 معنى المطلقة العامة السالبة ، وتركيبها ان كانت سالبة فن سالبة مشروطة
 عامة ، وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا : بالضرورة لاشيء من الكاتب
 بساكن الاصابع مادام كاتباً لادأماً ، فالجزء الاول هو السالبة المشروطة
 العامة ، ومفهوم اللادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل كاتب ساكن
 الاصابع بالفعل ، لان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائماً كان
 الايجاب محققاً في الجملة ، وهو معنى الموجبة المطلقة العامة ، والنسبة بين
 المشروطة الخاصة وبين القضايا البسيطة اما بينها وبين الدائميتين فالبيانة
 الكلية ، لانها مقيدة باللا دوام بحسب الذات ، وهو مبين للدوام بحسب
 الوصف ، وللضرورة بحسب الذات وذلك ظاهر ، وهي أخص من المشروطة
 العامة مطلقاً ، لانها هي المشروطة العامة قيدت باللا دوام ، والمقيد أخص

من المطلق ، وهي أخص أيضاً من الثلاث الباقية ، لأنها أي الثلاث الباقية
أعم من المشروطة العامة ، والاخص من الاخص أخص .

ثاني المركبات ذات العرف مع الخصوص وهي ذات العرف
مع العموم ولهذي اللادوام قيد بحسب ذات موضوع الكلام
وإن تزد لا دائماً في الأمثلة فهي لذي أمثلة مكملة

الثانية من المركبات هي العرفية الخاصة ، وهي العرفية العامة مع قيد
اللاودام بحسب الذات أي دون الوصف علي قياس ما مر في المشروطة
الخاصة ، ثللا يلزم التناقض ، لان العرفية العامة هي الدوام بحسب الوصف ،
والدوام بحسب الوصف يتمتع أن يقيد باللاودام بحسبه ، بل اذا أريد تقييده
بقيد صحيح قيد باللاودام الذاتي ، ويكون الحكم حينئذ بدوام النسبة بحسب
الوصف مقيداً باللاودام بحسب الذات ، وتركيبها ان كانت موجبة فن
موجبة عرفية عامة ، وسالبة مطلقة عامة ، وذلك كما مر من قولنا : دائماً كل
كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً . فالجزء الاول هو الموجبة العرفية
العامة ، ومفهوم اللاودام المزداد هنا هو السالبة المطلقة العامة ، أي لاشيء
من الكاتب يتحرك الاصابع بالفعل ، وتركيبها ان كانت سالبة من سالبة
عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا : لاشيء من الكاتب بساكن
الاصابع مادام كاتباً لادائماً . فالجزء الاول هو السالبة العرفية العامة ، ومفهوم
اللاودام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ،
وهي أخص من العرفية العامة لأنها مقيدة باللاودام ، والمقيد أخص من
المطلق ، وهي أعم من المشروطة الخاصة ، لأنها متى صدقت الضرورة

بحسب الوصف لادائماً صدق الدوام بحسب الوصف لادائماً من غير عكس، وهي مباينة للدائمتين ضرورة تقيدها بالادوام النافي للدوام كإم، وأعم من المشروطة العامة من وجه، لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة، كقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لادائماً، ولصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية، كقولنا: بالضرورة كل إنسان ناطق مادام إنساناً، وصدق العرفية الخاصة بدون المشروطة العامة في مادة الدوام الصرف، أي من غير الضرورة بحسب الوصف، وهي أيضاً أخص من المطلقة العامة والممكنة العامة لكونهما أعم من العرفية العامة، وهي أعم من هذه، والاعم من الاعم أعم قطعاً

ذَاتُ الْوُجُودِ الْإِضْرُورِيَّةُ جَاءَتْ	فِي عُرْفِهِمْ ثَلَاثَةُ الْمُرَكَّبَاتِ
وَهَذِهِ مُطْلَقَةٌ ذَاتُ عُمُومٍ	مَعَ كَوْنِهَا تَقَيَّدَتْ بِالْإِلْزُومِ
بِحَسَبِ الذَّاتِ وَأَهْلُ الْعُرْفِ	مَا عَتَبَرُوا الْقَيْدَ بِحَسَبِ الْوَصْفِ
وَزِدْ تَجِدْ الْأَمَثَلَةَ الْمُحَقَّقَةَ	لَا بِالْإِلْزُومِ فِي مِثَالِ الْمُطْلَقَةِ

الثالثة من المركبات هي الوجودية اللازمة، وهي المطلقة العامة مع قيد اللازمة بحسب الذات، وتقيد المطلقة العامة باللا ضرورة بحسب الوصف أيضاً ممكن، لكنهم لم يعتبروا هذا التركيب من القضايا المشهورة الكثيرة الاستعمال، ولم يعرفوا أحكامها، وتركيبها إن كانت موجبة فمن موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة، وإن كانت سالبة فمن سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة، وأمثلتها هي أمثلة المطلقة العامة بزيادة قيد اللازمة، فتألفها موجبة هو قولنا السابق: كل إنسان ضاحك

بالفعل لا بالضرورة ، فالجزء الاول هو الموجبة المطلقة العامة ، ومعنى
اللا ضرورة هو السالبة الممكنة العامة ، أي لاشيء من الانسان بضاحك
بالامكان العام ، لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن ضروريا كان
هناك عدم ضرورة الايجاب ، وهي السالبة الممكنة العامة ، ومثالها سالبة
قولنا : لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة ، فالجزء الاول
هو السالبة المطلقة العامة . ومفهوم اللا ضرورة هو الموجبة الممكنة العامة ،
أي كل انسان ضاحك بالامكان العام ، لان السلب اذا لم يكن ضروريا
كان هناك عدم ضرورة السلب ، وهي الموجبة الممكنة العامة ، وهي
أعم مطلقا من المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ، لان صدق الضرورة
أو الدوام يستلزم صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس ، وهي أيضا
مباينة للضرورة ضرورة تقيدها باللا ضرورة المنافية للضرورة ، وهي أيضا
أعم من الدائمة من وجه لصدقهما معا في مادة الدوام الخالي عن الضرورة ،
ولصدق الدائمة دون هذه في مادة الضرورة ، وصدق هذه دون الدائمة
في مادة اللادوام ، وهي أيضا أعم من وجه من المشروطة العامة ، والعرفية
العامة لصدق الثلاث في مادة المشروطة الخاصة ، ولصدقهما بدونها في
مادة الضرورة الذاتية ، ولصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف ،
وهي اخص من المطلقة العامة ، لان المقيد اخص من المطلق ، واخص
ايضا من الممكنة العامة لان الممكنة العامة اعم من المطلقة ، واخص أيضا
من الممكنة العامة ، لان الممكنة العامة أعم من المطلقة العامة وهذا كما أوضح
ثُمَّ الْقِصَّةُ الْوُجُودِيَّةُ ذَاتُ اللَادَوَامِ رَابِعُ الْمَرَكَبَاتِ
وَهَذِهِ الْمُطْلَقَةُ الَّتِي مَضَتْ نَحْنُ لَكِنَّا لَكِنَّا لَكِنَّا لَكِنَّا لَكِنَّا

بِالْأَدْوَامِ حَسَبِ الدَّاتِ وَزِدْ لَا دَائِمًا كُنِي لِثَالِهَا تَجِدْ

الرابعة من المركبات هي الوجودية اللدائمة ، وهي المطلقة العامة الماضية بعينها مع قيد اللادوام بحسب الذات ، وتركيبها سواء كانت موجبة أو سالبة يكون من مطلقين عامتين ، أحدهما موجبة والآخرى سالبة ، ومثالها ما مر في المطلقة العامة ، غير انك تزيد لادائما ، فقولنا : كل انسان ضاحك بالفعل لادائما وجودية لادائمة موجبة ، وقولنا لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائما ، وجودية لادائمة سالبة ، وكلا الجزئين في كل من المثالين مطلقة عامة ، وهي أخص من الوجودية اللاضرورية ، لان صدق المطلقين يستلزم صدق المطلقة والممكنة من غير عكس ، وهي أعم من الخاصتين لانه متى تحقق الدوام أو الضرورة بحسب الوصف لادائما ، تحقق فعلية النسبة لادائما من غير عكس ، وهي مبينة للدائمتين لما مر غير مرة ، وهي أعم من المشروطة والعرفية العامتين من وجه ، لتصادق الثلاث في مادة المشروطة الخاصة ، ولصدقها بدونها في مادة الضرورة ، ولصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف ، وهي أخص من المطلقة والممكنة العامتين ، لما مر من ان المقيد أخص من المطلق في المطلقة ، ومن ان الممكنة العامة أعم من المطلقة العامة ، والأعم من الاعم أعم ، وهذا أيضا ظاهر

خَامِسُهَا الْقَضِيَّةُ الْوَقْتِيَّةُ وَهِيَ الَّتِي نَسَبْتُهَا الْحَكْمِيَّةَ
 ضَرُورَةٌ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِ وُجُودِ وَضُوعِهَا عَنْهُ بَعْضُ الْقِيُودِ
 مَعَ كَوْنِهِ مُقَيَّدًا بِالْأَدْوَامِ فِيهَا بِحَسَبِ ذَاتِ مَوْضُوعِ الْكَلَامِ

كَلُّ قَمَرٍ بِالضَّرُورَةِ مُنْخَسَفٌ فِي زَمَنِ الْحِيلُولَةِ
لَدَائِمًا وَكَيْبًا لَا وَاحِدٌ فِي زَمَنِ التَّرْيِيعِ مِنْهُ يُوجَدُ
مُنْخَسَفًا لَدَائِمًا وَالْمُطْلَقَ وَقْتِيَّةً فِي كُتُبِهِمْ مُحَقَّقَةً

الخامسة من المركبات هي الوقتية ، وهي التي يحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا بالادوام بحسب الذات ، والمراد بالمعين معين ما بحيث يكون أخص من وقت من أوقات وجود الموضوع كما قاله المصام ، وتركيبها ان كانت موجبة فن موجبة وقتية مطلقة ، ومن سالبة مطلقة عامة ، كقولنا : بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة لادائما . فالجزء الاول هو الوقتية المطلقة الموجبة ، ومفهوم الادوام هو السالبة المطلقة العامة ، أي لاشيء من القمر بمنخسف بالاطلاق العام ، وتركيبها ان كانت سالبة فن سالبة وقتية مطلقة ، وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا : بالضرورة لاشيء من القمر بمنخسف وقت الترييع لا دائما ، فالجزء الاول هو السالبة الوقتية المطلقة : ومفهوم الادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل قمر منخسف بالاطلاق العام ، وهي أخص من الوجوديتين اللا ضرورية واللا دائمة ، لانه اذا صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائما صدق الاطلاق لادائما ولا بالضرورة ، ولا ينمكس ، وهي أيضا أخص من الخاصتين المشروطة والرفية من وجه ، لصدق الثلاث في مادة الضرورة الوصفية مع الادوام الذاتي اذا كان الوصف ضروريا للذات بحسب وقت ما ، كقولنا : بالضرورة كل منخسف مظلم مادام منخفا لادائما ، أو بالتوقيت لادائما . ولصدق المشروطة والرفية

الخاصين بدون الوقتية فيما اذا لم يكن الوصف ضروريا للذات في وقت ما ، كقولنا : بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لاداءاً ، فان الكتابة لما لم تكن وصفا ضروريا للذات في شيء من الاوقات لم يكن تحرك الاصابع الضروري بحسبها ضروريا للذات في وقت ما ، فلا تصدق الوقتية ، ولصدق الوقتية دونها اذا لم تصدق الضرورة والدوام بحسب الوصف ، كقولنا : بالضرورة كل قر منخسف وقت الحيلولة لادائماً ، اذ يمتنع ان الانخساف دائماً مادام القمر قرأ ، وهي أيضاً مبينة للدائمتين لما مر مكرراً ، وهي أعم من الدائمتين المشروطة والرفية من وجهه ، لصدق الثلاث في مادة المشروطة الخاصة ، وصدق الدائمتين بدون الوقتية في مادة كذب اللادوام ، ولصدق الوقتية دون الدائمتين حيث لادوام بحسب الوصف ، كالانخساف للقمر ، وهي أيضاً أخص مطلقاً من الممكنة العامة والمطلقة العامة ، وذلك ظاهر

وَهَذِهِ خَمْسُ مَضَتْ مُفَرَّرَةً	سَادِسُهَا الْقَضِيَّةُ الْمُنْتَشِرَةُ
وَهِيَ الَّتِي النَّسْبَةُ فِيهَا تَلْزَمُ	سَلْبًا وَإِجْبَابًا بِوَقْتٍ يُعْلَمُ
مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ مِنَ الْأَوْقَاتِ	مُقَيَّدًا بِاللَّادَوَامِ الذَّاتِي
كَبِالْوُجُوبِ كُلِّ نَسْلِ آدَمَا	فِي زَمَنِ مَا سَاكُنٌ لَدَائِمًا
وَكِبِ لَأَشْيَاءٍ مِنْهُ ذُو نَفْسٍ	فِي زَمَنِ مَا لَدَوَامًا وَلْيُقَسَّنْ
وَأَهْمَلُوا الْمَطْلَقَةَ الْمُنْتَشِرَةَ	وَعَدَّهَا مِنْ أَلْتَلَاثِ عَشْرَةَ

السادسة من المركبات هي المنتشرة ، وهي التي يحكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع لادائماً بحسب

الذات ، والمراد بعدم التعيين ان لا يقيد بالنعين بل يرسل مطلقا ، وتركيبها ان كانت موجبة يكون من موجبة منتشرة مطلقة ، وسالبة مطلقة عامة ، كقولنا: بالضرورة كل ابن آدم ساكن في وقت مالا دائما ، فالجزء الاول هي المنتشرة المطلقة ، ومفهوم اللادوام سالبة مطلقة عامة ، أي لا واحد من بني آدم ساكن بالفعل ، وتركيبها ان كانت سالبة من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة ، كقولنا: بالضرورة لاشيء من الانسان يتمتع في وقت مالا دائما ، فالجزء الاول هو المنتشرة المطلقة السالبة ، ومفهوم اللادوام هو الموجبة المطلقة العامة ، أي كل انسان متمتع بالاطلاق العام ، وهي أهم من الوقتية حيث لم يعتبر فيها تعيين الوقت ، ونسبتها مع القضايا البواتي على قياس نسبة الوقتية من غير فرق ، ثم اعلم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة اللتين هما جزآن للوقتية والمنتشرة قضيتان بسيطتان لم يمدا في البسائط ، حكم في أولاهما بضرورة النسبة في وقت معين ، وفي الثانية بالضرورة في وقت ما ، سميتا مطلقتين لانهما غير مقيدتين باللاادوام أو اللاضرورة ، ولهذا اذا قيدتا بأحدهما حذف الاطلاق من اسميهما وكاتتا وقتية فقط ومنتشرة فقط لا مطلقتين ، فليكن منك على بال .

وَسَابِغُ الْمَرْكَبَاتِ الْمُمَكِّنَةُ	ذَاتُ الْخُصُوصِ فَأَذْرِهَا مُبَيَّنَةُ
وَهِيَ الَّتِي يُحَكَّمُ أَنْ يَرْتَقِعَا	عَنْ جَانِبِ الْإِجَابِ وَالْإِسْلَابِ مَعَا
وَجُوبُهَا الْمَطْلُوقُ نَحْوُ الْإِنْسَانِ	صَاحِبِ إِحْسَانٍ يَخَاصُّ الْإِمَّاكَانَ
وَكَيْهِ لَا شَيْءَ مِنْهُ كَاتِبُ	فَأَفْهَمَ لِكُنِّي تَعْنُو لَكَ الْمَطَالِبُ

السابعة من المركبات الممكنة الخاصة ، وهي التي يحكم فيها بارتفاع
 لضرورة المطلقة عن جانب الايجاب والسلب ، وتركيبها سواء كانت
 موجبة أو سالبة من ممكتين عامتين ، احدهما موجبة والاخرى سالبة ،
 اذ لا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى ، الا ان الايجاب في الموجبة
 صريح ، وفي السالبة ضمن ، وبالعكس في السالبة ، فاذا قلنا كل انسان
 كاتب بالامكان الخاص ، ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ،
 كان كلا القضيتين عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين ، لكن سلب
 ضرورة الايجاب امكان عام سالب ، وسلب ضرورة السلب امكان عام
 موجب ، وهي أهم من سائر المركبات . لان في كل منها ايجابا وسلبا .
 ولا أقل بينهما من ان يكونا ممكتين بالامكان العام . ولا يلزم من امكان
 الايجاب والسلب ان يكون أحدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالدوام .
 وهي أيضا مبينة للضرورة المطلقة . وذلك واضح . وأهم من الدائمة ومن
 المشروطة والعرفية العامتين ومن المطلقة العامة من وجه . لصدق الجميع
 في المادة الوجودية اللا ضرورية ان كان ثبوت المحمول للموضوع دائما ،
 وصدق الممكنة دون البواقي حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل ،
 وصدق الجميع دون الممكنة في مادة الضرورة الذاتية ، وهي أخص من
 الممكنة العامة ، وهو ظاهر أيضا ، وهذه آخر المركبات السبع التي بحث
 عنها ، وهي المشروطة الخاصة ، والعرفية الخاصة ، والوجودية اللا ضرورية ،
 والوجودية الالزامية ، والوقية ، والمنشورة ، والممكنة الخاصة

وَالضَّابِطُ الَّذِي بِهِ الْمُرَكَّبَاتُ تُعْرَفُ مِنْ أَيِّ الْقَضَايَا وَقَعَاتِ
 فَإِنْ قَيَّدَ الْأَدْوَامَ يُوجِبُ مُطْلَقَةً وَعَامَةً تَرْكِبُ

لَكِنَّهَا تُخَالِفُ الْمُقَيَّدَةَ . فِي الْكَيْفِ لَا فِي الْكَمِّ فَهِيَ ذَوْحِدَةٌ
وَإِنْ بَلَا ضَرُورَةَ يُقَيَّدُ . مُمَكِّنَةٌ ذَاتُ عُمُومٍ تَوْجِدُ
لَكِنَّهَا تَأْتِي خِلَافَ السَّابِقَةِ كَيْفًا وَفِي الْكَمِّ لَهَا مُوَافَقَةٌ

الضابط في معرفة تركيب القضايا وكون المركبة من أي القضايا
ركبت أن قيد اللادوام الذي يقيد به احدى البسائط اشارة الى مطلقة
عامة تكون جزءا ثانيا لتلك المركبة ، لكنها تكون مخالفة للقضية المقيدة
به في الكيفية ، أي الايجاب والسلب حتى ان كانت القضية المقيدة موجبة
كانت المطلقة العامة سالبة ، وان كانت المقيدة سالبة كانت المطلقة العامة
موجبة ، وتوافقها في الكمية ، فان كانت كلية كانت المطلقة العامة كلية،
وان كانت جزئية كانت كذلك جزئية ، وقيد اللاضورية الذي يقيد به
احدى البسائط ايضا ممكنة عامة ، تكون كذلك جزءا ثانيا لتلك المركبة
مخالفة لها في الايجاب والسلب ، موافقة لها في السلبية والجزئية . وانما كان
القضيتان اللتان هما مفهوم اللادوام أو اللاضورية موافقتين لاصليهما في
السلبية والجزئية ، لان الموضوع في المركبة أمر واحد ، وقد حكم عليه
بمحتملين مختلفين بالايجاب والسلب ، فان كان الحكم في الجزء الاول على
كل الافراد كان في الجزء الثاني ايضا على كلها ، وان كان في الاول على
البعض كان في الثاني كذلك

وَكُلُّ مَا يَتَنَزَّلُ أَلْمَوْجَهَاتِ مِنْ نِسْبَةِ قِي الْمَطُولَاتِ

لما كانت هذه الارجوزة لا تحتمل التطويل بذكر النسب ما بين
الموجهات ، أحال به على مطولات هذا الفن ، وقد ذكرنا ذلك مستوفى

فكلمة المقدم للتالي كما في مثال المتن ، وكلمة التالي للمقدم كقولنا : كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة ، وكلمة كليهما لثالث ، كقولنا : كلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء ، اذ وجود النهار واضاءة العالم معلولان بطلوع الشمس ، واما التضاييف فكقولنا : كلما كان زيد اباع عمرو كان عمرو ابنته ، وكلما كان عمرو ابن زيد كان زيد اباه ، والتصلة الاتفاقية هي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم من غير ملاحظة علاقة توجب ذلك بل بمطلق اتفاقهما في الصدق أي من غير استناد الى العلاقة ، لا أن يكون بدون العلاقة ، لان تحقق العلاقة في نفس الامر لا يضر بصدق الاتفاقية ، والفرق ان العلاقة ملحوظة في اللزومية دون الاتفاقية ، مثالها ما في المتن : ان كانت الفضة بيضاء فالذهب احمر ، وقولهم : ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق ، فانه لا علاقة بين يياض الفضة وحمرة الذهب ، ولا بين ناطقية الانسان وناهقية الخمار ، وليس فيهما الاتوافق الطرفين على الصدق

وَذَاتُ الْأَقْصَالِ أَقْسَامٌ فَمَا فِيهَا تَنَافٍ الْخَبَرَيْنِ حُكْمًا
أَوْثَمُهُ فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ مَعًا فَلِلْحَقِيقَةِ أَنْسَبُهَا وَأَسْمَا
مِثَالُهَا مُوجِبَةٌ ذَا الرُّجُلِ إِمَّا عَصَامٌ أَوْ سِوَاهُ بِمَحْصُلٍ
وَهِيَ مِنَ الشَّيْءِ مَعَ النَّقِيزِ أَوْ مَعَ السَّوَاوِي لِلنَّقِيزِ قَدْ بَوَا

الشرطية المنفصلة على ثلاثة أقسام، حقيقة ومأمنة جمع ومأمنة خلو ، فالحقيقة هي التي يحكم فيها بالناد بين القضيتين أو بنفي الناد بينهما في الصدق ، بمعنى انها لا يصدقان معا ، وفي الكذب بمعنى انها لا يكذبان

معاً، فجزأها لا يجتمعان ولا يرتفعان ، والحكم فيها بالناد يكون في الموجبة،
وبنفيه يكون في السالبة ، فقوله : هذا الرجل اما عصام أو سواء : معناه
ان هذا الرجل لا يجوز أن يكون عصاماً ولا عصاماً معاً ، ولا يجوز أن
ينتهي كونه عصاماً ولا عصاماً معاً ، ولما وجب تركيبها من جزئين ممتعي
الصدق والكذب معاً وجب أن يكون من قضية ونقيضها أو مساوي
نقيضها ، كقولنا : هذا العدد اما زوج أو لزوج في صورة النقيض ، أو
فرد في صورة مساويه .

وَالسَّلْبُ فِيهَا لَيْسَ هَذَا الْجِسْمُ إِمَّا طَوِيلٌ أَوْ نَبَاتٌ يَنْمُو

مثال الحقيقة السالبة ليس هذا الجسم اما طويل أو نبات، فانه حكم
فيها بنفي المناقاة أي الناد بين الطويل والنبات في حالة الصدق، فانه يجوز
كون هذا الجسم الواحد طويلاً ونباتاً معاً ، لا تنفاه الناد ، وفي حالة
الكذب لانه يجوز أن يكون هذا الجسم لا طويلاً ولا نباتاً معاً. بل حجراً
قصيراً لا تنفاه الناد ، ولهذا تكذب اذا تركبت من الشيء ونقيضه أو
مساوي نقيضه كما سيأتي أيضاً .

أَوْ بِالتَّائِي أَوْ بِنَفْيِهِ حُكْمٌ فِي صِدْقِهَا فَحَسَبُ فَهِيَ تَتَّسِمُ
مَانَةِ الْجَمْعِ وَقِينَ عَلَى التَّمَلُّقِ يَنْحَوِ ذَا إِمَّا حِمَارٌ أَوْ جَمَلٌ
وَهِيَ مِنَ الشَّيْءِ مَعَ الْأَخْصَنِ مِنْ نَقِيضِهِ التَّنْكِيبُ فِيهَا قَدْ ضُمِّنَ

القسم الثاني من أقسام المنفصلة مانعة الجمع ، وهي كما يعلم من المتن
ما حكم فيها بالناد بين طرفيها صدقاً في الموجبة ، أو بنفي الناد في الصدق

في السالبة، كقولنا هذا اما حمار أو جمل . فانه لا يصدق اجتماعها بكون هذا الواحد المشار اليه حمرا وجلاماً ، لكنه قد يكذب بان يكون حجرا ، ومثال السالبة قولنا : ليس البتة اما أن لا يكون هذا شجراً أو لا يكون حجرا . فانه يصدق بان يكون انساناً ، ولا يكذب لآستحالة أن يكون هذا شجرا وحجراً معاً . ولما وجب تركيبها موجبة من جزئين يمتنع صدقها فقط ، وجب أن يكون من قضية ومن أخص من نقيضها كالمثال السابق فان كل واحد من الحمار والجمل أخص من قبيض الآخر ، وسيت مائة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق

أَوْحَالَةَ التَّكْذِيبِ فِيهَا حُكْمًا بِمَا مَفَى فَحَقُّهَا أَنْ تُوسَمَ
مَانَّةَ الْخُلُوعِ نَعْوُ الْأَزْرَقُ إِمَّا يَكُنْ فِي الْمَاءِ أَوْ لَا يَنْفَرُقُ
تَرْكِيبَ هَذِهِ مِنَ الشَّيْءِ مَعَا أَعْمٌ مِنْ نَقِيضِهِ قَدْ وَقَمَا

القسم الثالث من أقسام المنفصلة مائة الخلوة وهي كما يلزم من المتن أيضاً ما حكم فيها بالسناد بين طرفيها كذبا فقط في الموجبة أو بنفيه في السالبة كقولنا في الموجبة : زيدا اما أن يكون في الماء أو لا ينفرق : فانه لا يكذب لآستحالة أن يكون زيد في غير الماء وينفرق . لكنه قد يجتمع فيكون في الماء ولا ينفرق ، ومثال السالبة ليس اما أن لا يكون زيد في الماء ، واما أن ينفرق ، فانه قد يكذب بان يكون زيد في الماء ولا ينفرق ، ولصكن لا يصدق لآستحالة أن لا يكون في الماء وينفرق ، ولما وجب تركيبها موجبة من جزئين يمتنع كذبها فقط ، وجب أن يكون من قضية ومما هو أعم من نقيضها كمثل المتن ، فان الاغراق أعم من قبيض الكون في الماء ،

والكون في الماء أعم من نقيض اللاغرق ، وسميت مانعة الخلو لاشتمالها

على منع الخلو من طرفها في الكذب ، إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما

واعلم بأن هذه المنفصلات للاتفاق واليناد آيات

أما اليناديات منها فهي ما فيها تنافي الطرفين لزما

لذاتي الجزئين وأطلب المثل إن شئت مآذ كرت في الأول

• والاتفاقيات ما التمانع فيها يخفى الاتفاق واقع

كمثل إما أن يكون ذا حدا أو أسودا لاجدء الاسودا

وأستخرج المثال للمانتين خلوا أو جمعا بقلب النسبتين

اعلم ان كل واحدة من هذه المنفصلات الثلاث تنقسم الى عادية

واتفاقية ، كما ان الشرطية المتصلة تنقسم الى لزومية واتفاقية ، اما العناديات

فهي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذاتي الجزئين ، أي ما حكم فيها بأن

مفهوم أحد الجزئين مناف للآخر لذاته لا بالنظر الى مجرد الواقع كما بين

الزوج والفردي في الحقيقة ، وبين الشجر والحجر في مانعة الجمع ، وبين

كون زيد في البحر وان لا يفرق في مانعة الخلو ، والامثلة تقدمت ،

والمنفصلات الاتفاقية هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزئين لالذاتهما ، بل

لمجرد ان يتفق في الواقع وجود المناقاة بينهما ، وان لم يقتض مفهوم أحدهما

ان يكون منافيا للآخر ، مثال ذلك قولنا للجدء الاسود ، اما ان يكون

هذا جدء أو اسود ، فهذه حقيقة اتفاقية ، لانه لا منافاة بين مفهوم

الجدء والاسود ، ولكن اتفق تحقق الحدائية وانتفاء السواد ، فلا

يصدقان لانتفاء السواد ، ولا يكذبان لوجود الحدائية ، ومن هذا المثال

تعرف أمثلة الآخرين ، فلو قلنا لحداء الاسود كذلك : اما ان يكون هذا لاحداء أو اسود : كانت مانعة الجمع ، لانها لا يصدقان ، ولكن يكذبان لانفاء الحدائية والسواد معا ، ولو قلنا اما ان يكون هذا حداء أو لا اسود ، كانت مانعة الخلو لانهما لا يكذبان ، ولكن يصدقان لتحقيق اللاسودية والحدائية في الواقع ، والى هذين المثالين أشار في المتن بقوله : واستخرج المثال للمانتين - البيت

﴿ نَمْتة ﴾ قد يكون كل من المنفصلات ذات أجزاء ثلاثة أو أربعة أو أكثر كما تكون ذات جزئين ، وذلك كقولنا : الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف ، فانه حكم فيها بان هذا الجميع لا يجتمع على كلمة واحدة ، ولا تخلو الكلمة عن أحدها ، وأورد عليه ان طرفي الحقيقة ومانعة الخلو لا يرتفعان ، وهنا يرتفعان ، لان قولك حرف يرتفع معه اسم وفعل ، وأجيب بان المرتفعين وان تمددا لفظا فهما متحدان معنى ، والاصل الكلمة اما حرف أولا لكن غير الحرف اما اسم أو فعل ، فالنقاد حقيقة انما هو بين الحرف وغيره ، وهذان لا يرتفعان ، وكذا يقال في ذات الاربعة الاجزاء ، كقولنا : الشكل اما أول أو ثان أو ثالث أو رابع ، وذات الخمسة كقولنا الكلي اما جنس أو نوع الخ ، قالوا الحق انها تعدد المنفصلة عند زيادة الاجزاء ، ففي المثال الاول منفصلتان حقيقتان ، وهما الكلمة اما حرف أو غير حرف ، وغير الحرف اما اسم أو فعل ، وقس على ذلك ،

وَالسَّلْبُ وَالْإِيجَابُ فِي الشَّرْطِيَّةِ لَيْسَ بِحَسَبِ جُزْئِي الْقَضِيَّةِ
إِيجَابًا أَوْ سَلْبًا وَلَكِنْ حَيْثُمَا ثُبُوتُ أَلَّا تَعَالٍ فِيهَا حُكْمًا

أَوْ اتِّفَصَّلَ فِيهِ قَالُوا مُوجِبَةٌ وَمَا يَرَفَعُ الثُّبُوتَ السَّالِبَةَ
فَقَدْ يَكُونُ الطَّرْفَانِ سَالَتَيْنِ لَذَاتِ إِجْبَابٍ وَرُبُّ مُوجِبَتَيْنِ
لِذَاتِ سَلْبٍ طَرَفِيهَا وَقَعَا فَعَ الْيَتَانِ قَالِيبُ مَنْ وَعَى

العبرة في إيجاب الشرطية وسلبها إنما هي من جهة إثبات الحكم بالاتصال والافتصال وبسلبه، كما أن إيجاب الحليات وسلبها إنما هو بحسب الحل ثبوتاً وارتفاعاً، فتنى حكم بنبوت الانفصال والافتصال كانت الشرطية موجبة متصلة أو منفصلة، ومتى حكم برفع الاتصال أو الافتصال كانت سالبة أما متصلة أو منفصلة، ولا عبرة في إيجابها وسلبها بإيجاب الطرفين أو سلبها، كما أنه لا عبرة في إيجاب الحليات وسلبها بحسب تحصيل طرفيها وعدولهما، وربما يكون الطرفان ساليتين والشرطية موجبة، كقولنا: كلما لم يكن الإنسان حماداً لم يكن حجراً، ودائماً أما أن يكون العدد لازوجاً أو لافرداً، وربما يكون الطرفان موجبين والشرطية سالبة، كقولنا ليس البتة إذا كان الإنسان حجراً كان ناطقاً، وليس البتة أما أن يكون الحيوان جسماً أو حساساً.

﴿ فصل ﴾

لَيْسَ مَنَاطُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ بِهَا بِصِدْقِ الْأَجْزَاءِ وَلَا بِكَذِبِهَا
بَلْ أَمْنَاطُ الْحُكْمِ فِي الْمُتَّصِلِ بِالْإِتِّصَالِ وَهُوَ فِي الْمُتَفَصِّلِ
بِالْإِتِّصَالِ وَإِذَا مَا طَابَقَا الْحُكْمُ لِلْوَاقِعِ كَانَ صَادِقًا
وَكَاذِبٌ إِنْ لَمْ يُطَابَقْ وَلَا عِبْرَةٌ بِالْجُزْئَيْنِ كَيْفَ حَصَلَا
ليس مناط صدق الشرطية وكذبها بحسب صدق أجزائها وكذبها،

اذ من المعلوم مما مر وما يأتي انها قد تصدق وطرفاها كاذبان، وقد تنكذب
وطرفاها صادقان ، بل مناط الصدق والكذب في الشرطية الحكم
بالاتصال بين الجزئين في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيهما من الزوم
أو الاتفاق ، وبالاتصال بينهما في المنفصلة على الوجه الذي اعتبر فيهما
من الاتصال الحقيقي ، أو منع الجمع أو منع الخلو عنادا أو اتفاقا ، فان
طابق الحكم الواقع في نفس الامر بقطع النظر عن الاعتبار والنقض
فالقضية صادقة، وان لم يطابق الحكم الواقع فهي كاذبة، ولا عبرة بالجزئين
كيف كانا صادقين أو كاذبين

ثُمَّ إِذَا نَسَبْتَ جُزْئَهَا إِلَى مَا كَانَ فِي الْوَاقِعِ مِنْهَا حَصَلَا
مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْحَلِّ إِمَّا صَادِقَانِ أَوْ كَاذِبَانِ أَوْ هُنَاكَ الصَّدْرُ كَانَ
ذَا الصِّدْقِ وَالتَّالِي يَكُونُ ذَا كَذِبٍ أَوْ عَكْسُهُ وَالْحَصْرُ فِي هَذِي يَجِبُ

اذا نسبت جزئي الشرطية الى نفس الامر والواقع وجدتها منقسمة
باعتبار الصدق والكذب الى أربعة أقسام لا غيرها ، لانها بعد الحل اما أن
يكونا صادقين أو كاذبين ، أو يكون المقدم صادقا والتالي كاذبا أو عكسه،
وانما قال بعد الحل لان المقدم من حيث هو مقدم لا يدل الا على الوضع
فقط، وكذا التالي انما يدل على الارتباط ليس في شيء منها انه صادق أو
كاذب ، فالشرط والجزاء أحالهما عن كونهما قضيتين فضلا عن الصدق ،
واما اذا نظر اليهما بعد التحليل جاز وصف كل منهما بالصدق والكذب

وَتَنْفَصِحُ الْآنَ بِذِكْرِ ضَبْطِ تَرْكِيبِ كُلِّ مِنْ ذَوَاتِ الشَّرْطِ.
مِنْ أَيْ قَسَمٍ فِيهِ صِدْقُهَا يَقَعُ وَكَذِبُهَا فَذَاتُ الْإِتِّصَالِ مَعَ

لِزُومِهَا مُوجِبَةٌ إِذَا أَتَتْ تَصَدَّقُ إِنْ مِنْ صَادِقِينَ رُكِيتُ
أَوْ كَاذِبِينَ وَكَذَا تَالِ صَدَقَ وَكَاذِبٍ مُقَدَّمٍ بِهِ أَرْتَقَنُ
وَعَكْسُ ذَلِكَ اسْتِحْوَاحٌ فِي الْكُلِيَّةِ وَمُمْكِنٌ إِنْ كَانَ فِي الْجُزْئِيَّةِ
وَهَكَذَا تَرَكِيبُ ذِي الْمَوْجِبَةِ كَاذِبَةً مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ

بعد ان عرفت مامر سفين لك الآن ضبط تركيب كل من
الشرطيات المتصلة والمنفصلة من أي قسم من الاقسام الاربعة يصح حالة
الصدق ، ومن أي قسم منها يصح حالة الكذب ، فالمتصلة الموجبة الصادقة
تركب من صادقين ، كقولنا : ان كان زيد انسانا فهو حيوان ، ومن
كاذبين نحو : ان كان الانسان حجرا فهو جاد . ومن تال صادق ومقدم
كاذب ، نحو ان كان الانسان حجرا فهو جسم ، وأما عكسه وهو تركبها
عن مقدم صادق وتال كاذب ، فيستحيل تركيب اللزومية الكلية منه ،
والا لزم كذب الصادق لاستلزام كذب اللازم كذب الملزوم ، وصدق
الكاذب لاستلزام صدق الملزوم صدق اللازم . وأما الجزئية فيمكن
تركبها من المقدم الصادق والتالي الكاذب ، كقولنا : قد يكون اذا كان
الشيء حيوانا كان ناطقا . لجواز أن يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع
وصدق الملازمة الجزئية على الاوضاع الأخر . ففي المثال المذكور يجوز أن
يصدق انه حيوان على وضع الفرسية . ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة
على بعض الاوضاع ، والموجبة اللزومية الكاذبة تركب من الاقسام
الاربعة ، لان الحكم باللزوم بين المقدم والتالي اذا لم يطابق الواقع جاز أن
يكونا صادقين ، ككلما كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا . وكاذبين

كقولنا : كلما كان الانسان حجرا كان الفرس حجرا ، وأن يكون المقدم صادقا والتالي كاذباً كقولنا : كلما كان الانسان ناطقاً فهو صهالا ، وبالعكس كقولنا : كلما كان الانسان صهالا فهو ناطق

أما بذات الاتفاق فاسمع	تفصيلها الترمي أولاً وع
فإنما الصديق بتاليها يجب	وفي المقدم احتمال للكذب
يكون أو يكون قطعاً صادقاً	وهي على التمني الذي قد سبقاً
أعم وهي عن ذوي صديق إذا	تركبت تصدق قطعاً وكذا
عن كاذب مقدم يُصاحب	لصادق تالٍ وحين تكذب
فمن ذوي كذب وعن مقدم	يصدق مع كاذب تالٍ فاعلم
وأختها ذات الخصوص صدقت	قطعاً إذا عن صديقين تركبت
وحيث من غيرها تركبت	من أي الأقسام قطعاً تكذب

اما المتصلة الاتفاقية الموجبة فهي ذاتها تفصيل يحصل به الاختلاف في صحة التركيب ، لأنها كما عرفت مالا علاقة بين طرفيها تقتضي اللزوم ، وحيث يجب ان يكون تاليها صادقاً ، واما مقدمها فتارة يكون محتملاً للصدق والكذب وتارة يكون صادقاً ، وهي بالمعنى الاول اتفاقية عامة ، وبالمعنى الثاني اتفاقية خاصة ، لما بينهما من العموم والخصوص ، فالاتفاقية العامة تصدق اذا تركبت من صديقين بالضرورة لاستحالة كذبها عنهما ، لانه اذا صدق الطرفان وافق أحدهما الآخر بالضرورة في الصدق ، كقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالخمار ناطق ، وتصدق عن مقدم كاذب وتال صادق ، كقولنا كلما كان الخلاء موجوداً فالحيوان موجود ، وتكذب

إذا تركبت من كاذبين ، ومن مقدم صادق وتال كاذب ، والا لم تكن كاذبة اذ يكفي في صدقها صدق التالي ، والاتفاقية الخاصة ، الموجبة تصدق اذا تركبت عن صادقين بالضرورة لما مر ، وتكذب اذا تركبت عن كاذبين وعن مقدم صادق وتال كاذب ، وعكسه ، لان طرفها اذا كانا كاذبين أو كان التالي كاذباً والمقدم صادقاً فكذبها ظاهر ، لان الكاذب لا يوافق شيئاً ، وان كان المقدم كاذباً والتالي صادقاً فكذلك ، لا اعتبار صدق الطرفين فيها

وَيَسْتَقِيمُ الْحَصْرُ فِي الَّذِي ذُكِرَ	مِنَ التَّرَاكِبِ إِذَا لَمْ نَعْتَبِرْ
فِي الْإِتِّفَاقِيَّاتِ أَنْ لَا تُوجَدَا	عِلَاقَةٌ بَيْنَهُمَا لِلزُّومِ أَطَرْدَا
أَمَّا لَدَى اعْتِبَارِ فَقْدِهَا فَفِي	كُلِّ ذَوَاتِ الْإِتِّفَاقِ الْكِذْبُ فِي
تَرْكِيبِهَا مِنْ أَيِّ قِسْمٍ مُمَكِّنُ	لَدَى وَجُودِهَا وَهَذَا بَيْنَ
وَجَازٍ فِي ذَاتِ الزُّومِ الْكِذْبُ فِي	أَرْبَعَةِ الْأَقْسَامِ حَيْثُ تَنْتَفِي

انما يستقيم ما ذكر من الحصر فيما ذكر من التراكيب اذا لم نعتبر في الاتفاقية عدم العلاقة التي يكون بها التالى لازماً للمقدم ، بل نكتفي فيها بصدق التالي أو بصدق الطرفين ، اما اذا اعتبرنا عدم العلاقة أمكن تركيب كواذبها من سائر الاقسام بوجود العلاقة ، كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وقولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساساً ، فهاتان قضيتان احدهما مركبة عن صادقين ، والاخرى عن كاذبين ، يكذبان اتفاقية ، ويصدقان لزومية ، وكقولنا اذا كان الانسان ناطقاً

فالغراب ناطق ، وعكسها ، واللزومية أيضا تكون كاذبة من الاربعة
الاقسام عند فقد العلاقة فيها كما مر

أَمَّا ذَوَاتُ الْفَصْلِ إِذْ تُوَلِّفُ	فَمِنْ ثَلَاثَةٍ لِمَا سَتَعْرِفُ
أَنْ أَمْتِازَ صَدْرَهَا عَنْ مَاتِلَا	بِالطَّبْعِ مُتَتَفٍ لِذَلِكَ جُمْلَا
مُمِيزًا الْقَسَمَيْنِ بِالْوَضْعِ فَقَطْ	فَمَسَاقَتَرَكِيبُ الصَّوَادِقِ انْضَبَطْ
ذَاتِ اتِّقَايٍ أَوْ عِنَادٍ إِنْ أَتَتْ	مُوجِبَةً مِنَ الْحَقِيقِيِّ رُكِبَتْ
عَنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ أَوْ مَانَةٍ	جَمْعًا فَمِنْ غُتْلَقَيْنِ وَاقِعَةٍ
وَكَاذِبَيْنِ وَالَّتِي قَدْ مَنَنْتَ	خُلُوعًا الصِّدْقَ بِهَا إِذْ رُكِبَتْ
مِنْ صَادِقٍ وَكَاذِبٍ أَوْ صَادِقَيْنِ	وَلَمْ يَسْغُ تَرْكِيبُهَا مِنْ كَاذِبَيْنِ

اما المنفصلات عنادية كانت أو اتفاقية فتركيبها انما يكون من ثلاثة
اقسام : صادقين ، وكاذبين ، وصادق وكاذب ، لما ستعرف مما سيأتي ان
امتياز المقدم عن التالي فيها بحسب الطبع متنف ، وانما الامتياز فيها واقع
بحسب الوضع فقط ، بخلاف المتصلات ، فلهذا جعل القسمان الممتازان
هنا بحسب الوضع فقط قسما واحدا ، ولنذكر أولا تركيب الصوادق ،
فالمنفصلة الصادقة الموجبة اتفاقية كانت أو عنادية ان كانت حقيقة
وتركيبها لا يكون الا من صادق وكاذب ، لانها التي لا يجتمع جزءاها في
الصدق والكذب ، فلا بد ان يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا ،
كقولنا : إما ان يكون هذا العدد زوجا أو لازوجا ، وان كانت مافنة
الجمع فتركيبها يكون من صادق وكاذب ، ومن كاذبين ، لانها التي حكم
فيها بعدم اجتماع طرفيها في الصدق ، فجاز ان يكون أحد طرفيها واقعا

الآخر غير واقع ، فيكون تركيبها عن صادق وكاذب ، كقولنا اما ان يكون زيد انساناً أو حجراً ، وجاز ان يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركيبها عن كاذبين ، كقولنا اما ان يكون زيد فرساً أو حمرا ، ولا يمكن تركيبها من صادقين ، وان كانت مانعة الخلو فتركيبها يكون من صادق وكاذب ومن صادقين ، لأنها التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزئها معا ، فجاز ان يكون أحدهما واقعاً والآخر غير واقع ، فيكون تركيبها عن صادق وكاذب ، كقولنا اما ان يكون زيد لا حجراً أو لا انساناً ، وجاز ان يكون مجتمعين في الوجود فيكون تركيبها عن صادقين ، كقولنا اما ان يكون زيد لا شجراً أو لا حجراً ، ولا يسوغ تركيبها من كاذبين

أما ذاتُ الاتِّصالِ الموجِبِهِ	فَقِيَ كِلَا النُّوعَيْنِ تَأْتِي كَاذِبُهُ
مِنَ الْحَقِيقِي إِذَا مِنْ صَادِقَيْنِ	تَرَكَتْ أَوْ رَكِبَتْ مِنْ كَاذِبَيْنِ
وَذَاتُ مَنْعِ الْجَمْعِ إِنْ مِنْ صَادِقَيْنِ	تَرَكَتْ تَكْذِيبُ دُونَ الْآخَرَيْنِ
وَتَكْذِيبُ الْمَانِعَةِ الْخُلُوعِ	عَنْ كِذْبِ تَالِيهَا مَعَ الْمَثْلُوعِ
أما إِذَا فَقَدْ الْعِلَاقَةُ اعْتَبِرَ	كَمَا بِذَاتِ الْإِتِّصَالِ قَدْ ذُكِرَ
فَالْإِتِّفَاقِيَّاتُ طَرَأَ تَكْذِيبُ	إِنْ وُجِدَتْ مِنْ أَهْلِهَا تَرَكَبُ
وَعِنْدَ فَقْدِهَا الْمِنَادِيَّاتُ	مِنْ أَيِّ قِسْمٍ كَانَ كَاذِبَاتُ

تركيب كواذب المنفصلات الموجبة اتفافية كانت أو عنادية ، ان كانت حقيقة يكون من صادقين لاجتماعها في الصدق ، كقولنا اما ان يكون زيد انساناً أو حيواناً ، ويكون من كاذبين لارتفاع الطرفين ، كقولنا اما ان تكون الثلاثة زوجاً أو منقسمة بمتساوين ، ولا تتركب

من صادق وكاذب والا لصدقت، وان كانت مانعة الجمع يكون تركيبها عن صادقين، لاجتماع جزئها حينئذ، كقولنا اما ان يكون زيد انساناً أو ناطقاً، ولا تتركب من القسمين الآخرين والا لصدقت، وان كانت مانعة الخلو يكون تركيبها من كاذبين لارتجاع الجزئين حينئذ، كقولنا اما ان يكون زيد لا انساناً أو لا ناطقاً، ولا تتركب من القسمين الباقيين، وهذا انما يصح اذا لم نعتبر عدم العلاقة في الاتفاقيات كما مر في المتصلات، اما اذا اعتبرنا فقد العلاقة فيها فكل من الاقسام الثلاثة الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو اتفاقية أو عنادية يمكن ان تتركب من جميع الاقسام، لانه اذا لم يصدق الحكم بالعناد بين طرفي العنادية المستند الى العلاقة جاز ان يكرهنا كاذبين بلا علاقة في مانعة الجمع، وصادقين بلا علاقة في مانعة الخلو، وصادقاً وكاذباً بلا علاقة في الحقيقة، وتكذب الاتفاقيات بوجود العلاقة على هذه الانحاء المذكورة

وَتَصْدِيقُ السَّالِبَةِ الشَّرْطِيَّةِ مِنْ أَيْ نَوْعٍ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ
عَنْ كُلِّ مَا تَكْذِبُ عَنْهُ الْمُوجِبَةُ إِذَا كَذَّبُهَا يُوجِبُ صِدْقَ السَّالِبَةِ
وَعَكْسُهُ إِذَا صِدَقَ الْإِيجَابُ أَقْتَفَى لِكَيْلِكَ السَّلْبِ وَشَرْحُهُ مَقْصَدِي

جميع ما تقدم هو حكم الشرطيات الموجبات متصلة أو منفصلة، وأما سوابها فهي تصدق على الاقسام التي تكذب عنها الموجبات، ضرورة ان كذب الإيجاب يقتضي صدق السلب. وتكذب عن الاقسام التي تصدق عنها الموجبات، ضرورة ان صدق الإيجاب يقتضي كذب السلب لا محالة، وهذا معلوم مما مر سابقاً.

﴿ فصل ﴾

الْحَصْرُ وَالْإِهْمَالُ وَالشَّخْصِيَّةُ يَكُونُ فِي الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ
لَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِحَسَبِ مَا وَقَعَ مِنْ تِلْكَ فِي أَجْزَائِهَا فَيَنْبَغُ
بَلِ ارْتِبَاطُ هَذِهِ الْأَحْوَالِ حَسَبَ عِنَادِهَا وَالْإِتِّصَالِ

قد مر بك ان القضية الجزئية تنقسم الى شخصية ومحصورة ومهمة وطبيعية ، والشرطية كذلك تنقسم الى محصورة كلية وجزئية ، والى مهمة وشخصية . ولا تعمل الطبيعية هنا فضلا عن أن تكون معتبرة ، كما ان العدول والتحصيل كذلك غير معقول هنا لما تقرر في المطولات ، وقد عرفت أيضاً مما مر ان كلية الجزئية ونحوها ليست بسبب كون موضوعها أو محمولها كلياً مقولاً على كثيرين ، فان الموضوع في قولنا : الانسان كاتب : نوع كلي ، مع ان القضية ليست كلية ، بل كليتها باعتبار كون الحكم الذي هو فيها الجمل كلياً شاملاً لجميع أفراد الموضوع . وكذلك الشرطية ليس حصراً وإهمالاً وشخصيتها بسبب كلية أحد جزئيهما أو شخصيته ، فان قولنا : ان كان كل انسان حيوان فكل كاتب حيوان : ليست كلية ، مع ان جزئيهما قضيتان كليتان ، وقولنا : كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده : ليست شخصية بل كلية ، مع كون جزئيهما قضيتين شخصيتين ، بل ارتباط الحصر والشخصية والإهمال هنا انما هو باعتبار الاتصال في المتصلة والمناد في المنفصلة ، فهما نظير الحكم في الجزئية ، وكما انه لا نظر الى الاجزاء هناك لا نظر اليها هنا أيضاً

فَإِنَّمَا الْمَحْصُورَةُ الْكُلِّيَّةُ حَيْثُ يَكُونُ التَّالِي فِي الْقَضِيَّةِ

ملازمًا لاصدر في المتصلة أو ذاعناد في العنادية له
في كل الأزمان والآوضاع بما يمكن أن يجامع المقدمًا

إذا علمت ما تقدم فكلية الشرطية انما هي حيث يكون التالي لازما
الصدر في المتصلة للزومية، ومعاذآله في المنفصلة العنادية في جميع الأزمان
وعلى جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم، فالآوضاع في الشرطية
كالأفراد في الحلية . والمراد بالآوضاع الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب
اقتترانه بالامور الممتنة الاجتماع معه بحيث لا تنافي مقدميته ، فقولنا : كلما
كان زيد انسانا فهو حيوان : معناه ان لزوم حيوانية زيد لانسانيته ثابت
في كل زمان وعلى كل وضع يمكن أن يجامع انسانية زيد من كونه قائما أو
قاعدا أو كاتباً ، أو كون الشمس طالعة أو كون الحمار ناهقا أو غير ذلك مما
لا يتناهى . ولم يشترطوا امكان تلك الاوضاع في نفسها ليشمل ما اذا كان
المقدم كاذباً . كقولنا : كلما كان القرس انساناً كان حيواناً : فان معناه لزوم
حيوانية القرس للانسانية مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية
القرس من كونه كاتباً وضاحكا وناطقاً الى غير ذلك ، وان كانت محالة
في نفسها . وانما قيدوا الاوضاع بامكان الاجتماع مع المقدم لئلا يلزم من
اطلاقها وتعميمها ان لا تصدق كلية شرطية أصلاً . لان بعض الاوضاع
لا يصح معه اللزوم أو العناد ، وذلك كما اذا فرض المقدم مع عدم التالي أو
عدم لزوم التالي له أو مع لزوم نقيض التالي له . فانه حينئذ لا يلزم التالي ضرورة
استلزام الشيء للنقيضين الذي هو محال ، فعلى بعض الاوضاع لا يكون
التالي لازماً للمقدم ، فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع

وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير . وكذا في العنادية اذا فرض المقدم مع وجود التالي أو مع عدم عناده اياه أو مع عناده نقيض التالي لا يكون التالي معانداً له لامتناع معاندة الشيء للنقيضين ، فلو أخذنا المقدم في مانعة الجمع مع صدق الطرفين امتنع أن يعانده التالي في الصدق لاستلزامه التالي حينئذ . فلو عانده كان لازماً منافياً وهو محال . أو أخذنا المقدم في مانعة الخلو مع كذبهما امتنع أن يعانده التالي في الكذب . فليس دائماً معانداً ، فلا يصدق في كل منهما ان التالي معاند للمقدم على كل الاوضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير . هذا تقرير الموجبة الكلية الشرطية (وأما) الكلية السالبة فهي ما يحكم فيها بسلب لزوم التالي أو عناده في جميع الازمنة والايام حتى يكون اللزوم المرفوع والمعاندة المرفوعة جزءاً من التالي من حيث هو نال . فاذا قلنا : ليس اذا كان كذا كان كذا : وأردنا رفع اللزوم كلياً كان معناه ليس البتة إذا كان كذا يلزمه كذا أو يعانده كذا . وليست السالبة ما يحكم فيها بلزوم سلب التالي أو عناد سلبه ، فانها موجبة لزومية أو عنادية سالبة التالي كما تقدم الكلام على ذلك

وَشَرَطُ كُلِّيَّةِ ذَاتِ الْإِتِّفَاقِ أَيْضاً وَتَوَقُّعِ الطَّرْفَيْنِ فِي السِّيَاقِ
مِنْ الْحَقِيقَتَيْنِ وَإِلَّا لَمْ تَجِي إِذْ جَائِزٌ كَذِبُهَا فِي الْخَارِجِ
يشترط مع مامر في كلية ذوات الاتفاق ان يكون طرفاها حقيقيين
اذ لو كان أحدهما خارجيا جاز كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه في
الخارج في بعض الازمنة ، فلم يتوافقا في الصدق في جميع الازمنة ،
فكليتها انما تكون بالحكم فيها بالاتصال أو الانفصال في جميع الازمان
وعلى جميع الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لا الاوضاع الممكنة

الاجتماع مطلقا فلم تصدق كلية ، هذا في الكلية المتصلة ، وقس على ذلك
حال المنفصلة باعتبار العناد بدل اللزوم

وَحَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ غَيْرَ عَائِدٍ عَلَى جَمِيعِ مَا مَضَى بِوَاحِدٍ
مِنْ ذَيْنِ فَالْمَحْضُورَةُ الْجَزْئِيَّةُ تَكُونُ وَالْمُهْمَلَةُ الشَّرْطِيَّةُ
إِنْ أَهْمَلَ الْحُكْمُ عَلَى الْأَوْضَاعِ كَمَنْ يَزْرَعُ فَوُ دُو اتْتَفَاعِ

اما جزئية الشرطية فحيث يكون الحكم بواحد من الانصال
والانفصال غير عائد على جميع الازمان والاوضاع ، بل يكون الحكم
بواحد منهما مقصورا في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع المذكورة
كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ، فان الحكم بلزوم
الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه ناطقا ، وكقولنا قد يكون اما
ان يكون الشيء ناميا او مجادا حقيقيا ، فان العناد بينهما انما هو على وضع
كون ذلك الشيء من المنصريات ، لان الجماد لا يطلق حقيقة على الفلكيات ،
اما اهمال الشرطية متصلة فباهمال الازمان والاوضاع ، أي عدم بيان
كيتها من الكلية والجزئية ، لما علمت مكررا ان الازمان والاوضاع في
الشرطيات بمنزلة الافراد في الحملات ، ومثالها قولنا : من يزرع فهو ذو
اتنفاع ، فان لزوم الاتنفاع للزائر لم يتقيد بكلية الازمان والاوضاع ولا
بعضيتها ، وقس عليها المنفصلة

* . أَمَا خُصُوصِيَّتُهَا فَحَيْثُ فِيهَا بَوَاصِلٌ أَوْ فِصَلٌ حُكْمًا

عَلَى مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَوْضَاعِ كَمَنْ يَزْرَعُ الْآنَ فَهُوَ الْوَاعِي .

اما خصوصية الشرطية فحيثما حكم فيها باللزوم أو العناد ايجابا ، أو

فيه سلباً ، على زمن أو وضع من الاوضاع معين ، كما ان خصوصية المحلية بالحكم على فرد معين ، وذلك كقولنا : في المتصلة : من يزرنا الان فهو الواعي . فلفظ الآن في المثال ظرف زمان يفيد توقيت الملزوم معيناً ، وتوقيت الملزوم يستلزم توقيت الملزوم ضرورة ، وفي المنفصلة : اما ان تظهر اليوم الشمس ، واما ان لا تكون الارض مضيئة

وَالسُّورُ فِي الْمَوْجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنْ تَكُ مِنْ مُتَّصِلِ الشَّرْطِيَّةِ
مَتًى وَمَعَهَا وَكَذَا كَلَمًا وَذَاتُ الْإِلْفِصَالِ لَفْظٌ دَائِمًا

سور الموجبة الكلية المتصلة لفظ متى ومعها وكلاً ، وذلك كقولنا : كلما أو متى أو معهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وسور الموجبة الكلية المنفصلة لفظ دائماً ونحوها ، كقولنا : دائماً اما ان تكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجوداً

وَهُوَ مِنَ التَّوَعُّينِ مَعَهَا شَيْئُهُ لِلْسَّالِبِ الْكُلِّيِّ لَيْسَ الْبَتَّةُ

سور السالبة الكلية من نوعي الشرطية أي متصلة أو منفصلة لفظ ليس البتة ، نحو ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، وليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجوداً
وَلَفْظٌ قَدْ يَكُونُ فِي الشَّرْطِيَّةِ لِذَاتِ الْإِيجَابِ مَعَ الْجُزْئِيَّةِ

سور الموجبة الجزئية من نوعي الشرطية لفظ قد يكون ، نحو : قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئاً ، وقد يكون اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجوداً

أَمَّا ذَوَاتُ السَّلْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ فِي تَوْعِي الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ
عَنْ سُورِهَا قَدْ لَا يَكُونُ يَنْبِي كَذَا بِادْخَالِ أَدَاةِ السَّلْبِ
مِنْ قَبْلِ سُورِ الْمُوجِبِ الْكُلِّيِّ فِي كِلْتَاهِمَا فَأَعْنِ بِهَذَا وَآكْتَفِ
كَلَيْسَ مَهْمًا أَوْ كَلَيْسَ كَلِمًا وَفِي ذَوَاتِ الْفَصْلِ لَيْسَ دَائِمًا

سور السالبة الجزئية الشرطية متصلة كانت أو منفصلة لفظ قد لا يكون، كقولنا : قد لا يكون اذا كانت الشمس طالمة كان العالم مضيقا، وقد لا يكون اما ان تكون الشمس طالمة واما ان يكون النهار موجودا، ومن سور السالبة الجزئية في التوعين أيضا ادخال اداة السلب كليس على سور الايجاب الكلي ، كليس كلما أو ليس معها أو ليس متى في المتصلة، وليس دائما في المنفصلة، لانا اذا قلنا « كلما كان كذا » كان مفهومه الايجاب الكلي لاعالة ، واذا ارفع الايجاب الكلي باداة السلب تحقق السلب الجزئي كما سبق الكلام عليه في سور السالبة الجزئية المحلية

وَحَيْثُمَا أُطْلِقَتْ فِي الْمُتَّصِلَةِ لَفْظًا إِذَا وَإِنْ وَلَوْ فَهَمَّةٌ
أَمَّا لِذَاتِ الْفَصْلِ فَالْإِهْمَالُ أَنْ تُطْلَقَ إِمَّا وَكَذَا أَوْ فَأَفْهَمَنْ
إِهْمَالِ الْمُتَّصِلَةِ بِاطْلَاقِ لَفْظِ إِذَا وَإِنْ وَلَوْ وَنَحْوِهَا الَّتِي هِيَ أَدَوَاتُ
شَرْطِهَا كَقَوْلِهِ سَابِقًا فِي الْمَتْنِ مِنْ يَزِرُنَا فَهُوَ ذُو انْتِفَاعٍ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ : إِنْ
كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِمَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ ، وَإِهْمَالِ الْمُنْفَصِلَةِ بِاطْلَاقِ لَفْظِ أَمَّا
وَعَدِيلُهَا الَّذِي هُوَ أَمَّا الْثَانِيَةُ أَوْ لَفْظُ أَوْ، وَنَحْوُ قَوْلِنَا : إِنْ تَكُونُ الشَّمْسُ
طَالِمَةً وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّهَارُ مُوجُودًا

وَإِنْ تُرِيدُ إِیْضَاحَهَا بِالْأَمْثَلَةِ قَبِي مَطُولَاتِهِمْ مُفَصَّلَةٌ

وَأِنَّمَا بِشَرْحِهَا الْإِطْلَاقَ لَمْ تَحْتَمِلْهَا هَذِهِ الْعَجَالَةَ
لَمَّا ضَاقَ مَجَالُ النِّظَمِ عَنْ ذِكْرِ أَمْثَلَةِ الْقَضَايَا السَّابِقَةِ حَالَةَ ذِكْرِ أُسْوَارِهَا
أَحَالَ عَلَى الْمَطُولَاتِ بِذَلِكَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا مُسْتَوَافَةً كَمَا تَرَى وَاقِعَهُ أَعْلَمُ

﴿ فصل في تركيب الشرطيات ﴾

قَدْ مَرَّ قَبْلُ أَنَّ ذَاتَ الشَّرْطِ مَا إِلَى قَضِيَّتَيْنِ حُلُّهَا انْتَقَى
فَلْيَكُنِ الْجُزْآنِ ذَاتِي حَمَلٍ أَوْ رَبِّيَّ وَصَلِيَّهَا أَوْ فَصْلٍ
أَوْ ذَاتَ حَمَلٍ قَارَأَتْ مُتَّعِلَهُ أَوْ رُكِبَتْ مِنْهَا وَمِنْ مُنْفَصِلَهُ
أَوْ ذَاتَ الْإِلَاقَةِ مَعَ مَا تَقَصَّلَتْ فَهَذِهِ سِتَّةُ أَقْسَامٍ وَقَتَ

قد تقدم قبل ان الشرطية مطلقا منحلة الى قضيتين ، وحيث كان
الامر كذلك فطرقاها اما ان يكونا حملتين، كقولنا : كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو حيوان في المتصلة ، واما ان يكون هذا المدد زوجا أو فردا
في المنفصلة ، أو يكونا متصتين كقولنا : كلما كان ان كان الشيء انسانا فهو
حيوان فكلما لم يكن هذا الشيء حيوانا فهو لم يكن انسانا : في المتصلة ،
وكقولنا : دائما اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا : في المنفصلة ،
أو يكونا منفصلتين، كقولنا : كلما كان دائما اما ان يكون المدد زوجا أو
فردا فدائما اما ان يكون متقسما بمساويين أو غير منقسم : في المتصلة ،
وكقولنا : دائما اما ان يكون هذا المدد زوجا أو فردا واما ان يكون هذا
المدد لازوجا ولا فردا : في المنفصلة ، أو يكونا حالية ومتصلة ، كقولنا :
ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود : في المتصلة ، وكقولنا : دائماً اما ان لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون ههنا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود : في المنفصلة ، أو يكونا محلية ومنفصلة ، كقولنا : ان كان هذا عددا فهو دائماً اما زوج أو فرد : في المتصلة ، وكقولنا : دائماً اما ان يكون هذا الشيء ليس عدداً واما ان يكون اما زوجاً أو فرداً : في المنفصلة ، أو يكونا متصلتين ومنفصلتين ، كقولنا : ان كان كلهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فداًئماً اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجوداً : في المتصلة ، وكقولنا : دائماً اما ان يكون كلهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان تكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجوداً : في المنفصلة ، فهذه ستة أقسام ينحصر فيها تركيب الشرطية ، أعني ان التركيب في النوعين من الاجزاء الاولى منحصر فيها ومرتقبة الى هذا العدد من الاقسام ، والا فلا شرطية الا وتركبها من المحليات ، اذ لا بد من الانتهاء الى المحليات والا لزم التركيب من أجزاء غير متناهية ، ولهذا قدموا بحث المحليات على الشرطيات لبساطتها بالنظر الى الشرطيات ، على ان الحصر في الستة الاقسام انما هو في تركيب المنفصلة ، واما المتصلة فهو مستدرك بما سيذكره في المتن ،

- لَكُنَّا الثَّلَاثَةُ الْآخِرَةَ •
- بِأَلَا نَقْسَامُ هَهُنَا جَدِيرَهُ •
- فِي ذَاتِ الْإِتِّصَالِ كُلِّ وَاحِدٍ
- مِنْهَا إِلَى قِسْمَيْنِ لَأَلْزَائِدِ
- وَذَٰكَ بِأَعْتَابٍ كُلِّ مِنْهُمَا
- مُقَدِّمًا أَوْ تَالِيًا وَإِنَّمَا
- لَمْ يَكْ ذَا التَّقْسِيمِ حَالُ الْفَصْلِ
- مُلْتَزِمًا لِأَنَّ حَالَ كُلِّ

جُزْءٍ مَعَ الْآخَرِ مِنْهَا وَاحِدٌ كُلُّ لِثَانِيَةٍ بِهَا مُعَانِدٌ
 فَضْمُهَا التَّرْتِيبُ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ بِالْوَضْعِ لَا بِالطَّبْعِ عَارِضٌ لَذَيْنِ
 وَلَيْسَ هَذَا الْحَالُ فِيمَا اتَّصَلَ بَلْ صَدْرُهَا مُمَيِّزٌ عَمَّا تَلَا
 بِالطَّبْعِ فِيهَا إِذْ هُنَا الْمُقَدَّمُ مَلْزُومٌ تَالِيَهَا وَهَذَا لَا زِمُ
 فَقَدْ يَكُونُ الصَّدْرُ مَلْزُومًا هُنَا وَغَيْرَ لَا زِمٍ فَقَدْ تَمَيَّنَا
 بَأَن يَكُونُ الصَّدْرُ صَدْرًا وَكَذَا تَالِيَهُ تَالِيًا وَمِنْ ذَا أَخِذَا
 أَن لَتَرْكِيبِ ذَوَاتِ الْإِتِّصَالِ تِسْعَةُ أَقْسَامٍ تَبَيَّنُ بِالْمِثَالِ
 فَاطْلُبُهُ فِي الطُّوَلَاتِ تُهْدَى فَأَنَّهُ فِي النِّظْمِ صَفْبٌ جِدًّا

كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة التي هي التركيب من حمليّة
 ومتصلة ومن حمليّة ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة ، ينقسم في المتصلة الى
 قسمين ، وذلك باعتبار كل واحد من الجزئين مقدما وباعتباره تاليا ، وانما
 لم يكن هذا الانقسام ملزما في المنفصلة ، لان حال كل من جزئيهما مع
 الآخر حال واحد ، وهو العناد بينهما ، فان مفهوم التالي فيها المعاند
 ومفهوم المقدم المعاند كذلك ، وعاد أحد الشئيين للآخر في قوة عناد
 الآخر اياه ، لان المقابلة تكون من الطرفين ، وانما عرض لاحدهما ان
 يكون مقدما وللآخر ان يكون تاليا بمجرد الوضع أي الذكر لا بالطبع ،
 بخلاف المتصلة فان مقدما متميز عن تاليا بحسب الطبع ، أي المفهوم
 لان مفهوم المقدم في القضية الزومية مع قطع النظر عن خصوصية المادة
 الملزوم ، ومفهوم التالي مع ما ذكره اللازم ، ويحتمل ان يكون الشئ ملزوما
 لآخر ولا يكون لازما له ، والتلازم في بعض المواد من الجانين خارج

عن مفهوم اللزومية ، فالمقدم في المتصلة متعين بان يكون مقدما ، والتالي متعين بان يكون تاليا ، ففرق بين المتصلة المركبة من الحلية والمتصلة والمقدم فيها الحلية ، وبينها والمقدم فيها المتصلة ، وكذلك في المتصلة المركبة من الحلية والمنفصلة ، والمركبة من المتصلة والمنفصلة بخلاف المنفصلة المركبة مما ذكر ، فلا فرق فيها في المفهوم اذا كان المقدم فيها الحلية أو المتصلة ، أو كان المقدم فيها الحلية والمنفصلة ، أو كان المقدم المتصلة أو المنفصلة لما علمت ، فصارت الاقسام في المنفصلات ستة فقط ، وفي المتصلات تسعة أقسام ، لانقسام كل من الثلاثة الاقسام الاخيرة فيها الى قسمين كما مر ، وقد تقدمت أمثلة الستة الاقسام منها ، واما أمثلة الثلاثة الاقسام الباقية فنثال المركبة من حلية ومتصلة ، والمقدم فيها المتصلة ، قولنا : ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فظلوع الشمس ملزوم لوجود النهار ، ومثال المركبة من حلية ومنفصلة والمقدم فيها المنفصلة ، قولنا : كلما كان هذا اما زوجا واما فردا كان عددا ، ومثال المركبة من متصلة ومنفصلة ، والمقدم فيها المنفصلة قولنا : كلما كان دائما اما ان تكون الشمس طالعة ، واما ان لا يكون النهار موجودا ، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

التناقض .

هذا شروع في لواحق القضايا وأحكامها بمد الفراغ من تعريفاتها وتقسيمها ، وبدأ بالتناقض وقدمه على العكس لتوقف بعض براهين العكوس عليه كما ستراه ، واعلم ان الحاجة ماسة الى فهم النقيض في النظر ،

فربما لا يدل البرهان على شيء ويدل على ابطال نقيضه ، فيكون كانه قد دل عليه ، وربما يوضع في مقدمات القياس شيء ولا يعرف وجه دلالة ما لم يرد الى نقيضه ، فاذا لم يكن النقيض معلوما لم تحصل هذه القوائد ، وربما يظن ان ذلك ظاهر وليس كذلك ، فان التساهل فيه مثار أغلاط في كثير من النظريات

خَلْفُ الْقَضِيَّتَيْنِ مَهْمَا يَتَّعَقَّ سَلْبًا وَإِيجَابًا تَنَاقُضًا دُعِي

بِحَيْثُ كَانَتْ ذَاتُهُ مُقْتَضِيَةً تَكْذِيبَ فِرْدَةٍ وَصِدْقَ الثَّانِيَةِ

هذا تعريف التناقض المتعبر ، فقوله « خلف » جنس بعيد ، لانه يشمل الخلف بين القضيتين كما سيأتي ، وبين المفردين كالسما والارض ، وبين المفرد والقضية كزيد قائم وخالد ، بلا اسناد وقوله « القضيتين » مخرج لاختلاف غير القضيتين مما مر ، وقوله « سلباً وإيجاباً » مخرج لاختلاف القضيتين بغير الايجاب والسلب ، كما اذا كان بالمدول والتحصيل ، أو بالاهمال والحصر ، أو بالحمل والشرط ، وقوله « بحيث كانت ذاته مقتضية كذب أحدهما وصدق الاخرى » مخرج لاختلاف القضيتين بالايجاب والسلب غير المتقضي لما ذكر ، كالاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين ، فانهما قد يصدقان معاً نحو بعض الحيوان انسان ، وبعضه ليس بانسان ، وكالاختلاف بين الموجبة والسالبة الكليتين ، فانهما قد تكذبان معاً نحو : كل حيوان انسان ، ولا شيء من الحيوان بانسان ، ومخرج أيضاً لاختلاف الواقع بين قضيتين بالايجاب والسلب المتقضي صدق واحدة وكذب الاخرى ، لكن ليس ذات الاختلاف منشأ اقتضاء صدق أحدهما وكذب الاخرى ، بل بواسطة أو بخصوص المادة ، أما بالواسطة فكما في

بإيجاب قضية سلب لازمها المساوي . كقولنا : زيد انسان ، وزيد ليس ناطقاً ، فإن اختلافهما إنما يقتضي افتراقهما في الصدق والكذب لالذاته ، بل بواسطة استلزام كل واحدة من القضيتين نقيض الاخرى ، وأما خصوص المادة فقولنا : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الانسان بحيوان ، وكقولنا : بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان . فإن اختلافهما بالسلب والایجاب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لكن لا بصورتهما وكونهما جزءيتين أو كليتين ، بل بخصوص المادة ، وهي كون المحمول أعم من الموضوع فيهما ، والا لزم ذلك في كل كليتين أو جزءيتين اختلفتا بالإيجاب والسلب ، وليس كذلك ، فإن الكليتين المختلفتين قد تصدقان ، والجزءيتين قد تكذبان كما مر تمثيلهما ، ولهذا اشترطوا الاختلاف بينهما في الكلية والجزئية كما يأتي في المتن

كَطَارِقٍ حُرٍّ وَلَيْسَ طَارِقٌ حُرًّا وَالْاِخْتِلَافُ لَا مُحَقَّقٌ
فِي ذَاتِي الْخُصُوصِ الْاَبَدِ أَنْ يَتَّحِدَا وَضَمًّا وَحَمَلًا وَزَمَنٌ
وَفِي مَكَانٍ قُوَّةٍ وَفِعْلٍ إِضَافَةٌ شَرْطٍ وَجَرءٌ كُلٌّ
الاختلاف المقيّد بالقيود الماضية غير متحقق في القضيتين الا بعد ما يأتي ، والقضيتان المتناقضتان اما أن يكونا مخصوصتين أو محصورتين ، لأن المهمة لكونهما في قوة الجزئية من المحصورات ، فبين الخصوصيتين لا يتحقق التناقض الا بعد تحقق ثمان وحدات مذكورات في المتن . وحدة الموضوع ، ووحدة المحمول ، ووحدة الزمان ، ووحدة المكان ، ووحدة القوة والفعل ، ووحدة الاضافة ، ووحدة الشرط ، ووحدة الجزء والكل لجواز صدق القضيتين أو كذبهما عند اختلافهما في شيء منها ، فلو اختلفتا

في شيء منها لم يتحقق التناقض ، فمثال اختلاف الموضوع زيد قائم وعمرو ليس بقائم . والمحمول زيد قائم وزيد ليس بكانب ، والزمان زيد قائم ليلا وزيد ليس بقائم نهاراً ، والمكان زيد قائم في السوق وزيد ليس بقائم في الدار ، والقوة والفعل الحمر في الدن مسكر بالقوة والحمر في الدن ليس مسكر بالفعل ، والاضافة زيد أبو خالد وليس زيد أبا حفص ، والشرط الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض وليس بمفرق للبصر بشرط كونه أسود ، والكل والجزء الزنجي أسود أي بعضه وليس بأسود أي كله . هذا هو ماقرره المتقدمون ، وقد ردها المتأخرون الى وحدة المحمول والموضوع لاندراج البواقي تحتها ، بل ردها الفارابي الى وحدة النسبة الحكيمية حتى يكون السلب وارداً على النسبة التي ورد عليها الايجاب ، وعند ذلك يتحقق التناقض ، والتمتع ماقاله لان اختلاف شيء من المحمول والموضوع وما يتعلق بهما يستلزم اختلاف النسبة ، ضرورة ان نسبة المحمول الى أحد المتباينين غير نسبته الى الآخر . وكذلك نسبة أحد المحمولين المتباينين الى شيء مقارنة نسبة الآخر اليه ، وكذلك نسبة أحد الامرين الى الآخر في زمان غير نسبته اليه في زمان آخر . وعلى هذا القياس في باقي الوحدات ، فتبين انه متى اتحدت النسبة الحكيمية اتحدت جميع الامور ، وذلك محقق للتناقض

فِيمَا مَضَى مِنَ الْمَثَالِ تُحْكَمُ طَرًّا وَفِي الْمَحْصُورَتَيْنِ يُلَمَّ
نَحْقُ التَّنَاقُضِ الْمُبَايِنِ عِنْدَهُم بِالْاِخْتِلَافِ الْكَائِنِ

يَنْتَهُمَا كَلِيَّةٌ وَجُزْئِيَّةٌ وَالْإِتِّحَادُ فِي الثَّمَانِ الْمَاضِيَةِ
لِأَنَّهُ قَدْ تَكْذِبُ الْكَلِمَتَانِ وَرُبَّمَا الْجُزْئِيَّتَانِ يَصْدُقَانِ
فَالنَّقْضُ لِلْمُوجِبَةِ الْكَلِيَّةِ بِحَيْثُ بِالسَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ
كَكُلِّ حَرٍّ ذُو سَخَا وَبَقْعُهُ لَيْسَ سَخِيًّا جَاءَ فِيهِ نَقْضُهُ
وَتَنْقُضُ السَّالِبَةُ الْكَلِيَّةَ قَضِيَّةٌ مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ
• فَتَقْضُ لَأَشْيَاءَ مِنَ النَّبَاتِ حَتَّى يَمُوتَ النَّبْتُ ذُو حَيَاةٍ

يشترط في تحقق تناقض المحصورتين مع اتفاقهما في الثمان الوحدات
ايضا اختلافهما في السكم، اي في الكلية والجزئية، فانهما لو كانتا كليتين
أو جزئيتين لم يتناقضا، لجواز كذب الكليتين، وصدق الجزئيتين في
كل مادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع، كما مثلناه قريبا، وعلى ما
تقرر يكون نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية. ونقيض السالبة
الكلية هي الموجبة الجزئية، وأمثلهما مذكورة في المتن

وَالشَّرْطُ مَعَ مَامَرٍ فِي الْمَوْجِبَةِ كَوْنُهُمَا مُخْتَلِفَيْنِ بِالْجِهَةِ
وَحَيْثُ لَا اخْتِلَافَ لَا تَنَاقُضُ إِذَا كَذَبَ ذَاتِي الْوُجُوبِ يَمْرُضُ
فِي مَادَّةِ الْإِمْكَانِ وَالْمُمْكِنَاتِ فِي مَادَّةِ الْإِمْكَانِ يُضَاقُ بِصَدَقَانِ

الاقتصار على مامر من الشروط لتحقيق التناقض هو فيها اذا لم تكن
القضيتان موجهتين. أما اذا كانتا موجهتين فلا بد مع مامر أيضا من
اشتراط الاختلاف في الجهة في المخصوصات والمحصورات، لانهما لو لم
يختلفا في الجهة لم يتناقضا، لان الضروريتين يكذبان معاً في مادة الامكان

كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة ، وليس كل انسان كاتب بالضرورة فانهما كاذبتان ، ولان المكتتين يصدقان معاً في تلك المادة، كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان . وليس كل انسان كاتباً بالامكان ، وحيث كان اختلاف الجهة أيضاً شرطاً في الموجحات فتكون نقائضها ما سيذكره ، ولا يذهب عنك ان المراد بلفظ النقيض في هذا الفصل أحد الامرين اما لفظ النقيض أو لازمه المساوي له . لما علمت من أن نقيض كل شيء رفعه ، فكل قضية تقيضها رفع تلك القضية ، حتى اذا قلنا : كل انسان حيوان بالضرورة كان نقيضها انه ليس كذلك . ومثلها سائر القضايا غير انه ربما يكون رفع تلك القضية قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا المتبعة ، وربما لم يكن رفعها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا المتبعة لكن يكون لرفعها لازم مساوٍ له ، فيؤخذ من ذلك اللازم المساوي ، ويطلق عليه اسم النقيض نجوزاً حتى يكون عندهم في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة ، ويسهل استعمالها في العكس والاقية والمطالب العلمية

• فَيَنْقُضُ الْمَطْلَقَةَ الضَّرُورِيَّةَ مِمَّا ذَاتُ عُمُومٍ إِذْهِبَ
حَقِيقَةً سَلْبُ الْوُجُوبِ وَهُوَ مَعَ أَيِّ وَجُوبٍ مَا تَنَاقَضُ يَقَعُ
وَمَنْهُ يُدْرَى أَنَّ هَذِي الْمَمَكَّةَ نَقِيضُهَا ذَاتُ الْوُجُوبِ الْيَنَّةَ

القضية ان كانت بسيطة فنقيضها بسيط ، لانه رفع نسبة واحدة ، فنقيض الضرورية المطلقة هي الممكنة العامة ، لان الضرورية هي التي حكم فيها بضرورة الايجاب والسلب . فيكون نقيضها قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة الايجابية أو السلبية ، والامكان العام هو عين سلب الضرورة

عن الجانب المخالف للحكم ، وهو مع أي ضرورة كانت سلبية أو ايجابية مناقض لها ، لان اثبات الضرورة في الجانب المخالف وسلبها في ذلك الجانب مما يتناقضان . فتقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب . أي سالبة ممكنة عامة . ونقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب أي موجبة ممكنة عامة ، ومن هذا يدرك ان تقيض الممكنة العامة هي الضرورية المطلقة لان امكان الايجاب تقيضه رفع امكان الايجاب ، أي سلب سلب ضرورة السلب ، وهو بعينه ضرورة السلب . وامكان السلب تقيضه رفع امكان السلب . أي سلب سلب ضرورة الايجاب . وهو بعينه ضرورة الايجاب . مثال ذلك قولنا : بالضرورة كل انسان حيوان ، تقيضه : بالامكان العام بعض الانسان ليس بحيوان ، وقولنا : بالضرورة لاشيء من الانسان بحجر ، تقيضه : بعض الانسان حجر بالامكان العام

- وَقَرَّرُوا أَنَّ نَقِيضَ الدَّائِمَةِ مُطْلَقَةٌ مُطْلَقَةٌ وَعَامَّةٌ
- وَذَا لِكَوْنِ السَّلْبِ فِي كُلِّ زَمَنٍ مُنَافِيًا لِإِيجَابٍ فِي بَعْضِ الزَّمَنِ
- وَعَكْسُهُ وَهَذِهِ الْمُطْلَقَةُ نَقِيضُهَا لِمَا مَعْنَى الدَّائِمَةِ

قرر المناطقة ان نقيض الدائمة المطلقة هي العامة المطلقة ، لان الدائمة قضية حكم فيها بدوام نسبة المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجودا ، فيكون نقيضها قضية حكم فيها برفع الدوام ، ولما لم يكن لنقيضها الصريح وهو رفع الدوام مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة المتداولة ، وكان له لازم مساو له وهو الاطلاق العام ، قالوا نقيضها المطلقة العامة . اذ هي قضية حكم فيها بنسبة المحمول للموضوع بالفعل ، أي الوقوع في الجملة

فالإيجاب الدائمة في كل الاوقات ينفيه الساب في البعض وساب الدوام في كل
 الاوقات ينفيه الايجاب في البعض، وانما عبر في المتن بالمنافاة لا بالناقضة لما
 عرفت ان الاطلاق العام لازم لرفع الدوام الذي هو النقيض الصريح، لان
 دوام السلب نقيضه رفع دوام السلب، ويلزمه اطلاق الايجاب، لانه اذا
 لم يكن المحمول دائماً السلب كان اما دائماً الايجاب أو ثابتاً في بعض الاوقات
 دون بعض، وأياً ما كان يتحقق اطلاق الايجاب. وكذلك دوام الايجاب
 يناقضه رفع دوام الايجاب، واذا ارتفع دوام الايجاب فاما ان يدوم الساب
 أو يتحقق السلب في بعض الاوقات دون البعض، وأياً ما كان فاطلاق
 السلب لازم جزماً، ومن ذلك يعلم ان نقيض المطلقة العامة هي الدائمة المطلقة،
 والبيان فيه ماضى، فانه اذا لم يكن الايجاب في الجملة يلزم السلب دائماً،
 اذا لم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب دائماً، ومثال ذلك قولنا: بالدوام كل
 فلك متحرك، نقيضه بعض الفلك ليس بمتحرك بالفعل، وقولنا لاشيء
 من الفلك بساكن بالدوام، نقيضه بعض الفلك ساكن بالاطلاق العام

وَيَنْقُضُ الْمَشْرُوطَةَ الَّتِي تَعُمُّ	حِينَئِذٍ مُمْكِنَةٌ وَعِنْدَهُمْ *
هِيَ الَّتِي الْحُكْمُ بِهَا أَنْ تُمَكِّنَا	نِسْبَةَ ذِي الْحِمْلِ لِذِي الْوَضْعِ هُنَا
فِي الْبَعْضِ مِنْ أَوْقَاتٍ وَصَفٍ مَا وَضَعِ	تَقُولُ فِي الْمَثَالِ كُلُّ مَنْصَرِعٍ
يُمْكِنُ أَنْ يَشْرَبَ دَنًا مَرَّةً	فِي بَعْضٍ وَقْتٍ كَوْنِهِ مُنْصَرِعًا
فَقِيهِمَا الْوُجُوبُ حَسَبَ الْوَصْفِ	وَسَلْبُهُ وَهُوَ حَرٌّ بِالْخُلْفِ

قرروا ايضا ان نقيض المشروطة العامة هي الحينية الممكنة، وهي
 والحينية المطلقة قضيتان بسيطتان لم يعتبر في القضايا البسيطة المشهورة،

وانما أحوجهم الى ذكرهما كونهما يناقضان بعض البسائط المشهورة، فالحنية
الممكنة هي التي حكم فيها بإمكان ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في
بعض أوقات وصف الموضوع، كقولنا : كل منصرع يمكن ان يشرب
دنا في بعض أوقات كونه منصرعا، وهي تقيض المشروطة العامة كحمار،
فقولنا : بالضرورة كل ماش حيوان مادام ماشيا، تقيضه ليس بعض
الماشي بحيوان حين هو ماش بالامكان، ويبان ذلك ان نسبة الحنية
الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة،
فكان الضرورية المحكوم فيها بالضرورة الذاتية تقيضها الصريح الممكنة
العامة، اذ فيها سلب الضرورة الذاتية من الجانب المقابل، كذلك المشروطة
العامة المحكوم فيها بالضرورة الوصفية تقيضها الصريح الحنية الممكنة
لان معناها سلب الضرورة عن الجانب المخالف، فقيهما الضرورة الوصفية
وسلبها وهذا خلف صريح، قال في شرح المطالع وهذا يعني كون الحنية
الممكنة تقيض المشروطة العامة انما يصح اذا فسرنا المشروطة بالضرورة
في جميع أوقات الوصف، أما اذا فسرنا بالضرورة بشرط الوصف فلا،
لكد ما في مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع دخل فيها، فلا يصدق:
كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً، ولا : ليس بعض الكاتب
بحيوان بالامكان حين هو كاتب، فصدقهما في مادة لا يكون الوصف
ضروريا ويكون له دخل في الضرورة، نحو: كل كاتب متحرك الاصابم
مادام كاتباً. وليس بعض الكاتب متحرك الاصابم بالامكان حين هو كاتب
أما تقيض ذات عرفت حينية مطلقة وهي التي *
نسبتها فعلا ترى ذات وقوع في بعض أوقات اتصاف الموضوع

• مَثَالُهَا مَا مَرَّ فِي ضَرْبِهَا بِعَيْنِهِ مَعَ قَيْدِ فَعْلِيَّتِهَا •
فَقِيَّتِهَا الدَّوَامُ وَالْإِطْلَاقُ لَا يَجْتَمِعَانِ فَالْتَأَنِي حَصَلَ

نقيض العرفية العامة الحينية المطلقة ، وهي التي يحكم فيها بثبوت النسبة أو سلبها بالفعل في بعض أوقات الموضوع . ومثالها هو مثال الحينية الممكنة السابقة بزيادة قيد الفعلية ، كقولنا : كل منصرع يشرب دنا في بعض أوقات صرعه بالفعل . اذا عرفت هذه فنقيض قولنا : بالدوام كل من به ذات الجنب يسعل ما دام مجنوباً . قولنا : بالاطلاق ليس كل من به ذات الجنب يسعل في بعض أوقات كونه مجنوباً . وبيان ذلك ان نسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة . فالحينية المطلقة من العرفية العامة بمنزلة المطلقة العامة من الدائمة ، فكما ان الايجاب في جميع أوقات الذات في الدائمة يناقضه السلب في بعضها في المطلقة العامة ، فكذلك الايجاب في جميع أوقات الوصف في العرفية العامة يناقضه السلب في بعضها في الحينية المطلقة ، وكذلك السلب في كل من الاولين يناقضه الايجاب في كل من الآخرين على هذا القياس ، وملخصه ان العرفية العامة والحينية المطلقة دوام واطلاق وهما متنافيان لا يجتمعان ، كما ذكر في المتن وحيث قد انتهى الكلام في ذكر نقائص البسائط شرع في ذكر نقائص المركبات فقال

أَمَّا الْمَرْكَبَاتُ فَالْكُلِّيَّةُ نَقِيضُهَا عِنْدَ أُولَى الرُّوْيَةِ
نَقِيضُ وَاحِدٍ مِنَ الْجُزْئِيْنَ لَا مَعِيْنَ بَلْ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى
طَرِيقَةِ الْمَنْعِ مِنَ الْخُلُوقِ وَذَا مِنَ الْمُبْسِيْنِ السَّجُلُوْ

ان دَرَى حَقَائِقَ المركّباتِ وَالنَّقْضَ للبَسَائِطِ المَوْجّهَاتِ

اما المركبات فقد عرفت ان القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين بسيطتين مختلفتين بالايجاب والسلب ، وعرفت أيضاً ان نقيض كل شيء رفعه، فيكون نقيض المركبة رفع المجموع برفع أحد جزئيه لاعلى التمين، ولو في ضمن رفع الجزئين كليهما كما يأتي بيانه ، فنقيض المركبة انما هو منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي جزئي المركبة ، والطريق في أخذ نقيضها ان تحملها الى بسيطتها ثم تأخذ نقيض كل منها على ماقررتم ، وتركب من ذلك النقيضين منفصلة مانعة الخلو ، فتقول اما ان يكون النقيض هذا أو ذاك ، وهذه المنفصلة في الحقيقة انما هي لازم مساو لنقيض المركبة ، لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة ، ومتى كذب الاصل صدقت المنفصلة ، وبيانه انه متى صدق الاصل صدق جزاءه ، ومتى صدق الجزء ان كذب نقيضاهما ، فتكذب المنفصلة المانعة الخلو لكذب جزئيهما ، فيكون رفع أحد الجزئين لاعلى التمين ضمن رفع الجزئين كليهما ، ومتى كذب الاصل فلا بد ان يكذب أحد جزئيه ، ومتى كذب أحد جزئيه صدق نقيضه ، فتصدق المنفصلة لصدق أحد جزئيهما ، وهذا كله واضح جلي بعد الاطلاع على حقائق المركبات ومعرفة نقائض البسائط ، لنزوده بالمثال بياناً ، فتقول اذا علمنا ان العرفية الخاصة الموجبة السكّلية مركبة من عرفية عامة موجبة كلية ، ومن مطلقة عامة سالبة كلية ، وعلمنا أيضاً ان نقيض الاولى الحينية المطلقة السالبة الجزئية ، وان نقيض الثانية الدائمة الموجبة الجزئية ، ظهر لنا ان نقيض العرفية الخاصة هو المفهوم المردد بين هذين النقيضين على سبيل منع الخلو ، فنقيض قولنا : بالدوام

كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً ، أي لاشيء من الكاتب
بمتحرك الاصابع بالفعل ، قضية مانعة الخلو هي قولنا : إما ليس بعض
الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل ، وإما بعض الكاتب
متحرك الاصابع دائماً ، وإذا علمنا أن الوجودية اللاضرورية الموجبة
الكلية ، مركبة من مطلقة عامة موجبة كلية ومن ممكنة عامة سالبة كلية ،
وعلمنا أيضاً أن نقيض الاولى الدائمة المطلقة الجزئية السالبة ، وأن نقيض
الثانية الضرورية المطلقة الموجبة الجزئية ، ظهر لنا أن نقيض الوجودية
اللاضرورية هو المفهوم المردد بين هذين النقيضين على سبيل منع الخلو ،
فنقيض قولنا . كل انسان كاتب بالفعل لا بالضرورة ، أي لاشيء منه
بكاتب بالامكان العام ، قضية منفصلة مرددة بين نقيض المطلقة العامة ونقيض
الممكنة العامة على سبيل منع الخلو ، وهي قولنا : اما بعض الانسان ليس
كاتباً دائماً ، وإما بعض الانسان كاتب بالضرورة ، وعلى هذا القياس في
سائر المركبات الكلديات .

وَأِنْ تَكُ الْآخَرَى فَإِنَّ الْمَاضِيَ لَمْ يَكُ فِي أَخْذِ النَّقِیْضِ كَافِئاً
لَا نَهَا تَكْذِبُ مَعَ كِذْبِ كِلَا نَقِیْضِي الْجُزْئِيْنَ وَارَعَ الْمَثَلَا
بَعْضُ النَّبَاتِ عَنَّبَ بِالْفِعْلِ لِأَدَائِمَا وَفِيهِ كِذْبُ الْكُلِّ

إذا كانت المركبة جزئية فانه لا يكفي في أخذ نقيضها التردد بين
نقيضي جزءيهما ، لجواز أن تكذب المركبة الجزئية ويكذب كلا نقيضي
جزءيهما ، فيكذب المفهوم المردد بينهما على سبيل منع الخلو ، فانه إذا اتفق

في بعض المواد أن يكون المحمول نابتاً لبعض أفراد الموضوع دائماً ، ومسلوباً عن الأفراد الباقية دائماً ، كما في مثال المتن : بعض النبات عنب بالفعل لا دائماً . تكذب الجزئية المركبة ، ويكذب كل من نقيضي جزئها ، أما كذب الجزئية فللكذب اللادوام لأن مفهوم الجزئية اللادائمة هو أن يكون بعض أفراد الموضوع بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه أخرى ، ولا شيء من أفراد الموضوع في هذه المادة كذلك ، اذ ليس شيء من أفراد النبات بحيث يثبت له العنب تارة ويسلب عنه أخرى ، فكذب الجزئية اللادائمة . وأما كذب المفهوم المردد بين نقيضي جزئها فللكذب التقيضين كليهما ، أما كذب الموجبة الكلية وهي نقيض اللادوام ، وهي في المثال « كل نبات عنب دائماً » فلأن المحمول وهو العنب مسلوب دائماً عن بعض أفراد النبات كالنخل ، فكيف يكون نابتاً لجميعها ، وأما كذب السالبة الكلية وهي نقيض الجزء الاول ، وهي في المثال لا شيء من النبات بعنب دائماً ، فلأن المحمول وهو العنب ثابت دائماً لبعض أفراد النبات ، فكيف يكون مسلوباً دائماً عن جميعها ، واذا كذبت الموجبة والسالبة الكليتان اللتان هما نقيضا الجزئين كذب المفهوم المردد لا محالة ، لانه مركب منهما فظهر ان التردد بين نقيضي الجزئية لا يكفي

وَإِنَّمَا الطَّرِيقُ مَهْمَا شِئْنَا	أَخَذَ نَقِيضَهَا إِذَا وَضَعْنَا
جَمِيعَ الْأَفْرَادِ بِأَنْ يُؤْتَى بِهَا	قَضِيَّةً كُلِّيَّةً عَمُومُوهَا
بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ لجزءي التي	تَرَكَّبَتْ مَرْدُدٌ بِالنِّسْبَةِ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الَّذِي وَضَعَ	فَرَدًّا قَرَدًا وَالْمِثَالَ فَاسْتَمِعْ

فِي قَوْلِنَا كُلُّ نَبَاتٍ إِمَّا كَرَّمٌ دَوَامًا أَوْ سِوَاهُ دَوَامًا
 قد عرفت أنه لا يمكن في أخذ نقيض الجزئية المركبة مالم في أخذ
 نقيض الكلية ، وإنما الطريق في أخذ نقيضها أن توضع أفراد الموضوع
 كلها بأن يؤدي نقيض كلية ضرورة أن نقيض الجزئية هي الكلية ، ويكون
 محمولها مرددا بين نقيضي محمولي الجزئين بالنسبة إلى كل فرد فرد من
 أفراد الموضوع ، وذلك لأننا إذا قلنا بعض (ج ب) لادائما ، كان معناه
 أن بعض (ج) يثبت له (ب) في وقت ، ولا يثبت له (ب) في وقت
 آخر ، ونقيضه رفعه ، وهو أنه ليس كذلك ، وهو مساو لمفهوم الترديد
 بين نقيضي محمولي الجزئين ، بأن نقول كل واحد واحد من أفراد (ج)
 إما (ب) دائما أو ليس (ب) دائما ، فليس حينئذ بعض أفراد (ج)
 يكون (ب) في وقت ، ولا يكون (ب) في وقت آخر ، فكل واحد
 واحد لا يخلو عن نقيضهما ، وعلى هذا يقال في نقيض مثال الجزئية المركبة
 في المتن ، وهي قولنا بعض النبات غيب بالافعل لادائما ، كل واحد واحد
 من النبات ، إما غيب دائما ، أو ليس غيب دائما ، وحينئذ يصدق النقيض
 ثم هذا النقيض مشتمل على ثلاثة مفهومات لأن كل واحد واحد من
 أفراد الموضوع لا يخلو إما أن يثبت له المحمول دائما ، أو لا يثبت له دائما
 وإذا لم يثبت له دائما ، فلا يخلو إما أن يكون مسلوبا عن كل واحد واحد
 دائما ، أو يكون مسلوبا عن البعض دائما ، ونابئا للبعض دائما ، فالجزء
 الثاني مشتمل على مفهومين ، ويؤخذ من هذا أن لاخذ نقيض الجزئية
 المركبة طريقا آخر ، وهو أن تتركب منفصلة مانعة الخلو من هذه المفهومات
 الثلاثة ، فتكون مساوية لنقيض الجزئية المركبة ، بأن نقول في المثال

السابق : اما كل نبات عنب دائماً ، أو لاشيء من النبات عنب دائماً ، أو
بعض النبات عنب دائماً ، وبعض النبات ليس بعنب دائماً ، وحيث
يصدق التقيض

العكس المستوي

انما احتيج الى معرفة العكس الآتي يانه لان بعض القياسات لا يظهر
وجه انتاجه الا به . ولأنه ربما أنتج القياس نتيجة وكان المطلوب عكسها
كما لو أنتج لنا سألة كلية ، وكان المطلوب عكسها فكانه أنتج العكس ،
وكذا في سائر الاقسام

العكس في عُرْفِ أُولِي التَقْوَلِ تَبْدِيلُكَ الْمَوْضُوعَ بِالْمَحْمُولِ
مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَلَوْ فَرَضًا وَمَعَ بَقَاءِ مَا مِنْ نَوْعِي الْكَيْفِ وَقَعَ

العكس في عرف المناطقه تبديل الموضوع بالمحمول مع بقاء الصدق
وبقاء ما وقع فيها من الايجاب أو السلب ، هذا في عكس الحملات ، وفي
عكس الشرطيات يحمل المقدم بدل التالي ، والتالي بدل المقدم . ولو كان
التعبير بطرفي القضية بدلا عن المحمول والموضوع لكان أعم وأحسن .
والمراد ببقاء الصدق ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق
العكس ، لا ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع ، وانما
اشتراطوا بقاء الصدق لان العكس لازم خاص من لوازم الاصل ،
وبستحيل أن يكون الملزوم صادقا واللازم كاذبا ، ولم يعتبروا بقاء الكذب
لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم ، فان قولنا « كل حيوان
انسان » كاذب مع عكسه ، وهو قولنا بعض الانسان حيوان ، والمراد

يبقاء ما وقع في الاصل من نوعي الكيف ان الاصل لو كان موجبا كان العكس أيضا موجبا وان كان سالبا فسالبا ، وهذا الشرط ليس بمجرد الاصطلاح بل لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة الا موافقة لها في الكيف

﴿ تبيينه ﴾ كما يطلق العكس على التبديل المذكور يطلق ايضا على القضية الحاصلة من التبديل ، وانما يسمى هذا العكس مستويا لحصول المساواة فيه بين القضية وعكسها في الصدق وفي الكيفية ، ويقال له عكس الاستقامة أيضا لذلك ، ولما كان المقصود من العكس كما علمت تحصيل أخص قضية تلزم الاصل بطريق التبديل المذكور وجب ان يذكر ما يلزم العكس من القضايا من أي نوع تكون مع بيان ذلك للزوم ، ووجب أيضا ذكر ما لا يلزمها العكس منها ، مع بيان عدم اللزوم فيها . ولهذا شرع في ذلك مبتدئا منه بذكر عكس الموجبات ، وان جرت عادة الغالب بتقديم عكس السوالب لشرف الموجبات ، وكون الانعكاس فيها اظهر فقال

فالمُوجِبَاتُ العَكْسُ فِيهَا مُمْتَنِعٌ	كُلِّيَّةٌ خَشِيَّةٌ كَوْنٍ . أَوْ ضَعِ
أَخَصٌّ مِنْ تَحْمُولِهَا وَحَلُّ مَا	خَصَّ عَلَى أَفْرَادٍ . مَا قَدْ عُمَّا *
مُمْتَنِعٌ بَلْ عَكْسُهَا جُزْئِيَّةٌ	مُطَرِّدٌ لِلظَفِ فِي الكَمِّيَّةِ
قَبِي مِثَالِ كُلِّ لَيْتِ مُفْتَرَسٍ	كُلِّيَّةٌ مُوجِبَةٌ وَتَتَعَكَّنُ
جُزْئِيَّةٌ تَقُولُ بَعْضُ الْمُفْتَرَسِ	لَيْتِ وَنَحْوُهُ عَلَى الْمِثَالِ قَسِ
وَعَكْسُ بَعْضِ الْحَيِّ لَيْتَ عَلِمَا	إِنْ قُلْتَ بَعْضُ الْآيِثِ حَيٌّ فَافْهَمَا

القضايا الموجبات حملي كانت أو شرطية كلية ثابتة أو جزئية يتمتع

عكسها الى كلية ، لان من الجائز أن يكون المحمول أو التالي أهم من الموضوع أو المقدم في بعض المواد كقولنا : كل انسان حيوان ، وكلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة : ولو انعكستا كليتين كان عكس الكلية كل حيوان انسان . وعكس الشرطية كلما كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة ، وكلاهما باطل ، لاستحالة صدق الاخص على كل أفراد الاعم في الكلية ، اذ لو صدق الاخص على كل ما يصدق عليه الاعم لم يبق بينهما عموم وخصوص . وقد فرضناهما عاما وخصوصا هذا خلف . ولا استحالة استلزام الاعم للاخص في الشرطية ، لانه لو استلزم الاخص لزم أن يوجد الاخص كلما وجد الاعم ، ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم ، وذلك بين البطلان . واذا ثبت عدم انعكاس الموجبة في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا . لان معنى عدم انعكاس القضية انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً . فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة ، فانه لو لزمها كلياً لم يتخلف في شيء من المواد ، بخلاف انعكاس القضية فان معناه انه يلزمها العكس لزوماً كلياً ، فلا يتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ، فالموجبات كلية كانت او جزئية انما تنعكس انعكاساً مطرداً ، أي لازماً صادقاً في جميع المواد الى الجزئية فقط ، ضرورة انه اذا صدق المحمول على أفراد ما يصدق عليه الموضوع صدقاً كلياً كما في قولنا : كل انسان حيوان ، او جزءاً كما في قولنا : بعض الانسان حيوان ، يصدق الموضوع والمحمول في هذا الفرد ، فيكون هذا الفرد فرد المحمول كما انه فرد الموضوع ، فيكون المحمول صادقاً على بعض الافراد في الجملة ، سواء

صدق على جميع الافراد أم لا، فلو جمل ذلك المحمول المصدق على فرد الموضوع في الجملة موضوعاً وجمل المحمول موضوعاً، وقيل في « كل لئث مفترس »: بعض المفترس لئث، لكان صادقاً. فظهر صدق الموجبة الجزئية في عكس الموجبة مطلقاً أي كلية أو جزئية

أَمَّا ذَوَاتُ السَّلْبِ فَالْكُلِّيَّةِ	بِعَكْسِهَا كَنَفْسِهَا حَرِيَّةِ
لَا نَ سَلْبَ الشَّيْءِ ثُمَّ لَزِمَا	عَنِ نَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ
وَالسَّالِبُ الْجُزْئِيُّ لَا يُعَكِّسُ إِذْ	عُمُومُ ذِي الْوَضْعِ بِهِ أَوْ مَا أُخِذَ
مُقَدِّمًا يَجُوزُ فِي بَعْضِ الْمَوَادِّ	وَلَيْسَ مَنَعُ الْعَكْسِ فِيهَا ذَا أَطْرَازَ
أَيْضًا لِأَن قَوْلَنَا بَعْضُ الْفَرَسِ	لَيْسَ جَمَادًا صَادِقٌ إِذَا أُنْعَكِسَ

السالبة الكلية تنعكس كنفسها سالبة كلية. والالزم سلب الشيء عن نفسه. وهو محال، وتقريره أن يقال: كلما صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر، صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان، والا لصدق نقيضه، وهو بعض الحجر انسان، فنضمه مع الاصل هكذا: بعض الحجر انسان، ولا شيء من الانسان بحجر، ينتج بعض الحجر ليس بحجر، وهذا سلب الشيء عن نفسه وهو محال، ومنشأ المحال نقيض العكس، لان الاصل مفروض الصدق فلا يكون منشأ للمحال والا لكان باطلا هذا خلف، وشكل القياس متبع بلا شبهة لانه الاول، وهو بديهي الاتاج، فلا يكون منشأ للمحال، فليس الا نقيض العكس منشأ للمحال فهو باطل، لان المستلزم للمحال محال بالضرورة. واذا بطل نقيض العكس فالعكس حق. والالزم لارتفاع النقيضين. فثبت المطلوب وهو صدق

العكس بلا شبهة . واما السالبة الجزئية فمكسها غير مطرد . فلا يكون معتبراً لما علمت ان قواعد العلوم لا بد أن تكون كلية . وقد قدمنا ان صدق العكس يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد . وان عدم الانعكاس يتضح بالتخلف في مادة واحدة . اذا تقرر هذا فنقول السالبة الجزئية لا عكس لها لا تنقاضه بمادة يكون الموضوع أو المقدم فيها أعم من المحمول أو التالي . اما في الحلية فلانه يصدق سلب الاخص عن بعض الاعم . ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص . فانه يصدق قولنا : بعض الحيوان ليس بانسان . ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان . والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال . واما في الشرطية فلانه كما يتمتع سلب الاعم عن بعض أفراد الاخص . كذلك يتمتع سلب الاعم عن بعض تقادير الاخص . فان التقادير في الشرطية بمنزلة الافراد في الحلية . مثلاً يصدق : قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً . ولا يصدق : قد لا يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً . وليس امنع عكسها مطرداً . لانه يصدق العكس في بعض المواد مثلاً يصدق : بعض الانسان ليس بحجر . ويصدق عكسه وهو بعض الحجر ليس بانسان

هذا بحسب الكيف والكمية اما بحسب جهة القضية
ما مر ذكره هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكمية والكيف اما
بيانها بحسب الجهة فيذكر

فالموجبات تُعكسُ الدائمات حينية مطلقة كالعامةين
قد عرفت ان الموجبات لا تنعكس كلية سواء كانت كلية أوجزئية .
بل تنعكس جزئية . واما بحسب الجهة فالضرورة والدائنة والمشروطة

العامة والعرفية العامة تنعكس الى حينية مطلقة ، وقد عرفت انها التي حكم فيها بفعلية النسبة في بعض أحيان وصف الموضوع ، اما انعكاس الضرورية والدائمة اليها ، فلانه مثلا كلما صدق قولنا : بالضرورة أو دائما كل انسان حيوان ، صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حينما هو حيوان ، أي في بعض أوقات كونه حيوانا ، ولو لم يصدق هذا العكس وهو الحينية المطلقة لوجب ان يصدق نقيضه ، وهو العرفية العامة كما مر ، أعني قولنا : دائما لاشيء من الحيوان بانسان مادام الحيوان حيوانا ، واذا ضمنا هذا النقيض مع الاصل بان جعلنا الاصل لا يجابه صغرى وهذا النقيض لكليته كبرى ، وقلنا من الشكل الاول : بالضرورة أو دائما كل انسان حيوان ، ودائما لاشيء من الحيوان بانسان مادام حيوانا ، ينتج لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة أو دائما ، فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال ، ومنشأ هذا المحال اما الصغرى أو الكبرى أو الشكل ، والاول باطل لانه مفروض الصدق ، والثالث باطل لان الشكل هو الاول وهو بديهي الانتاج ، فتمين الثاني فنشأ المحال هو نقيض العكس فهو باطل ، فالعكس حق والالزم ارتفاع النقيضين وهو محال ، واما انعكاس المشروطة والعرفية العامتين الى الحينية المطلقة ، فلانه مثلا كلما صدق قولنا : بالضرورة أو بالادوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ، صدق قولنا بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع ، والا فيصدق نقيضه ، وهو دائما لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع ، واذا ضمنا هذا النقيض مع الاصل على قياس ما مر في عكس الدائميتين ينتج قولنا :

بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً. هذا خلف
وعكس ذاتي الخصوص فافهمه حينية مطلقة لآدائه

المشروطة والعرفية الخاصتان ينمسان الى حينية مطلقة مقيدة
باللادوام الذاتي، اما وجه انعكاسها الى الحينية المطلقة فهو انها لازمة
للمامتين لكونهما منمكستين اليها، ولا شك ان المامتين لازمتان للخاصتين،
ولازم لازم الشيء لازم للشيء، فكما صدقت الخاصتان صدقت العامتان
ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل، فاذا فرضنا صدق قولنا: بالضرورة
أو دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً، وجب ان يصدق:
بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائماً، وأما
وجه صدق مفهوم اللادوام وهو: بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب
بالفعل، فلانه لو لم يصدق هذا المفهوم لصدق نقيضه، وهذا المفهوم مطلقة
عامة سالبة جزئية، فنقيضها دائماً موجبة كلية، أي قولنا: كل متحرك
الاصابع كاتب دائماً، ونضمها أي الدائمة التي هي نقيض لمفهوم لادائماً،
الى الجزء الاول من المشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة، ونجمل هذه
صغرى القياس والاصل كبراء، فنقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً
أو بالضرورة، ودائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً، ينتج كل
متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً، ثم نضمها أي الدائمة المذكورة
الى الجزء الثاني منها، ونقول: كل متحرك الاصابع كاتب دائماً، ولا شيء
من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل، ينتج لاشيء من متحرك الاصابع
بمتحرك الاصابع بالفعل، وهذا مناف للنتيجة الخارجية من الشكل الاول
بضم ذلك النقيض الى الجزء الاول من الاصل المقروض الصدق، أي كل

متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ، قلزم اجتماع المتنافين . ومنشؤه
ليس الا نقيض اللادوام كما لا يخفى ، وهو باطل ، فاللادوام حق
وهو المطلوب

وَرَبَّنَا الْوُجُودِ وَالْوَقْتَيْنِ مُطْلَقَةً ذَاتَ عُمُومٍ يُمَكِّنَانِ
وَذَاتُ الْإِطْلَاقِ مَعَ الْعُمُومِ كَنَفْسِهَا الْعَكْسُ لَهَا لُزُومِي

هذه القضايا الخمس وهي الوجوديتان اللادائمة واللاضرورية والوقتيتان
أي الوقتية والمنتشرة المركبتين والمطلقة العامة تنعكس الى مطلقة عامة
بالخلف ، فيقال في ذلك لو صدق كل (ج ب) باحدى الجهات الخمس
— أي الضرورية في وقت معين أو الضرورية في وقت غير معين أو اللاضرورية
أو اللادوام أو القعل — لصدق بعض (ب ج) بالقعل ، والافى صدق نقيضه
وهو دائماً لاشيء من (ب ج) وهو مع الاصل ينتج لاشيء من (ج ج)
دائماً ، هذا خلف ، فاذا قلنا : كل انسان حيوان باحدى الجهات الخمس ، فمعكسه
بعض الحيوان انسان بالقعل ، وهو صادق كلما تحقق الاصل ، لانه لو لم
يكن صادقاً لصدق نقيضه ، وهو لاشيء من الحيوان بانسان دائماً ،
ينتج لاشيء من الانسان بانسان دائماً ، وهو محال منشؤه نقيض العكس ،
فنقيض العكس المستلزم للمحال محال ، فالعكس حق وهو المطلوب . ومن
بيان انعكاس الوقتيتين الى المطلقة العامة يعلم ان المركبة لا يلزم ان تنعكس
مركبة بل قد تنعكس بسيطة .

وَلَيْسَتْ الْمَكْتَبَتَانِ يُمَكِّنَانِ وَآغْنِيَا فِي الْمَوْجِبَاتِ مِنْ تَيَّانٍ
جرى في عدم انعكاس المكتبتين على رأي ابن سينا من ان صدق

وصف الموضع الضوئي على ذاته في القضايا المتغيرة في العلوم بالفعل ، وهو المتبادر الى الازدهار لفة وعرفا والمتبع ، فمضى : كل انسان كاتب بالامكان : على رأيه ان كل ماصدق عليه الانسان بالفعل صدق عليه الكاتب بالامكان ، ويكون عكسه : بعض ماصدق عليه الكاتب بالفعل انسان بالامكان ، ولا يلزم حينئذ من صدق الاصل صدق العكس ، مثاله اذا فرضنا ان زيدا لم يركب طول عمره في جميع أوقاته الا القرس ، فيصدق قولنا : كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ، ولم يصدق عكسه ، وهو بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان ، لان المركوب بالفعل انما هو القرس ، فكيف يكون ذلك القرس حمارا بالامكان ، ضرورة ان القرس والحمار متباينان ، والتخلف في مادة واحدة موجب عدم الانعكاس ، اما على رأي الفارابي من ان صدق وصف الموضوع على ذاته بالامكان ، فتعكس للممكنة الى ممكنة عامة لزوما ، فيقال كل ماصدق عليه الانسان بالامكان صدق عليه الكاتب بالامكان ، ويصدق العكس وهو بعض ما صدق عليه الكاتب بالامكان ، صدق عليه الانسان بالامكان ، بخلافه على مامر .

أَمَّا ذَوَاتُ السَّلْبِ فَالذَّائِمَتَانِ دَائِمَةٌ مُطْلَقَةٌ يَتَعَكَّسَانِ

لما فرغ من ذكر انعكاس الموجبات الموجهات شرع في ذكر عكس السوالب الكلية ، والذي ينعكس منها ست قضايا ، فالضرورة والدائمة المطلقتان ينعكسان الى دائمة مطلقة بالخلف ، لانه اذا صدق قولنا بالضرورة أو دائما لشيء من الانسان بحجر ، وجب أن يصدق عكسه ، وهو قولنا :

دائماً لاشيء من الحجر بانسان ، ولو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضه ،
وانعكس دائماً سالبة كلية ، فيكون تقيضها مطلقة عامة موجبة جزئية ، وهي
قولنا : بعض الحجر انسان بالفعل ، واذا ضممننا هكذا : التقيض مع الاصل
بان نجعله لا يجابه صغرى والاصل لكليته كبرى ، فيكون هكذا : بعض الحجر
انسان بالفعل ، ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة ، أو دائماً ، ينتج من
الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة - في الضرورية - أو
دائماً - في الدائمة - وهو محال اذ هو سالب الشيء عن نفسه ، ومنشأ هذا
المحال تقيض العكس وهو الصغرى لان الكبرى مفروضة الصدق ،
والشكل هو الاول فتقيض العكس المستلزم للمحال باطل فالعكس حق
وهو المطلوب ،

وَالْعَامَّتَانِ الْعَكْسُ فِيهِمَا إِلَى عَرَفِيَّةٍ ذَاتِ عُمُومٍ نُقِلَا

المشروطة العامة والعرفية العامة ينعكسان الى عرفية عامة بالخلف ،
لانه اذا صدق مثلاً قولنا : بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الكاتب
بساكن الاصابع مادام كاتباً ، وجب أن يصدق عكسه وهو قولنا : بالدوام
لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع ، ولو لم يصدق
هذا العكس لصدق تقيضه ، وهو بعض ساكن الاصابع كاتب حين
هو ساكن الاصابع بالفعل ، واذا ضممننا هذا التقيض مع الاصل بان
نعمل التقيض لا يجابه صغرى والاصل لكليته كبرى هكذا : بعض ساكن
الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل ، ولا شيء من الكاتب
بساكن الاصابع مادام كاتباً ، ينتج من الشكل الاول بعض ساكن الاصابع
ليس بساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع ، وهو محال لانه سلب

الشيء عن نفسه ، وليس منشؤه الاصل لانه مفروض الصدق ، ولا الشكل لانه بديهي الاتاج . فليس الا هذا النقيض . فيكون باطلا فالمعكس حق وهو المطلوب

لَا نَ فِي جَمِيعِهَا الْأَصْلَ مِمَّا نَقِيضُ عَكْسِ يَنْتِجُ الْمُتَمَتِّعَا

البيان في لزوم انعكاس القضايا السابقة الموجبات والسوالب بالخلف وهو اثبات المطلوب بإبطال نقيضه كما سيجيء بيانه ، وقد تقرر في جميع مامر ان نقيض المعكس مع الاصل المفروض الصدق ينتج الحال الممتنع ، وسبق مكرراً ان هذا الحال اما أن يكون ناشئاً عن الاصل أو عن نقيض المعكس ، أو عن هيئة التأليف ، لكن الاصل في الكل مفروض الصدق وهيئة التأليف في الكل هي الشكل الاول البديهية صحيحة واثباته . فتعين أن يكون نقيض المعكس منشأ للمحال . والمستلزم للمحال محال . فبطل نقيض المعكس فثبت المعكس فهو حق . لان ارتجاع النقيضين محال

وَأَعَكْسُ إِلَى عُرْفِيَّةٍ لَا دَائِمَةٍ فِي الْبَعْضِ ذَاتِي الْخُصُوصِ فَأَقْبَمَةُ
المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة السالبتان . تمكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة بالادوام في البعض ، وهذه العرفية اللادائمة في البعض قضية مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية . فالعرفية العامة هي الجزء الاول والمطلقة العامة الجزئية هي مفهوم الادوام في البعض وانما انعكس الخالصتان اليها لانه اذا صدق مثلاً بالضرورة أو دائماً لاشيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً . أي كل كاتب بساكن الاصابع بالفعل ، وجب صدق قولنا : لاشيء من الساكن بكاتب مادام ساكناً لادائماً في البعض ، أي بعض الساكن كاتب بالفعل . أما صدق الجزء الاول

من المكس أعني العرفية العامة ، وهو قولنا : لاشيء من ساكن الاصابع
بكتاب مادام ساكنا. فقد سبق بيانه من انه اذا تحقق الخاصتان تحقق
العامة ضرورة وجود الجزء عند وجود الكل ، وقد ثبت ان العامتين
ينمكسان الى العرفية العامة ، وأما صدق الجزء الثاني من المكس وهو
مفهوم اللادوام في البعض . فلانه لو لم يصدق : بعض الساكن كاتب بالفعل :
لصدق نقيضه وهو : لاشيء من الساكن بكتاب دائما ، وينمكس الى قولنا :
لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع دائما ، وقد كان كل كاتب ساكن
الاصابع بحكم لادوام الاصل . فبطل عكس النقيض فبطل النقيض ، فصح
المكس وهو المطلوب ، وانما لم ينمكسا الى العرفية العامة المقيدة بالادوام
في الكل لان اللادوام في السالبتين الكليتين اشارة الى مطلقة عامة . وجبة
كلية . والموجبة الكلية انما يصدق عكسها جزئية ، فلو كان اللادوام في
الكل لكذب في مثالنا هذا : كل ساكن الاصابع كاتب بالفعل ، لصدق
نقيضه وهو قولنا : بعض الساكن ليس بكتاب دائما ، كالأرض

وَمَا لِنَبْرِهَنَّ مِنْ قَضِيَّةٍ عَكْسُ مِنَ السُّؤَالِ الْكُلِّيَّةِ •
بِالنَّقْضِ فِي الْكُلِّ فَرُبَّمَا يَكُونُ فِي ذِي الْقَضَايَا الْأَصْلُ صَادِقًا بِذَوْنِ
أَنْ يَصْدُقَ الْمَكْسُ وَمِنْهُ عُلِمَاً • بَأَنَّهُ لِلْأَصْلِ لَيْسَ لَا زِمًا •

قد علمت ما ينمكس من السؤالب الكلية ، وهي الست المذكورة
الدائمتان والعامةتان والخاصتان والسبع البواقي لا تنمكس ، وهي الوقتيتان
والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة ، ودليل عدم انعكاس هذه القضايا
هو النقض الوارد على انعكاس كل منها . أي تخلف صدقه في مادة يصدق

فيها الاصل بدون أن يصدق العكس ، فيعلم بذلك ان العكس غير لازم
للاصل والا لما تخلف، وبيان التخلف في تلك القضايا ان الوقتية لا تنعكس
وهي أخص تلك القضايا المذكورة، لان الضرورة المقيدة بالوقت أخص
من بقية الضرورات ، والضرورة أخص من سائر الجهات ، فلا تنعكس
القضايا المذكورات لانه اذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم ، وبيان
عدم انعكاسها اذا قلنا : بالضرورة لاشيء من القمر بمنخفض وقت
التريم لادائما ، أي كل قر منخفض بالاطلاق العام كذب عكسه ، وهو
قولنا : بمض المنخفض ليس بقمر بالامكان العام، الذي هو أعم الجهات،
لصدق نقيضه وهو : كل قر منخفض بالضرورة ، لان الانخفاض عبارة
عن اظلام القمر لاغير، واذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص
تحقق التخلف في الاعم ، اذ العكس لازم للقضية ، فلو انعكس الاعم كان
العكس لازماً للاعم، والاعم لازم للاخص ولازم اللازم لازم ، فيكون
العكس لازماً للاخص أيضاً ، وقد بين عدم انعكاسه

وَبَإِنْ تَكُنْ جُزْئِيَّةً فَالْخَاصَّةَانِ لَدَاتِ عُرْفٍ وَخُصُوصٍ يُمَكِّنَانِ

قد عرفت حكم السوالب الكلية في الانعكاس وعدمه، واما السوالب
الجزئية فلا ينعكس منها الا المشروطه الخاصة والعرفية الخاصة فانهما
ينمكسان الى عرفية خاصة، لانه اذا صدق قولنا مثلاً: بالدوام أو بالضرورة
ليس بعض الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً، صدق عكسه ،
وهو : دائماً ليس بعض الساكن كاتباً مادام ساكناً لادائماً، وبرهان صدقه
الافتراض ، وهو طريق ثالث في اثبات العكوس ، وعصمه فرض ذات
الموضوع شيئاً مميئاً وحمل وصفي الموضوع والحمول عليه، ليحصل مفهوم

المكس وقد بينته العلامة أبو سعيد في حاشيته على شرح التهذيب بالمثل بما لا مزيد عليه ، فلتنقل كلامه برمته ، وإن كان فيه بعض الطول ، حرصاً على إتمام الفائدة قال عليه الرحمة : حاصله بعد أن تقرر ارادة الكاتب من الجيم وساكن الاصابع من الباء ، بعد أن تنفق مع خصمك على صدق قولك : ليس بمض الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام ساكن الاصابع لادائماً ، ومعلوم أن لادائماً فيه منحل الى : بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ، ثم تدعي صدق انعكاسه الى قولك : بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب دائماً مادام ساكن الاصابع لادائماً ، ومعلوم أن لادائماً فيه منحل الى : بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام ، ثم إذا قال خصمك لا سبيل يوصل الى ذلك العكس ، فأترك له العكس وتحيل عليه حتى تجره له كرها ، وذلك بأن تعتمد به الى الاصل المسلم الصدق ، وتقرض له الموضوع شيئاً معيناً ، وهو زيد مثلاً ، ولا عليك في أن يكون ذلك . موضوع العجز أو الصدر ، أما الاول فلانه موجبة وهي تقتضي وجود الموضوع ، وأما الثاني فلانه وإن كانت سالبة إلا أن القضية المركبة تقتضي بالتركيب أن يكون المحكوم عليه في العجز هو المحكوم عليه في الصدر ، وذلك مقتضى لوجود الموضوع أيضاً ، ثم تحمل على ذلك الشيء الممين أي زيد وصف الموضوع أي كاتب إيجاباً ، وتقول زيد كاتب ، وهذا ظاهر لسوغان أخذه من كل من الصدر أو العجز ، وهذه مقدمة افتراض تحفظ ، ثم تعود وتحمل على ذلك الشيء الممين أي زيد وصف المحمول أي ساكن الاصابع إيجاباً ، وهذا لا تأخذه من صدر

الاصل لانه سالب بل تأخذه من مجزئه ، أي « لادائما المنحل الى : بعض »
الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام ، وتقول : زيد ساكن الاصابع .
وهذه مقدمة افتراض أخرى تحفظ ، ثم تدعي صدق مقدمة أجنبية في
الظاهر قائلة : ليس زيد بكاتب مادام ساكن الاصابع ، فاذا أنكرها
الخصم قل له لو لم تصدق لصدق تقيضا وهو زيد كاتب حين هو ساكن
الاصابع ، ولو صدق لصدق عكسه في المعنى ، وهو زيد ساكن الاصابع
حين هو كاتب ، لكن هذا العكس كاذب لمنافاته الاصل المقتضي ان
زيدا ليس بساكن الاصابع مادام كاتباً ، واذا هو كذب العكس اللازم
للاصل كذب النقيض الملزوم ، لان بقي اللازم يقتضي بقي الملزوم ، واذا
كذب النقيض صدقت تلك المقدمة الاجنبية ظاهرا ، لانها في التحقيق
بقضاء صدر الاصل ، فانه لما قضى بان البعض الكاتب كزيد مثلا لا يكون
ساكن الاصابع مادام كاتباً ، قضى بانه ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع ،
لتنافي الكتابة وسكون الاصابع اذاً ، ثم اذا حفظت هذه القضية أيضاً
كان عدد المحفوظ عندك ثلاث قضايا ، وحينئذ فان شئت فخذ بحاصل
معنى ذلك ، واستخرج صدر العكس بان تقول ان زيدا بعض ما صدق
عليه انه ساكن الاصابع ، وانه كاتب ، لمقدمتي الافتراض ، وتنافي سكون
الاصابع والكتابة فيه ، أي متى كان كاتباً لم يكن ساكن الاصابع لصدق
الاصل ، ومتى كان ساكن الاصابع لم يكن كاتباً لمقدمتي الاجنبية ، فيتين
ان يصدق قولنا : ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع ،
فقد خرج صدر العكس . قال وهذه طريقة الشارح وغيره كما ترى ، ثم
قال وان شئت فاجره على قانون النظر بان تركيب المقدمة الثانية من

مقدمتي الافتراض مع المقدمة الاجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث
هكذا : زيد ساكن الاصابع ، زيد ليس بكتاب مادام ساكن الاصابع ،
وهو ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بكتاب مادام ساكن الاصابع ، وذلك
صدر العكس ، وعلى هذا لا يحتاج لمقدمة الافتراض الاولى في استخراج
صدر العكس ، بل في العجز كما سيأتي ، ثم بعد ذلك نخذ بحاصل المعنى
واستخرج عجز العكس ، بأن نقول : ان زيدا لكونه يتصف بالامر ين أي
النكتة وسكون الاصابع تصدق فيه : بعض ساكن الاصابع كاتب ، فقد
خرج عجز العكس . وان شئت فأجره على قانون النظر بأن تركب مقدمتي
الافتراض على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا : زيد ساكن الاصابع ،
زيد كاتب ، ينتج بعض ساكن الاصابع كاتب بالقل ، وذلك عجز العكس .
فقد خرج العكس بجزءه كرهاً على الخصم ، انتهى من الحاشية .

وَسَائِرُ السُّؤَالِ الْجُزْئِيَّةِ لَا عَكْسَ فِيهَا عِنْدَ ذِي الرَّوْيَةِ

السؤال الجزئية لا يتمكس منها الا الخاصتان ، والدليل على عدم
انتمكسها في غير الخاصتين ما اشتهر بينهم من أن الضرورية أخص الدائميتين
والعالميتين والوقئية أخص البواقي ، والسالبة الجزئية لا تتمكس منها ، أما
الضرورية فلصدق قولنا : بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة ، مع كذب
عكسه ، وهو قولنا : ليس بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام ،
ضرورة ان كل انسان حيوان بالضرورة . وأما الوقئية فلصدق قولنا :
ليس بعض القمر منخفضاً بالضرورة وقت التربيع لادائماً ، مع كذب
عكسه وهو قولنا ليس بعض المنخفض بقمر بالامكان العام . ضرورة ان
كل قمر منخفض ، ومن الواضح ان عدم انتمكس الاخص يستلزم عدم

أَمَّا ذَوَاتُ السَّلْبِ فِي ذَا الْبَابِ فَذَاتُ الْإِتِّصَالِ وَالْإِيجَابِ
 جُزْئِيَّةٌ تَكُونُ أَوْ كُلِّيَّةٌ تُعَكِّسُ بِأُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ
 * وَإِنْ تَكُنْ سَالِيَةً كُلِّيَّةً إِنْعَكَسَتْ كَنَفْسِهَا الْقَضِيَّةُ *

هذا شروع في ذكر عكوس الشرطيات بالعكس المستوي بعد ذكر عكوس الحمليات به، فالشرطية الموجبة المتصلة كلية كانت أوجزئية تنعكس موجبة جزئية بالخلف، لأن نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال . لانه اذا صدق: كلما كانـأوـ قد يكون اذا كان (أ،ب) (فج،د) وجب أن يصدق عكسه، وهو قد يكون اذا (ج،د) (فأ،ب) والا فيصدق نقيضه، وهو ليس البتة اذا كان (ج،د) (فأ،ب) ويضم هذا النقيض مع الاصل هكذا: قد يكون اذا كان (اب) (فج،د) وليس البتة اذا كان (ج،د) (فأ،ب) ينتج: قد لا يكون اذا كان (اب) (فأ،ب) وهو محال، ضرورة صدق قولنا: كلما كان (اب) (فأ،ب) ولزده بالمادة إيضاحاً، اذا صدق مثلاً: قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، وجب أن يصدق عكسه، وهو قولنا: قد يكون اذا كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة، والا صدق نقيض العكس وهو قولنا: ليس البتة اذا كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة، ويضم هذا النقيض مع الاصل هكذا: قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، وليس البتة اذا كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة، ينتج قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالشمس طالعة، وهو محال ضرورة صدق قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالشمس طالعة، وهو ان كان لنوا من

الكلام لكنه صادق في نفسه ، وعلى هذا النحو يقال في انعكاس الكلية الى الجزئية ، وانما لم تنعكس الموجبة الكلية كلية . لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم ، واستلزام العام لخاص كلياً ممتنع ، كقولنا كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً ، وعكسه كلما كاذب ، والشرطية المتصلة السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية بالخلف كذلك لما مر ، لانه اذا صدق قولنا : ليس البتة اذا كان (اب) (فج د) وجب أن يصدق ليس البتة اذا كان (ج د) (فاب) والا يصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كان (ج ب) (فاب) وليس البتة اذا كان (اب) (فج د) ينتج قد لا يكون اذا كان (ج د) (فج د) هذا خلف .

وَالسَّالِبُ الْجَزْئِيُّ لَيْسَ يَنْعَكِسُ لَمَّا مَضَى فَاَطْلُبُهُ ثُمَّ وَاَقْتَبِسْ
الشرطية المتصلة السالبة الجزئية لا تنعكس لما مضى من الاستدلال على عدم انعكاس السالبة الجزئية المحلية من النقض الوارد على انعكاسها ، أي التخلف في بعض المواد ، مثلاً اذا صدق قولنا : قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان ، كذب عكسه وهو قولنا : قد لا يكون اذا كان هذا انساناً كان حيواناً ضرورة انه كلما كان هذا انساناً كان حيواناً بالضرورة ﴿ تنبيه ﴾ حكم انعكاس الشرطيات المذكور في هذه الاربعة الايات داخل تحت عموم الحكم في صدر الباب ، اذ الحكم فيه ثمة مطلق عن التقييد بالمحلية أو الشرطية كما مر يباه في الشرح ، وانما أعيد هنا لاسرين (الاول) دفع التوهم من ذكر الناظم في تعريف العكس انه تبديل المحمول بالموضوع ولم يتعرض لذكر التالي والمقدم ان الحكم في الشرطيات مقابر له في المحليات وليس كذلك . (والثاني) ان اعادة ذكر الحكم هنا تمهيد

وتأسيس لما سيذكره من أن هذا الحكم يختص بالمتصلة اللزومية من الشرطيات . وان المتصلة الاتفاقية الخاصة لا فائدة في عكسها وان العامة لا تنعكس ، وان المنفصلات يتمتع تصوير العكس فيها كما سقري ذلك .

هَذَا إِذَا مَا كَانَتِ الْمُتَّصِلَةُ ذَاتَ لُزُومٍ وَاسْتَعْنِ بِأَلَا مِثْلَهُ
وَأَنْ تَكُنْ ذَاتَ اتِّفَاقٍ خُصِّصَتْ فَلَيْسَ مِنْ قَائِدَةٍ أَنْ عَكِسَتْ
لَا مِنْ مَنَاهَا وَفَاقُ صَادِقٍ إِصَادِقٍ وَذَلِكَ عَيْنُ السَّابِقِ
وَذَاتُ الْإِتِّفَاقِ وَالْعُمُومِ لَا عَكْسَ لَهَا كَمَا رَوَاهُ الْعُقَلَاءُ

ما ذكر من انعكاس المتصلة موجبة وسالبة هو اذا كانت لزومية كما تشهد به الامثلة . أما اذا كانت المتصلة اتفاقية فلا تخلو أن تكون اتفاقية خاصة أو اتفاقية عامة ، فان كانت خاصة لم يفد عكسها شيئاً ، لان معنى الخاصة موافقة صادق لصادق من غير تفاوت ، فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا فيكون العكس عين الاصل في المعنى ، فلا فائدة حينئذ في تحصيل العكس ، وان كانت اتفاقية عامة لم تنعكس لجواز موافقة الصادق للتقدير بدون العكس ، حيث لا يكون التقدير صادقا

- وَالْعَكْسُ فِي ذَوَاتِ الْأَقْصَالِ تَصْوِيرُهُ مُمْتَنِعٌ فَالتَّالِي
- لَيْسَ بِمُمْتَازٍ عَنِ الْمُقَدَّمِ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَحَقِّقْ وَافْهَمْ

اما الشرطيات المنفصلة فيمتنع تصوير العكس لها لعدم امتياز المقدم فيها عن التالي بالطبع ، والامتياز بينهما انما هو بمجرد الوضع أي الذكر كما تقدم يانه في بحث تركيب الشرطيات فلاشتغال به عبث

عكس النقيض

اعلم ان عكس النقيض مغاير للعكس المستوي السابق بيانه، لتخالف تركيبهما وبمض أحكامهما وان له أيضاً معنيين كالعكس المستوي ، فقد يطلق على المعنى المصدري وهو الذي سيذكر في التعريف، وقد يطلق على القضية الحاصلة بعد العكس ، والاول معنى حقيقي والثاني مجاز

عكس النقيض وهو غير العابر تبديل كل بنقيض الآخر
مع بقاء الصدق والكيف كما في كل عاشق شج اذ لزم
عكس نقيضه بكل لا شجي لا عاشق وقس عليه ما يجي

عكس النقيض على رأي المتقدمين هو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف بحالهما ، والمراد من هذا التبديل أن نجعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزءاً ثانياً من العكس ، ونقيض الجزء الثاني من الاصل جزءاً اول من العكس، ومثاله ما في المتن من قولنا كل عاشق شج ، فيكون عكس نقيضه كل لا شج لا عاشق، وعليه القياس، والمراد ببقاء الصدق انه ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً، لانهما يجب صدقهما في الواقع ، حتى يشمل التعريف المكوس الكواذب، وانما لم يعتبروا بقاء الكذب لانه قد يكذب الاصل كقولنا لاني من الحيوان بانسان ، ويصدق عكس نقيضه كقولنا ليس الانسان بلا حيوان

وَأَحْكُمُ هُنَا فِي الْمَوْجَبَاتِ مِثْلَ مَا فِي الْمُسْتَوِيِّ لِلْسَّالِبَاتِ لَزِمَا
وَعَكْسُهُ فَالْمَوْجِبُ الْعَكْلِيُّ بِعَكْسِهِ كَنَفْسِهِ حَرِيٌّ •

وَالْمُوجِبُ الْجُزْئِي لَيْسَ يَنْعَكِسُ مُطَرِّدًا لِمَا مَقَى فَأَنْظُرْ وَقِن
وَهَهُنَا عَكْسُ السُّوَالِ أَمْتَنُ إِلَّا إِلَى جُزْئِيَّةٍ فَقَدْ يَقَعُ

حكم الموجبات في عكس النقيض هو ما حكم به في العكس السنوي على السوالب، وحكم السوالب هنا هو ما حكم به في المستوى على الموجبات، فكما ان السالبة الكلية تنعكس في السنوي بنفسها كذلك الموجبة الكلية تنعكس في عكس النقيض بنفسها، لانه اذا صدق : كل انسان حيوان ، يصدق في عكس النقيض : كل لحيوان لا انسان، والا لصدق نقيضه وهو بعض اللاحيان ليس بلا انسان، وهو مستلزم بعض اللاحيان انسان ، لان نقيضي الشيء اثبات له، فيلزم وجود الخاص بدون العام وهو باطل، وأيضا اذا ضم هذا أي لازم النقيض مع الاصل هكذا : بعض اللاحيان انسان، وكل انسان حيوان، ينتج بعض اللاحيان حيوان ، وهو ينعكس بالعكس السنوي الى بعض الحيوان لحيوان ، فيلزم سلب الشيء عن نفسه ضمنا ، واجتماع النقيضين صريحا، هذا خلف، وكما ان السالبة الجزئية لا تنعكس في السنوي كذلك الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض ماعدا الخاصتين الجزئيتين فانهما ينعكسان بحسب الجهة كما تقدم في السنوي، ودليل عدم انعكاس الموجبة الجزئية هنا هو دليل عدم انعكاس السالبة الجزئية في السنوي وهو التخلف ، مثلا يصدق قولنا : بعض الحيوان لا انسان، ويكذب عكس نقيضه وهو قولنا : بعض الانسان لحيوان، وكما ان الموجبة في السنوي كلية كانت أو جزئية لا تنعكس الا جزئية ، كذلك السالبة هنا كلية كانت أو جزئية لا تنعكس الا جزئية ، فاذا قلنا

لا شيء من الانسان بكاتب أو ليس بعض الانسان كاتباً، فمكس نقيضه: ليس بعض ما ليس بكاتب ليس بانسان، والا فكل ما ليس بكاتب ليس بانسان، وينمكس بمكس النقيض الى قولنا كل انسان كاتب، وقد كان لا شيء أو بعض الانسان كاتباً، هذا خلف، وانما لم تنمكس كلية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة أعم من الموضوع، ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً، مثلاً يصح: لا شيء من الانسان بلا حيوان، ولا يصح في عكسه: لا شيء من الحيوان بلا انسان، لصدق: بعض الحيوان لا انسان كالفرس، بل يصح في عكسه السالبة الجزئية أعني قولنا بعض الحيوان ليس بلا انسان

وَرَأَى قَلْبَ الْحَكَمِ فِي الْمَوْجِبَاتِ	بَيْنَ ذَوَاتِ سَلْبِهَا وَالْمَوْجِبَاتِ
* فَتَمَّ مِنْهَا سَالِبَاتٌ سَبْعٌ	كَلِيَّةٌ فِي عَكْسِينَ الْمَنْعِ *
بِالسُّتَوِيِّ فَمُوجِبَاتُهَا هُنَا	لَمْ تَتَمَكَّنْ لِمَا هُنَاكَ يَتَنَا
ذَاتَا الْوُجُودِ هُنَّ وَالْوَقْتَانِ	وَعَامَةً الْأَطْلَاقِ وَالْمُكَيَّنَاتِ
وَتَمَّ سِتُّ سَالِبَاتٍ تَتَمَكَّنُ	فَعَكْسُ مُوجِبَاتِهَا هُنَا أَلْتَمَسُ
فَهَا هُنَا الدَّائِمَتَانِ يُعَكَّسَانِ	دَائِمَةً كَلِيَّةً وَالْعَامَتَانِ *
عَكْسُهُمَا صَحَّ إِلَى عُرْفِيَّةِ	بِهَا الْعُمُومُ وَبِهَا الْكَلِيَّةُ
وَعَكْسُ ذَاتِي الْخُصُوصِ أَطْرَدًا	عُرْفِيَّةٌ ذَاتُ عُمُومٍ قِيْدَا
بِلَادَوَامِ الْبَعْضِ وَالْجُزْئِيَّاتِ	الْمُوجِبَاتِ الْعَكْسِ فِيهَا غَيْرَ آتِ
نَعَمْ بِعَكْسِ الْخَاصَتَيْنِ الْعَقْلُ قَاضٍ	لِخَاصَةِ عُرْفِيَّةِ بِالْأَقْدَارِضِ

حيث كان حكم الموجبات هنا هو حكم السوالب في العكس المستوي،

وحكم السوالب هنا هو حكم الموجبات في المستوي ، كذلك يعتبر قلب الحكم بحسب الجهة ، فالموجهات الموجبات السكلية منها سبع ، وهي التي لا تنمكس سوابها بالعكس المستوي لا تنمكس بعكس النقيض ، وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة ، وعدم انعكاسها بالنقض الوارد على انعكاس كل منها كما تقدم في سوابب المستوي ، ويانه هنا ان الوقتية التي هي أخص السبع لا تنمكس بعكس النقيض ، لصدق قولنا: بالضرورة كل قر فهو ليس بمنخسف وقت الترييح لادائماً ، مع كذب عكسه وهو قولنا كل منخسف فهو ليس بقر بالامكان العام ، ضرورة ان كل قر منخسف بالضرورة ، واذا لم تنمكس الوقتية لم ينمكس شيء من السبع ، لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم لما مر مكرراً ، والست البواقي التي تنمكس سوابها هناك تنمكس موجباتها هنا ، وهي الضرورية والدائمة والمشرطة العامة والعرفية العامة والمشرطة الخاصة والعرفية الخاصة ، اما الدائمتان فيمكنسان الى دائمة كلية . والعامتان ينمكسان الى عرفية عامة ، لانه اذا صدق: كل لا (ب) لا (ج) بالضرورة ، أو دائماً ، أو مادام لا (ب) والا فيصدق (ب) بعض لا (ب) ليس لا (ج) بالامكان أو بالاطلاق أو حين هو لا (ب) ويلزمه بعض لا (ب) ج) باحدى الجهات ، وتنمكس استقامة الى: بعض (ج) لا (ب) باحدى الجهات ، وهو مناقض للاصل المفروض الصدق ، أو نفضه معه وقول بعض لا (ب) (ج) باحدى الجهات ، وكل (ج) باحدى الجهات فينتج بعض لا (ب) بالضرورة أو دائماً وهو باطل ، واما الخاصة: فيمكنسان الى عرفية عامة مقيدة بالادوام في البعض ، اما العرفية الم-

فلكونها لازمة للاعم ، وأما اللادوام في البعض فلان لادوام الاصل
سالبة وهي تنعكس جزئية، ولو تدبرت في قولهم كل كاتب متحرك الاصابم
مادام كاتباً لاداماً: لوجدت اللادوام الكلي في العكس كاذباً، واما الموجبات
الجزئية فلا ينعكس منها غير الخاصتين فانها ينعكسان عرقية خاصة
بالافتراض ، ويانه بالطريق المذكور ان يقال : اذا صدق بالضرورة أو
دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لاداماً ، فبعض مالميس (ب) ليس (ج)
مادام ليس (ب) لاداماً ، لانا قرض الموضوع (د) (فد) ليس (ب)
بالفعل بحكم لادوام الاصل ، لان مفهوم اللادوام ان بعض (ج) ليس
هو (ب) بالفعل ، وقد فرضنا ذلك البعض (د) (فد) ليس (ب) بحكم
اللاودوام ، و (د) ليس (ج) مادام ليس (ب) والا لكان (ج) هو ليس
(ب) فيكون ليس (ب) مادام (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا
خلف ، و (د ج) بالفعل وهو ظاهر، واذا صدق على (د) انه ليس (ب)
وانه ليس (ج) مادام ليس (ب) صدق بعض مالميس (ب) ليس (ج)
مادام ليس (ب) وهذا هو الجزء الاول من العكس ، ولما صدق على
(د) انه (ج) بالفعل فبعض مالميس (ب) (ج) بالفعل وهو مفهوم
اللاودوام ، فيصدق العكس مجزئيه ، واما عدم انعكاس بواقي الموجبات
الجزئية فلصدق : بعض الحيوان هو لانا انسان باحدى جهات البساط ،
وبعض القمر هو لا منخسف باحدى جهات المركبات سوى جهة الخاصتين ،
مع كذب عكسيهما ، وهو بعض الانسان لحيوان وبعض المنخسف لا قمر
أما ذوات السلب فالتضيئة كلية جاءتك أو جزئية
لَمْ تَمَكِّنْ كُلِّيَّةً أَصْلًا لِيَا فِي مُسْتَقِيمِ الْعَكْسِ قَدْ تَقَدَّما

وَتَعَكْسُ الدَّائِمَتَيْنِ وَاللَّتَانِ فِي الْأَصْطِلَاحِ لِلْعُمُومِ يُنْسَبَانِ
 حِينِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ وَالْخَاصَتَانِ لَهَا بِقَيْدِ اللَّادَوَامِ يُعَكَّسَانِ
 • وَتَعَكْسُ الْمُطْلَقَةُ الَّتِي تَعُمُّ كَنَفْسِهَا ثُمَّ إِلَيْهَا عِنْدَهُمْ
 • لِذَاتِي الْوُجُودِ عَكْسٌ يُقْضَى وَكِتْلَتِي الْوَقْتِيَّتَيْنِ أَيْضًا

السوالب الموجهات كلية كانت أو جزئية لا تنعكس كلية بعكس
 النقيض، لما مر في العكس المستوي من بيان عدم انعكاس الموجبات
 مطلقا الى الكلية فارجم اليه، وتنعكس به الى الجزئية من الدائمتين
 والعامتين الى حينية مطلقة، ومن الخاصتين الى حينية مطلقة لاداعة جزئية،
 ومن الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة جزئية، اما
 في الدائمتين والعامتين والوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة فلانه لو لم
 يصدق: بعض لا (ب) ليس لا (ج) حين هو لا (ب) أو بالاطلاق،
 مع: لا شيء من (ج ب) أو مع بعض (ج) ليس (ب) باحدى الجهات
 التسع، يصدق: كل لا (ب) لا (ج) مادام لا (ب) أو دائما أو بالضرورة،
 وتنعكس بعكس النقيض الى: كل (ج ب) مادام (ج) أو دائما أو بالضرورة،
 وهي منافية للاصل، واما في انعكاس الخاصتين الى الحينية المطلقة اللادائمة،
 اما الحينية فلانها لازمة للاعم، واما اللادوام فلانه لو لم يكن لا (ج) بالفعل
 كان (ج) دائما فهو ليس (ب) دائما. لانه كان في الجزء الاول من الاصل
 ليس (ب) مادام (ج) وهو منافي للادوام الاصل

وَالْمَنْعُ فِي الْمَمْكُوتَيْنِ قَدْ رُويَ عَلَى قِيَاسِ مَا مَضَى فِي الْمُسْتَوِي

لانعكس للممكتتين السالبتين على قياس مامر في موجبي المستوي

الممكنين . لانه لو فرض ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس ،
 صدق : لاشيء من الحمار بالفعل لامركوب زيد بالامكان ، ولا يصدق
 في عكس نقيضه بعض مركوب زيد بالفعل لا حمار بالامكان ، لصدق
 نقيضه وهو كل مركوب زيد بالفعل لا حمار بالضرورة ، هذا في الحملات .
 اما انعكاس الشرطيات بعكس النقيض الموافق فالموجبة الكلية تنعكس
 موجبة كلية ، لان انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم ضرورة ، والموجبة
 الجزئية لا تنعكس لصدق : قد يكون اذا كان الشيء حيوانا لم يكن انسانا .
 وكذب : قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا . والسالبة الشرطية
 كلية كانت أو جزئية لا تنعكس الا جزئية . اذ لو لم يصدق : قد لا يكون اذا
 لم يكن (ج د) لم يكن (اب) مع : ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان
 (اب) (فج د) يصدق : كلما لم يكن (ج د) لم يكن (اب) وتنعكس
 بهذا العكس : كلما كان (اب) (فج د) وهو منافي للاصل

وَمَا بِهِ فِي السُّتَقِيمِ بَيْنَا لَزُومُ صِدْقِ الْعَكْسِ فَهُوَ هُنَا
 بِعَيْنِهِ الْبَيَانُ فِي هَذَا عَلَى لَزُومِهِ وَكُلُّ نَقْضٍ حَمَلًا
 يُوجِبُ مَنَعَ الْعَكْسِ ثُمَّ فَهُوَ هَذَا هُوَ الْمَانِعُ وَالْفَرْقُ نَهْيُ
 فَخْذٍ بِذَا الصَّبَاطِ وَأَحْفَظْ مَا مَضَى مَنْ أَنْفَلَابِ الْعُكْمِ تَلَقَّ النَّرَضَا

جميع البيان والاستدلال على عكس الموجبات والسوالب الكلية
 والجزئية الى عكسها بالعكس المستقيم ، هو بعينه البيان والدليل على
 انعكاسها بعكس النقيض الموافق ، وكل نقيض وارد على انعكاسها موجب
 لمنع الانعكاس أو مطلقا في المستقيم فهو بعينه النقيض الموجب لمنع انعكاسها

بمكس النقيض من غير فرق ، فكل قضية تنعكس في المستوي بدليل فهي بعين ذلك الدليل تنعكس بمكس النقيض ، وكل قضية لم تنعكس في المستوي بسبب نقض فهي بسبب ذلك النقض لم تنعكس بمكس النقيض ، نغذ بهذا الضابط الكلي تلق الفرض القصور ، لكن لا يذهب عن بالك مامر ذكره قريبا من انقلاب الحكم ، أي كون حكم الموجبات ثمة حكم السوالب هنا وبالعكس ، حيث أردت الاستدلال على انعكاس الموجبة بمكس النقيض فقس على سالبة المستوي لا موجبته ، اذ الموجبة الكلية تنعكس هناك جزئية ، وهنا كنفسها ، وهذا حكم السالبة في المستوي ، واذا أردت الاستدلال على انعكاس السالبة هنا ، فقس على موجبة المستوي لاعلى سالبته ، لان السالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس هنا جزئية ، وهو حكم الموجبة في المستوي ومثله مارأيت في الوجوهات بحسب الجهة هذا هو الوافي الذي أشتهر وَكَانَ عِنْدَ الْأَقْدَمِينَ الْمُتَّبَعُ أعلم ان عكس النقيض يطلق على مثنين ، عكس النقيض الموافق ، وهو مامر يانه ، وهو طريقة القدماء ، وعكس النقيض المخالف وهو ماسياتي قريبا ، وهو طريقة المتأخرين ، وعدول المتأخرين عن طريقة القدماء انما هو لخدمهم دليل القدماء حيث قالوا ان العكس على طريقة القدماء لا يجري في القضايا الموجبات التي محمولاتها من المفومات الشاملة ، كالشيء والممكن العام ، فان قولنا : كل انسان شيء ، صادق ، وعكسه على ما ذكره القدماء قولنا كل مالميس شيء ليس بانسان ، وهو غير صحيح ، لان الموجبة تستدعي وجود الموضوع ، وكذا حال السوالب التي موضوعاتها من نقائض تلك المفومات الشاملة ، وأجيب عنه بتخصيص الاحكام بما

سوى المفهومات الشاملة ، اذ ليس لنا غرض في معرفة أحوال نقائص تلك المفهومات ، والتسميم بما لا حاجة اليه لا حاجة اليه ، أو يأخذ النقيض سلباً لا عدولاً وهو الظاهر ، فان نقيض الباء مثلاً سلبه لا اثبات الالباء ، أو يجعل تلك القضايا حقيقية ، قال السيد قدس سره : عكس النقيض المستعمل في العلوم هو عكس النقيض الموافق ، واما الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها . وقال في شرح المطالع : عكس النقيض على رأي المتأخرين لا يكاد المنطق يحتاج اليه ، ولا يستعمل في العلوم ، وبالجمله ففي عكس النقيض الموافق غنية لطالب الكمال ، وعدول المتأخرين عنه الى المخالف انما هو لجرد تعميم القواعد من غير ثمرة علمية تترتب عليه

أَمَّا الْمُخَالَفُ الَّذِي قَدْ حَقَّقَهُ جُلُّ الْأَخِيرِينَ مِنَ الْمَنَاطِقَةِ
فَذَلِكَ تَبْدِيلُكَ فِيهِ الْأَوَّلَ مِنْ طَرَفِهَا بِنَقِيضٍ مَاتِلًا
وَجَعَلَكَ التَّالِيَ عَيْنَ الْأَوَّلِ مَعَ اخْتِلَافِ الْكَيْفِ فَأَعْرِفْ وَأَعْقِلِ
وَمَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْإِتِّمَالِ كُلِّ مُنَافِقٍ جَهَنِّيٍّ ثُمَّ قُلْ
لَأَشْيءٍ مِمَّا لَيْسَ بِالْجَهَنِّيِّ مُنَافِقٌ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمُسْلِمِ

عكس النقيض المخالف الذي جرى عليه المتأخرون هو جعل نقيض تالي جزئي الاصل أول طرفي القضية الحاصلة بالتبديل ، وعين أول جزئي الاصل تالياً لها ، مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق ، ولم يمتروا بقاء الكذب لما مر مكرراً ، مثاله قولنا : كل منافق جهني . فاذا حاولنا عكس نقيضه المخالف أخذنا الجهني وجعلنا الجزء الاول نقيضه أي ما ليس بالجهني . وأخذنا المنافق وجعلنا الجزء الثاني عنه .

وبدلنا الإيجاب بالسلب. فيحصل: لا شيء، مما ليس بالجهني بمناق، كافي
 المتن. وهي القضية المطلوبة من العكس. وذلك لأنه لو لم يصدق العكس
 لصدق قضيته. وهو في المثال قولنا بمض ما ليس بالجهني مناق. وينعكس
 بالعكس المستوي الى قولنا: بمض المناق ليس بالجهني، هذا خلف،
 لصدق المزوم بدون اللازم

وَفِيهِ حَكْمُ الْمَوْجِبَاتِ مُحْكَمٌ فِي سَالِبَاتِ الْمُسْتَوِيِّ وَقَدْ عَلِمَ
 لَا عَكْسَهُ وَإِنْ زُرِدَ تَحْصِيلُهُ فَرَأَيْتَ الْكُتُبَ تَحْذِرُ تَقْضِيَهُ
 حكم الموجبات في عكس النقيض المخالف هو حكم السوالب في
 المستوي من غير فرق لا عكسه، فليس حكم السوالب هنا حكم موجبات
 المستوي لان الدائتين والعامتين والمطلقة العامة تنعكس في موجبات
 المستوي، ولا تنعكس سواها هنا، على ان من الناس من ذهب الى انعكاسها،
 وذكر الخلاف في ذلك في المطولات، وخلاصة ما هنا ان الموجبات
 الكلية لا تنعكس منها السبع التي لم تنعكس سواها في المستوي، وهي الوقتيتان
 والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة. وتنعكس به الدائمتان الى دائمة
 كلية. والعامتان الى عرفية عامة كلية. والخاصتان الى عرفية عامة لادائمة في
 البعض. واما الموجبات الجزئية فلا ينعكس منها غير الخاصتين الى عرفية
 خاصة. واما السوالب فحكمها هنا انها كلية كانت أو جزئية لا تنعكس كلية
 لما مر وتكرر. بل تنعكس الى الجزئية من السوالب الوقتيتان والوجوديتان
 الى مطلقة عامة. وتنعكس الى حينية لادائمة والبواقي غير معلومة الانعكاس.
 وكذلك الشرطيات لا تنعكس بهذا العكس. وادلة جميع ذلك وامثلة مذكورة
 في المطولات بالتفصيل فليرجع اليها سريره.

تلازم الشرطيات

اعلم ان تلازم الشرطيات باب واسع المجال ذهب القوم في استقصاء فروعه وتبنيها كل مذهب، على انه قليل الجدوى، ولهذا أقصر في هذه الارجوزة على ذكر ما اقتصر عليه صاحب الشمسية، وهو تلازم المتصلات أو المنفصلات وتلازم المنفصلات المختلفة الجنس، للاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع أحد الطرفين أو رفعه كما سيأتي.

تَسْتَلْزِمُ الْمُوجِبَةُ الْمُتَّصِلَةَ كَلِيَّةُ الزُّوْمِ لِلْمُنْفَصِلَةِ
مَانَعَةُ الْجَمْعِ مِنَ الْمُصَدَّرِ أَيِ عَيْنِهِ وَمَنْ نَقِضَ الْآخَرَ
وَمَانِعُ الْخُلُوقِ وَالْجُزْآنِ نَقِضُ مَتَلَوٍّ وَعَيْنُ التَّانِي

تستلزم المتصلة الزرومية الموجبة الكلية صدق منفصلة مانعة الجمع مؤلفة من عين المقدم الملزوم ونقيض التالي اللازم، لانه لو لم يصدق منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم لجاز ثبوت الملزوم مع نقيض اللازم فيجوز حينئذ وقوع الملزوم بدون اللازم، فتبطل الملازمة بينهما هذا خلف، وتستلزم أيضاً منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نقيض المقدم وعين التالي، لانه لو لم يصدق منع الخلو بين نقيض الملزوم وعين اللازم لجاز ارتفاع الملزوم وعين اللازم، فيجوز ثبوت الملزوم بدون اللازم فيبطل اللازم بينهما هذا خلف، مثاله قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود تستلزم صدق مانعة جمع هي قولنا: دائماً اما أن تكون الشمس طالعة

واما أن لا يكون النهار موجودا ، وصدق مائة خلو هي قولنا : دلنا اما أن تكون الشمس طالمة واما أن يكون النهار موجودا

وَحَيْثُمَا تَحَقَّقَ الْمَنَعَانِ عَلَى الْاَزْوَمِ يَتَعَاكَسَانِ

هذان المنعان أعني منع الجمع ومنع الخلو متى تحققا تماكسا على الازوم أي انه متى تحقق منع الجمع بين الشئين كان عين كل واحد منهما مستلزما لقيض الآخر ، ومتى تحقق منع الخلو بين الشئين كان قبيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر ، بدليل انه لولا التعاكس على الازوم لبطل الاتصال لانه اذا تحقق منع الجمع بين الشئين . فلو لم يجب ثبوت قبيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير ، فيجوز اجتماع المنين ، فلا يكون بينهما منع الجمع ، واذا تحقق منع الخلو بين الشئين ، فلو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير قبيض كل واحد منهما لجاز ثبوت قبيض الآخر على ذلك التقدير ، فيجوز ارتقاعهما فلا يكون بينهما منع الخلو ، مثاله في منع الجمع قولنا : هذا الشيء اما حار أو جمل ، فهذه مائة جمع تستلزم قولنا : كلما كان هذا حاراً لم يكن جلام ، وقولنا : كلما كان هذا جلام لم يكن حاراً ، ومثاله في منع الخلو قولنا : اما أن يكون زيد في البحر أو لا يفرق ، فهذه مائة خلو تستلزم قولنا : كلما لم يكن زيد في البحر فهو لا يفرق ، وقولنا : كلما كان زيد غارقاً فهو في البحر

• وَإِنْ حَقِيقَةُ وَفَصْلُ جُمَا اِسْتَلَزَمَتْ مُتَّصَلَاتُ اَرْبَعَا

• يَأْتِي بِهَا مُقَدَّمُ اثْبَتَيْنِ فِي النِّظْمِ عَيْنُ أَحَدِ الْجُزْئَيْنِ

وَأَجَلُ نَقِیْضِ الْآخَرِ التَّالِي فِي كِلْتُمَاهَا وَلَيْسَ هَذَا بِالْخَفِيِّ

وَالْآخِرَتَانِ فِيهِمَا الْمَقْدَمُ نَقِضُ إِحْدَى الطَّرَفَيْنِ يُنْظَمُ
وَأَجْمَلَ لَدَى التَّرَكِيبِ عَيْنَ الْآخِرِ تَأْيِي ذَاتِ الْإِتِّصَالِ تَنْظُرُ

المنفصلة الحقيقية تستلزم أربع قضايا متصلات ، يكون مقدم اثنتين منها عين أحد الجزئين وتاليها نقيض الآخر . ويكون مقدم الآخرين نقيض أحد الجزئين ، وتاليها عين الآخر . وإيضاحه انه متى صدق الانفصال الحقيقي بين الشيئين استلزم عين كل واحد منها نقيض الآخر لانه لو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منها لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير ، فيجوز اجتماعها وقد كانت بينهما انفصال حقيقي هذا خلف ، واستلزم أيضاً نقيض كل واحد من الجزئين عين الآخر ، لانه لو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كل واحد منها ، فيجوز ارتفاع الجزئين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي ، والمقدر خلافه ، مثال ذلك قولنا : العددان زوج أو فرد ، فهذه منفصلة حقيقية تستلزم قولنا : كلما كان هذا زوجاً لم يكن فرداً ، وقولنا : كلما كان هذا فرداً لم يكن زوجاً . وقولنا : كلما لم يكن هذا زوجاً كان فرداً . وقولنا : كلما لم يكن هذا زوجاً كان فرداً

• وَكُلُّ فَرْدَةٍ مِنَ الْمَائِنَتَيْنِ لِلْجَمْعِ وَالْخُلُوعِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ
تَسْتَلْزِمُ الْآخَرَى إِذَا التَّرَكِيبُ مِنْ نَقِضِي الْجُزْأَيْنِ فِيهِمَا زُكْنُ
كل واحدة من مانعتي الجمع والخلو تستلزم الاخرى مركبة من نقيضي جزئها ، فتي صدق منع الجمع بين امرين صدق منع الخلو بين نقيضيهما ، لانه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز اجتماع المينين ، فلا يكون

بينهما منع الجمع ، ومهما صدق الخلو بين امرين صدق منع الجمع بين تقيضيهما ، فانه لو جاز اجتماع التقيضين جاز ارتفاع العينين ، فلا يكون بينهما منع الخلو ، مثاله في مانعة الجمع قولنا : اما ان يكون هذا شجراً أو حجراً تستلزم مانعة الخلو وهي قولنا : هذا اما ان يكون لا شجراً أو لا حجراً ، ومثاله في مانعة الخلو قولنا : زيد اما في البحر أو يفرق ، يستلزم مانعة الجمع وهي قولنا : زيد اما لا في البحر أو يفرق ، والله اعلم

القياس

لما فرغ من بيان ما تتوقف عليه الحجة شرع في بيان مقاصدها ، وقد عرفت انها ما يوصل الى التصديق وهي منجصرة في ثلاثة أقسام ، القياس والاستقراء والتمثيل ، لان الاحتجاج اما بالكلي على الجزئي أو به على الكلي ، أو بالجزئي على الكلي ، أو به على جزئي آخر ، فالاولان القياس والثاني هو الاستقراء . والثالث هو التمثيل . ولما كان المطلب الاعلى والمقصد الاقصى في باب التصديقات هو القياس ، لانه المفيد لليقين بخلاف أخويه لانهما يفيدان الظن - قدمه عليهما وشرع في تعريفه وأحكامه كما ترى

حَدُّ الْقِيَاسِ هُنَا قَوْلُ نَظْمٍ مِنْ خَبَرَيْنِ حَيْثُ سَلَّمَ قَوْلُ
عَنْ ذَلِكَ الْقَوْلِ لِدَلَالَتِهِ خَبَرَ آخَرَ مَدْعُو نَتِيجَةِ النَّظَرِ

القياس هنا أي في اصطلاح أهل المعقول ، قول مركب من خبرين متى سلّمَ لزم عنه لدلّاه خبر آخر يسمى نتيجة ، وقيد في المتن بهنا ليخرج القياس في اصطلاح الفقهاء ، فانه التمثيل عند المناطقة ، فالقول جنس

يشمل المركبات التامة وغيرها . وقوله نظم من خبرين أي الف منها فصل
مخرج للمركب من خبرين ، كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة
المستلزمة لمعكسها أو عكس نقيضها ، وقوله « حيث سلما » إشارة إلى أن مقدمات
القياس لا يجب أن تكون صادقة في نفس الامر ، فيشمل القياس الصادق
المقدمات وغيره ، وقوله « ولزم عن ذلك القول » مخرج للاستقراء واتمثيل اذ
لا يلزم منها العلم بشيء آخر ، نعم يحصل بهما الظن بشيء آخر ، وقوله
« لذاته » أي لذات القول المركب من الجزئين بالنظر إلى صورته مع قطع النظر
عن خصوصية المواد ، وقطع النظر عن الوساطة فيخرج ما يستلزم قولاً
آخر بحسب خصوصية مادة ، كقولنا : لاشيء من الانسان بحجر ، وكل
حجر جماد ، فيلزم منه : لاشيء من الانسان بجماد ، وهو صادق لكنه لا
يلزم بحسب التركيب والصورة ، اذ لو قيل في مادة أخرى نحو قولنا :
لا شيء من الانسان بفرس ، وكل فرس حيوان . فينتج لاشيء من
الانسان بحيوان ، وهو كاذب ويخرج به ما يلزم عنه قول آخر بواسطة
مقدمة أجنبية كقياس المساواة بنحو (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) (لج)
فانه يلزم من ذلك ان (ا) مساو (لج) لكن لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية
هي قولنا : كل مساوي المساوي مساو ، ولهذا لا يتحقق الاستلزام الا حيث
تصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا كقولنا : (ا) نصف (ب) و (ب) (ج)
نصف (ج) لان نصف النصف لا يكون نصفاً ، وقوله خبر آخر يدعى
نتيجة النظر ، أي والقول الآخر اللازم يسمى بمد التركيب نتيجة ، وقبله
يسمى مطلوباً . والمراد من هذا القول الآخر المعقول . اذ التامض بالنتيجة
غير لازم للقياس المعقول ولا للملفوظ أيضاً . والمراد بآخرته انه لا يكون

احدى مقدمتي القياس الاقتراني ولا الاستثنائي . لا ان لا يكون جزءاً
من احدى المقدمتين . والمذكور في الاستثنائي انما هو صورة النتيجة
لان النتيجة قضية مشتملة على الحكم . والمذكور في القياس مقدما أو تاليا
لاحكم فيه لان الاداة أخرجه عن التمام

وَهُوَ لَدَيْهِمْ يَا أَخَا الدَّكَّاءِ قِسْمَانِ فَأَلَّوْا لِالِاسْتِثْنَائِي

لما فرغ من تعريف القياس شرع في ذكر تقسيمه الى الاستثنائي
والاقتراني . وقدم الاستثنائي في التقسيم لكون مفهومه وجودياً . ومفهوم
الاقتراني عدي . وسمي استثنائياً لاشتماله على اداة الاستثناء في اصطلاح
المناطقة وهي لفظ لكن .

وَهُوَ إِذَا مَا كَانَ ذِكْرُ مَا تَبَعُ أَوْ النَقِضِ فِيهِ بِالْفِعْلِ انْتَرَجَ

معنى كون النتيجة أو قضيضها مذكوراً فيه بالفعل ، انما بأجزائها
وهيأتها التأليفية المذكورة فيه . وانما قيد بالفعل لان ذكر النتيجة في القياس
الاقتراني حاصل بالقوة أيضاً لكونه مشتملاً على أجزاء النتيجة

كَأَن يَكُنْ هَذَا الْأَمِيرُ أَكْمَةً فَإِنَّهُ أَعْمَى إِذَا لَكُنْهُ

أَكْمَةً وَالتَّابِعُ فَهُوَ أَعْمَى وَعَيْنُهُ مَذْكُورَةٌ وَأَمَّا

إِنْ قُلْتَ لَكِنْ لَيْسَ أَعْمَى تَبَعًا فَلَيْسَ بِالْأَكْمَةِ وَالنَّقِضُ جَاءَ

مثال القياس الاستثنائي قوله ان يكن هذا الامير اكمة فهو أعمى ،
لكنه اكمة ، فتكون نتيجة : فهو أعمى ، فالنتيجة بعينها مذكورة فيه هيأتها
ومادتها ، وأما لو كانت الاستثنائية : لكنه ليس أعمى ، كانت النتيجة فهو
ليس بأكمة ، وقضيض النتيجة مذكور فيه بالهيئة والمادة

وَإِنْ تُرِدْ قِيَمَ الْقِيَاسِ الثَّانِي فَهُوَ الَّذِي يُدْعَى بِالْاِقْتِرَانِي
لما فرغ من تعريف الاستثنائي ذكر الاقتراني، وسمي اقترانيا
لاقتران حدود المطلوب فيه وهي الاصغر والاوسط والاكبر، وقيل
لاشتماله على اداة الجمع والاقتران وهو الواو الواصلة

وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَكُ فِيهِ ذِكْرُ مَا يُنتَجُ فِصْلًا لَا سَمًا تَفْذَمًا
كَقَوْلِنَا كُلُّ ثَقِيلٍ ثَقِيلٍ مُخْرَجٍ وَكُلُّ مُخْرَجٍ لَثِيمٌ يَنْتَجُ
كُلُّ ثَقِيلٍ ثَقِيلٌ وَنُسَبُ لِلْحَمَلِ أَوَّلَ الشَّرْطِ فَأَعْرِفُهُ نُصِبُ

القياس الاقتراني هو الذي لم تكن النتيجة ولا نقيضها مذكوراً فيه
بالفعل، كقول المتن كل ثقل محرج وكل محرج لثيم فكل ثقل لثيم،
فالنتيجة وهي كل ثقل لثيم ليست مذكورة في القياس بهياتها، بل الثقل
في المقدمة الاولى، والثيم في الثانية، ولهذا قيد بالفعل في التعريفين.
لانه لو لم يقيد به لدخل الاقترانيات في حد الاستثنائي. اذ النتيجة مذكورة
فيها بالقوة لا بهيئتها. فبالاطلاق ينتقض تعريف الاستثنائي منعا، وتعريف
الاقتراني جمعا. وقوله: ونسب للحمل أول الشرط: أي ان القياس الاقتراني
منقسم الى حملي وشرطي، لانه ان كان مركبا من الحملات الصرف فحملي
كما في مثال المتن، والا فشرطي، سواء تركب من الشرطيات الصرف،
نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجودا
فالعالم مضيء، فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، أو تركب من
حملة وشرطية، نحو: كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا، وكل حيوان
جسم، فكلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما

وَسَمَّ فِي الْحَتَّى حَدًّا أَصْغَرَ مَوْضُوعَ مَا يَنْتِجُ وَادْعُ الْكَبْرَا
مَحْمُولَهُ وَاسْمَ الْقَضِيَّةِ الَّتِي فِي ضَمَنِهَا الْأَصْغَرُ صَغُرَى أَثَبَتْ
وَمَا بِهَا الْكَبَرُ كَبُرَى وَادْعُ مَا كُرِّرَ حَدًّا وَسَطًا يَنْهَمَا •

اعلم ان القياس الاقتراضي المركب من الحملات يشتمل على ثلاثة أمور مفردة ، وذلك لان أقل ما يتألف القياس منه مقدمتان ، وكل مقدمة تشتمل على موضوع ومحمول ، فيكون مجموع الآحاد أربعة ، الا ان واحدا منها مكرر مشترك في المقدمتين ، لانه ان لم يكن كذلك تباينت المقدمتان ولم يتداخلا ، ولم يلزم من ازدواجهما النتيجة ، فالمجموع إذا ثلاثة ، وهذه المفردات تسمى حدودا ، ولكل واحد من الحدود الثلاثة اسم يتميز به عن قسميه ، فاما الحد الذي تريد ان يكون في النتيجة موضوعا محكوماً عليه ومخبراً عنه ، فهو الاصغر لانه في الغالب أقل أفراداً من المحمول ، والحد الذي تريد أن يكون محمولا في النتيجة فهو الأكبر ، وان سمي المحمول أكبر لانه يمكن أن يكون أكثر أفراداً من الموضوع ، وان أمكن أن يكون مساوياً ، وأما الموضوع فلا يتصور أن يكون أعم من المحمول ، وأما الحد المشترك بين القضيتين المكرر فيهما فهو الحد الاوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب ، ثم لما مست الحاجة الى تعريف كل من المقدمتين ، سميت المقدمة التي فيها الاصغر صغرى ، لانها ذات الاصغر وصاحبه ، وسميت المقدمة التي فيها الأكبر كبرى لانها ذات الأكبر

وَسَمَّ ضَرْبًا اقْتِرَافَ الصُّغْرَى كَمَا وَكَيْفًا فِيهِمَا بِالْكُبْرَى
وَهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ مِنْ وَضْعِ الْوَسْطِ وَحَمَلِ الشَّكْلِ فَإِيَّاكَ الْفَلْطُ

اعلم ان في القياس الاقتراني هيتين، الاولى هي الهيئة الحاصلة باعتبار خصوصية كمية المقدمتين وكيفيتهما، مع قطع النظر عن وقوع الحد الاوسط محكوماً عليه أو به فيهما أو في أحدهما، وهذه الهيئة تسمى قرينة لدالاتها على المطلوب، وضرباً لانضمام بعضها الى بعض، والثانية هي الهيئة الحاصلة باعتبار خصوصية وقوع الحد الاوسط محكوماً عليه أو به مع قطع النظر عن كمية المقدمتين وكيفيتهما، وهذه الهيئة تسمى شكلاً تشبيهاً لها بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة الحدود بالمقدار، فهو تشبيه معقول بمحسوس

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعِ هَيْئَاتٍ فَقَطْ	فَالْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ آخِذٌ أَوَسَطُ
تَحْمُولُ صُغْرَاهُ وَمَوْضُوعٌ مِنْ	كِبْرَاهُ نَحْوُ كُلِّ وَاحِدٍ مُقْتَنِي
وَكُلِّ مُقْتَنٍ أَخُو طُنْيَانٍ	وَقِسْ عَلَى مِثَالِهِ وَالثَّانِي .
مَا فِيهِمَا الْأَوْسَطُ تَحْمُولًا وَقَعَ	كَقَوْلِنَا كُلُّ أَخِي جَهْلٍ لِكَغْ
وَلَيْسَ وَاحِدًا مِنْ آلِ أَحْمَدَ	بَلْ كَمِ فِيلِ الْيَهُودِ تَسْعِدِ .
وَمَالِ الْأَشْكَالِ مَا إِلَّا وَسْطُفِيَّةٌ	مَوْضُوعٌ كُلِّ مِثْلِهِ كُلُّ فِقِيَّةٍ
ذُو حِدَّةٍ وَكُلُّ ذِي فِقَةٍ عَلِي	وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ
كَقَوْلِنَا كُلُّ جَهْلٍ ذُو عَمَى	وَكُلُّ أَحْمَقٍ جَهْلٌ فَاعْلَمَا

ينقسم الشكل الى أربعة أقسام لازائد عليها، وذلك لان الاوسط اما أن يكون محمولا في الصغرى موضوعاً في الكبرى وهو الشكل الاول، أو محمولا في الصغرى والكبرى كليتهما وهو الشكل الثاني، أو موضوعاً فيهما وهو الشكل الثالث، أو عكس الاول بأن يكون موضوعاً في الصغرى

محمولا في الكبرى وهو الرابع ، وأمثلة الكل مذكورة في المتن ، وإنما وضعت أشكال القياس على هذا الترتيب لأوجه ، منها أن الشكل الأول يديهي الإنتاج وعلى النظم الطبيعي ، وهو الانتقال من موضوع المطلوب إلى الحد الأوسط ثم منه إلى محموله ، وهذا لا يوجد إلا في الأول فلهذا وضع في الرتبة الأولى ، ثم وضع الشكل الثاني لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه ، لمشاركته إياه في صفراء ، وهي أشرف المقدمتين لاشتغالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول ، إذ المحمول إنما يطلب لأجله أما إيجاباً أو سلباً ، ثم الشكل الثالث لأن له قرباً ما إليه لمشاركته إياه في أخس المقدمتين وهي الكبرى ، ثم الرابع لعدم مشاركته للأول إذ لا قرب له أصلاً لمخالفته إياه في المقدمتين ، وبمده عن الطبع جداً ، وهناك أوجه أخرى مذكورة في الطولات ، وهذا الترتيب إنما هو اختياري وضعي لا وجوب فيه ، إنما دعا إليه الاستحسان والاخذ بالاليق والأولى ثم أن الأشكال الأربعة تشترك في أنه لأقياس من جزئيتين ، سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين ، ولا من سالبتين سواء كانتا كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين ، ولا قياس من صفري سالبة وكبرى جزئية إلا في الشكل الرابع كما سيأتي ، وإن النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما مر كيفاء كذا قالوا وخالف ابن سينا في أطراد تبع النتيجة للأخس كما ذكره في الاشارات ، وكل ذلك مستفاد باستقراء الجزئيات بعد مراعاة شرائط الإنتاج في كل شكل ، ومعرفة نتائج اللازمة ، وحيث أن يمنع اثبات شيء من الجزئيات بهذه القواعد والا لزم الدور

وَالْأَوَّلُ الْأَصْلُ وَفِي الْإِثْنَانِ إِلَى الدَّلِيلِ لَيْسَ ذَا أَحْتِيَاظٍ

الشكل الاول هو الاصل في القياس واستخراج العلوم النظرية به لارتداد بقية الاشكال اليه ، وبه تنتج المطالب الاربعة : الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي ، بخلاف البواقي والانتاج فيه بديهي لا يحتاج الى دليل بخلاف سائر الاشكال ، فان الانتاج فيها اما بواسطة الخلف أو الافتراض أو غيره كما سيأتي بمض ذلك والشرط في إنتاجه في الصئري إيجابها كلىة في الكبرى

لا إنتاج الشكل الاول بحسب الكمية والكيف شرطان ، أحدهما بحسب الكيف إيجاب الصئري ، لأنها لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط ، فلم يحصل الانتاج لان الكبرى تدل على ان ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالكبر . والصئري على تقدير كونها سالبة حاكمة بأن الاوسط مسلوب عن الاصغر ، فالاصغر لا يكون داخلها ثبت له الاوسط ، فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يمتدى الى الاصغر لان الحكم على أحد المتباينين لا يستلزم الحكم على الآخر ، والاختلاف في المواد يحققة . فلو قلنا : لاشيء من الانسان بفرس ، وكل فرس حيوان أو صاهل ، لصدق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب ، ولوجعلنا الكبرى سالبة وبدلناها في المثال بقولنا : ولا شيء من الفرس بحمار أو ناطق ، لصدق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب ، والاختلاف موجب للعم ، ثانيها بحسب الكمية كلية الكبرى لأنها لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالكبر ، وجاز أن يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يمتدى الى الاصغر فلا تلزم النتيجة ، واختلاف النتيجة الموجب للعم يحققة ، مثله اذا كانت الكبرى موجبة قولنا : كل

انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق ، وهذا صادق النتيجة ايجاباً ، ولو قلنا : بعض الحيوان فرس ، لكذبت . وأما اذا كانت سالبة وبدلناها بقولنا : وبعض الحيوان ليس بناطق ، لصدقت النتيجة سلبياً ، ولو قلنا : بعض الحيوان ليس بفرس ، لكذبت ، أما شرط انتاجه بحسب الجملة فسيأتي عند ذكر المختطات

صُرُوبُهُ أَرْبَعَةٌ فَلَا وَلٌ	كُلِّيَّةُ الْقَضِيَّتَيْنِ تَحْصُلُ
فِيهِ وَإِيجَابُهَا شَرِيطَتُهُ	مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ نَتِيجَتُهُ •
وَالثَّانِي مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ مُوجِبَةٌ	صُغْرَى وَكُبْرَاهُ تَكُونُ سَالِبَةٌ
فَيَنْتُجُ السَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ	وَالثَّالِثُ الصُّغْرَى بِهِ جُزْئِيَّةٌ
مَعَ شَرَطِ إِيجَابِهَا وَالطَّالِعُ	مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ وَالرَّابِعُ
مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ صُغْرَاهُ	سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ
سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ نَتِيجَتُهُ	وَفِي مَطَوَلَاتِهِمْ أَمَثَلَتُهُ

اعلم أن القياس يقتضي أن تكون الضروب لكل شكل ستة عشر ضرباً ، حاصلة من ضرب الصغريات المحصورات الاربع في الكبريات المحصورات الاربع ، لكن اشتراط ايجاب الصغرى في هذا الشكل أسقط ثمانية حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في الكبريات الاربع ، واشتراط كلية الكبرى أسقط أربعة حاصلة من ضرب الكبيرين الجزئيتين في الصغريين الموجبتين ، فبقيت الضروب المتبعة أربعة . الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية . كقولنا : كل انسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، فكل انسان جسم . والثاني من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة

كلية، ينتج سالبة كلية . نحو : كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر . فلا شيء من الانسان بحجر . والضرب الثالث من صفري موجبة جزئية وكبرى موجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية . نحو : بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ، فبعض الحيوان ناطق . والضرب الرابع من صفري موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الانسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر . والانتاج في الضروب الاربعة ضروري للاندراج البين كما مرت الاشارة اليه

والشرطي الثاني من الاشكال جا	كلية الكبرى به لينتجا
مع اختلاف السلب والايجاب في	قضيتيه والضروب فاعرف
فالأول الواقع من قضيتين	موجبة صغراها كليتين
والثاني ما تكون فيه الصغرى	سالبة كلية والكبرى
• موجبة كلية والثالث	صغراها للايجاب لاثنا كثر
مع كونها جزئية والكبرى	سالبة كلية والصغرى
• من رابع سالبة جزئية	واختها موجبة كلية
في أوّل هذي الضروب الطالع	سالبة كلية والواقع
نتيجة في الآخرين السالبة	جزئية فاعرفه وأمنع طالبه

لانتاج الشكل الثاني شرطان بحسب الكمية والكيف لا بحسب الجهة أحدهما بحسب الكمية كلية الكبرى . اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف الموجب للعقم ، وهو صدق القياس تارة مع الايجاب وتارة مع السلب .

كقولنا : كل انسان ناطق ، وبعض الحيوان ليس ناطق . والصادق
الايجاب . أي بعض الحيوان انسان ، ولو بدلنا الكبرى وقلنا : بعض
الصاهل ليس ناطق ، كان الصادق السلب ، أي بعض الانسان ليس بصاهل
والاختلاف دليل عدم الاتاج . فان النتيجة هي القول الآخر الذي يلزم
من المقدمتين ، فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض
المواد هو السالبة . ولو كان اللازم منها السالبة لما صدقت في بعض المواد
الموجبة ، لان اللازم لا ينفك عن الملزوم . والامران المتناقضان يتمتع أن
يكونا لازمين لشيء واحد كما هو ظاهر . والشرط الثاني بحسب الكيف
اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب . وذلك لانه لو تألف هذا الشكل
من الموجبتين يحصل الاختلاف ، فاما لو قلنا : كل انسان حيوان . وكل
ناطق حيوان ، كان الحق الايجاب . أي بعض الانسان ناطق . ولو بدلنا
الكبرى بقولنا : كل فرس حيوان ، كان الحق السلب أي لاشيء من
الانسان فرس . وكذا الحال لو تألف من سالتين كقولنا : لاشيء من
الانسان بحجر ، ولا شيء من الناطق بحجر . فالحق هنا الايجاب . ولو
بدلنا الكبرى بقولنا : لاشيء من الفرس بحجر . كان الحق السلب .
والاختلاف دليل عدم اطراد الاتاج كما مر . والضروب المتبعة في هذا
الشكل بحسب الواقع أربعة . وان كان القياس يقتضي ستة عشر ضربا كما
ذكرنا في الشكل الاول ، الا ان اشتراط اختلاف الصغرى والكبرى اسقط
ثمانية . واشتراط كلية الكبرى اسقط أربعة . فبقيت الضروب المتبعة
أربعة . الضرب الاول من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية ،
ينتج سالبة كلية نحو : كل انسان حيوان . ولا شيء من الحجر بحيوان ،

فلا شيء من الانسان بحجر . الضرب الثاني من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية ، نحو : لاشيء من الحجر بانسان ، وكل ناطق انسان ، فلا شيء من الحجر بناطق . والضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الفرس بانسان ، فبعض الحيوان ليس بفرس . الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية ، نحو : بعض الحيوان ليس بانسان ، وكل ناطق انسان ، فبعض الحيوان ليس بناطق ، فتحصل ان النتيجة تكون في الضربين الاولين سالبة كلية وفي الآخرين سالبة جزئية

وَالْخُلْفُ فِي الْكُلِّ عَلَى الْإِتَّاجِ يَدُلُّ تَذْرِيبُهُ بِالْإِسْتِخْرَاجِ
وَعَكْسُ الْكِبَرَى لِيَهْتَدِ إِلَى أُولَاهَا بِثَلَاثٍ وَأَوَّلًا *
وَالثَّانِ بِالْعَكْسِ لِصُفْرَاهُ بِحِجِّي فَالْعَكْسُ لِلتَّرْتِيبِ ثُمَّ النَّاتِجِ
وَفِي الْآخِرِينَ يَكُونُ الْإِقْتِرَاضُ لِصِحَّةِ الْإِتَّاجِ بِالْبَيَانِ قَاضٍ

الدليل على اتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين أمور ، الاول الخلف وهو جار في الضروب الاربعة كلها وهو ان يحمل نقيض النتيجة لايجاب به صغرى ، ونحمل كبرى الشكل الثاني كبرى لكونها كلية ، فينتج الحاصل من هذا الجمل من الشكل الاول ما ينافي صغرى الشكل الثاني المقروضة الصدق ، فتكون نتيجة الشكل الاول كاذبة ، فيكون نقيضها حقا ، وهي عين نتيجة الشكل الثاني المطلوبة ، وتصويره بالمادة أن يقال : كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان . ينتج لاشيء من الانسان بحجر ،

فاذا لم تصدق هذه النتيجة يصدق تقيضها وهو بعض الانسان حجر .
 واذا جعل هذا التقيض صفري لتلك الكبرى قيل : بعض الانسان حجر
 ولا شيء من الحجر بحیوان . أنتج من الشكل الاول بعض الانسان
 ليس بحیوان ، وهذا مناف لصفري الشكل الثاني ، بل مناقض لها ، وهي
 كل انسان حيوان ، وهي مسلمة الثبوت مفروضة الصدق ، فتكون
 النتيجة الحاصلة من الشكل الاول كاذبة . ومنشأه ليس الا الصفري .
 فيكون تقيضها حقا . وهو لا شيء من الانسان بحجر . وهذا عين نتيجة
 الشكل الثاني ، وقس عليه العمل في باقي الضروب . الدليل الثاني أن تمكس
 كبرى هذا الشكل ليرتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة المطلوبة بعينها .
 وهذا الدليل انما يجري في الضرب الاول والثالث فقط ، لان كبراهما
 سالبة كلية تتمكس كنفسها ، وأما الثاني والرابع فكبراهما موجبة كلية لا
 تتمكس الا موجبة جزئية ، وهي لا تصلح لكبروية الشكل الاول ، مع ان
 صغرها أيضاً سالبة لا تصلح لصفروية الشكل الاول ، وتصويره أن
 يقال : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بحیوان . ينتج لا شيء
 من الانسان بحجر . فاذا عكسنا الكبرى كان شكلاً أول بالضرورة . اذ
 لا مخالفة بينهما في الصفري ، لان الاوسط محمول فيهما فيها ، وانما المخالفة
 بين الشكليين في الكبرى فيكون هكذا : كل انسان حيوان ولا شيء
 من الحيوان بحجر ينتج تلك النتيجة بعينها ، والدليل الثالث أن تمكس
 الصفري فيصير بذلك العكس شكلاً رابعاً ، ثم تمكس التركيب بأن
 نجعل عكس الصفري كبرى والكبرى صفري فيصير شكلاً أول فينتج
 نتیجته ، ثم تمكسها الى النتيجة المطلوبة ، وهذا انما يتصور في الضرب

الثاني فقط ، لان عكس صفراء صالح لكبروية الشكل الاول الكلية ، لان صفراء سالبة كلية تنمكس كنفسها ، واما الاول والثالث فصفرياهما موجبتان لا يتمكسان الاجزئية ، واما الرابع فصفراء سالبة جزئية لا يطردها انعكاسها ، ولو انعكست لاتكون الاجزئية لانصلح لكبروية الشكل الاول ، وتصوير ذلك بالمادة ان تقول : لاشيء من الانسان بنهار ، وكل ناهق حمار ، ينتج لاشيء من الانسان بنهار ، لانا لو عكسنا الصفري الى قولنا : لاشيء من الحمار بانسان يصير شكلا رابعا ، ثم اذا عكسنا الترتيب وقتلنا هكذا : كل ناهق حمار ، ولا شيء من الحمار بانسان ، يصير شكلا أول ، ينتج لاشيء من الناهق بانسان ، ثم اذا عكسنا النتيجة وقتلنا : لاشيء من الانسان بنهار ، يحصل عين تلك النتيجة الحاصلة من الضرب الثاني من الشكل الثاني

وَالثَّالِثُ الْأَشْكَالُ لَيْسَ نَاتِجًا	إِلَّا إِذَا لَا إِيْجَابُ فِي صُفْرَاهُ جَا
مَعَ كَوْنِهَا أَوْ اخْتِهَا كُلِّيَّةً	وَسَيَّةً ضَرْوُةً جَلِيَّةً •
فَالْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ الْقَضِيَّتَانِ	مُوجِبَتَانِ وَهِيَ كِلْتَانِ
وَالثَّانِ مَا الْمَوْجِبَةُ كُلِّيَّةً	صُفْرَاهُ وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ
كُبْرَاهُ وَالْثَّالِثُ صُفْرَى مُوجِبَةٍ	جُزْئِيَّةً بِهِ وَكُبْرَى مُوجِبَةٍ
كَلِيَّةً وَالرَّابِعُ الصُّفْرَى بِهِ	مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةً فَاتَّقْبَهُ
سَّالِبَةً كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ	خَامِسُهَا مُوجِبَةٍ صُفْرَاهُ
كُلِّيَّةً كُبْرَاهَا تُلَاسُ	إِيْجَابُهَا الْجُزْئِيُّ ثُمَّ السَّادِسُ
صُفْرَاهُ لِلْإِيْجَابِ وَالْكُلِّيَّةُ	وَالسَّلْبُ فِي كُبْرَاهُ وَالْجُزْئِيَّةُ

فِي أَوَّلِ الْأَضْرُبِ تَلَقَّى النَّاتِجَا وَثَلَاثَ مِنْهَا وَفِي الْخَامِسِ جَا
مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً وَالْبَاقِيَةَ بِالسَّالِبِ الْجُزْئِيَّ فِيهَا آتِيَةً

لا ينتاج الشكل الثالث شرطان بحسب الكمية والكيف لا بحسب
الجهة، أحدهما بحسب كيف ايجاب الصغرى، لان الحكم في كبرى
الشكل الثالث سواء كان ايجابا أو سلبا على ماهو أوسط، فلو لم يتحد الا صغر
مع الاوسط بان كانت الصغرى سالبة لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط
الى الا صغر، فوجب ان تكون صغرى الشكل الثالث موجبة، ويمكن
بيان ايجاب الصغرى في هذا الشكل أيضا بالاختلاف الموجب لعدم
الاتجاج، بان يقال: لو كانت الصغرى سالبة فالكبرى اما سالبة أو موجبة،
وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف أما على تقدير كون الكبرى سالبة،
فلاننا اذا قلنا: لاشيء من الانسان فرس، ولا شيء من الانسان بصاهل،
فالحق الايجاب، واذا بدلنا الكبرى بقولنا: لاشيء من الانسان بحمار،
فالحق السلب، واما على تقدير كون الكبرى موجبة، فلاننا اذا قلنا: لاشيء
من الانسان فرس، وكل انسان حيوان، فالحق الايجاب، واذا بدلنا
الكبرى بقولنا: كل انسان ناطق، فالحق السلب، الشرط الثاني بحسب
الكلية كلية احدى المقدمتين، لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز ان
يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير البعض من الاوسط
المحكوم عليه بالا صغر، فلم يجب تعدي الحكم من الاكبر الى الا صغر،
كقولنا: بعض الحيوان انسان وبعضه فرس، والحكم على بعض الحيوان
بالقرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية، فلا يصدق بعض
الانسان فرس، ويتحقق هنا الاختلاف بالايجاب والسلب، فالتحقق

في المثال المذكور السلب ، واذا بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الحيوان ، كان الحق الايجاب ، ثم الضروب المنتجة بحسب الواقع في هذا الشكل ستة ، والقياس يقتضي ستة عشر كما مر ، لكن اشتراط ايجاب الصغرى أسقط ثمانية حاصلة من ضرب السالبتين في المحصورات الاربعة . واشتراط كلية أحدهما أسقط اثنين آخرين ، هما الموجبة الجزئية في الجزئيتين ، فبقيت الضروب المنتجة ستة ، الاول من موجبتين كلتین ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، فبعض الحيوان ناطق . الضرب الثاني من كلتین والكبرى سالبة . ينتج سالبة جزئية . كقولنا : كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر . فبعض الحيوان ليس بحجر . الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية ، وكبرى موجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ، وكل حيوان حساس ، فبعض الحيوان حساس ، الضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية ، وكبرى سالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الحيوان بحجر ، فبعض الانسان ليس بحجر ، الضرب الخامس من صغرى موجبة كلية ، وكبرى موجبة جزئية ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وبعض الانسان كاتب ، فبعض الحيوان كاتب ، الضرب السادس من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وبعض الانسان ليس بكاتب ، وقد ظهر مما مر ان الضروب الستة كلها مشتركة في انها لا تنتج الا جزئية ، ثلاثة منها تنتج السلب ، وثلاثة تنتج الايجاب كما مر بيانه

بِالْخُلُوفِ فِي السَّكَلِيِّ وَعَكْسِ الصُّغَرَى لَا فِي الْآخِرِينَ الدَّلِيلُ يُدْرَى
وَفِي سَوَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِ اسْتَدِلَّ بِالْأَفْرِاضِ وَيَخَاسِي نَفْلٍ
بِالْمَكْسِ لِلْكِبَرَى فَلِلترتيبِ فَالْناجِحِ الْمُسْتَلْزِمِ الْمَطْلُوبِ

الدليل على انتاج هذه الضروب لهذه النتائج أمور ، أحدها الخلو وهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويحمل لكليته كبرى ، وصغرى القياس لا يجابها صغرى ، لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى ، وتصويره ان يقال مثلاً: كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، ينتج بعض الحيوان ناطق ، ولو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها ، وهو لاشيء من الحيوان بناطق ، ويحمل هذا النقيض كبرى ، فيقال: كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحيوان بناطق . ينتج لاشيء من الانسان بناطق . وهو مناف لكبرى الشكل الثالث . وهي كل انسان ناطق . وهي مسلمة الثبوت وهذا خلف . وهذا يجري في ضروب الشكل الثالث كلها فان نتائج هذه الضروب ليست الاجزئية موجبة أو سالبة ، فقائضها تكون كلية البتة ، وهي صالحة لان تجمل كبرى في الشكل الاول ، وصغريات هذه الضروب كلها موجبات ، وهي صالحة لان تقع صغرى في الشكل الاول ، ومنها عكس الصغرى ليرتد الى الشكل الاول ، وينتج تلك النتيجة المطلوبة بعينها ، وذلك حيث تكون كبرى الشكل الثالث كلية ، لان الشرط في الشكل الاول كلية الكبرى كما في الضروب الاربعة الاول ، وتصويره ان يقال: كل انسان حيوان ، وكل انسان ناطق ، ينتج بعض الحيوان ناطق ، لانا اذا عكسنا الصغرى كان العكس لازماً للقضية ، فنقول: بعض الحيوان

انسان ، وكل انسان فاطق ، ينتج من الاول تلك النتيجة بينها . ومنها عكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ، ثم عكس الترتيب ليرجم شكلا أول ، وينتج نتيجة ، ثم تمكس هذه النتيجة فانه المطلوب ، وذلك انما يكون حيث تكون الكبرى موجبة ، ليصالح عكسها لصغرية الشكل الاول ، وتكون الصغرى كلية لتصلح لكبروية الاول . وهذا يكون في الضرب الاول والخامس لاغير ، اما الضرب الثاني فان كبراء وان كانت موجبة لكن الصغرى جزئية لا تصلح كبرى الشكل الاول ، واما الثالث فالصغرى فيه جزئية لا تصلح كذلك . واما الرابع والسادس فالصغرى فيها وان كانت كلية لكن الكبرى ليست موجبة فمكسها سالبة غير صالحة للصغرى الشكل الاول .

وَالشَّرْطُ فِي الرَّابِعِ قَرْدُ أَمْرَيْنِ أَمَا بَأَنْ تُوجِبَ فِيهِ الْخَبَرَيْنِ
وَنَجْعَلَ الصَّغْرَى بِهِ كُلِّيَّةً وَالْثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا كَيْفِيَّةً
• وَفَرْدَةُ الْقَضِيَّتَيْنِ آتِيَةً كُلِّيَّةً أَضْرِبُهُ ثَمَانِيَةً •

الشرط في انتاج الشكل الرابع أحد أمرين ، اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، واما اختلاف المقدمتين مع كلية احدهما ، وذلك لانه لولا كلية احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين أو موجبتين ، مع كون الصغرى جزئية ، أو جزئيتين مختلفتين في الكيف ، وعلى كل من التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف الموجب للعمم ، اما على تقدير كون المقدمتين سالبتين ، فلان الحق في قولنا : لاشيء من الحجر بانسان ، ولا شيء من الناطق بحجر ، هو الايجاب ، أي بعض الانسان فاطق ، ولو بدلنا الكبرى

وقلنا : لاشيء من الفرس بحجر ، كان الحق السلب ، أي لاشيء من الانسان فرس ، واما على تقدير كونها موجبتين مع كون الصغرى جزئية ، فلانا اذا قلنا : بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان ، كان الحق الايجاب أي بعض الانسان ناطق ، ولو بدلنا الكبرى وقلنا : كل فرس حيوان كان الحق السلب ، أي لاشيء من الانسان فرس ، واما على تقدير كونها جزئيتين مختلفتين في الكيف ، فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان ، هو الايجاب ، أي بعض الانسان جسم ، ولو بدلنا الكبرى وقلنا : بعض الحجر ليس بحيوان ، كان الحق السلب ، أي بعض الانسان ليس بحجر

فَالْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ كِلْتَاهُمَا	مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ وَالثَّانِ مَا
كِلْتَاهُمَا مُوجِبَةٌ وَالْكُبْرَى	جَزْئِيَّةٌ وَثَالِثٌ مِنْ صَغْرَى
• سَالِبَةٌ كُلِّتَيْنِ يَقَعَانِ	قَضِيَّتَاهُ وَكَذَلِكَ يَأْتِيَانِ
فِي رَّابِعٍ إِلَّا ضَرْبٌ لَكِنْ تُوجِبُ	صَغْرَاهُمَا خَامِسُهَا يُرْكَبُ
مِنْ ذَاتِ إِيجَابٍ مَعَ الْجَزْئِيَّةِ	صَغْرَى وَمِنْ سَالِبَةٍ كُلِّيَّةِ
كُبْرَى وَامَّا سَادِسُ إِلَّا ضَرْبٌ مِنْ	سَالِبَةٍ جَزْئِيَّةِ صَغْرَى وَمِنْ
مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةِ كُبْرَى يَقَعُ	وَالسَّابِعُ الْإِيجَابُ فِي صَغْرَاهُمَا مَعَ
كُلِّيَّةِ وَالسَّلْبُ وَالْجَزْئِيَّةِ	بِاخْتِهَا وَالثَّامِنُ السَّلْبُ
مَعَ كَوْنِهَا سَالِبَةً صَغْرَاهُ	مُوجِبَةٌ جَزْئِيَّةٌ كُبْرَاهُ

الفروب المتتجة في هذا الشكل بحسب الواقع ثمانية ، والقياس يقتضي كونها ستة عشر كما مر مكرراً ، لكن اعتبار عمق السالبتين أسقط

أربعة ، وعمم الموجبتين مع جزئية الصغرى أسقط ضريين ، وعمم المختلفتين من الجزئيتين أسقط ضريين آخرين ، فبقيت الضروب المتبعة ثمانية ، الاول من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وكل ناطق انسان ، فبعض الحيوان ناطق ، الثاني من صغرى موجبة كلية ، وكبرى موجبة جزئية ، ينتج موجبة جزئية ، نحو كل انسان حيوان ، وبعض الحساس انسان ، فبعض الحيوان حساس ، الثالث من صغرى سالبة كلية ، وكبرى موجبة ينتج سالبة كلية ، نحو لاشيء من الانسان بحجر ، وكل ناطق انسان ، فلا شيء من الحجر بناطق . الرابع من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ، نحو : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بانسان . فبعض الحيوان ليس بحجر . الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الحجر بحيوان ، فبعض الحيوان ليس بحجر . السادس من صغرى سالبة جزئية ، وكبرى موجبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو : بعض الحيوان ليس بانسان ، وكل كاتب حيوان ، فبعض الحيوان ليس بكاتب . السابع من صغرى موجبة كلية ، وكبرى سالبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو : كل انسان جسم ، وبعض الحيوان ليس بانسان ، فبعض الجسم ليس بحيوان . الثامن من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية ، نحو : لاشيء من الانسان بحجر ، وبعض الحيوان انسان ، فبعض الحجر ليس بحيوان .

فِي الْأَوَّلَيْنِ فَالْقِيَاسُ يُنتِجُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً وَيَخْرُجُ
مَطْلُوبُ ثَالِثِ الضَّرُوبِ سَالِبَةً كَلِمَةً وَفِي الْبَوَاقِي سَالِبَةً

جُزْئِيَّةٌ بِالْخُفِّ فِي الْخَمْسِ الْأُولِ وَعَكْسُكَ التَّزْيِيبَ وَالنَّائِمَ دَلْ
 فِي أَوَّلٍ وَتَالِيهِ بَلْ وَفِي تَامِنَهَا أَنْ شَرَطُهُ لَمْ يَنْتَفِ
 مِنْ كَوْنِ أَحَدَى الْخَاصَّتَيْنِ الطَّالِعَا وَعَكْسُكَ الْقَضِيَّتَيْنِ وَقَمَّا
 • دَلِيلُهُ بِرَابِعٍ وَخَامِسٍ وَعَكْسُكَ الصُّغْرَى دَلِيلُ السَّادِسِ
 فِي الْخَاصَّتَيْنِ مِنْهُ لَا غَيْرَ وَفِي تَالِيهَا وَتَالِيهِ قَدْ قُنِيَ •
 وَعَكْسُكَ الْكِبْرَى دَلِيلُ الطَّالِعِ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَكَذَا فِي الرَّابِعِ
 وَخَامِسٍ مِنْهَا وَذَاتِي الْخُصُوصِ عَنْ سَابِعِ الْأَضْرَبِ وَاسْتَقْرَ النَّصُوصِ
 مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ تَأْمَنِ الْخَطَا وَعَنْ خَفِيِّ السَّرِّ تَكْشِفِ النِّطَا

الدليل على انتاج هذه الضروب الثمانية للشكل الرابع أمور، منها الخلف، وهو في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة، ويضم الى احدى المقدمتين الصغرى أو الكبرى بحيث يحصل الشكل مع شرائطه لينتج نتيجة تنمكس الى قضية تنافي المقدمة الاخرى المتروكة من الشكل الرابع وهذا انما يجري في الحصة الاضرب الاول دون البواقي. وتصويره في الضرب الاول الذي هو مؤلف من موجبتين كليتين أن تقول: كل انسان حيوان وكل ناطق انسان، ينتج بعض الحيوان ناطق، ثم قول لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو لاشيء من الحيوان بناطق، ويضم هذا النقيض الى احدى المقدمتين من الشكل الرابع. فيقال: كل انسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بناطق. ينتج لاشيء من الانسان بناطق. وهذه النتيجة تنمكس الى قولنا: لاشيء من الناطق بانسان. وهذا المكس منافي للكبرى المفروضة الصدق. وهي كل ناطق انسان.

فالعكس باطل ، وبطلان العكس يستلزم بطلان الاصل ، فالنتيجة أيضا باطلة ، فكان نقيضها صادقا . أعني بفض الناطق انسان . وهو عين النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع . وقس عليه جريان الخلف في الاربعة الا ضرب الباقية . ومنها عكس ترتيب المقدمتين ليحصل الشكل الاول ، ثم عكس النتيجة الحاصلة منه لتحصل عين النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع ، وهذا انما يجري حيث تكون الكبرى موجبة ، لتصلح لصغرية الشكل الاول ، وحيث تكون الصغرى كلية ، لتصلح لكبروية الشكل الاول ، ومع هذا فلا بد أن تكون النتيجة قابلة الانعكاس . لانه لا بد بعد عكس الترتيب من عكس النتيجة كما مر ، وذلك انما يكون في الثلاثة الاول ، ويكون في الثامن أيضا المتبع للسالبة الجزئية ، ان كانت قابلة الانعكاس بان كانت احدى الخاصتين . وتصويره في الاول أن تقول كل انسان حيوان ، وكل ناطق انسان . ينتج بعض الحيوان ناطق ، لانه اذا عكس الترتيب وقيل : كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ، يصير شكلا أول ، وينتج كل ناطق حيوان ، فاذا عكست هذه النتيجة قلت : بعض الحيوان ناطق ، تحصل عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع ، وقس عليه البواقي . ومنها عكس كل من المقدمتين بالعكس المستوي ، مع بقاء الترتيب ، فيجعل عكس الصغرى صغرى وعكس الكبرى كبرى ، فصيير شكلا أول بالضرورة . وذلك لا يجري الا حيث تكون الصغرى موجبة فيكون عكسها سالبة لاصغرية الشكل الاول ، والكبرى سالبة كلية فيكون عكسها سالبة كلية سالحة لكبروية الشكل الاول ، وهذا انما يكون في الرابع والخامس

لا غير . وتصويره من الضرب الرابع أن تقول : كل انسان حيوان ، ولا شيء من الحجر بانسان ، ينتج بعض الحيوان ليس بحجر ، فاذا عكست كلا من المقدمتين صار هكذا : بعض الحيوان انسان ، ولا شيء من الانسان بحجر ، ينتج من الاول بعض الانسان ليس بحجر ، وهو عين النتيجة المطلوبة من الضرب الرابع من الشكل الرابع ، وقس عليه الخامس . ومنها عكس صغرى الشكل الرابع ليرتد الى الشكل الثاني بلا ريب ، وقد ثبت انتاج الشكل الثاني بما مر فلا يمكن انكاره ، ولا يجري هذا الا حيث تكون المقدمتان مختلفتين في الكيف ، والكبرى منها كلية والصغرى قابلة للانعكاس ، لان كلا من اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى شرط في انتاج الشكل الثاني ، ولان الرد الى الثاني انما يحصل بعكس الصغرى ، فلو لم تكن الصغرى قابلة للانعكاس لما حصل الرد الى الثاني ، وهذا لا يكون الا في الضرب الثالث والرابع والخامس . ويكون ايضا في السادس المؤلف من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ، بشرط أن تكون صفراء احدى الخاصتين ، اذ لا تنعكس السالبة الجزئية الا اذا كانت احدهما ، وتصوير ذلك واضح . ومنها عكس كبرى الشكل الرابع ليرتد الى الشكل الثالث بلا ريب ، وقد ثبت انتاج الشكل الثالث بما مر فلا يمكن انكاره . وهذا لا يجري الا حيث تكون الصغرى موجبة لاشتراط ايجاب الصغرى في الشكل الثالث كما مر ، وتكون الكبرى قابلة للانعكاس لان الرد الى الثالث انما يحصل بعكسها ، وتكون الصغرى أو عكس الكبرى كلية ، لاشتراط كلية احدى مقدمتي الشكل الثالث ، وهذا لا يكون الا في الاولين والرابع والخامس ، ويكون في السابع أيضا اذ

كانت كبراه احدى الخاصتين والا فلا . لان السالبة الجزئية لا تنعكس
الا اذا كانت احدهما

﴿ فصل ﴾

نَمَّ لِإِتَّاجٍ قِيَاسَ مَا اخْتَلَطَ مِنْ الْمُوجِهَاتِ أَيْضًا يُشْتَرَطُ
فِي أَوَّلِ الْأَشْكَالِ كَوْنُ الصُّغْرَى فَعَلِيَّةٌ وَفِيهِ مِثْلُ الْكِبْرَى
يُنْتَجِ إِنْ كَانَتْ سَوَى الْمَشْرُوطَتَيْنِ وَلَمْ تَكُنْ أَيْضًا مِنَ الْعُرْفِيَّتَيْنِ
وَإِنْ تَكُنْ كِبْرَاهُ مِنْ ذِي الْأَرْبَعِ يَنْتَجِ كَالصُّغْرَى بِتَفْصِيلٍ رُغِي
وَذَلِكَ أَنْ تَحْذِفَ عَمَّا تَنْجَا قَيْدَ الْوُجُودِ حَيْثُ فِي صُغْرَاهُ جَا
وَتَحْذِفَ الضَّرُورَةَ الَّتِي أَتَتْ بِهَا فَحَسْبُ أَيِّ نَوْعٍ وَقَعَتْ
ثُمَّ إِذَا كَانَ بِكِبْرَاهُ وَقَعَ قَيْدُ وُجُودِ ضَمِّهِ لِمَا طَلَعَ

قد علمت شرائط الاتاج في الاشكال الاربعة بحسب الكمية والكيف
لكن اذا اعتبرت الجهات في المقدمات يصير للاتاج ايضا شرائط اخر .
اما الشكل الاول فشرط اتاجه بحسب الجهة كون الصغرى فيه فعلية .
أي غير الممكنتين الخاصة والعامة ، وذلك لان الحكم في الكبرى يكون
على ماهو اوسط بالقول . فلو لم يكن الحكم في الصغرى كذلك بل كان
بالامكان يكون الاصغر مما هو اوسط بالامكان . ويجوز أن لا يخرج من
القوة الى القول ، فلم يندرج تحت الاوسط بالقول فكيف يتمدى الحكم
منه الى الاصغر ، فاتفق مناط النتيجة فلا ينتج القياس عند فقدانه . ولذا
يصدق في الفرض المذكور : كل حمار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب
زيد فرس بالضرورة ، مع كذب النتيجة ، ثم ضابط جهة النتيجة في الشكل

الاول ان الكبرى اما أن تكون احدى الوصفيات الاربع التي هي
المشروطة العامة والمشرطة الخاصة والعرفية العامة والعرفية الخاصة ،
أو تكون احدى التسع البواقي التي هي الضرورية والدائمة والمطلقة والممكنة
العامة والوقية والمنتشرة والوجودية اللا ضرورية والوجودية اللادائمة
والممكنة الخاصة ، فان كانت الكبرى احدى التسع فالنتيجة تكون
قضية موجبة بجهة الكبرى ، لاندراج حكم الاصغر في حكم الاكبر اندراجا
بيننا ، فان الكبرى هنا دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفصل كان
له الاكبر بالجهة المعتبرة فيها ، لكن الاصغر مما ثبت له وصف الاوسط
بالفصل ، فيكون الحكم بالاكبر ثابتاً بالجهة المعتبرة في الكبرى ، وفي هذا
الدليل مناقشة أجيب عنها في شرح المطالم وغيره ، وان كانت الكبرى
احدى الوصفيات الاربع والصغرى أية قضية كانت من القطيات فالنتيجة
تأبئة في الجهة للصغرى ، لان الكبرى هنا دالة على دوام الاكبر بدوام
الاوسط ، فيكون ثبوت الاكبر للاصغر على حسب ثبوت الاوسط له
من الدوام والتوقيت والضرورة ، لان الدائم لدايم لشيء دائم لذلك الشيء ،
وكذلك الضروري لضروري لشيء ضروري لذلك الشيء ذاتاً أو وقتاً كما
هو واضح ، لكن في كون النتيجة تأبئة للصغرى تفصيل لا بد من مراعاته ،
وذلك انا ننظر أولاً في الصغرى ، فان كان فيها قيد الوجود أعني اللادوام
كما اذا كانت احدى الخاصتين ، أو اللا ضرورة كما اذا كانت وجودية
لا ضرورية ، حذفنا ذلك القيد عن النتيجة ، ثم ننظر فيها ثانياً فان كان فيها
ضرورة مخنصة بها ليست في الكبرى حذفناها كذلك عن النتيجة ، ثم
ننظر ثالثاً في الكبرى فان لم نجد فيها قيد الوجود أعني اللادوام واللا ضرورة

كما اذا كانت احدى العامتين فالمحفوظ بعينه هو النتيجة ، وان وجدنا فيها قيد الوجود عما اذا كانت احدى الخاصتين ضمننا قيد الوجود الى المحفوظ وكان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة ، أما كون قيد وجود الصغرى لا يعتمد الى النتيجة فلأن الكبرى وان حكمتنا فيها بدوام الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط مادام الاوسط ثابتا له ، لكنه يجوز ان لا يكون الاكبر مقتصرا على زمان ثبوت الاوسط . بل يكون ضروريا أو دائما لما ثبت له الاوسط ، فلا يعتمد قيد الصغرى الى النتيجة ، كقولنا : كل انسان ضاحك لادائما ، وكل حيوان ضاحك مادام ضاحكا . مع كذب قولنا : كل انسان حيوان لادائما . واما كون الضرورة المختصة بالصغرى لا تعتمد الى النتيجة فلان الكبرى اذا لم تكن فيها ضرورة جاز انعكاس الاكبر عما ثبت له الاوسط . ولو بالضرورة . فيجوز انعكاسه عن الاصغر أيضا فهذا لا تنمدي ضرورة الصغرى الى النتيجة . وأما وجوب تعدي قيد الوجود في الكبرى الى النتيجة فلانه اذا كان كل ماهو أوسط كان هو الاكبر لادائما . يكون الاصغر أيضا هو الاكبر لادائما

وَالثَّانِ مَلَأَ شَكْلَ الْإِتِّجَاعِ فِيهِ . شَرْطَانِ فَأَلَاوُلُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ
وَاحِدَةً أَلَا ائِمَّتَيْنِ صُغْرَى أَوْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ نَفْسُ الْكِبَرَى
مِنَ الْقَضَايَا السَّيِّئَاتِ أَلَا نَعْكَاسَ وَالسَّلْبِ فَأَذِرْهَا لَتَعْرِفَ الْقِيَاسَ
وَالثَّانِ مِنْ شَرْطِيهِ إِنْ صُغْرَاهُ مُمَكِّنَةٌ كَمَا تَتَكُنُّ كِبَرَاهُ
ذَاتَ ضَرُورَةٍ وَإِطْلَاقٍ رُغِي أَوْ أَحَدِي الْمَشْرُوطَيْنِ تَقَعُ
وَحَيْثُ أَلَا مَكَانٌ بِكِبَرَى يَشْتَرِطُ كَوْنُ الضَّرُورِيَةِ صُغْرَاهُ فَقَطْ

للاتاج في الشكل الثاني شرطان بحسب الجهة ، وكل منهما أحد
أمرين ، الشرط الاول إما كون الصغرى ضرورية أو دائمة ، وإما كون
الكبرى من القضايا الست التي تنعكس سوابها بالعكس المستوي . وهي
الضرورية والدائمة المطلقتان والمشروطة والعرفية العامتان والمشروطة
والعرفية الخاصةتان ، لامن التسع البواقي . والشرط الثاني ان الممكنة ان
كانت فيه لا تستعمل في هذا الشكل الا مع الضرورية سواء كانت
الضرورية صغرى أو كبرى ، أو مع كبرى مشروطة عامة أو خاصة . وحاصله
ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أو إحدى الشرطيتين ،
وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير ، وان لم تكن إحدى
المقدمتين ممكنة فلا حاجة لهذا الشرط ، ويبان ذلك انها لو انتفت الشروط
المذكورة بان لم يكن الدوام في الصغرى بل كانت من الاحدى عشرة
القضية غير الضرورية والدائمة ، أو كانت الكبرى من السبع غير المنعكسة
سوابها بالمستوي ، أو كانت الصغرى الممكنة مع العشر الباقية سوى الضرورية
والشرطيتين ، أو كانت الكبرى الممكنة مع غير الضرورية ، يلزم الاختلاف
الموجب للعم ، وفي التطويل بتفصيله وتقريره مالا يناسب هذا المختصر
فليطلب من مقامه في المطولات

• دَائِمَةٌ يُنتَجُ حَيْثَا عَلَى إِحْدَاهُمَا صِدْقُ الدَّوَامِ حَصَلَ
وَحَيْثُ لَمْ يَصْدُقْ فَكَمَا صَغْرَى تَقَعُ مَعَ حَذْفِ قَيْدِ الدَّوَامِ إِنْ وَقَعَ
وَحَذْفِ قَيْدِ اللَّزُومِ وَاللَّزُومُ أَيُّ لَزُومٍ كَانَ فَاعْرِفْ بِاتْرُومِ

ضابط النتيجة الحاصلة من الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب

الجهة ان الدوام إما ان يصدق على احدى المقدمتين بان تكون ضرورية أو دائمة أو لا يصدق . فان صدق الدوام على احدهما فالنتيجة تكون دائمة . وان لم يصدق على احدهما فالنتيجة تكون مثل الصغرى بشرط ان يحذف منها قيد الوجود ، أي اللادوام أو الاضرورة . وكذلك يحذف عن الصغرى قيد الضرورة ان وجدت فيها . سواء اختصت بها أم لا . وسواء كانت الضرورة وصفية أو وقتية كما أشار الى ذلك في المتن بقوله أي لزوم كان . وبراين ذلك في المطولات

وَالشَّرْطُ فِي الثَّالِثِ الْإِتَّاجُ . فِطْلَةُ الصَّغْرَى لِلْأَنْدِرَاجِ .

شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الجهة فطلة الصغرى بأن تكون غير الممكنتين لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط الى الياصر لان الحكم في الكبرى على ما هو أوسط بالفعل والايوسط ليس هو الاصر بالفعل بل بالامكان . فيجوز أن لا يصدق الاصر بالفعل على الاوسط فلم يندرج الاصر تحته . فلا يلزم من الحكم بالاكبر على الاوسط الحكم به على الاصر . كما اذا فرضنا ان زيدا لم يركب الا القرس ، وعمر لم يركب الا الحمار ، يصدق قولنا : كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان . وكل مركوب زيد فرس بالضرورة . مع كذب قولنا : بمض ما هو مركوب عمرو فرس بالامكان . لان كل مركوب عمرو حمار بالضرورة . فلما لم يصدق مركوب عمرو بالفعل على مركوب زيد لم يندرج الاصر تحته حتى يتمدى الحكم منه اليه

بُتِّجَ كَمَا الْكُبْرَى عَلَى السَّوْبَةِ إِنَّ تَكَ غَيْرَ الْأَرْبَعِ الْوَصْفِيَّةِ
وَإِنْ تَكُنْ مِنْهَا فَيُثَلُّ الْعَكْسُ مِنْ صَغْرَى بِحَذْفِ اللَّادَوَامِ مِنْهُ إِنَّ

كَانَ مُقَيَّدًا بِهِ وَضُمَّ لَا دَوَامُ كِبَرَاهُ إِلَى مَا حَصَلَ

ضابط جهة النتيجة في هذا الشكل ، ان الكبرى إما أن تكون
احدى التسع التي هي غير الوصفيات الاربع المشروطتين والعرفيتين ، أو
تكون احدى هذه الاربع ، فان كانت احدى التسع كانت جهة النتيجة
جهة الكبرى بعينها ، وان كانت احدى الاربع كانت جهة النتيجة هي جهة
عكس الصغرى محذوقاً عنه قيد اللادوام ان كان العكس مقيداً به لانه
سالبة ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل ، ومضموماً اليه لادوام الكبرى
بان كانت احدى الخاصتين ، لانه مع الصغرى ينتج لادوام النتيجة

وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ لَمْ يُذَكَّرْ هُنَا إِذْ طَالِبُ الْحِكْمَةِ عَنْهُ فِي غَنَى
أقول كنت نظمت مالمشكل الرابع من شرائط وأضرب ونتائج في
هذه الارجوزة . ثم حذفها منها لعدم حاجة الطالب اليها الانادرا .
وللاستغناء عن ذلك يباقي الاشكال . ولصعوبة حفظها أيضاً بقشابه الفاظها
وتكرارها . ولا على الطالب أن يحذف ما تقدم من الايات في الفصل
السابق في الشكل الرابع . لانها قليلة الجدوى صعبة المسلك عسرة الحفظ .
وقد تركناها بحالها في الشرح هنا ليقف عليها من له غرض في الاطلاع
عليها كما ستراما

وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ فِيهِ يُشْتَرَطُ بِحَسَنِهَا خَمْسُ شَرَايِطٍ فَقَطْ
أَوَّلُهَا كَوْنُ الْقِيَاسِ مِنْ ذَوَاتٍ فِعْلِيَّةٍ فَلَا تَجِيءُ الْمُمَكِّنَاتُ

لانتاج الشكل الرابع بحسب الجهة خمسة شروط . الاول أن يكون
القياس فيه من العمليات فلا تستعمل فيه الممكنة أصلاً . لا موجبة ولا

سالبة . لانه باستعمال الممكنة فيه لا ينتج لما هو مقرر في المطولات .
والثاني منها كَوْنُ مَا اسْتَعْمَلَ مِنْ سَوَالِبِ الْقِيَاسِ بِالْعَكْسِ قِيمِنِ
الشرط الثاني كون السالبة المستعملة فيه سواء كانت صغرى أو كبرى

منعكسة . وحيث لم تكن كذلك فلا ينتج لما قررناه في المطولات
ثالثها صِدْقُ الدَّوَامِ فِي الَّتِي فِي ثَالِثِ الْأَضْرِبِ صَغْرَى جَاءَتْ
أَوْ يَصْدُقُ الْعُرْفُ الَّذِي عَمَّ عَلَى كِبَرَاهِ وَالرَّابِعُ فِي السَّادِسِ لَا
تَكُونُ مِنْ سِوَى السَّوَالِبِ الَّتِي تُعَكْسُ كِبَرَاهُ وَتِلْكَ مَرَّتِ

الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث على صفراء ،
بان تكون ضرورية أو دائمة ، أو يصدق العرف العام على كبراه ، بان
تكون من القضايا الست السوالب المنعكسة ، وحيث اتقى الامر ان لم
ينتج لما قررناه كذلك ، والشرط الرابع كون الكبرى في الضرب السادس
من القضايا المنعكسة السوالب ، وحيث لم تكن منها فلا انتاج لما قررناه أيضاً
وخامسُ الشُّرُوطِ فِي الثَّامِنِ مِنْ ضَرْوِيهِ الصَّغْرَى بِهِ تَكُونُ مِنْ
ذَاتِي خُصُوصٍ وَعَلَى الْكُبْرَى صَدَقَ الْعُرْفُ وَالْعُمُومُ وَالشَّرْحُ سَبَقَ
الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن بل والسادس والسابع
من احدى الخاصتين ، وكون كبرى الثامن مما يصدق عليه العرف العام ،

وحيث لم يكن كذلك فلا ينتج لما قررناه كذلك
فِي الْأَوَّلِينَ عَكْسُكَ الصَّغْرَى طَلَعَ نَتِيجَةً إِذَا عَلَيْهَا قَدْ وَقَعَ
صِدْقُ الدَّوَامِ وَكَذَلِكَ إِنْ قِيمِنِ مِنَ اللَّوَاتِي حَالِ سَلْبٍ تَعْمِكُنْ

وَإِنْ يَكُنْ خِلَافَ ذَا فَالطَّالِعُ . مُطْلَقَةً ذَاتَ عُمُومٍ وَاقِعُ

ضابط جهة النتيجة في الضربين الاولين من ضروب الشكل الرابع
انها تكون كمكس الصبرى ان صدق عليها الدوام بان كانت ضرورية
أودائمة، وكذا ان كانت مقدمتا القياس من القضايا الست التي تنعكس
سوالها، وحيث لم تكن كذلك فتكون النتيجة مطلقة عامة

دَائِمَةٌ يُنْتَجِهَا الثَّالِثُ إِنْ فِي فَرْدَةٍ صِدْقُ الدَّوَامِ قَدْ ضُمِّنَ
وَحَيْثُ لَمْ يَصْدُقْ عَلَى أَحَدَاهَا فَمَكْسُكُ الصُّبْرِى كَمَا تَقَدَّمَ

ضابط جهة النتيجة في الضرب الثالث انها تكون دائمة ان كانت
احدى المقدمتين ضرورية أو دائمة، واذا لم تكن احدى المقدمتين ضرورية
أو دائمة تكون النتيجة كمكس الصبرى، كما تقدم في الشكل الثاني

وَفِي اللَّذَيْنِ يَتَلَوَانِهِ تَقَعُ دَائِمَةٌ إِذَا عَلَى الْكَبْرِى وَقَعَ
صِدْقُ الدَّوَامِ وَإِذَا غَنَاهَا انْتَفَى فَمَكْسُنَا صُغْرَاهَا مُنْحَذِفًا
• تَقْيِيدُهُ بِاللَّادَّوَامِ وَاصْطَلَبَ يَبَانَهَا مِنْ مُسْتَبَاتِ الْكُتُبِ

ضابط جهة النتيجة في الضرب الرابع والضرب الخامس، انها تكون دائمة ان
كانت الكبرى ضرورية أو دائمة، والا فكمكس الصبرى محذوفا عند اللادوام
وَالسَّادِسُ الْإِتِّجَاعُ فِيهِ مِثْلُ مَا فِي الثَّانِ مِثْلُ الشَّكَالِ "لَكِنْ بَعْدَمَا
تُعَكْسُ صُغْرَاهُ وَأَمَّا السَّابِعُ مِنْهَا فَمَا يُنْتَجِ فِيهِ وَاقِعُ
كِتَابَتِ الْأَشْكَالِ لَكِنْ بَعْدَ أَنْ تُعَكْسُ كِبْرَاهُ فَحَقِيقٌ وَاعْلَمَنَّ
ضابط النتيجة في الضرب السادس انها تكون كنتيجة الشكل الثاني،

(١) أصله من الاشكال حذفت التون كتابة لحذفها من النطق وهو مستعمل .

وتقدم مثله في ص ٢١٣

نكن بعد عكس الصغرى ، وفي السابم كما في الشكل الثالث لكن بعد عكس الكبرى. لان هذين الضربين يرتدان الى ذينك الشكلين المذكورين بذينك العكسين فكانت تتيجتاها تتيجتي ذينك الشكلين

وَتَامِنُ الْأَضْرُبُ فِيهِ يُنْتَجُ كَأَوَّلِ الْأَشْكَالِ لَكِنْ تَخْرُجُ
بِعَكْسٍ مَا يُنْتَجُ بَعْدَ عَكْسِنَا تَرْتِيبَ وَضْعِ الْخَبَرَيْنِ هَاهُنَا
ضابط النتيجة في الضرب الثامن انها تكون كما في الشكل الاول
بعكس النتيجة بعد عكسنا ترتيب المقدمتين لارتداده اليه بذلك كما هو مقرر
فَهَذِهِ الْأَضْرُبُ الْإِشْكَالِ عَاصِمَةُ الْمَعْنَى عَنْ اخْتِلَالٍ •
وَعَبْرُهُنَّ فَاسِدُ النِّظَمِ عَفِيمٌ فِي الْعَقْلِ عَنْ اِتِّتَاجِ مَعْنَى مُسْتَقِيمٍ

هذه الاضرب الاثنان والعشرون للاشكال الاربعة هي العاصمة للمعنى الناتج عن الاختلال باعتبار لزومه لمقدماته. وما سواها من الاضرب فاسد النظم. لانه لا يكون الناتج به لازماً كلياً. وان كان قد يصدق في البعض لكنه غير مطرد. وهذا هو معنى المقم كما سبق بيانه والله أعلم. والحاجة انما تشتد الى الاول من الاشكال وضروبه. وقد تدعو الى الثاني والى الثالث. واما الشكل الرابع فكما علمت قبل ما يحتاج اليه لبعده عن الطبع كما سبق. وقد كنت عزمت على حذفه من هذه الارجوزة رأساً. لكن أصر بعض الطلبة على طلب ابقائه. ولهذا حذفه بعد من الموجهات كما مرت الاشارة اليه. واقتصرت في الشرح على ما رى والله أعلم

﴿ القياس الشرطي الاقتراني ﴾

وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي الْعِبْرَتِي وَنَجَّيْلِ الْكَلَامِ فِي الشَّرْطِي

وَهُوَ الَّذِي فِي عُرْفِ أَهْلِ الْعَقْلِ مَا لَيْسَ مِنْ تَحْتِ ذَوَاتِ الْحَمْلِ
بَلْ وَاحِدُ الْجُزْئَيْنِ أَوْ كِلَاهُمَا شَرْطِيَّةٌ مَا لِيَكُونَ تَوَآمًا

قد علمت من صدر الباب ان القياس الاقتراني منقسم الى شرطي وحلي . وحيث انتهى الكلام على الحلي كما رأيت مفصلاً . شرع الآن في ذكر الاقتراني الشرطي على سبيل الاجمال . وعرفه بأنه في اصطلاح أهل المقول ما ليس مركباً من محض الحليات . سواء كان من الشرطيات الخالص . أو من شرطية مامع حلية . وهذا اصطلاح ، والاصطلاح لا حبر فيه . فلا يضر انهم خصصوا الحلي بما يتركب من الحليات الصرف

وَفِيهِ أَشْكَالُ الْقِيَاسِ تَتَعَدُّ وَإِنْ تُرْذِ تَرْكِيبٌ مِنْهَا اجْتَهَدُ
وَأَجْمَلُ لَدَى تَأْلِفِهَا الْمُقَدِّمًا فِي مَوْضِعِ الْمَوْضُوعِ وَالتَّالِي مَا
يُحْمَلُ وَأَجْمَلُ عِنْدَ الْأَسْتِخْرَاجِ كَمَا مَقَى شَرَائِطُ الْإِثْنَانِ
وَعِدَّةُ الْأَضْرَبِ وَالنَّاتِجِ فِي كَمِّ وَفِي كَيْفٍ لِدَاكَ يَفْتَنِي
مِنْ غَيْرِ مَا فَرَّقِ نَعَمَ فِي الرَّابِعِ لَيْسَ سِوَا خَمْسَتِهِ ذَا طَالِعِ

كما ان الحلي تنقسم فيه الاشكال الاربعة على ما ذكرتم مفصلاً . كذلك الشرطي تنقسم فيه الاشكال الاربعة . يعني انه لا بد من اشتراك مقدمته في جزء . بمعنى انه يكون جزءاً من المقدمة الاولى . ويكون هو بعينه جزءاً من الثانية أيضاً . وهذا الجزء هو الحد الاوسط . وحيث أردت تأليف القياس الاقتراني وترتيب مقدماته المتبعة فلا بد لك ان تعود الى ما قد عرفت في الحليات . من ان الجزء المحكوم عليه فيها يسمى موضوعاً ، والجزء المحكوم به محمولاً . وانه في الشرطيات يسمى الجزء المحكوم عليه

مقدماً ، والجزء المحكوم به تالياً، فيجعل لدى تأليف القياس المقدم موضع الموضوع ، والتالي موضع المحمول ، ويسمى مقدم النتيجة أصغر ، وقضيته صغرى ، وتالي النتيجة أكبر ، وقضيته كبرى ، والمكرر بينهما حدّاً أوسطاً ، فالأوسط وهو المشترك بين المقدمتين . ان كان تالياً في الصغرى ومقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول ، وان كان تالياً فيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقدماً فيهما فهو الشكل الثالث . وان كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع . وشرائط انتاج هذه الاشكال كما في الحلي من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى . وفي الثاني اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك ، وكذلك عدد ضروب كل شكل كمدها في الحلي ، الا في الشكل الرابع فان ضروبه هنا هي الخمسة الاول التي ذكرها المتقدمون فقط . وكذلك حال النتيجة كما وكيفاً فتكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول كما هي في الحلي موجبة كلية ، وفي الثاني كذلك سالبة كلية ، وعلى هذا القياس وسنأتي على بعض تفصيل في ذلك عند ذكر مطبوع كل قسم من أقسام هذا القياس كما ستراه قريباً

وَهُوَ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ رَجَعَ	بِحَسَبِ مَا تَأْلَفُهُ مِنْهُ يَقَعُ
لِأَنَّهُ مِنْ ذَاتِي اتِّصَالٍ	يَكُونُ أَوْ مِنْ ذَاتِي انْفِصَالٍ
أَوْ ذَاتِ حَمَلٍ تَصَحَّبُ الْمُتَّصِلَةُ	أَوْ تَصَحَّبُ الْقَضِيَّةُ الْمُنْفَصِلَةُ
أَوْ كَانَ مِنْ شَرْطِيَّتَيْنِ أَلِفًا	وَالْوَصْلُ وَالْفَصْلُ هُنَاكَ اخْتَلَفَا

ينقسم القياس الشرطي باعتبار تركيبه الى خمسة أقسام . لانه اما ان

يتركب من متصلين وهو القسم الاول، كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء، أو يتركب من منفصلين وهو القسم الثاني، كقولك: دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً، ودائماً اما ان يكون زوج الزوج أو يكون زوج الفرد أو يكون فرداً. أو يتركب من حمية ومتصلة سواء تقدمت الحمية أو تأخرت، وهو القسم الثالث نحو هذا الشيء انسان. وكلما كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً، ينتج هذا الشيء حيوان. ونحو كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان، وكل حيوان جسم، ينتج كلما كان هذا الشيء انساناً كان جسماً. أو يتركب من حمية ومنفصلة سواء تقدمت الحمية أو تأخرت وهو القسم الرابع. نحو هذا عدد، ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً، ينتج فهذا اما ان يكون زوجاً أو فرداً، وكقولك: دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً. وكل واحد منهما داخل تحت الكم، ينتج فالعدد داخل تحت الكم. أو يتركب من متصلة ومنفصلة سواء تقدمت المتصلة أو تأخرت، وهو القسم الخامس. نحو كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد، ودائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً. ينتج كلما كان هذا ثلاثة اما ان يكون زوجاً أو فرداً. ونحو دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً. وكلما كان الشيء زوجاً أو فرداً فهو كم منفصل. ينتج فكلما كان عدداً كان كم منفصلاً

هَذَا فِي كُلِّ مِنَ الْأَقْسَامِ مَا	يُقَارِبُ الطَّبْعَ وَمَالاً فَأَعْلَمَا
فَالْأَوَّلُ الْمَطْبُوعُ مِنْهُ مَا الْوَسْطُ	تَمَامُ جُزْءٍ مِنْ كِلَيْهِمَا فَقَطْ
كَكَلِمَا الشَّمْسُ تَكُونُ طَالِمَةً	فَذِي حَقِيقَةِ النَّهَارِ وَاقِعَةً

وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ ذَا وَقُوعٍ فَلَا رِضٌ مُسْتَضِيئَةٌ بِهَا الرُّوْعُ
تَتَبَّعَةُ الْقِيَاسِ غَيْرُ خَافِيَةٍ مُتَقَدِّمٌ آلَا وَلَى وَتَالِي التَّالِيَةِ

قد عرفت أقسام القياس الشرطي الخمسة باعتبار ما يتركب منه من المقدمات كما مر بك مع أمثله . على ان كل قسم من الاقسام الخمسة ينقسم تقسيما ثانويا لنشير اليه . ولكن ليست تلك الاقسام الثانوية من كل من الخمسة الاولى . مقبولة قرية من الطبع السليم . بل أكثرها بعيد عن الطبع السليم لا تبين اتاجه الا بكافة شديدة . ومثل هذا المختصر لا يمكن الاسترسال فيه الى تتبع الامور الوحشية عن الطبع ، مع الاستثناء بالقياس الحلي وبالطبوع من الشرطي عنها . ولذلك اقتصر في النظم على ذكر الطبوع من كل قسم من الخمسة الاقسام . فالقسم الاول المركب من المتصلتين ينقسم ثانويا الى ثلاثة أقسام . الاول ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء تام من كل منهما ، أي المقدم بكماله ، أو التالي بكماله . والثاني ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء غير تام من كل منهما . والثالث ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى ، والطبوع منها هو الاول . ومثاله ما في المتز . وهو قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . وكلما كان النهار موجودا فالارض مضئية ، ينتج من الشكل الاول كلما كان النهار موجودا فالارض مضئية . وتنمذ فيه الاشكال الاربعة ، لانه ان كان الاوسط المشترك تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الاول كما في المثال المار . وان كان تاليا فيها فهو الثاني ، وان كان مقدما فيها فهو الثالث ، وان كان تاليا في الكبرى . قدما في الصغرى فهو الرابع . وعلى قياس الحليات شرائط اتاجها من اشتراط ايجاب الصغرى

وكلية الكبرى في الاول . واشترط اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية
 الكبرى في الثاني الى غير ذلك . وكذلك عدد ضروبها الا في الرابع كما مر
 بك ، وهذا تقرير القسم الاول المطبوع من أقسام المركب من المتصلتين
 وأما الثاني والثالث فنضرب صفحا عن ذكرهما ونحيلك على المطولات
 وَهُوَ مِنَ الثَّانِي الَّذِي الشَّرَكَةُ فِيهِ يَتَنَاهَا جُزْءٌ وَلَا تَمَامٌ فِيهِ
 وَإِنَّمَا يَنْتُجُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ كُلِّتُهُ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَتَيْنِ •
 مَنَعُ الْخُلُوصَادِقِ عَلَيْهَا وَالْفَكْرُ عَنْ النَّظْمِ الْبِئَالِ أَحْجَا
 المركب من المنفصلتين وهو الثاني من أقسام الشرطي ينقسم أيضا ثانويا
 الى ثلاثة أقسام . الاول ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء تام في كل
 منهما والثاني ما يكون فيه اشتراك المقدمتين في جزء غير تام منهما . والثالث
 ما يكون فيه الاشتراك في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى ،
 والمطبوع منها هو الثاني ، وهو ما تكون الشركة في جزء غير تام من
 المقدمتين ، ولم يمثله في المتن لضيق مجال النظم . ومثاله اما أن يكون هذا
 العدد زوجا واما أن يكون فردا . وكل زوج فهو اما زوج الزوج
 واما زوج الفرد فقط . واما زوج الزوج والفرد . وشرط اتاجه
 ايجاب المقدمتين وكلية احدهما ، وصدق منع الخلو عليهما ، فتكون
 النتيجة موجبة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الجزء غير المشترك ومن
 نتيجة التأليف بين المتشاركين . وتنقد الاشكال الاربعة في هذا القسم
 أيضا بحسب الطرفين المتشاركين ولا بد ان تعتبر فيها أن يكونا على شرائط
 الانتاج المعتبرة بين الحملتين كما مر . أما الاول والثالث من هذا القسم
 فاطلبيهما من المطولات

وَهُوَ مِنَ الثَّالِثِ مَا الْحَمْلِيَّةُ كِبْرَاهُ وَأَوَّلُاسِطَةُ الشَّرِكَةِ
مِنْهَا مَعَ التَّالِي مِنَ الْمُتَّصِلَةِ وَشَرْطُهُ إِيْجَابُهَا وَالْأَمَثَلَةُ
وَصُورَةُ النَّتَاجِ الْمُسْتَخْرَجَةِ فِي كُتُبِ الْقَوْمِ الطَّوَالِ مُذْرَجَةٌ

الثالث من أقسام القياس الشرطي وهو ما يتركب من حملية ومتصلة
ينقسم ثانويًا إلى أربعة أقسام ، الأول تكون الحملية فيه كبرى والشركة
فيه مع تالي المتصلة ، والثاني تكون الحملية فيه كبرى والشركة فيه مع مقدم
المتصلة ، والثالث تكون فيه الحملية صغرى والشركة مع تالي المتصلة ،
والرابع تكون فيه الحملية صغرى والشركة مع مقدم المتصلة ، ولا تصور
الشركة في هذه الأقسام إلا في جزء غير تام من المتصلة لاستحالة أن
يكون شيء من طرفي الحملية قضية ، فالاشتراك أبدًا أما لموضوعها أو
لحمولها وهما مفردان ، والمطبوع من هذه الأقسام الأول ، والشرط
في إنتاجه إيجاب المتصلة ، أما تبيجه فتصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها
نتيجة التأليف بين التالي والحملية ومثاله : كلما كان (اب) (فيجد) وكل (ده)
ينتج كلما كان (اب) (فيج هـ) لأنه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي
مع الحملية ، أما صدق التالي فظاهر وأما صدق الحملية فلأنها صادقة في نفس
الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير . وكلما صدق التالي مع الحملية
صدقت نتيجة التأليف وهو المطلوب ، وتنعقد فيه الأشكال الأربعة باعتبار
مشاركة التالي والحملية ، والشرائط المعتبرة بين الحليتين معتبرة هنا بين
الحملية والتالي ، وأحكام باقي الأقسام مذكورة في المبسوطات

أَمَّا مِنَ الرَّابِعِ فَالْمَطْبُوعُ مَا
 أَجْزَاءُ الْأَفْصَالِ عَدًّا وَتَقَعُ
 جُزْءٌ وَبَعْدَ أَنْ تَكُنْ تَأْلِيفَاتٌ
 • متحد النتائج المحصلة •
 مَنَعُ الْخُلُوعِ الشَّرْطُ فِي الشَّرْطِيَّةِ
 وَإِنْ يَكُنْ مُخْتَلَفَ النَّاتِجِ
 مِّنَ الْخُلُوعِ فِيهِ وَالتَّفْصِيلُ
 كَانَتْ ذَوَاتُ الْحَمَلِ فِيهِ مِثْلَمَا
 فِي ذَاتِ حَمَلِ الشَّرْكَهَةِ مَعَ (١)
 أَجْزَاءُ الْأَفْصَالِ بِالْحَمَلِيَّاتِ (٢)
 قَبْلُ مَقْسَمِ الْقِيَاسِ ثُمَّ لَهُ *
 يَأْتِي مَعَ الْإِيجَابِ وَالْكُلِّيَّةِ
 فَتَبْدَأُ فِي التَّقْسِيمِ وَالْمَنَعِ يَجِي
 فِي الْكُتُبِ ذَاتِ الْبَسْطِ وَالتَّعْمِيلِ

الرابع من أقسام القياس الشرطي وهو ما يتركب من حماية ومنفصلة،
 ينقسم ثانويا الى ثلاثة أقسام . الاول ما تكون الحملات فيه بمدد أجزاء
 المنفصلة ، والثاني ما تكون الحملات أقل من أجزاء المنفصلة ، والثالث
 ما تكون فيه أكثر من أجزاء المنفصلة ، والمطبوع منها هو الاول ،
 وهو ما تكون الحملات فيه بمدد أجزاء المنفصلة لتشارك كل واحدة منها
 واحدا من أجزاء الاقصال، ثم هذا ينقسم الى قسمين باعتبار اتحاد نتيجة
 التأليفات بين الحملات وأجزاء الاقصال واختلافها، فان كانت نتائج
 التأليفات واحدة فهو القياس المقسم ، ولا بد فيه من اشتراك أجزاء
 الاقصال في أحد طرفي النتيجة واشتراك الحملات في الطرف الآخر
 منها . وشرط اتاحه ان تكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو أو حقيقية،
 ومثاله : كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون
 جمادا ، وكل حيوان جسم ، وكل نبات جسم ، وكل جماد جسم ، ينتج
 كل متحرك جسم . لانه لا بد من صدق أحد أجزاء الاقصال التي هي

الحیوان والنبات والجماد لمنع الخلو ، فأی جزء یفرض صدقه منها یصدق مع ما یشاركه من الحلیات . وینتج نتیجة المطلوبة ، اما اذا كانت نتائج التألیف مختلفة فهو القیاس غیر المقسم ، والشرائط ما تقدم بعینه غیر ان نتیجة تكون منفصلة مانعة الخلو ، ومثاله قولك : كل عدد اما زوج واما فرد ، وكل زوج منقسم بمتساویین ، وكل فرد لا ینقسم بمتساویین ، ینتج كل عدد اما منقسم بمتساویین أو غیر منقسم بمتساویین وذلك لما تقدم من وجوب صدق أحد أجزاء المنفصلة مع ما یشاركه من الحلیات ، وباقي الاقسام وأحكامها مذكورة فی المطولات

وَحَامِسُ الْأَقْسَامِ فَالْقَرِيبُ مِنْ أَنْوَاعِهِ لِلطَّبْعِ مَا أُلْفَ مِنْ ذَاتِ اتِّصَالٍ وَهِيَ فِيهِ صُغْرَى وَذَاتُ الْإِتِّصَالِ فِيهِ الْكِبَرَى
 * مُوجِبَةٌ وَالِاشْتِرَاكُ إِمَّا يَتَنَبَّهَانِ بِأَيِّ بَعْزٍ تَمَّا •
 مِنْ كُلِّ فَرْذَةٍ وَيَأْتِي غَيْرَ تَامٍ وَفِي كِلَا الْحَالَيْنِ يَنْتُجُ الْمَرَامُ
 هَذَا وَفِي الشَّرْطِيِّ ابْحَابُ أُخَرَ عَنْ ذِكْرِهَا بِضَيْقٍ هَذَا الْمُخْتَصَرُ

الخامس من أقسام القیاس الشرطي الاقتراضي الأولية ما یركب من متصلة ومنفصلة ، وهو یقسم تاویا إلى أقسام متعددة باعتبار كون كل منها صغرى أو كبرى ، ثم باعتبار كون الاشتراك بجزء تام من كل منها ، أو غیر تام من كل منها ، أو تام من احدها غیر تام من الاخرى ، ولكن القریب إلى الطبع من جمیع أنواعه ما تألف من متصلة صغرى ومنفصلة كبرى موجبة واحدها لاعمالة كلية ، والاشتراك بینهما إما فی جزء تام من كل منهما ، كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، واما أن

يكون النهار موجودا ، واما أن يكون الليل موجودا، يستتج على وجهين
اما متصلة هكذا : فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا ، أو
منفصلة هكذا: اما أن تكون الشمس طالعة واما أن يكون الليل موجودا،
أو يكون الاشتراك في جزء غير تام ، ويجب في مطبوعه أن يكون محمول
التالي موضوعا في أجزاء الاتصال . والمنفصلة مانعة خلو ، والتالي كليا
موجبا وتكون النتيجة متصلة المقدم منفصلة التالي، كقولنا: ان كان هذا الشيء
كثيرا فهو ذو عدد ، وكل ذي عدد فاما زوج واما فرد ، ينتج ان كان
هذا الشيء كثيرا فاما زوج واما فرد ، وأما باقي أنواع القسم الخامس
فاطلبها من المطولات ، وما ذكر هنا في كل الشرطي كلام اجمالي، والبسط
لا يليق بهذا المختصر والله أعلم

القياس الاستثنائي

- | | |
|--|--|
| • تَرْكِيبُهُ يَكُونُ مِنْ شَرْطِيَّةٍ | • تَرْكِيبُهُ يَكُونُ مِنْ شَرْطِيَّةٍ |
| • تَكُونُ عَيْنُ أَحَدِ الْجُزْئَيْنِ | • تَكُونُ عَيْنُ أَحَدِ الْجُزْئَيْنِ |
| • يَلِيزَمَ الْوَضْعُ بِهَا لِلْآخَرِ | • يَلِيزَمَ الْوَضْعُ بِهَا لِلْآخَرِ |
| • لِيَصِحَّ الْإِتِّجَاعُ فِي الْقِيَاسِ ذَا | • لِيَصِحَّ الْإِتِّجَاعُ فِي الْقِيَاسِ ذَا |
| • لَزُومُهَا إِنْ كَانَتِ الْمُتَّصِلَةُ | • لَزُومُهَا إِنْ كَانَتِ الْمُتَّصِلَةُ |
| • قَالُوا وَكُلِّيَّتُهَا اشْتَرَطْنَا | • قَالُوا وَكُلِّيَّتُهَا اشْتَرَطْنَا |
- تَرْكِيبُهُ فَارْجِعْ إِلَيْهِ تَعَلُّمًا
• نِ أَتَى نَوْعٌ ثُمَّ مِنْ قَضِيَّةٍ
• مِنْ تِلْكَ أَوْ تَأْتِي تَقْضِرُ الْعَيْنِ
• أَوْ رَفَعُهُ وَهَهُنَا فَاعْتَبِرْ
• إِجْبَابِ شَرْطِيَّتِهِ وَهَكَذَا
• أَوْ أَلِنَادُ أَنْ تَكُنْ مُنْفَعِلَةً
• لِذَلِكَ أَوْ كُلِّيَّةَ الْإِسْتِثْنَاءِ

لما فرغ من ذكر القياس الاقتراضي حمليه وشرطيه شرع في ذكر

القياس الاستثنائي ، وقد عرفه فيما مر أول القياس بأنه الذي يكون قيد عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل ، أي بمادته وهيئته . وهو يتركب من مقدمتين أحدهما شرطية لاحالة من أي نوع كانت متصلة أو منفصلة . ثم من قضية أخرى إما استثنائية وضعية تكون عين أحد جزئي تلك الشرطية دالة على وضع ذلك الجزء وإثباته ، أو ريفية تكون نقيض أحد جزئي تلك الشرطية دالة على رفع ذلك الجزء ونفيه . كقولنا في المتصلة : كلما كان زيد انساناً كان حيواناً ، لكنه انسان . وقولنا : كلما كان زيد حماراً كان ناهقاً ، لكنه ليس بناهق . وكقولنا في المنفصلة : إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً . لكنه شجر . وقولنا : إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً لكنه ليس بشجر ، واعتبر لصحة الانتاج في هذا القياس ثلاثة شروط . الأول أن تكون الشرطية موجبة اذ السالبة عقيمة ، لانه اذا لم يكن بين أمرين اتصال أو انفصال لم يلزم من وجود أحدهما أو نقيضه وجود الآخر أو عدمه ، الثاني لزوم الشرطية ان كانت متصلة أو عنادها ان كانت منفصلة ، لان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أو كذبه قبل الاستثناء ، فلا يستفاد منه ، فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الاتفاقية لزم الدور ، الثالث أحد أمرين إما كلية الشرطية التي هي في القياس أو كلية الاستثناء ، لانه اذا لم تكن واحدة منها كلية جاز أن يكون وضع المقدم غير وضع الاستثناء ، فيكون اللزوم والناد على بعض الاوضاع . والاستثناء على بعض آخر ، فلا يلزم من وضع أحد جزئيهما أو رفعه وضع الآخر أو رفعه

قِيَّ ذَوَاتِ الْاِتِّصَالِ الْوَضْعُ يَنْتُجُ وَضْعًا وَيَرْفَعُ رَفْعُ
 خَيْثُ فِيهَا وَضْعُ الْمَقْدَمِ فَوَضْعُ تَالِيهَا بِذَلِكَ يُلْزَمُ
 وَرَفْعُ تَالِي الطَّرْفَيْنِ يُلْزَمُ مِنْ رَفْعِهِ أَنْ يُرْفَعَ الْمُقَدَّمُ
 وَوَضْعُ تَالِيهَا وَرَفْعُ الْاَوَّلِ لَيْسَ لِاِثْنَيْهِمَا مِنْ مَدْخَلٍ

حيث تقرر مامر من شروط الانتاج كما علمت في القياس الاستثنائي
 فقول: ان الشرطية فيه ان كانت متصلة فقيها بالتصوير العقلي احتمالات
 أربعة، وضع المقدم، ورفعه، ووضع التالي، ورفعه، ولكن المنتج منها احتمالان
 فقط . الاول وضع المقدم أي اثباته ، ينتج وضع التالي أي اثباته . كقولنا:
 كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود، لكن الشمس طالمة، ينتج النهار
 موجود، لان وجود الملزوم وهو المقدم في المتصلة اللزومية مستلزم
 لوجود اللازم وهو التالي فيها ، الاحتمال الثاني رفع التالي منها ينتج رفع
 المقدم ، لانه اذا انتفى اللازم انتفى الملزوم ، فاذا انتفى التالي انتفى المقدم ،
 فرفعه يستلزم رفعه ، كقولنا : كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا، لكنه
 ليس بحيوان، فينتج انه ليس بانسان، اذا انتفاء الحيوانية يستلزم انتفاء الانسانية
 والاحتمالان الآخران عقيمان ، وهما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا
 ينتج رفع المقدم رفع التالي ، لان المقدم ملزوم والتالي لازم ، ويجوز كون
 اللازم أعم ، فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ، ولا من انتفاء الملزوم انتفاء
 اللازم ، لجواز تحققه في غير ذلك الاخص ، كقولنا : كلما كان هذا انسا
 كان حيوانا، لكنه حيوان ، فلا يلزم منه كونه انسانا، لجواز تحقق الانسا
 في الفرس مع عدم وجود الانسان

هَذَا هُوَ الضَّابِطُ فِي الْمَتَصِلَةِ
فَالْوَضْعُ فِيهَا مُتَّبِعٌ لِلرَّفْعِ
إِنْ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ مِنْهَا اسْتُذِرَ كَمَا
وَبِإِ نَقِيضَ وَاحِدٍ تَسْتَنِي
إِذَا جَائِزٌ كَوْنُهُمَا مُرْتَقِعَيْنِ
هَذَا يُلْغِي الْجَمْعَ أَمَّا الْمَانِعُ
• مَهْمَا نَقِيضَ أَوَّلٍ أَوْ آخِرٍ
وَلَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ عَيْنٍ مَا يَجِي
فَمَا لَهَا إِلَّا تَتَبَعَاتُ
• وَفِي الْحَقِيقَةِ تَأْتِي أَرْبَعُ
• إِذَا بِهَا اسْتَنْثِيَتِ الْعَيْنَانِ
مَهْمَا النَقِيضَانِ هُنَاكَ اسْتُذِرَا
• أَمَّا اتِّفَاقَاتُ أَيِّ نَوْعٍ
وَدُونَكَ الْكَلَامَ فِي الْمُنْفَصِلَةِ
وَعَكْسُهُ لَكِنْ يُلْغِي الْجَمْعَ
يَنْتَبِغُ نَقِيضَ الْآخِرِ الَّذِي تُرْكَى
مِنْهَا فَلَيْسَ مُتَّبَعًا لِأَمْنَيْنِ
فَمَا لَهُ فِيهَا سِوَى تَتَبَعَاتَيْنِ •
مَنْ الْخُلُوعُ فَهُوَ فِيهَا شَائِعٌ
تَسْتَنِي فَلَا يَنْتَبِغُ عَيْنِ الْآخِرِ
نَقِيضَ شَيْءٍ مِنْهُمَا بِنَاتِجٍ
لِكُونِ الْأَجْتِمَاعِ فِي الْإِمْكَانِ
• نَتَائِجُ ثَنَائِيٍّ مِنْهَا تَقَعُ
• وَالْآخَرِيَّانِ فِيهِ يَأْتِيَانِ •
كَمَا مَفَى قَبْلُ يَبَيِّنُ ذَلِكَ
عَقِيصَةً فِي وَضْعِهَا وَالرَّفْعِ

قد عرفت مما مر ضوابط الإلتاج في الشرطية المتصلة التي تكون
جزء القياس الاستثنائي، وأما الشرطيات المنفصلة التي تكون فيه فإن الوضع
فيها متبج للرفع، والرفع متبج للوضع، لكنه في مانعة الجمع ينتج وضع
أحد الجزئين رفع الآخر. كقولنا: هذا إما شجر أو حجر، فإن قلت:
لكنه شجر، ينتج ليس بحجر، وإن قلت: لكنه حجر، ينتج ليس بشجر،
ولا ينتج فيها رفع أحدهما وضع الآخر، لجواز ارتفاعهما. فلو قلنا: هذا
إما شجر أو حجر، ثم قلنا: لكنه ليس بشجر، فلا ينتج كونه حجراً، أو

قلنا، لكنه ليس بحجر، لا ينتج كونه شجرا. لجواز كونه فرسا في الصورتين،
فليس للقياس في مانعة الجعم الا نتيجتين كما مر. واما ان كانت الشرطية
مانعة الخلو فينتج فيها رفع أحد الجزئين وضع الآخر، فاستثناء نقيض
أحد الجزئين ينتج عين الآخر لامتناع ارتفاعهما، كقولنا: اما ان يكون
زيد في الماء أو ليس بفارق، فان قلت: لكنه ليس في الماء، انتج عين
الآخر، وهو انه ليس بفارق، وان قلت لكنه غارق، انتج عين الآخر
وهو كونه في الماء، ولو استثنيت عين واحد منهما لم يلزم منه نتيجة، كأن
تقول: لكنه في الماء فلا يلزم منه ان يفرق او ان لا يفرق، او تقول: لكنه
لا يفرق، فلا يلزم منه انه في البحر أو ليس في البحر، فليس للقياس في
مانعة الخلو الا نتيجتين فقط، اما المنفصلة الحقيقية الواقعة في القياس
الاستثنائي وهي التي تمنع الخلو والجعم معا فاستثناء عين اي الجزئين كان
ينتج نقيض الآخر لامتناع الاجتماع، واستثناء نقيض اي الجزئين كان
ينتج عين الآخر لا. لئلا يمتنع الارتفاع، فنحصل فيها الاربعة النتائج. مثاله: هذا
المدد اما ان يكون زوجا او فردا، لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد، ولكنه
فرد فينتج ليس بزواج، ولكنه ليس بزواج فينتج انه فرد، ولكنه ليس
بفرد، فينتج انه زوج، اما الاتفاقيات الشرطية من أي نوع كانت
فكلها عقيمة في القياس الاستثنائي، وضما ورفعا لما قدمناه في شروط
انتاجه من اشتراط الزوم في المنصلات والعناد في المنفصلات والله اعلم

القياس المركب

كُلُّ قِيَاسٍ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ لَا غَيْرُ بَسِيطٌ وَيُسَمَّى الْمُعْقَلًا

• مُرْكَبًا مِمَّنْ مُقَدِّمَاتٍ أَلِفَ وَاثْنَتَانِ مُتَجَاتٍ •
 مِنْهَا نَتِيجَةٌ وَذِي مَعِ أُخْرَى مُتَجَاتَانِ وَهَلُمَّ جَرًّا
 إِلَى حُصُولِ الْقَرَضِ الْمَطْلُوبِ وَالسَّبَبُ الْمَحْجُوجُ لِلتَّرْكِيبِ
 أَنَّ الْقِيَاسَ الْآخَرَ الْمُحْصَلَا لِلنَّاتِجِ الْمَطْلُوبِ مُحْتَاجٌ إِلَى
 إِبْثَاتٍ جُزْئِيَّةٍ أَوْ الْبَعْضِ بَعَا يَكْسِبُ مِنْ آخِرٍ حَتَّى يُلْزَمَا
 وَهَكَذَا إِلَى أَتْمَاءِ الْكَسْبِ إِلَى الْبَدِيعِيِّ لِنَفْيِ الرِّيبِ
 فَهَذِهِ أَقْبَسَةٌ تَعْدَدَتْ تُحْصَلُ الْمَطْلُوبُ مِمَّهَا رُكِبَتْ
 وَحَيْثُمَا صُرِّحَ بِالنَّاتِجِ مَوْصُولُهَا يُسَمَّى وَمِمَّهَا تُذَمَّجُ
 فِي ذَلِكَ التَّرْكِيبِ فَالْمَفْصُولُ يَدْعَى وَفِي ذِكْرِ الْإِمَالِ طُولُ

كل قياس اقتراني أو استثنائي تكون فيه مقدمتان لأزيد ولا أنقص بالاستقراء ، ويسمى هذا القياس بسيطاً ، ولكن الحكماء ذكروا من توابع القياس ولو احقه القياس المركب ، قلنا من توابعه لان الأكثر فرع الأقل ، والفرع تابع للأصل ، وهو قياس مركب من مقدمات تنتج مقدمتان منها نتيجة ، ثم هذه النتيجة مع مقدمة أخرى تنتج أخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب ، والسبب المحوج الى هذا التركيب كون القياس الاخير المحصل للمطلوب قد يحتاج في اثبات مقدمتيه أو احدهما الى كسب بقياس آخر كذلك حتى تثبت ، وهلم جرا الى ان ينتهي الكسب الى المبادي البدئية ، فتكون هناك قياسات مترتبة محصلة للمطلوب بذلك التركيب ، ثم هذا القياس المركب حيث صرح فيه بنتائج تلك القياسات يسمى موصول

التأنيج ، ووجه التسمية ظاهر ، وهو وصل التأنيج بالمقدمات ، كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د ا) فكل (ج ا) ثم كل (ج ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ) وحيث لم يصرح في ذلك المركب بنتائج تلك القياسات سمي مفصول التأنيج . لفصل تلك التأنيج عن المقدمات في الذكر وطبها فيها، وان كانت مرادة من جهة المعنى ، كقولنا : كل (ج ب) وكل (ب د) وكل (د ا) وكل (ا هـ) فكل (ج هـ)

قياس الخلف

أما قياس الخلف فهو مستفيض إثبات مطلوب بإبطال النقيض قياس الخلف هو الذي يثبت حقيقة المطلوب بإبطال نقيضه، لان الحق دائما لا يخرج عن الشيء ونقيضه فيستدل على اثبات المدعى بأنه لولا ما ثبت نقيضه لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعاً وقد مر بك كثير منه في مباحث المكوس والاقيسة. وتسمية هذا القياس بالخلف لافضائه الى الخلف أي الحال على تقدير حقيقة المطلوب

فَنَ قِيَاسِينَ يَكُونُ دَائِمًا	تَرْكِيئُهُ الْأَوَّلُ يَأْتِي مِنْهُمَا
قِيَاسُ الْأَقْتِرَانِ مِنْ مُتَّصِلَةٍ	تَلَازُمُ الْمَطْلُوبِ وَالنَّقِيضِ لَهُ
فِيهَا وَأُخْرَى مِثْلُهَا هِيَ الَّتِي	بَيْنَ النَّقِيضِ وَالْمُحَالِ الثَّابِتِ
لِزُومِهَا وَذَا الْإِلْزُومُ رُبَّمَا	يَحْتَاجُ لِلْيَبَانِ لَا مَا قَدِمَا
فَذَا الْقِيَاسُ الْأَقْتِرَانِيُّ وَلَهُ	تَبَيُّحَةٌ تَطْلُعُ مِنْ مُتَّصِلِهِ
بِهَا الْإِلْزُومُ بَيْنَ قَيِّ مَا طَلِبَ	وَيَيْنِ اثْبَاتِ الْمُحَالِ وَالْكَذِبِ

ثَانِيهَا قِيَاسُ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ تَتَبُّعِ السَّابِقِ ذُو مَرَّةٍ فَإِنْ
تَسْتَنْ فِي هَذَا نَقِيضَ مَآثِلًا يَنْتِجُ نَقِيضَ صَدْرِهَا فَحَصَلَا
تَحَقُّقُ الْمَطْلُوبِ بِالْأَزْوَاجِ بِهَا وَهَذَا الصَّابِطُ الْعُمُومِي
وَإِنْ تُرْذِ تَفْصِيلًا أَوْ مِثَالًا فَرَاجِعِ الْكُتُبِ لَهُ الطَّوَالَا

من الواضح ان قياس الخلف لا يكون قياساً واحداً بل يكون دائماً
مؤلفاً من قياسين ، أحدهما اقتراني مؤلف من متصتين احدهما الملازمة
بين المطلوب المفروض انه ليس بحق ونقيض المطلوب ، وهذه الملازمة
بينة بذاتها اذ لاجمع بين نقيضين، والثانية هي الملازمة بين نقيض المطلوب
على انه حق وبين أمر آخر محال، فينتج متصلة من المطلوب على انه ليس
بحق ومن الامر المحال ، وثانيهما استثنائي مشتمل على متصلة لزومية وهي
نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقيض تاليها لينتج نقيض المقدم فيلزم تحقق
المطلوب، وهذا هو الصابط العام، ومثاله لو قلنا : لو لم يصدق قولنا بمض
الحيوان انسان لصدق نقيضه ، وهو لاشيء من الحيوان بانسان ، وكلما
ثبت لاشيء من الحيوان بانسان ثبت المحال ، فينتج لو لم يصدق بمض
الحيوان انسان ثبت المحال ، فجئناه شرطية وقلنا : لكن المحال ليس بثابت
فالنتيجة بمض الحيوان انسان صادقة ، وهو المدعى ، ثم ان الشرطية يعنى :
كلما ثبت النقيض ثبت المحال : قد تقتصر الى بيان ودليل ، فتكثر القياسات
حينئذ، وظهر ان معنى قولهم من قياسين ليس للحصر بل لبيان انهما أقل
ما يتألف منه قياس الخلف والله أعلم

الاستقراء

الحُجَّةُ الَّتِي الْحَكِيمُ يَسْتَدِلُّ
مِنْ حُكْمٍ جُزْئِيَّاتِهِ الْإِسْتِقْرَاءَ وَعَرَفُوهُ بِرُسُومٍ أُخْرَى
فِيهَا عَلَى حُكْمٍ لِكُلِّ نَقْلٍ

اعلم أن الحجة على ثلاثة أقسام استقرائية لاعتقية، لأن الاستدلال يكون إما من حال الكل على جزئياته وهو القياس . وقد مر مفصلاً ، وإما من حال الجزئيات على حال كليهما وهو الاستقراء الذي نحن بصدد بيانه ، وإما من أحد الجزئين المندرجين تحت كلي على حال جزئي آخر وهو التمثيل وسيأتي ، فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها على حكم الكل من حكم جزئياته ، وهذا التعريف هو الصحيح الذي لا غبار عليه ، وله تعريفات آخر تقارب هذا كقولهم : نصفح الجزئيات وتتبعها لاثبات حكم كلي ، لكنها لا تخلو عن تسامح لأن نفس التنبه لا يندرج تحت الحجة وإنما الحجة تبيته ولا بأس بذلك التسامح

وَهُوَ إِلَى الْمَوْصُوفِ بِالتَّامِّ وَالْآخِرُ النَّاقِصِ ذَوَا انْقِسَامٍ
فَذُو التَّامِّ مِنْهُ مَا فِيهِ عَلَى حَالِهِ كُلِّيٍّ بِحَالٍ حَصَلًا
فِي كُلِّ جُزْئِيَّاتِهِ اسْتِدْلَالًا وَهُوَ يَفِيدُ الْعِلْمَ بِلِ وَذَلِكَ
تَحْتَ الْقِيَاسِ دَاخِلٌ لِذَا دُعِيَ مَقَسَمَ الْقِيَاسِ طَبَقَ الْوَاقِعِ

مطلق الاستقراء ينقسم الى قسمين تام وناقص ، فالتام ما يتصفح فيه حال الجزئيات بأسرها بحيث لا يشذ فرد منها ، وهذا مفيد للعلم ، وهو داخل تحت القياس ، ويقال له القياس المقسم ، وتركيبه يكون من العملية

والشرطية المنفصلة ، وشرطه أن تكون المنفصلة فيه موجبة كلية حقيقية أو مائة خلو لا مائة جمع ، ومثاله قولنا : الجسم اما حيوان أو نبات أو جاد . وكل حيوان متعيز ، وكل نبات متعيز ، وكل جاد متعيز ، ينتج كل جسم متعيز

وَالثَّانِ مَا يَدُلُّ حَالُ الْجُلِيِّ مِنْهَا عَلَى الْحُكْمِ بِهِ فِي الْكُلِّيِّ
وَهُوَ لَدَى إِطْلَاقِ الْأَسْتِقْرَاءِ الْمُرَادِّ وَلَيْسَ غَيْرُ الظَّنِّ مِنْهُ يُسْتَفَادُّ
• وَإِنَّمَا لَمْ يُفَدِّ الْيَقِينَ لَأنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا •
فِيمَا جَهِلْنَاهُ مِنَ الْجُزْئِيِّ مَا يَخَالِفُ الْوَصْفَ الَّذِي تَقَدَّمَ

القسم الثاني الاستقراء الناقص ، وهو المراد اذا أطلق ، وهو الاستدلال بتصفح أحوال أكثر الجزئيات للحكم بها على كليهما ، وانما قيد هنا بالأكثر لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لكان استقراء تاما وقياسا مقسما كما مر وهذا القسم لا يفيد الا الظن ، اذ من الجائز ان يكون من الجزئيات التي لم نشاهدها ما يخالف أكثر الجزئيات في ذلك الوصف المحكوم به ، ومثاله قولنا : كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ ، لان الانسان كذلك والفرس والحمار والغنم كذلك الى غير ذلك من أنواع الحيوان ، وهذا لا يفيد اليقين لانه يمكن ان يكون من الحيوانات التي لم تصادفها ما يحرك فكه الاعلى عند المضغ كما نخيله البعض في التماسح

التمثيل

إِنْ فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ اعْتِدَا فِي حُكْمِ جُزْئِيٍّ بِحُكْمِ وَجَدَا

• في مثله لآجل معنى كلي مشترك بينهما بالفعل •
 مؤثر سمي تمثيلاً وفي عرف أولي الفقه قياساً فأعرف
 نحو النبيذ مسكر فيحرم كالخمر والرحمن منه يعيم

التمثيل هو الاستدلال على وجود حكم الجزئي بوجوده في جزئي آخر ، لا اشتراكهما بالفعل في معنى كلي مؤثر في ذلك الحكم ، وهذا هو الذي يسميه الفقهاء قياساً ، فالقياس الذي هو الاصل الرابع من أصول الفقه هو هذا التمثيل لا غير ، كما يقال النبيذ مسكر فهو حرام ، لان الخمر حرام ، وعلة الاسكار ، وهو موجود في النبيذ ، عصمتنا الرحمن من شربهما ،

وَصَوْرَةُ الْوِفَاقِ أَصْلًا سُمِّيَتْ وَالْفَرْعُ مَا فِيهِ النَّزَاعُ قَدْ ثَبَتَ
 وَالْجَامِعُ الْمَعْنَى الَّذِي يَنْتَهِي فِيهِ اشْتِرَاكَ ثَابِتٌ لِكِنَّمَا
 الْعِلْمُ بِالتَّأْيِيدِ أَعْنِي الْعِلَّةَ صَعْبٌ وَلَكِنْ نَقْلُ الْأَجَلَةِ •
 أَهْلُ الْأَصُولِ طَرَفًا ذَاتَ عَدَدٍ لَهُ وَأَوَّلَى مَا عَلَيْهِ يُقْتَمَدُ
 مِنْهَا اثْنَتَانِ السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ وَالذُّورَانُ وَالسَّوَى سَقِيمٌ

اعلم انه لا بد في التمثيل من حدود أربعة . الاول الجزئي المتفق على ثبوت الحكم له وهو المقيس عليه كالخمر في المثال ، ويسمى الاصل . والثاني الجزئي الذي يراد اثبات الحكم له وهو المقيس كالنبيذ في المثال ، ويسمى الفرع ، والثالث المعنى المشترك بين الاصل والفرع المؤثر في الحكم أي كونه علة له كالاسكار في المثال ، ويسمى الجامع والعلة الجامعة ، والرابع الحكم المراد اثباته كالحرمة في المثال ، وكل هذه الاحوال غير صعبة الادراك الا العلم بعلة الوصف المشترك للحكم ، ولكن نقل الاصوليون

لأبناها طرقاً عديدة وهي كلها لا تعيد يقيناً عقلياً، وأولى ما يعتمد عليه منها
 طريقتان، أحدهما طريقة السبر والتقسيم، والثانية طريقة الدوران
 فالسبرُ والتقسيمُ أيرادُك ما للأصل من أوصافه من كلِّ ما
 يُمكن أن يكونَ ذاكَ العلةُ للحُكم في الأصلِ وبالأدلة
 * تُبطلُ علةً بعض ما ذكرَ بقادح فيها إلى أن يستقر •
 وَصَفٌ خَلَا عَنْ قَادِحٍ فَمِنْ هُنَا تَطْلِيكَ الْحُكْمَ بِهِ تَعِينًا •

الطريقة الاولى من الطريقتين اللتين هما أولى ما يعتمده المستدل في
 اثبات علة الوصف للحكم . السبر والتقسيم ، ويقال لها الترديد، وهي تتبع
 كل ما يمكن من أوصاف الاصل ان يكون علة للحكم فيه ، ثم يكر عليها
 صفة صفة بإبطال علة كل واحدة منها بقادح فيها الى ان يستقر وصف
 واحد خال عن القادح، فيتعين للعلة ويستفاد منه كون ذلك الوصف علة،
 كما يقال اذا أريد تطيل حرمة الحر بالاسكار : علة حرمة الحر اما الاتخاذ
 من العنب ، أو الميعان ، أو اللون المخصوص ، أو الطعم المخصوص ، أو الرائحة
 المخصوصة ، أو الاسكار، لكن الاول ليس بعلة لوجوده في المصير بدون
 الحرمة ، والميعان كذلك ، لوجوده في الادهان بدونها ، وهكذا بمثل
 في البواقي نقضاً وإبطالا بمثل ما ذكر ماسوى الاسكار فيتعين للعلة حينئذ
 • هَذَا هُوَ السَّبْرُ وَأَمَّا الدَّوْرَانُ فِي عَرَفِ أَهْلِ الْفَنِ ذَا هُوَ اقْتِرَانُ
 حُكْمٍ بِوَصْفٍ فِي وُجُودٍ وَعَدَمٍ مِثْلَ اقْتِرَانِ حُرْمَةِ الْخَمْرِ ثُمَّ
 بِوَصْفِ الْإِسْكَارِ لِحَيْثُ يُوجَدُ تَوْجَدٌ أَوْ يُفْقَدُ مِنْهَا تَفْقَدٌ
 قَالَ دَوْرَانُ آيَةً لِنَظَرِي كَوْنِ الْمَدَارِ عِلَّةً لِلدَّائِرِ

الطريقة الثانية الدوران ، ويقال له الطرد والعكس أيضا ، وهو في عرف المناطقة اقتران حكم بوصف وجوداً وعدمًا ، أي كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما انتفى الوصف انتفى الحكم ، وذلك كاقتران الاسكار بالحرمة وجودا كما في الحرمة وعدمًا بصيرورته خلا مثلًا ، وبهذا المعنى سمي الحكم دائرًا ، والوصف مدارًا ، قالوا والدوران انما هو آية أي علامة وامارة للمستدل على كون المدار علة الدائر لا غير

وَالْغَدَشُّ فِي هَذَيْنِ أَيْضًا يُنْقَلُ	عَنِ الْمُحَقِّقِينَ أَمَّا الْأَوَّلُ
فَالْحَصْرُ لِلْعَلَّةِ فِي الْأَوْصَافِ لَا	مُسَلَّمٌ إِذْ جَازَ أَنْ يُعْلَلَ
• شَيْءٌ سِوَاهَا ثُمَّ لَوْ نُسَلَّمَ	صِحَّةَ حَصْرِهَا فَلَا نُسَلَّمَ
بِأَنَّ ذَا الْجَامِعِ حَيْثُ تَعْلَمُ	عَلِيَّةُ الْأَصْلِ بِهِ تَسْتَلْزِمُ
لَا أَنْ تَكُونَ عِلَّةً فِي الْقَرَعِ إِذْ	يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا حِينَئِذٍ
خُصُوصُ الْأَصْلِ الشَّرْطُ لِلْعَلَّةِ	أَوْ خَاصَّةُ الْقَرَعِ بِهَا التَّنْعِيَةُ
عَنْهَا وَأَمَّا الثَّانِي فَالْجُزْءُ الْآخِرُ	مِنْ عِلَّةِ حَالٍ تَمَامَهَا يَصِيرُ
• مَدَارٌ مَطْلُوبٌ وَلَيْسَ عِلَّةً	وَالشَّرْطُ إِنْ سَاوَى يَجِيءُ مِثْلُهُ
• مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ وَلِمَا يَبَيَّنَا	لَمْ يُفِدِ التَّمَثِيلُ إِلَّا الظَّنَّ •

قد عرفت ان هاتين الطريقتين اولى ما يعتمدهما المناطقة في تعيين العلة ، ولكن المحققين قد خدشوا هذين الطريقتين أيضا ، فقالوا في طريقة السبر والتقسيم ، ان هذا انما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع الى الاستقرار ، وليس ذلك بهين ، بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف يكون هو العلة ، وكمن المعاني الموجودة للاشياء لم تدرك الا بعد بحث شديد ،

ثم لو سلمنا حصر الاوصاف فلا نسلم ان عليّة ذلك الوصف المشترك لحكم الاصل تستلزم العلية في الفرع لجواز ان تكون خصوصية الاصل شرطاً للعلية ، أو خصوصية الفرع مانعة عنها ، واما طريقة الدوران فقالوا ان الجزء الاخير من العلة التامة مدار المعلول مع انه ليس بعلة ، والشرط المساوي كذلك من غير فرق ، على انا نقول ان مرجع الدوران الى استقراء الجزئيات ، ففهما لم تستقرأ الجزئيات كلها لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود الوصف وعدمه مع عدمه ، اذ استقراء جميع الجزئيات ليس بأمر سهل ، وبما قدمناه يعلم ان التمثيل لا يفيد الا الظن والله أعلم

مواد القياس

قَدْ قُسِمَ الْقِيَاسُ حَسَبَ الصُّورَةِ قَبْلُ إِلَى أَقْسَامِهِ الْمَذْكُورَةِ
وَهُنَا الْأَقْسَامُ مِنْهُ تُسْتَفَادُ حَسَبَ أَعْتَابِ مَالِهِ مِنَ الْمَوَادِّ

القياس كما علمت مما سبق منقسم باعتبار الصورة الى الاقتراني والاستثنائي ، والاقتراني الى الحملي والشرطي ، وكل منهما الى الاشكال الاربعة كما تقدم ، وكذلك ينقسم باعتبار ماله من المواد الى الصناعات الخمس ، وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمناظرة وتسمى سفسة ايضاً ، وسيأتي بيان كل منها ، وكما يجب على المنطقي النظر في صورة الاقيسة كذلك يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي الصورة والمادة كليهما

وَتِلْكَ إِمَّا بِالْيَقِينِ اقْتَرَأَتْ أَوْ لَا وَمَا بِهِ اقْتَرَأَتْهَا بَيَّنَتْ

سِتْ ضُرُورِيَّاتُهَا أُصُولُ وَالنَّظَرِيَّاتُ لَهَا تَوَلُّوْ

مواد الاقيسة اما يقينية أو غير يقينية، واليقين هو اعتقاد ان الشيء كذا مع اعتقاد انه لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته للواقع وامتناع تغيره، فيخرج بالقيد الاول الظن وبالثاني الجهل المركب، وبالثالث اعتقاد المقلد، ثم هذه المقدمات التي هي مواد الاقيسة واجزاؤها ثلاث عشرة، واليقينيات منها ست بحكم الاستقراء وهي اصول مستتنية عن البيان بنفسها، والنظريات الآتية اليها متفرعة عنها، وسيأتي على بيان هذه الست واحدة واحدة في المتن قال

فَالْأَوَّلِيَّاتُ بِهَا مُجَرَّدُ تَصَوُّرِ الْجُزْءِ مِنْ حَيْثُ يُوجَدُ
كَافٍ لِحُزْمِ الْعَقْلِ بِالنِّسْبَةِ مَا يَتَنَبَّأُ إِيَّاجَابًا أَوْ سَلْبًا سَمَا
فِي قَوْلِنَا الْجُزْءُ مِنْ الْكُلِّ أَقْلُ هَذَا الْبَدِيحِيُّ وَدُونُكَ الْمَثَلُ
فِي الْكَسْبِ كُلُّ مُمْكِنٍ يَحْتَاجُ فِي وَجُودِهِ إِلَى مُرْجَعٍ يَنْبِي

القسم الاول الاوليات . وهي قضايا يكون مجرد تصور طرفيها كافياً في جزم العقل بالنسبة بينهما بالاجاب أو السلب، سواء كان الطرفان موضوعاً ومحمولاً، أو مقدماً وتالياً، بديهيين أو كسبيين أو مختلفين، وذلك كقولنا : الجزء أقل من الكل، فإن من تصور معنى الجزء والكل ونسبة الاقلية لا يكون محتاجاً في الحكم والجزم بالاقلية الى أمر آخر، بل تصورهما مع تصور تلك النسبة كاف فيه، هذا في البديهي ومثله في النظري قولهم الممكن يحتاج في وجوده الى مرجع

ثُمَّ ذَوَاتُ الْحِسِّ إِذْ هِيَ لِتَحْكُمُ فِيهَا الْعَقْلُ بِأَلْوَا سِطَّةٍ

مِنَ الْحَوَاسِ ثُمَّ حَيْثُ ظَهَرَتْ كَأَنَّ قَوْلَ الشَّمْسِ يُضَاسِمِيَّتْ
مُشَاهَدَاتٍ وَيَا قَدْ بَطَلْنَا مِّنَ الْحَوَاسِ الْحَكْمُ نُحَوُّ قَوْلَنَا
إِنَّ لَنَا خَوْفًا وَفِينَا غَضَبٌ قَتَلَكَ لِلوُجْدَانِ عُرْفًا تُسَبِّ

القسم الثاني المحسوسات . وهي القضايا التي لا يجزم العقل بها بمجرد تصور الطرفين ، بل يحكم بها بواسطة إحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة ، فان كان الحكم بواسطة إحدى الحواس الخمس الظاهرة مثل حكمنا بوجود الشمس وكونها يضاء وبأن النار محرقة ، سميت مشاهدات ، وان كان الحكم بواسطة إحدى الحواس الباطنة كالحكم بأن لنا خوفاً وغضباً وجوعاً وعطشاً . وكل من له جوع وعطش فله ضعف ، سميت وجدانيات ، والحجة بواسطة إحدى الحواس لا تقوم الا على من يشارك المستدل بها في الحس ، فلا يحتاج على الاكتم مثلاً بقولنا الشمس مضيئة

ثُمَّ الْمَجْرِبَاتُ مَا الْعَقْلُ أَفْتَقَرَ فِي جَزْمِهِ إِلَى تَكَرُّرِ النَّظَرِ
بِالْفِعْلِ فِيهَا مَرَّةً فَأُخْرَى كَمَا لَشَهِدُ مِنْ مَوْلَدَاتِ الصُّفْرَا

القسم الثالث المجربات ، وهي القضايا التي يفتر العقل في الحكم بها الى مشاهدات متكررة مرة بعد اخرى ، كقولنا : الشهد مولد للصفر ، والخمر مسكر ، وافادة التكرار لليقين هنا انما هي بواسطة قياس خفي ، وهو انه لو كان الوقوع المتكرر اتفاقياً لما كان دائماً وعلى نهج واحد ، وما كان كذلك فلا بد له من سبب ، واذا علم حصول السبب حكم بوجود المسبب قطعاً

ثُمَّ ذَوَاتُ الْعَدَسِ وَهُوَ الْمَعْنَى هُنَا بِسُرْعَةِ اتِّقَالِ الذِّهْنِ

مَنْ الْمَبَادِي لِلْمَطَالِبِ الَّتِي قَرَأْنِ الْحَالِ عَلَيْهَا دَلَّتْ
كَذَلِكِ : نُورُ الْقَمَرِ الْوَقَادُ مِنْ نُورِ عَيْنِ الشَّمْسِ مُسْتَفَادُ

القسم الرابع الحدسيات . والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب . ومعناه ان تسنع المبادي المرتبة في الذهن فيحصل بها المطلوب حالا فالحدسيات قضايا يحكم بها العقل بواسطة حدس من النفس بواسطة القرائن مفيد للعلم ، كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس ، لانه باختلاف تشكلاته النورانية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها ينتقل الذهن منها من غير فكر و ترتيب مقدمات الى الحكم المذكور ، والفرق بينها وبين المهربات انها واقعة بغير اختبار وتكرار ، بخلاف المهربات وان السبب في المهربات معلوم السيئة غير معلوم الماهية ، وفي الحدسيات معلوم الوجهين ،

وَأَلْتَوَاتِرَاتُ وَهِيَ مَا الْحَبَا يَحْكُمُ فِيهَا بِالسَّمَاعِ حَيْثُ جَاءَ
مِنْ عَدَدٍ إِذْ يُؤْمَنُ التَّوَاتُؤُ مِنْهُمْ عَلَى الْكَذْبِ إِذَا هُمْ نَبَأُوا
مَعَ اسْتِنَادِ الْخَبَرِ الَّذِي نُقِلَ عَنْهُمْ إِلَى الْإِحْسُوسِ لَا لِمَا عَقِلَ
كَقَوْلِنَا إِنَّ الرُّسُولَ أَحْمَدًا بِالْمُعْجَزَاتِ جَاءَنَا وَجَاهِدًا •

القسم الخامس المتواترات ، وهي قضايا يحكم العقل فيها بواسطة سماع من جمع يحصل الوثوق بصدقهم ويحيل تواطؤهم على الكذب ، ويشترط الاستناد الى الحس لا الى مجرد العقل ، وذلك كقولنا : محمد صلى الله عليه وآله وسلم ادعى النبوة ، وظهرت المعجزة على يده ، وجاهد المشركين ، وكحكمنا بوجود مكة وحضر موت ، والضابط في عدد التواتر حصول

اليقين بالحكم ، ولا يقيد بمدد مخصوص ، وهو انما يفيد اليقين بواسطة قياس خفي وهو : التواتر خبر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وكل خبر كذلك فدلولة واقع ، فالتواتر واقع

وَالْعِلْمُ مِنْ هَذِي الثَّلَاثِ لَيْسَ فِيهِ عَلَى السَّوَى الْحُجَّةُ بَلْ عَلَى ذَوِيهِ الْعِلْمُ الْحَاصِلُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْحُدُثِيَّاتِ وَالْمُجَرَّبَاتِ وَالتَّوَاتُرَاتِ ، لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى الْغَيْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْغَيْرُ شَرِيكَاً فِي الْحُدُسِ أَوِ التَّجَرُّبَةِ أَوْ التَّوَاتُرِ ، فَلَا شَنْعَةَ عَلَى جَاهِدٍ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَيْءٌ مِنْهَا . وَإِنَّمَا كُلُّ قِسْمٍ مِنْهَا حُجَّةٌ عَلَى مَنْ حَصَلَ لَهُ شَيْءٌ مِنْهَا

ثُمَّ قَضَايَا حَاضِرٌ فِي الذَّهْنِ قِيَاسُهَا عَنْ ذِكْرِهِ نَسْتَفْنِي
مِثَالُهَا قَوْلُكَ إِنَّ الْأَرْبَعَةَ زَوْجٌ فَذَا حُكْمٌ قِيَاسُهُ مَعَهُ

القسم السادس القضايا التي قياساتها معها ، وهي ما يحكم فيها العقل بواسطة لا تفيب عن الذهن عند تصور الطرفين ، وتسمى الفطريات والقضايا الفطرية أيضاً . كقولنا الاربعة زوج ، فان من تصور الاربعة والزوج تصور الانقسام بمتساويين في الحال ، وترتب في ذهنه ان الاربعة منقسمة بمتساويين ، وكل منقسم بمتساويين فهو زوج . فهي قضية قياسها معها في الذهن . وحضوره في الذهن مغن عن الايثار به في العبارة

وَسُيِّقَ الْقِيَاسُ ذَوَائِفَ مِنْ ذِي السَّتِّ بُرْهَانًا قَبُولُهُ ضَمْنِ

القياس المؤلف من هذه الستة الاقسام اليقينية يسمى برهاناً ، سواء الف منها ابتداءً أو بواسطة كالنظريات اليقينية فالبرهان هو قول مؤلف من قضايا يقينية لينتج يقين قول آخر

وَهُوَ إِلَى اللَّيِّ وَالْإِيْنِي مُنْقَسِمٌ وَلَيْسَ بِالْخَفِيِّ •
 وَفِيهَا بَأْ لَأَوْسَطِ الْعِلَّةِ وَاقِعَةٌ لِلنَّسَبَةِ الْحَكِيمَةِ •
 فِي الذَّهْنِ ثُمَّ حَيْثُ ذَاكَ وَقَعَ فِي الذَّهْنِ وَالْوَاقِعِ عِلَّةٌ مَعَ •
 فِيهِ فَلَمَّا إِذِ اللَّيِّ وَحَيْثُمَا كَانَ بِهِ الْحَدُّ الْوَسْطُ •
 فَذَلِكَ الْإِيْنِي إِذْ ذَلَّ عَلَى إِيْنَةِ الْحَكْمِ فَحَسَبَ لَا عَلَى •
 وَاقِعِهِ وَسَبَّهِ الدَّلِيلَ أَنْ كَانَ فِيهِ الْأَوْسَطُ الْمَعْلُولَا •
 وَرُبَّمَا كَانَ كِلَا هَذَيْنِ لِثَلَاثِ آخَرَ مَعْلُولَيْنِ

ينقسم البرهان الى قسمين لي واني ، ويبان ذلك انه لا بد في كل
 برهان بل وفي كل قياس ان يكون الحد الاوسط علة لحصول العلم في
 الذهن بالنسبة الحكيمة المطلوبة في النتيجة ، ايجابية كانت أو سلبية ، ولهذا
 يقال له الواسطة في التصديق ، ثم ان كان مع ذلك علة لتلك النسبة في
 الواقع ونفس الامر أيضاً ، فالبرهان لي ، لدلالته على ما هو لم الحكم
 وعلة في الواقع أيضاً ، كقولنا : هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط
 فهو محموم ، فهذا محموم ، فان تعفن الاخلاط كما انه علة لثبوت الحمى في
 الذهن كذلك هو علة لثبوتها في الواقع أيضاً على ما ذكره الاطباء ،
 وان لم يكن الاوسط علة للنسبة في الخارج ونفس الامر بل علة للنسبة
 انما هي في الذهن فقط فالبرهان اني ، لانه لا يدل الا على إينية الحكم
 وثبوته في الذهن دون علة في الواقع ونفس الامر ، ثم ان كان الاوسط
 في البرهان الانني معلولاً لوجود الحكم في الخارج سي دليلاً ، كما في

قولنا: زيد محموم وكل محموم متعفن. الاخلاط، فالحمى علة في الدهن لاثبات
 تعفن الاخلاط، وهي في الواقع معلول لتعفن لاعلة له، وان لم يكن
 الاوسط في الاذي معلولا لوجود الحكم لم يختص باسم الدليل ولا غيره،
 وربما كانا معلولين لامر ثالث، كقولنا: هذه الخشبة محترقة وكل محترق
 مشرق فالخشبة مشرقة، ومس النار هنا علة لها معاً كما هو ظاهر

وحيثُ تَمَّتِ اليَقِينِيَّاتُ فَخُذْ سِوَاهَا فَالْمُسْلِمَاتُ
 هِيَ الَّتِي الْخَصْمُ بِهَا يُسَلِّمُ وَصِحَّةُ الدَّعْوَى بِهَا يَلْتَزِمُ
 فَيَنْبَغِي الْكَلَامُ فِي الْمُنَازَعَةِ يَنْبَغِي بِهَا بَلَاءُ مُنَاكَرَةِ •
 صَادِقَةٌ أَوْ لَا بِنَفْسِ الْأَمْرِ كَالْتَنَعِ مِنْ تَسْلُسُلٍ وَدَوْرٍ
 وَكَامَسَائِلِ الْأُصُولِيَّاتِ تُؤْخَذُ فِي الْفِقْهِ مُسْلِمَاتٍ

المسلمات هي القضايا التي يسلمها الخصم فينبغي عليها الكلام في المناظرة
 لالزام الخصم بما هو ملتزمه من صحتها سواء كانت صادقة في نفس الامر
 أولا، مسلمة بينها أو بين أهل الصناعة، أو برهن عليها في علم وأخذت
 في الآخر على سبيل التسليم، كبطلان التسلسل والدور يسلمه أهل الكلام
 والمعقول، والبرهان عليه في الحكمة. وكسائل أصول الفقه يأخذها
 الفقهاء مسلمة. كقولهم الامر للوجوب مثلا فلي القفيه تسليم قبوله

ثُمَّ ذَوَاتُ الْأَشْتِهَارِ وَهِيَ مَا تَطَابَقُ الْأَرَاءُ فِيهَا عُلَمَاءُ
 إِمَّا مِنَ الْجَمِيعِ أَوْ مِنْ فِرْقَةٍ مَحْصُوصَةٍ لِمَذْهَبٍ أَوْ رِقَّةٍ
 أَوْ عَادَةٍ لِقَوْمٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ تَعُمُّ أَوْ آدَابٍ أَوْ حَيَاةٍ
 كَالْعَظْمُ بِشِئْنِ الْخَلْقِ وَالْمَذَلُّ حَسَنٌ وَالْجُودُ تَحْمُودٌ وَتَوْقِيرُ الْأَسْنِ

المشهورات هي قضايا يحكم العقل فيها بواسطة اعتراف الناس وتطابق آرائهم ، اما كلهم أو فرقة مخصوصة منهم ، وسبب اشتهاها بينهم اما المذهب ، كقولنا : العبادة محمودة ، أو لركة قلب ، كقولنا : مواساة الفقير حسنة ، أو عن افعالات مزاجية تابعة للمادة كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند ، وعدم قبحه عند غيرهم ، أو لمصلحة عامة يتعلق بها نظام أحوال الكل ، كالمعدل حسن ، والظلم قبيح ، أو لآداب وأخلاق . كقولنا : كشف العورة مذموم ، وتوقير الاسن محمود ، ولكل قوم مشهورات بينهم بحسب عاداتهم وآدابهم ، ولكل أهل صناعة كذلك ، وربما تبلغ الشهرة ببعضها الى ان تلبس بالاوليات ، ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه مجرد العقل عن جميع الموارض والافعال وقطع النظر عن المصالح لحكم في الاوليات من غير توقف دون المشهورات ، ومن المشهورات والمسلّمات يتألف القياس الجدلي كما سيأتي بيانه

ثُمَّ اَللّٰوَاتِي لِلْقَبُولِ تُنْسَبُ وَهِيَ الَّتِي تُؤْخَذُ عَنْ يَرْغَبُ
فِي الْاُخْذِ عَنْهُ لِاِعْتِقَادِ الصِّدْقِ فِي اَقْوَالِهِ لِعِلْمِهِ اَوْ تَصَوُّفِ
اَوْ لَا رِيْبَاضٍ كَانَ اَوْ ذَكَاهُ كَالْجَلِّ مِنْ مَسَائِلِ الْاِحْيَاءِ

المقبولات قضايا تؤخذ من يرغب في الاخذ عنه للاعتقاد بصدق أقواله ، اما لسمة علمه أو رياضته وزهده أو فرط ذكائه ، أو كونه مؤيداً بالامور السماوية كالكرامات من الاولياء ، وذلك كاكثر مسائل احياء علوم الدين المنقولة عن غير الانبياء من وعد ووعد ونحوهما ، وهي نافعة جداً في تعظيم أمر الله واقامة دينه ، وقد عد كثير منهم المأخوذات عن

الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم من المقبولات وهو خطأ ظاهر ،
فان الانبياء لا يحمل الكذب في اخبارهم ، واذا علم أنهم لا يكذبون ،
وعلم استناد الاخبار اليهم تكون من القضايا اليقينية النظرية المستفادة
من القياس البرهاني ، لانها خبر ثبت صدقه وكل خبر هذا شأنه فهو صادق

ثُمَّ ذَوَاتُ الظَّنِّ وَالْعَقْلُ حَكَمَ بِهَا اتِّبَاعُ الظَّنِّ لَأَحْيَتْ جَزَمَ
كَهَوْلُنَا بِاللَّيْلِ يَنْزِي طَارِقُ وَكُلُّ مَنْ يَنْزِي فَذَلِكَ سَارِقُ

المظنونات قضايا يحكم بها العقل حكما راجعا مع تجويز تقيضه
ولو ضميما : كقولهم فلان يطوف بالليل ، وكل من يطوف بالليل فهو
سارق ، فقلان سارق ، ويدخل في المظنونات التجريبات والحدسيات
والتواترات غير الواصلة الى الجزم ، لافادتها الظن فقط ، ومن المظنونات
والمقبولات يتألف القياس الخطابي كما سيأتي قريبا

ثُمَّ الْمَخِيلَاتُ وَهِيَ مَا يَبْهَى تَأْثُرُ النَّفْسِ لَدَى السَّمْعِ لَهَا
فِي حَصْلِ الْقَبْضِ وَالْإِبْسَاطِ مِنْ غَيْرِ إِذْعَانٍ بِهَا يُنَاطُ
• لَأَسِيَمًا إِنْ كَانَ بِالتَّنْيِ مُقْتَرِنًا بِسَجْعٍ أَوْ بوزن •
كَهَوْلُنَا الْيَدُ رِيَّاحِينَ الْقُلُوبِ أَوْ قَوْلُنَا الْإِنْسَاءُ أَشْرَاكَ الْكُرُوبِ

المخيلات هي القضايا التي بها تتأثر النفس رغبة ورهبة واقباضا
وانبساطا من غير اذعان بها ، ويقوى تأثيرها حيث اقترن بها وزن اوسع
أو تنغن بصوت حسن ، سواء كانت صادقة أولا ، مسلمة أولا ، فان
النفس اطوع للخيال منها للتصديق ، لان الخيال اغرب ، فاذا قلنا : العيد

رباحين القلوب، رغبته النفس. واذا قلنا : النساء اشراك الكروب، تهرت
قال الشاعر :

تقول هذا مجاج النحل ممدحه • وان تشاقلت ذا قي الزناير
مدح وذنم وذات الشيء واحدة • ان البيان يري الظلم كالنور
ويتألف من الخيلات القياس الشعري الآتي

ثُمَّ اللَّوَاتِي تُسَبِّتُ لِلوَهْمِ إِذْ كَانَ فِيهَا الوَهْمُ رَبُّ الحُكْمِ
فِي غَيْرِ مَحْسُوسٍ يقيسُهَا عَلَى ذِي الحِسِّ والعقلُ لَهَا لَنْ يَقْبَلَ
كَالخَوْفِ مِنْ مَيِّتٍ وَكُلِّ مَا وَجِدَ فَذُو تَحْيِزٍ وَصِدْقٍ ذَا فَقْدِ

الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة ، وذلك
لان الوهم قوة جسمانية تدرك بها الجزئيات المنزعة من المحسوسات
فيحكم بها قياساً على المحسوسات كالخوف من الميت ، وان كل موجود
متحيز ، وان وراء العالم فضاء لا يتناهى . وبما يعرف به كذب الوهم انه
يساعد العقل في المقدمات المتبعة بقبول ما يحكم به . كما يحكم الوهم
بالخوف من الميت مع انه يوافق العقل في ان الميت جاد ، والجاد
لا يخاف منه ، المتبع لقولنا : الميت لا يخاف منه . فاذا وصل الوهم والعقل
الى النتيجة نكص الوهم وانكرها وابتى قبولها ، فالنفس مسخرة للوهم ،
وله استيلاء عظيم عليها . حتى ان من الوهميات ما تلبس بالاوليات .
ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبهما لاحكام الوهم لم يكدر رقع التباسها
بالاوليات ، وانما قيد حكم الوهم بالامور غير المحسوسة لان حكم الوهم
في المحسوسات ليس بكاذب ، كما اذا حكم بحسن الحساء وقبح الشوهاء

سَابِعُهَا الْمَشَابَهَاتُ الْحَقُّ وَهِيَ قَضَايَا عَرِيَّتْ عَنْ صَدَقِ
وَأِنَّمَا الْعَقْلُ بِتِلْكَ يَحْكُمُ عَلَى أَعْتَادِ أَنَّهَا تَنْتَظِمُ
فِي أَوْلِيَّاتِ الْقَضَايَا أَوْ ذَوَاتِ شُهْرَةٍ أَوْ قَبُولِ أَوْ مُسَلِّمَاتِ
بِسَبَبِ اشْتِبَاهِهَا بِوَاحِدَةٍ مِنْ تِلْكَ وَالشَّبَهَةُ فِيهَا عَائِدَةٌ
إِمَّا إِلَى اللَّفْظِ أَوْ الْمَعْنَى كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا كُلُّ تَفْصِيلٍ مِمَّا

القضايا المشابهات الحق هي قضايا كاذبة يحكم بها العقل على انها
أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباها بشيء منها إما بسبب
اللفظ أو بسبب المعنى. وسيأتي قريباً تفصيل كل ذلك ومثله

• هَذَا وَقَدْ عَرَفْتَ مِمَّا سَلَفًا بَأَنَّا الْبُرْهَانُ مَا تَأَلَّفَا •
• مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ وَالْمَطَالِبُ قَبُولُهَا لَدَى الْجَمِيعِ وَاجِبُ
وَرَبُّهُ عِنْدَ أُولَى الصَّنَاعَةِ يُدْعَى حَكِيمًا رَاجِعَ الْبِضَاعَةِ

قد عرفت مما مر ان البرهان هو ما تألف من اليقينات فهو العدة
وحده من الصناعات الخمس ومطالبه متحتمة القبول ، سواء كانت مقدماته
ماخوذة من العقل من غير احتياج الى السمع ، كقولنا : العالم ممكن ولكل
ممكن سبب فالعالم له سبب ، او ماخوذة من النقل بأن يكون للسمع دخل
فيها لأن النقل قد يفيد القطع كما يقال : تارك المأمور عاص لقوله تعالى
« أفصيت امرئ » وكل عاص يستحق العقاب ، لقوله تعالى « ومن يعص
الله ورسوله فإن له نار جهنم » والفرض من البرهان الوصول الى الحق
اليقين ، ويسمى صاحبه حكيماً

وَمَا مِنَ الْمُسْتَهْرَآتِ حَصَلًا أَوْ ذَاتِ تَسْلِيمٍ يُسَمَّى جَدَلًا
وَرَبُّهُ مُجَادِلًا وَالنَّارُضُ مِنْ نَظْمِهِ إِقْنَاعٌ مِنْ يَمْتَرِضُ

مِمَّنْ عَنِ الْبُرْهَانِ كَانَ قَاصِرًا أَوْ يُحْمَلُ الْخُضْمَ وَأَنْ تَحْتَبَرًا
قَرِيحَةُ الْمَرءِ لَدَى التَّرْكِيبِ بِأَيِّ وَجْهِ شَاءَ مِنْ تَرْتِيبِ

الثاني من الصناعات الخمس الجدل ، وهو القياس المؤلف من المشهورات أو المسلمات سواء كانت مقدمته من نوع واحد أو نوعين ، ويسمى صاحبه مجادلا ، والغرض من نظمه إلزام معاند الحق رأيا يمانده إذا كان قاصرا عن البرهان ، فيعدل به الى المشهورات او المسلمات التي يمتد لها واجبة القبول ، ويبطل بها رأيه الفاسد عليه ، وكذلك يستفاد منه حفظ الرأي وافحام الخصم بما يمتدده حقا وان كان غير ثابت ، كما لو استعمل الشكل الثاني من موجبتين اذا ظننه الخصم متجبا ، ويدرك به اختبار قريحة الطيب لدى التركيب والترتيب ، فتعرف به مرتبته اذ ذاك من البحث

أَمَّا الْقِيَّاسُ مِنْ ذَوَاتِ الظَّنِّ أَوْ مِنْهَا وَمِنْ ذَاتِ الْقَبُولِ قَدْ بَنُوا
• خُطَابَةً وَرَبُّهُ خَطِيبٌ وَمِنْهُ كَانَ النِّزْضُ التَّرْغِيبُ
لِلنَّاسِ فِي أَعْمَالٍ خَيْرٍ وَكَذَا تَنْفِيرُهُمْ عَنِ الشَّرُّورِ وَالْأَذَى

الثالث من الصناعات الخمس الخطابة ، وهي القياس المؤلف من المقبولات والمظنونات . ويسمى صاحبه خطيبا ، والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معادم ومعاشهم وتنفيرهم عن ارتكاب الشرور والاذى كما يفعله الخطباء والوعاظ ، لصدور مواده عن معتقد ، او عن مثل سائر ، او عن مظنونيات يحكم بها مع رجحان . وهو كاف في التأثير بها والشعر ما ألفت من ذات الخيال والقصد من هذا وجود الأفعال

• في النفسِ بالتَّغْيِبِ وَالتَّغْيِيرِ مَرْوَجًا بِالْوِزْنِ وَالتَّخْيِيرِ •

الرابع من الصناعات الخمس الشعر . وهو القياس المؤلف من الخيلات . والغرض منه افعال النفس وتأثيرها بالتغريب والترهيب . لا سيما ما كان منه مروجا بوزن صحيح وصوت حسن ، ولهذا تعيد الاشعار في بعض الحروب وعند الاستراحة والاستعطاف مالا يفيد غيرها لا تقياد النفس الى التخيل كما مر ، واسباب التخيل كثيرة واساليبه كذلك

وَمِنْ ذَوَاتِ الْوَهْمِ أَوْ مَا شَبِهَتْ	لِلْحَقِّ قَالَهُ نَالَطَاتُ رُكِبَتْ
وَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ لَشُبْهَةٍ	فِي صُورَةِ الْقِيَاسِ أَوْ فِي مَادَّةِ
أَمَّا مِنَ الصُّورَةِ فَهِيَ أَنْ يَجِي	رُبَّمَا بَيْشَةٍ لَمْ تُنْتِجِ •
لِنَقْصِ شَرْطِ ذِي اعْتِبَارٍ بِحَسَبِ	كَمَرٍ أَوْ الْكَيفِ وَجُودُهُ وَجِبَ
كَأَنَّ تَكُنَ بِالْأَوَّلِ الْجُزْئِيَّةِ	كَبَرَى أَوْ الصُّغْرَى بِهِ سَلِيَّةِ
وَالْجِهَةِ الْأُخْرَى كَمَا إِذَا أَتَتْ	بِمَعْصُ الْمَقْدَمَاتِ مِمَّا أَشْتَبَهَتْ
بِالْحَقِّ فِي اللَّفْظِ كَجَمَلِ الْوَسْطِ	مُشْتَرِكًا وَمِنْهُ يَحْدُثُ الْغَلْطُ
أَوْ جَمَلِهِ حَقِيقَةً فِي وَاحِدِهِ	وَأَخْتَهَا إِلَى الْمَجَازِ عَائِدَهُ
أَوْ كَانَتْ الشُّبْهَةُ فِي مَعْنَاهُ	كَجَمَلِنَا طَبِيعَةً كَبِيرَاهُ •
أَوْ أَخَذَكَ السَّالِبَ ذِي التَّحْصِيلِ	فِي مَوْضِعِ الْمَوْجِبِ ذِي الْعُدُولِ
أَوْ أَخَذَكَ السُّورَ بِحَسَبِ الْأَجْزَا	وَمَا الْإِتَّاجِ بِهِ مِنْ إِجْزَا
وَنَحْوِ ذَا مِمَّا إِذَا التَّمَّ عَقْلُ	عَنْهُ فَجَرَحُ جَهْلِهِ لَا يَنْدَمِلُ

الخامس من الصناعات الخمس المغالطة ، وهي قياس فاسد يتألف من الوهميات أو المشبهات الحق ، وفساده يكون اما من جهة الصورة وهي التأليف ، او من جهة مادته وهي المقدمات ، أو من جهتهما معاً . أما فساد من جهة الصورة فإن لا يكون القياس متبعاً ويظن كونه متبعاً ، بان يكون ترتيبه على غير شكل ، أو على ضرب عقيم لنقص شرط من الشروط المتبعة في الاتاج ، كان تكون كبرى الاول به جزئية او مبهمة ، أو صفراء سلبية ، كما لو قلنا : الانسان حيوان والحيوان جنس ، فالانسان جنس . فان الكبرى ليست كلية لانها طبيعية ، ولو أخذت كلية لم تصدق ، وأما فساد من جهة المادة فكأن يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة ، لمشابتها لها اما من حيث اللفظ كان يحمل الحد الوسط لفظاً مشتركاً ، كقولنا : هذا الدينار عين وكل عين جارية ، فالدينار جار . فيحدث الناطق من اشتراك الذهب وللماء التابع في لفظ العين ، او اخذ الوسط حقيقة في احدي المقدمتين ومجازاً في الاخرى ، كقولنا لصورة القرس المنقوش في الجدار : هذا فرس ، وكل فرس صاهل ، فهذا صاهل . والغلط هنا من كون الاوسط مجازاً في الضمري حقيقة في الكبرى . واما الاشتباه من حيث المعنى ، فكجملنا الطبيعية كبرى ، كما مر من قولنا مثلاً : الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس ، وكأخذ السالبة المحصلة بدل الموجبة المدولة ، واخذ السور بحسب الاجزاء لا بحسب الافراد ، فيحصل الغلط ، وغير هذا كثير مما اطال به المتقدمون وفصلوه ، وللمغالطات انواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه . فمن اوم بذلك العوام انه حكيم مستنبط للبراهين يسمى سوفسطائياً ، ومن نصب نفسه لتجدال وخداع

اهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا ، ومنها نوع يستعمله
الجهلة يسمى بالمغالطة الخارجية ، وهو أن يفيظ احد الخصمين الآخر
بكلام يشغل فكره وينفضه ، كأن يسه او يميب كلامه او يخرج به
عن محل النزاع ، او ينرب عليه بعبارة غير مألوفة يقصد بذلك ايداء
خصمه وايهام العوام أنه غلبه وقهره ، وهذا النوع هو الغالب في زماننا .
وليس في معرفة المغالطات من فائدة الا التوقي والاحتراس كما يتعرف
الطبيب العقاقير السامة . اوربما تستعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكاله
في العلم ، او في تبكبت من يوم العوام انه عالم فيظهر عجزه ، او نحو ذلك ،
وقد اطلنا الكلام قليلا بالنسبة الي حجم هذه الارجوزة في الصناعات
الخمسة لكونها من مهمات الفن وقد اقتصرأكثر المتأخرين على ما ظنه
مخلا بما ينبغي يياه فيها ، واطالوا في الاقترانات الشرطية ولوازم
الشرطيات وما اشبهها من غير حاجة شديدة ، ولا جدوى مفيدة ، ولكن
كتب المتقدمين وافية بالمقصود ، فليكن بها تفقير بمطلوبك إن شاء
الله تعالى

خاتمة

ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ كُلِّ عِلْمٍ مُدَوَّنٍ يَعْرِفُهَا ذُو الْقَلَمِ.
 كل علم مدون لابد فيه من ثلاثة أمور هي أجزاؤه. وهي الموضوع
 والمبادي والمسائل، قيل وفي الحقيقة حقيقة العلم مسائله، وعد الموضوعات
 والمبادي على سبيل التسامح لشدة الارتباط، وقيد العلم بالمدون كعلم المنطق
 مثلا لئلا يرد ان العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك أيضا، وهو حقيقة في
 الاخير ومجاز مشهور في الملكة والمسائل

مَوْضُوعُهُ وَهُوَ الَّذِي فِيهِ الْعِلْمُ عَنْ أَغْرَاضِهِ الذَّاتِيَّةِ الْبَحْثُ أَقْتَرَنَ
 وَذَلِكَ إِمَامًا مُفْرَدًا نَحْوُ الْمَدَدِ إِذْ ذَاكَ مَوْضُوعُ الْحِسَابِ الْمُتَعَمِّدِ
 أَوْ ذُو نَهْدٍ وَفِيهِ يُشْتَرَطُ مُشْتَرَكٌ وَبِأَعْتِبَارِهِ فَقَطْ
 يُبَحِّثُ كَالْتَعْدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ فَهَاهُنَا مَوْضُوعُ ذَا الْقَلَمِ السَّرِيِّ
 وَالْجَامِعُ الْإِصْصَالُ فِيهَا إِلَى مَطْلُوبٍ عِلْمٍ كَانَ قَبْلُ جَهْلًا

أما موضوعات العلوم فموضوع كل علم كالتعميم في صدر الكتاب هو
 الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أغراضه الذاتية والاحوال المنسوبة
 اليه، ثم انه قد يكون للعلم موضوع واحد كالمعدل في الحساب، وقد تكون له
 موضوعات أكثر من واحد، لكنها تشتق من الشيء الواحد به يلاحظ
 في سائر مباحث العلم، ويكون البحث باعتباره فقط، وذلك كموضوعات
 هذا الفن وهي التصور والتعديق فانها مشتركة في الايصال الى مجهول
 مطلوب، وكاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم التي هي موضوعات
 الهندسة في كونها مقداراً، فان نسبة النقطة الى الخط بكونها احداً ونهاية

له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم .

واعلم ان لفظ الموضوع قد استعمل في المنطق لمان آخر، منها الموضوع الذي بارزاء المحمول وهو المحكوم عليه اما بالاجاب أو بالسلب ، ومنها الموضوع بمعنى المفروض كما في القياس الاستثنائي، فان الموضوع فيه بارزاء المرفوع ، كما نقول : يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع التالي - الي غير ذلك، فلا يشبه عليك الامر فقط الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

وَمِثْلُ مَا لِلْأَسْمِ مِنْ تَعْرِيفٍ	وَهِيَ تَصَوُّرَاتٌ أَوْ تَصْدِيقَاتٌ
وَنَحْوِهِ مِمَّا هُنَاكَ يَبْنَى	لِثَنِينَ مَوْضُوعَاتِهَا أَغْنَى الْعُلُومُ
شَدِيدَةُ الْوُضُوحِ يَبْنَى	أَوْ عَرَضَ كَقَوْلِهِ النَّحْوِيُّ
أَوْ خَاصَّةٌ تُذَكِّرُنِي بِنُصِّ الْعُلُومِ	وَالْقَوْلُ لَفْظٌ فِيهِ مَعْنَى يُوجَدُ
بِنَفْسِهَا بَلْ لِلتَّحْبُولِ صَالِحَةٌ	وَاللَّفْظُ صَوْتُ شَامِلٌ الْحُرُوفِ
مَأْخُوذَةٌ فَأَطْلُبُ مِثَالَهَا تَجِدُ	وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ وَتَعْرِيفُ الْبِنَاءِ
طَرًّا قِيَاسَاتُ الْعُلُومِ الْجَارِيَةِ	• ثَانِيهَا : إِمَّا مُقَدِّمَاتُ
	• بِنَفْسِهَا وَهَذِهِ ذَاتُ عُمُومٍ
	أَوْ الْمُقَدِّمَاتُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ
	لِكَوْنِهَا عَمَّنْ بِهِ الصِّدْقُ اعْتَقَدَ
	يُبْنَى عَلَى تِلْكَ الْقَضَايَا الْمَاضِيَةِ

مبادي العلم هي التي تتوقف عليها مسائل العلم ، وهي اما تصورات او تصديقات . أما التصورات فهي حدود الموضوعات ، واجزاؤها وجزئياتها واعراضها الذاتية ، فلا بد من تقديم العلم بمحد الموضوع ، وان كانت له اجزاء

وجزئيات فلا بد من تقديم حدودها أيضاً مثل حدود اعراضها الذاتية، فانها وان كانت مطلوبة فلا بد من تقديم تصورها بالحد او الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق، بمعنى ان يتقدم على كل بحث ما يلزم له منه، ومثال ذلك قول النحاة: حد الكلمة قول مفرد، ثم قولهم: والقول لفظ وضع لمعنى، ثم قولهم: واللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، ثم تعريفاتهم للاسم والفعل والحرف وتريفهم الاعراب والبناء وغير ذلك. وأما التصديقات فهي اما مقدمات بينة بنفسها واضحة واجبة القبول، أو غير بينة، والبينة بنفسها قد تكون على الاطلاق في كل علم، كقولنا: الكل أعظم من الجزء، وكل شيء إما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب. وقد تكون خاصة ببعض العلوم، كقولنا: الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية، فان هذا خاص بعلم الحساب والهندسة ولا يعتمدى ما له كم لان المساواة لا تقال لغيره، واما غير البينة بنفسها فان اذعن المتعلم لها لحسن ظن لكونها عن معتقده مثلاً سميت اصولاً موضوعة، كقولنا: لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم، وإن تلقاها بالشك والانكار سميت مصادرة، كقولنا: لنا أن نعمل بأي بعدٍ وعلى أي نقطة شئنا دائرة.

وعلى هذه القضايا تبني قياسات العلوم

وَمَا لِكُ الْأَجْزَاءِ فَالْمَسَائِلُ	وَهِيَ الْمَطَالِبُ الَّتِي يُسْتَحْصَلُ
بُرْهَانُهَا فِي الْعِلْمِ كَأَلْوَابِ	فِي النَّحْوِ وَالْمَنْطِقِ أَوْ فِي الْحِكْمَةِ
هَذَا وَمَوْضُوعَاتُ ذِي الْمَسَائِلِ	مَوْضُوعٌ عَلَيْهَا كَقَوْلِ الْقَائِلِ
فِي النَّحْوِ: كُلُّ كَلِمَةٍ تَكَرَّرَتْ	فَتَلِكَ بِالتَّكْرَارِ قَدْ تَأَكَّدَتْ
أَوْ نَوْعٌ مَوْضُوعٌ لَهُ كَقَوْلِنَا	الْأَسْمُ إِمَّا مُتْرَبٌ أَوْ ذُو بِنَا

أَوْ عَرَضُ الْمَوْضُوعِ ذَاتَا كَالْبِنَا
لِلْحَرْفِ أَوْ لِشِبْهِ تَعْيَا
أَوْ ذَاتِ تَرْكِيبٍ مِنَ الْمَوْضُوعِ أَوْ
مِنْ نَوْعِهِ مَعَ عَرَضٍ كَمَا حَكُوا
قَوْلَ النَّحَاةِ : الْكَلِمَةُ الْمَبْنِيَّةُ
عَنْ أَثَرٍ بِعَامِلٍ عَرَبِيَّةٌ •
وَقَوْلَهُمْ أَيْضًا : الْأَسْمُ الْمُعْرَبُ
بِحَرَكَاتٍ أَوْ حُرُوفٍ يُعْرَبُ
وَكُلُّ مَحْمُولَاتِهَا فَبِالْزُومِ
تَكُونُ أَعْرَاضًا لِلْمَوْضُوعِ الْعُلُومِ
ذَاتِيَّةً وَيَلْزَمُ الْمَحْمُولُ أَنْ
يَخْرُجَ عَنْ مَوْضُوعِهِ لِيَتِمَّ أَنْ
يُطْلَبَ جُزْءُ الشَّيْءِ بِالْبُرْهَانِ
إِذِ الثَّبُوتُ وَاصِحُ الْبَيَانِ

المسائل من كل علم هي القضايا التي يطلب بالبرهان وجود محمولها
لموضوعها في ذلك العلم ان كانت كسبية ، ولها موضوعات ومحمولات ،
اما موضوعها فقد يكون موضوع العلم نفسه ، كقولنا في الهندسة : كل
مقدار إما مشارك لمقدار يحاسه أو مباين ، وكقولنا في النحو : كل كلمة
تكررت فتكرارها تأكيد لها - أو يكون نوعا من موضوع العلم كقولنا
في الحساب : الستة عدد تام ، وكقولك في النحو : الاسم اما معرب أو
مبني - أو يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم كقولنا في الهندسة : كل مثلث
فزاياه الثلاث مساوية لثلاثين ، وكقولنا في النحو : كل حرف أو ما شابهه
مبني ، أو يكون مركبا من موضوع العلم مع عرض ذاتي له ، كقولنا في
الهندسة : كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع مشاركاته ، وكقولنا في
النحو : الكلمة المبنية غير متأثرة بعامل - أو يكون مركبا من نوع موضوع العلم
مع عرض ذاتي له كقولنا في الهندسة : كل خط مستقيم قام على خط مستقيم
فان الزاويتين اللتين تحددان عن جنبيه إما قائمتان أو معادلتان لقائمتين ،
وكقولنا في النحو : الاسم المعرب يكون اعرابه بالحروف أو بالحركات .

فهذه موضوعات المسائل . وبالجملة هي اما موضوعات العلوم أو اجزاؤها
أو اعراضها الذاتية أو جزئياتها ،

وأما محمولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم ، فلا بد أن
تكون خارجة عن موضوعاتها لامتناع طلب جزء الشيء بالبرهان لان
الاجزاء بينة الثبوت للشيء . هذا وعلى كون هذه الثلاثة هي اجزاء
العلوم ابرادات وانظار مذكورة مع أجوبتها في المطولات

وههنا إجماع أذهم القلم لما وفي بما به الذهن التزم



دُونَكهَا بَكْرًا بِلَا صَدَاقِ	تَرْفُلُ فِي أِبْرَادِهَا الرِّقَاقِ
أَلْفِيَّةٌ هَذَبْتُهَا فِي الْمَنْطِقِ	يَمِثْلُهَا فِي فَنِّهَا لَمْ أَسْبِقِ
جَمَعْتُهُمَا مِنْ كُتُبِ هَذَا الْفَنِّ	فِي سَهْلٍ لَفْظٍ وَصَحِيحٍ وَزَنِ
وَلَسْتُ آمِنًا عَلَى الْمَعَانِي	مِنْ خَطَايَا عَنْ جَهْلٍ أَوْ نِسْيَانِ
فَلَسْتُ وَالسَّيِّعَاءُ شَاهِدَةٌ	إِلَّا طَفِيلًا عَلَى ذِي آلَمَائِدَةٍ
فَأَسْأَلُ أَخِي عَلَى عَوَارِهَا الْفِطَا	وَأَصْفَحْ وَأَصْلَحْ مَا بِهِمَا مِنْ أَلْخَطَا
وَخَتَمْتُهَا بِمُحَمَّدٍ فَاطِرِ السَّمَاءِ	وَبِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ دَائِمًا
عَلَى الْحَبِيبِ نُقْطَةُ الْيَكَّارِ	مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَطْهَارِ
مَارِئُوقَتِ كَأْسِ الْعُلُومِ الْكَرَامِ	وَفَاحٍ مِنْ رَحِيْقِهَا مَسْكُ الْخِتَامِ

الاجسام الكف والنكوص هية ، رفل في ثيابه أي اطالها وجرها
متبخرأ . والسيما بالكسر العلامة . الطفيلي هو الذي يدخل وليمة لم يدع اليها ،
وهو منسوب الى طفيل رجل من اهل الكوفة من بني عبد الله بن
غطفان كان يأتي الولاثم من غير ان يدعي اليها ، فكان يقال له : طفيل

الاعراس ، وطقيل العرائس . العوار العيب ، يقال سلعة ذات عوار
 بفتح العين وقد تضم عن ابي زيد . السكار معرب بركار هو آلة معروفة
 عند اهل الهندسة يستعان بها على اتقان الدوائر ، ونقطته مركزه . ولا يخفى
 أن الحبيب الاعظم ، صلى الله عليه وآله وسلم ، هو النقطة التي تدبر عليها
 جميع دوائر الكائنات (روقت) من روقت الشراب ترويقاً أي صفيته ،
 والرحيق صفوة الخمر (مسك الختام) المسك من الطيب معروف فارسي
 معرب ، وكانت العرب تسميه المشوم ، والختام آخر الشيء . ولا يخفى
 ما في هذا البيت من حسن براعة الاختتام البديعة ، والله أعلم

قال جامعه ألهمة الله صوابه ، وأجزل على صنيعه ثوابه : أيها الناقد البصير ،
 والحاذاق الخبير ، دونك بضاعة دهقانها الفؤاد المتفتت ، وتبيجة وزانها الفكر
 المتشتت ، ألقها في الذهن جنان قصور الإدراك له قرين ، وأبرزها الى عالم
 الظهور لسان لا يكاد يبين ، وها أنا أرغب اليك بحق الفتوة الانسانية ،
 وأمت اليك بجامع النسبة العرفانية ، أن تصلح ما وجدته من خطأ منشؤه
 الجهل أو الذهول ، وتمدني لما علمت والمدع عند كرام الناس مقبول ، وكيف لا
 يُعذر من تألبت على نكايته مواطنوه وجيرانه ، وأنحته بسهام الحسد المسمومة
 اشكاله واقرانه ، حتى اختار مساورة سباع هوم الاغتراب عن الاوطان ،
 ورضي مجاورة من لم تجمع بينه وبينهم في الثالب جامعة الجنس ولا اللسان ،
 على أن لي كنزاً من الصبر والرضا بما قسم الرب المدبر لا يفنى
 ولي حسن ظن في نوافل جوده باصلاح شأن الكل في الحس والمعنى
 فله الشكر على ما من وانم ، وله الحمد على ما قضى وابرم ، وصلى الله
 على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

﴿ فهرس تحفة المحقق ﴾

صفحة	
٢	فاتحة الكتاب
٦	مقدمة وفيها بيان اصطلاحات الفن
١٧	الدلالة اللفظية الوضعية
٢١	المركب والمترد وأقسام كل منهما
٢٨	تنبيه (قد تعدد الاسم الخ)
٣٢	الجزئي والكلّي وتقسيمه
٣٨	الكليات الخمس
٤٠	فائدة (اعلم ان «ماهو» سؤال عن تمام الحقيقة الخ)
٤٧	تنبيه (الانواع باقسامها كثيرة الخ)
٥١	النسب الاربع بين الكلّين
٥٨	التقويم والتقسيم
٦٥	« « « « (تمة)
٦٧	المعرفات
٧٥	(القضايا وأحكامها وما يتعلق بها)
٨٣	القضايا المتبصرة في العلوم (اعلم ان الخ)
٨٤	فصل في تحقيق المحصورات الاربع
٩٠	فصل في العدول والتحصيل
٩٧	القضايا الموجهات
١١٨	فصل في القضايا الشرطية

١٢٤	فصل في القضايا الشرطية (تمة)
١٣٥	فصل (مناط صدق الشرطية وكذبها الخ)
١٣٣	فصل (الحصر والامهال الخ)
١٣٩	فصل في تركيب الشرطيات
١٤٧	التناقض
١٥٦	العكس المستوي
١٧٣	تنبيه (حكم انعكاس الشرطيات)
١٧٥	عكس التقيض
١٨٥	تلازم الشرطيات
١٨٨	القياس
٢١١	فصل (شرائط الإنتاج اذا اعتبرت الجهات في المقدمات الخ)
٢١٩	القياس الشرطي الاقتراضي
٢٢٨	القياس الاستثنائي
٢٣٢	القياس المركب
٢٣٤	قياس الخلف
١٣٦	الاستقراء
٢٣٧	التمثيل
٢٤١	مواد القياس
٢٥٦	الخاتمة



